

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة منتوري قسنطينة-

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية  
قسم : علم الاجتماع والديموغرافيا  
رقم التسجيل :  
الرقم التسلسلي :

## واقع الممارسة الصحفية المكتوبة في الجزائر دراسة ميدانية بمدينة قسنطينة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في تنمية وتسيير الموارد البشرية

تحت إشراف:

أ / د سعد بشاينية

من إعداد الطالب :

? نور الدين أم الرتم

لجنة المناقشة :

a / د عبد الحميد خروف : أستاذ التعليم العالي جامعة منتوري قسنطينة رئيسا  
a / د سعد بشاينية : أستاذ التعليم العالي جامعة منتوري قسنطينة مشرفا  
a / د فضيل دليو : أستاذ التعليم العالي جامعة منتوري قسنطينة عضوا  
a د حسين خريف : أستاذ التعليم العالي جامعة منتوري قسنطينة عضوا

السنة الجامعية: 2008/2007

وما أوتيتم من العلم إلا قليلا



وفوق كل ذي علم عليم

هم إني أعوذ بك أن أضل أو أضل، أو أزل أو أزل أو أظلم أو أظلم، أو أجهل أو يجهل علي.

# التشكرات

## الشكر والحمد لله قبل كل شيء

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ الدكتور

" سعد بشاينية " على ما قدمه لي من توجيهات ونصائح أنارت

الطريق أمامي لإنجاز هذه المذكرة كما أشكر أفراد

مينة دراستنا " الصحفيين " الذين استجابوا لهذا البحث .

وأتقدم بالشكر أيضا إلى فرقة العمل بمكتب

الإعلام الآلي " صلاح الدين " - بشغوم العيد - على ما بذلوه

من جهد لإعداد وكتابة هذا العمل وعلى رأسهم الأخ " شريف "

وشكرا لكل من ساهم ولو بكلمة طيبة سواء كان

من بعيد أو قريب في إعداد هذا العمل المتواضع

# الإهداءات

إلى والديا الكريمين حفظهما الله

إلى زوجتي

إلى أخواتي وإخواني الاعزاء

إلى إبني " خليل الله "

إلى كل زملاء الدربة

وإلى كل طالب للعلم

أهدي ثمرة جهدي

## محتويات الدراسة

الصفحة	الموضوع
	- الفهرس
	- قائمة الجداول والأشكال البيانية.
أ	<b>المقدمة</b>
	<b>I. الفصل الأول: مخطط العمل</b>
01	1- أسباب اختيار الموضوع و أهداف الدراسة.....
02	2- أهمية الدراسة.....
04	3- الإشكالية.....
08	4- الإطار المفاهيمي للدراسة.....
18	5- فرضية الدراسة .....
19	6- شرح فرضية الدراسة .....
19	6-1- شرح حدي واقع الممارسة الصحفية المكتوبة المراد الوقوف عندهما
19	6-1-1- المواضيع المعالجة على صفحات الجرائد.....
20	6-1-2- هامش مناورة الصحفي في معالجة المواضيع و القضايا السائدة.....
20	7- شرح أبعاد الدراسة ومؤشراتها.....
20	أ - البعد السياسي .....
21	ب- البعد الاقتصادي .....
21	ج- بعد التكوين العلمي للصحفي .....
22	8- الدراسات السابقة.....
	<b>II. الفصل الثاني: الإعلام المكتوب : النشأة والوظيفة والتجربة الجزائرية</b>
26	1- تمهيد .....
	<b>المبحث الأول</b>
27	2- نشأة الإعلام المكتوب .....
32	3- الإعلام المكتوب أهميته ووظائفه الاجتماعية .....
45	4- الصحافة المكتوبة نشأتها وتطورها في الوطن العربي .....
	<b>المبحث الثاني</b>
51	5- المسار التاريخي للصحافة المكتوبة في الجزائر.....
52	أ - الصحافة المكتوبة في فترات ما قبل نوفمبر 1954 .....
56	ب- الصحافة المكتوبة أثناء الثورة .....
58	ج- الصحافة المكتوبة بعد الاستقلال .....

- 60 ..... 1- المرحلة الأولى تمتد من 1962 إلى 1965.....
- 60 ..... 2- المرحلة الثانية تمتد من 1965 إلى 1979.....
- 60 ..... 3- المرحلة الثالثة تمتد من 1979 إلى 1988.....
- 63 ..... د- الصحافة المكتوبة بعد أحداث أكتوبر 1988.....

### III. الفصل الثالث: المجتمع الجزائري: التغير الاجتماعي والمرجعية الثقافية وتطور الاتصال

- 65 ..... 1- تمهيد .....
- 66 ..... 2- أهم التحولات السياسية والاقتصادية للمجتمع الجزائري .....
- 79 ..... 3- المرجعية الثقافية للمجتمع الجزائري .....
- 83 ..... أ- النموذج التقليدي الأصولي .....
- 85 ..... ب - النموذج الحدائوي .....
- 89 ..... 4- أحداث أكتوبر 1988 في المجتمع الجزائري والتغيرات الكبرى .....
- 94 ..... 5- تطور الاتصال في الجزائر .....

### IV. الفصل الرابع : التكوين العلمي للصحفي : مميزاته وأهدافه الحقيقية .

- 100 ..... 1- تمهيد .....
- 101 ..... 2- المنطلقات الفكرية والنظريات العلمية حول التكوين .....
- 106 ..... 3- التكوين العلمي - الجامعي - أهدافه و مميزاته .....
- 111 ..... 4- واقع التكوين العلمي الجامعي في الجزائر.....
- 119 ..... 5- التكوين بميدان الصحافة المكتوبة في الجزائر أهدافه ومميزاته.....
- 123 ..... 6- التكوين العلمي الذاتي للصحفي بميدان الصحافة المكتوبة .....

### V. الفصل الخامس : الممارسة الصحفية المكتوبة في الجزائر

- 125 ..... 1- تمهيد .....
- 126 ..... 2- التعددية الإعلامية في المجتمع الجزائري .....
- 136 ..... 3- واقع الممارسة الصحفية المكتوبة في الجزائر .....
- 140 ..... أ- المواضيع المعالجة على صفحات الجرائد والأبعاد المؤثرة فيها .....
- 149 ..... ب - هامش مناورة الصحفي في معالجة المواضيع والقضايا السائدة.....
- 154 ..... ب-1- حرية التعبير والممارسة الصحفية المكتوبة في الجزائر .....
- 157 ..... ب-2- حرية الصحافة أساس تحقيق الدور الأمثل للصحفي .....

VI. الفصل السادس : الإجراءات المنهجية للدراسة

163	1- تمهيد .....
163	2- مجال الدراسة .....
163	أ- المجال الجغرافي .....
163	ب - المجال البشري .....
165	ج- المجال الزمني .....
166	3- المنهج المستخدم .....
168	4- أدوات جمع البيانات .....
168	أ- الاستمارة .....
170	ب - الملاحظة .....
171	5- العينة .....
172	6- كيفية عرض و تحليل البيانات .....

VII. الفصل السابع : عرض وتحليل البيانات ومناقشة نتيجة الدراسة

173	1- تمهيد .....
173	1-7- عرض وتحليل البيانات .....
218	2- عرض ومناقشة نتيجة الدراسة .....
221	الخاتمة .....

قائمة المراجع

\* المراجع باللغة العربية

223	1- الكتب .....
226	2- الرسائل الجامعية والمجلات .....
228	3- الجرائد .....
	• المراجع باللغة الفرنسية
230	1- الكتب .....
231	2- الرسائل الجامعية والمجلات .....
231	3- الجرائد .....

قائمة الملاحق

232	1-الاستمارة .....
241	2-قانون الإعلام .....
257	3- الشكل الهرمي لتوضيح موضوع الدراسة .....

الصفحة	قائمة الجداول والأشكال البيانية	الرقم
172	يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة	1
174	يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس	2
175	يوضح توزيع أفراد العينة حسب الأقدمية	3
176	يوضح توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	4
176	يوضح توزيع أفراد العينة حسب لغة الجريدة	5
177	يوضح توزيع أفراد العينة حسب ملكية الجريدة.	6
179	يوضح رأي أفراد عينة الدراسة حول واقع الممارسة الصحفية المكتوبة قبل التعددية السياسية	7
180	يوضح ما إذا كان قبل التعددية السياسية غياب في معالجة بعض المواضيع على صفحات الجرائد	8
181	يوضح مدى قرب أو بعد المواضيع المعالجة من الواقع الاجتماعي في فترة ما قبل التعددية السياسية	9
182	يوضح مدى هامش مناورة الصحفي في معالجة المواضيع السائدة قبل التعددية السياسية	10
184	يوضح رأي أفراد عينة الدراسة حول الممارسة الصحفية المكتوبة في ظل التعددية السياسية	11
185	يوضح مدى مساهمة التعددية السياسية في ظهور مواضيع كانت سابقا مغيبة على صفحات الجرائد	12
186	يوضح مدى مساهمة التعددية السياسية في قرب أو بعد المواضيع المعالجة من الواقع الاجتماعي	13
187	يوضح هامش مناورة الصحفي في ظل التعددية السياسية	14
188	يوضح مدى التغيير الذي حدث على مستوى واقع الممارسة الصحفية المكتوبة في ظل التعددية السياسية	15
191	يوضح مدى مساهمة قانون الإعلام لسنة 1990 في تغيير وجه الممارسة الصحفية المكتوبة في الجزائر	16
192	يوضح مدى مساهمة قانون الإعلام لسنة 1990 في ظهور مواضيع لم تكن معروفة من قبل	17
193	يوضح كيف أصبح هامش مناورة الصحفي بعد صدور قانون الإعلام لسنة 1990	18
195	يوضح مدى مساهمة الأوضاع الأمنية في تعييب بعض المواضيع كانت قد ظهرت في الفترة الأولى من التعددية السياسية	19
196	يوضح مدى مساهمة الأوضاع الأمنية التي عرفتها البلاد في تقليص هامش مناورة الصحفي	20
198	يوضح مدى مساهمة النهج الليبرالي في بروز ممارسة صحفية جديدة	21
199	يوضح ما إذا كانت الخوصصة الإعلامية فتحت المجال أمام ظهور مواضيع لم تكن معروفة سابقا	22
200	يوضح هامش مناورة الصحفي في ظل نظام الخوصصة الإعلامية	23



202	يوضح ما إذا كانت الجريدة تستطيع أن تغطي تكاليف الصدور من مبيعاتها فقط	24
203	يوضح ما إذا كان للإشهار مساهمة في فرض مواضيع معينة على صفحات الجريدة على حساب مواضيع أخرى	25
204	يوضح ما إذا كان للممول الرئيسي للجريدة دخل في إختيار المواضيع المعالجة	26
205	يوضح مدى هامش المناورة الذي يتمتع به الصحفي في ظل الملكية الخاصة للجريدة	27
208	يوضح توزيع عينة دراستنا حسب التخصص العلمي الجامعي	28
209	يوضح مدى مساهمة التكوين العلمي الجامعي في مواكبة الممارسة الصحفية المكتوبة في الجزائر للتغيرات الحاصلة على الساحة الوطنية والدولية	29
210	يوضح ما إذا كان للتكوين العلمي الجامعي مساهمة في قدرة الصحفي على معالجة المواضيع الصحفية والقضايا السائدة	30
211	يوضح ما إذا كان للتكوين العلمي الجامعي مساهمة في تمكين الصحفي من التسلح بأدوات حرية الفكر و المبادرة	31
212	يوضح مدى تطابق ما تعلمه الصحفي أثناء تكوينه الجامعي وواقع الممارسة الصحفية المكتوبة	32
214	يوضح مدى مساهمة التكوين العلمي الذاتي في جعل الصحفي يتطرق إلى مواضيع صحفية ذات أهمية في الحياة اليومية المواطن	33
215	يوضح مدى مساهمة التكوين العلمي الذاتي في تنمية روح المبادرة وزيادة هامش المناورة في طرح ومعالجة المواضيع السائدة	34
216	يوضح مدى توافق هامش المناورة الذي يؤمن به الصحفي مع خط الجريدة	35

# المقدمة

## المقدمة

تشكل وسائل الإعلام أحد المحاور الرئيسية التي شغلت بال الكثير من المفكرين في مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية، لأنها أحد الدعائم الإستراتيجية لبناء مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية و الحضارية لكل المجتمعات.

و عليه فإذا كانت المجتمعات البشرية تسعى لمهمة تنشئة و إعداد أجيال اليوم للغد أصبح لزاما عليها استغلال وسائل الإعلام المختلفة لتمكين الأجيال من التكيف و التأقلم مع مستجدات العصر و الإبداع ، ذلك أن هذه الوسائل لها وظيفة تربوية في تشكيل مواقف و اتجاهات الإنسان و في بناء شخصيته من خلال ما تحمله من مواضيع و مبادئ تسير وفقها و تحكم ممارستها.

والصحافة المكتوبة من بين هذه الوسائل التي تقوم عليها سياسات التنمية الشاملة عبر كل دول العالم، لأنها أداة لنقل المعلومات و تشكيل الرأي العام و توجيهه، و نشر أفكار و ثقافة الفئات المهيمنة، و هذا ما جعلها تصبح احد المواضيع المهمة في وقتنا الحاضر، حيث أثير حولها العديد من التساؤلات حولها أصحابها إلى دراسات و بحوث ميدانية و أخرى نظرية لغرض كشف ملامستها و الميكانيزمات التي تتحكم في ممارستها و آليات اشتغالها.

و لعل الجانب العملي الميداني فيها بشكل عام يشكل هو أيضا احد المواضيع المهمة التي يثار حولها العديد من التساؤلات و التكهانات خاصة في ميدان العلوم الاجتماعية بالأخص علم الاجتماع، لذلك كان من الضروري إخضاعها للبحث و الدراسة و هذا ما سنتناوله في دراستنا هذه التي تعتبر قراءة سوسيولوجية لواقع الممارسة الصحفية المكتوبة في الجزائر ، بمعنى آخر هي محاولة دراسة ظاهرة إعلامية من منظور علم الاجتماع ، محاولين من خلال ذلك الوصول لبناء بحث نظري وميداني لهذه الظاهرة وفق أسس علمية تتماشى و حقيقة الدراسات السوسيولوجية الراهنة .

ولقد إستعملنا مفهوم الممارسة "pratique" لأننا كما أشرنا أننا سنتناول بالدراسة الجانب التطبيقي أو العملي الميداني للصحافة المكتوبة ، من خلال التركيز على جانبين أو حدين فقط وهما : المواضيع المعالجة على صفحات الجرائد بمختلف توجهاتها ولغاتها بالإضافة إلى هامش مناورة الصحفي في معالجة هذه المواضيع والقضايا السائدة ، وإن كان إهتمامنا منصب حول هذين الحدين فإن مرده للقيمة و الأهمية الفعلية لهما في بناء الصحفية ككل ، محاولين الكشف عن واقعها أو واقع الممارسة الصحفية المكتوبة ،

إنطلاقاً من معرفة ورصد الأبعاد المشكلة لهذا الواقع، والتي هي في نفس الوقت متداخلة ومتشابكة حاولنا التركيز على ثلاثة أبعاد والتي حصرناها في ما يلي : البعد السياسي و البعد الاقتصادي و بعد التكوين العلمي للصحفي.

إن الممارسة الصحفية المكتوبة في الجزائر تعاني العديد من المشكلات تفقدها كفاءة المنافسة بعضها يتعلق بهامش الحرية- المناورة- الذي يتمتع به الصحفي سواء النقد أو في الحصول على المعلومات و بعضها الآخر يتصل بنوعية المواضيع التي يعالجها.

و رغم المحاولات العديدة ممن يهتمون بهذا الميدان لتحقيق ممارسة صحفية تكون في منأى عن كل الضغوطات المختلفة من خلال تكوين جمعيات حقوقية و رفع الشعارات و إقامة المظاهرات ، تنديدا لما تتعرض له هذه الوسيلة من تهديدات ومناورات مختلفة إلا أن ذلك لم يحقق لهم مبتغاهم ، و هذا راجع للارتباط التلازمي للممارسة الصحفية بعوامل و أبعاد عديدة لا يمكن عزلها أو التحكم فيها .

و لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة التركيز على إحدى هذه الأبعاد التي تؤثر بشكل مباشر في تشكل واقع الممارسة الصحفية المكتوبة في الجزائر، و على هذا الأساس جاءت اشكالية البحث لتكشف عن مدى مساهمة البعد السياسي و الاقتصادي و بعد التكوين العلمي للصحفي في تشكل هذا الواقع، و من هذا المنطلق تحاول الدراسة الراهنة تشخيص الواقع الفعلي لهذه الظاهرة من خلال طبعا تتبع و معرفة خصائص و مميزات الأبعاد المرتبطة بها و التي ذكرناها أنفاً، و لتحقيق هذا المبتغى العلمي قسمت الدراسة إلى سبعة (7) فصول خمسة (5) نظرية و اثنين (2) في الجانب الميداني.

- و قد تناول الفصل الأول المعنون بمخطط العمل : المبررات الأساسية لاختيار الموضوع و منها الذاتية و الموضوعية، أهداف و أهمية الدراسة، الإشكالية و تحديد المفاهيم المرتبطة بموضوع الدراسة مع إعطاء تعريف إجرائي لكل مفهوم، فرضية الدراسة و شرحها ، شرح حدي واقع الممارسة الصحفية المكتوبة المراد الوقوف عندهما (المواضيع المعالجة و هامش المناورة)، شرح أبعاد الدراسة(البعد السياسي، البعد الاقتصادي، و البعد التكوين العلمي للصحفي)، مع محاولة تحليل هذه الأبعاد إلى مؤشرات إعتدنا عليها في بناء أسئلة الاستمارة .

- أما الفصل الثاني: فيتعرض إلى نشأة الإعلام المكتوب و تطور الصحافة المكتوبة في الوطن العربي وبصفة خاصة في الجزائر حيث قمنا في البداية بإعطاء نبذة

تاريخية عن الإعلام المكتوب ثم وظائفه ونشأته مروراً بنشأة وتطور الصحافة المكتوبة في الوطن العربي، وكختام لهذا الفصل فقد خصصناه للمسار التاريخي للصحافة المكتوبة في الجزائر عبر أهم المراحل التي عرفت بها البلاد .

- أما الفصل الثالث : تعرضنا فيه إلى أهم التغيرات الاجتماعية والثقافية وتطور الاتصال في المجتمع الجزائري من خلال التطرق إلى أهم التحولات السياسية والاقتصادية التي عرفت بها البلاد لما لها من علاقة بموضوع البحث، وقد تم عرضها وفقاً لفرضية الدراسة ثم حاولنا إثارة موضوع المرجعية الثقافية للمجتمع ككل باعتبار أن هذه الأخيرة لها انعكاس على الفرد الذي بدوره يسقط هذه المرجعية على ممارساته اليومية التي من بينها موضوع دراستنا، ذلك أن كل هذه التغيرات كان لها الأثر الكبير على تطور الصحافة المكتوبة في بلادنا .

- أما الفصل الرابع : فقد تعرضنا فيه إلى أحد أبعاد هذه الدراسة وهو التكوين العلمي سواء الجامعي أو الذاتي حيث بدأنا بالتطرق إلى أهم النظريات العلمية التي اهتمت بدراسة هذا البعد من خلال إبراز أهميته في حياة الإنسان ثم انتقلنا لعرض واقع وأهداف التكوين الجامعي سواء كان بالجامعة أو بمعاهد الصحافة.

- أما الفصل الخامس : فيتعرض إلى واقع الممارسة الصحفية المكتوبة في الجزائر من خلال التطرق أولاً إلى التعددية الإعلامية في المجتمع الجزائري ثم انتقلنا للحديث عن الممارسة الصحفية المكتوبة من خلال التركيز المواضيع المعالجة على صفحات الجرائد وهامش مناورة الصحفي ويشكل هذا الفصل النظري لب هذه الدراسة ، لأنه عبارة عن قراءة وتصور نظري لموضوع الدراسة سنتحقق منه في الجانب الميداني.

- أما الفصل السادس : والذي جاء تحت عنوان الإجراءات المنهجية : عالجتنا فيه مجالات الدراسة ( الجغرافي - الزمني - البشري ) كما تم فيه تحديد عينة البحث والمنهج المستخدم بالإضافة إلى الأدوات المستخدمة في جمع البيانات ( الاستمارة ، والملاحظة )، وكيفية عرض وتحليل البيانات .

- أما الفصل السابع : وهو آخر فصل في هذا البحث وجاء تحت عنوان عرض وتحليل البيانات ومناقشة نتائج الدراسة ويأتي هذا الفصل كمدخل تطبيقي نحاول فيه التأكد من مدى صدق فرضية الدراسة واستخراج النتائج النهائية، ولقد تمحور هذا

الفصل في مجمله حول تحليل البيانات المتعلقة بواقع الممارسة الصحفية والأبعاد المشكلة لها - البعد الاقتصادي - البعد السياسي - بعد التكوين العلمي للصحفي من خلال تفكيك أو تحليل هذه الأبعاد إلى مؤشرات، ثم تحديد نتيجة كل مؤشر على حدى ، وفي النهاية تم عرض النتيجة العامة التي توصلت إليها الدراسة و مناقشتها في ضوء الدراسة النظرية التي قمنا بها، وفي نفس الوقت حاولنا إثارة قضية أخرى مرتبطة بالممارسة الصحفية المكتوبة في الجزائر فرضت نفسها من خلال دراستنا النظرية والميدانية للبحث.

كتاب الأظرفي

# الفصل الأول

مخطط العمل



# الفصل الأول: مخطط العمل

1. مبررات اختيار الموضوع و أهداف الدراسة
2. أهمية الدراسة
3. الإشكالية
4. الإطار المفاهيمي للدراسة
5. -فرضية الدراسة
6. شرح فرضية الدراسة
7. شرح حدي واقع الممارسة الصحفية المكتوبة المراد الوقوف عندهما
  - أ- المواضيع المعالجة على صفحات الجرائد
  - ب- هامش مناورة الصحفي في معالجة المواضيع و القضايا السائدة
8. شرح أبعاد الدراسة ومؤشراتها
  - أ - البعد السياسي .
  - ب- البعد الاقتصادي .
  - ج - بعد التكوين العلمي للصحفي
9. الدراسات السابقة

## 1- أسباب اختيار الموضوع وأهداف الدراسة :

لم يكن اختيارنا لموضوع الدراسة من باب الصدفة، بل هو وليد ونتاج معطيات ومبررات ودوافع موضوعية و أخرى ذاتية في نفس الوقت، إذ أن من بين الأسس العلمية والجوهرية التي يجب مراعاتها عند القيام بأي بحث سوسولوجي هي الأخذ بعين الاعتبار عقلانية الأسباب والدوافع التي أدت بالباحث لاختيار موضوع دراسته.

إن الموضوع الذي نحن بصدد دراسته، بمثابة مقارنة في مجال علم الاجتماع لدراسة موضوع إعلامي في قلبه الاجتماعي، ويرجع اختيارنا لهذا النوع من المواضيع هو اعتقادنا بأن كل ما يحدث في واقع مجتمعنا و ما أصبح يتميز به من ظواهر اجتماعية تجلب الاهتمام و تدعوا للبحث و النظر فيها بالاعتماد على الطرح العلمي الدقيق، لذلك فمن الطبيعي على كل باحث أن يقوم بدراسة مواضيع يمكن أن يصل من خلال البحث فيها إلى الكشف عن مواقع الاختلالات داخل الظواهر، ليتمكن في النهاية من إيجاد حلول لها أو على الأقل كشف ملامحاتها.

و لقد اخترنا هذا الموضوع لاعتقادنا انه يهم الكثير من أفراد مجتمعنا بمختلف انتماءاتهم في السلم الاجتماعي .و يمكن أن نحصر دوافع اختيارنا لمثل هذا الموضوع في مايلي:

### 1-1 الدوافع الذاتية:

أ- الاهتمام الشخصي بموضوع الممارسة الصحفية المكتوبة أكثر من غيره من المواضيع الأخرى ورغبتنا الشخصية (الذاتية) في الاطلاع و معرفة واقع هذه الظاهرة نتيجة احتكاكنا المستمر بفئة الصحفيين ، و الميل القوي لمثل هذه المواضيع و دراستها و تشخيصها.

ب- باعتبار أننا ملزمين أكاديميا بانجاز بحث لنيل شهادة الماجستير.

## 1-2- الدوافع الموضوعية (المعرفية):

أ- إن هذه الدراسة تتناول فضاء ثقافيا و معرفيا على درجة كبيرة من الأهمية ألا و هو الصحافة المكتوبة، باعتبارها قراءة و تأريخ للسيرورة الفكرية و الثقافية و السياسية و الاجتماعية للمجتمع ككل.

ب- السجال الفكري الحاد الدائر حول موضوع دراستنا مما دفعنا إلى الخوض فيه و إيضاح الأبعاد التي تتحكم في تأطيره.

ج- محاولة رصد واقع الممارسة الصحفية المكتوبة في الجزائر من خلال تأثير الأبعاد السياسية، الاقتصادية و التكوين العلمي للصحفي عليها.

أما فيما يخص أهداف هذه الدراسة فيمكن أن نوجزها في النقاط التالية:

أ- تشكل الدراسة الحالية إضافة علمية من خلال ما توفره من معرفة متصلة بواقع الممارسة الصحفية المكتوبة.

ب- تمهد هذه الدراسة الفرصة لمن يهمهم الأمر، أصحاب القرار و الصحفيين للوقوف عن كثب على واقع الممارسة الصحفية المكتوبة، لكي يوظف هذا الواقع كمدخل رئيسي في عمليات التغيير التي يتوخاها القائمين بهذا الميدان.

ج- تسعى الدراسة للكشف عن الواقع الحقيقي للصحافة المكتوبة و إبراز أهم الأبعاد التي تساهم في تشكيل هذا الواقع.

## 2- أهمية الدراسة :

يولي الأخصائي الاجتماعي أهمية كبيرة لكل المظاهر و الموضوعات، التي

تحدث داخل المجتمع ، لذلك فان موضوع دراستنا تكمن أهميته في ما يلي:

أ- إن هذه الدراسة تتناول موضوع في غاية الأهمية ألا وهو الصحافة المكتوبة، و التي تتمتع كغيرها من وسائل الإعلام و الاتصال بأهمية داخل المجتمعات البشرية، نظرا للدور الأساسي الذي تقوم به و المتمثل في تأثيرها المباشر على الأفراد من خلال ما تحمله من أفكار و مواد إعلامية توجه مباشرة للقراء،ولما لها من قدرة في تغيير توجهات و أفكار الأفراد ،و باعتبارها همزة وصل بين الحاكم و المحكوم ، و هي في نفس الوقت حاملة للخطاب الرسمي و كذا الخطاب المنافس له،وعلى الرغم من التطور

الهائل الذي عرفته الوسائل السمعية و البصرية إلا أن الصحافة المكتوبة لازالت تحافظ على دورها الاستراتيجي في توجيه الجمهور، و بناء و عيه ضمن المشروع السياسي و الثقافي الذي تبشر به تلك الصحافة، و انطلاقا من هذه النقطة بالذات تصبح الممارسة الصحفية رهينة المشروع السياسي و الاقتصادي السائد و رهينة التكوين العلمي للصحفي .

ب - حساسية وجدية موضوع الصحافة لان دراسة الصحافة تعتبر دراسة للمجتمع، لأنها الفضاء الذي يعكس طبيعة الصراع السياسي والاجتماعي،الاقتصادي و الثقافي الإيديولوجي السائد داخل المجتمع.

ج- نعتقد أن هذه الدراسة جاءت في وقتها بالنظر إلى التحولات و التغيرات الداخلية التي عرفها المجتمع الجزائري .

### 3-الإشكالية

تلعب الصحافة المكتوبة دورا بالغا في تنمية الفرد اجتماعيا وعقليا وسياسيا وغير ذلك من المستلزمات التي تمكنه من التفاعل مع المحيط الذي يعيش فيه، لأنها أداة توجيه وإعلام وإقناع وتنمية للذوق الفني وتكوين عادات ونقل قيم ومعلومات وأفكار وإجابة على الكثير من أسئلة الفرد وإشباع لخياله وتنمية ميوله القرائية، وهي بهذا تؤلف احد أبرز أدوات تشكيل ثقافة المجتمع والفرد، في وقت أصبحت فيه الثقافة أبرز الخصائص التي تميز المجتمعات البشرية عن بعضها البعض.

ومما لا شك فيه فقد عرفت الصحافة المكتوبة تطورات متسارعة أدت إلى تحولات جذرية في البنى المختلفة للمجتمعات وأشكال تنظيمها ومؤسساتها ونسق القيم، والمعايير التي تولد الغايات وتحكم العلاقات بين الأفراد والجماعات و المؤسسات، شأنها في ذلك شأن وسائل الإعلام الأخرى، وما زاد في أهمية الصحافة المكتوبة هو قدرتها على تلبية الحاجات الفردية والمجتمعية المتجددة لأفراد المجتمع، وتفاعلها مع التغيرات السياسية والاجتماعية المتزايدة، فضلا عن مسيرتها لحركة التغيرات العالمية كحرية التعبير حقوق الإنسان واقتصاد السوق و الخصوصية و الإرهاب والجريمة المنظمة و العولمة وغيرها من التحولات التي تحدث باستمرار داخل المجتمع الدولي.

وتأسيسا على ما تقدم فإن الممارسة الصحفية المكتوبة التي هي محور دراستنا ما انفكت تأخذ منحى جديد تجلى في تكييف آلية أدائها وفق هذه التحولات، ونلمس ذلك من خلال عنصرين هامين يعتبران جوهر الممارسة الصحفية وهما : المواضيع المعالجة على صفحات الجرائد إضافة إلى هامش المناورة الذي يتمتع به الصحفي أثناء تناوله لتلك المواضيع والقضايا السائدة، وهذين الحدين المواضيع المعالجة وهامش المناورة هما ما اعتبرناه واقع الممارسة الصحفية المكتوبة في دراستنا.

ولم تكن الممارسة الصحفية المكتوبة في الجزائر بمعزل عن كل ذلك، فقد واكبت هي أيضا التطورات والتغيرات خصوصا الذي مرت به البلاد منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، ففي ظل نهج التنمية الاشتراكية وطابع الدولة الشمولية، يعتبر الصحفي قلما مأجورا يخضع كل ما يكتبه وينتجه من أفكار ومواضيع ضمن إطار هذا النهج التنموي، حيث حدد الميثاق الوطني لسنة 1976 المهام الرئيسية للإعلام ووسائله المختلفة في العمل على تعبئة الجماهير وخدمة البلاد وازدهارها وترسيخ مبادئ حزب جبهة التحرير الوطني

والعمل بها ، وتعتبر في هذا الإطار الصحافة المكتوبة قناة إيصال فوقية أحادية الاتجاه والمضمون وتستنثي في ذلك المشاركة القاعدية والإيصال التحتي .

وبحلول سنة 1988 تاريخ التحولات الكبرى التي شهدتها الجزائر وظهور دستور فبراير 1989 الذي سمح بتشكيل جمعيات سياسية -أحزاب -وأقر بحرية التعبير والنشر، الأمر الذي أعطى للأحزاب والأشخاص العاديين الحق في امتلاك صحف خاصة بهم ،حيث أصبحت التعددية الإعلامية واقعا لا مفر منه خاصة بعد صدور قانون الإعلام لسنة 1990، وكل هذا كان نتيجة التحولات التي لم تقتصر على الجزائر فحسب بل كانت عالمية وهي حقبة زمنية شهدت بداية نهاية الأنظمة الشمولية، والتي إنتهى معها النهج الاشتراكي، الذي كان يعتبر كسبيل للتنمية الشاملة، وحلت بالتالي المبادرة الفردية أو ما يعرف باقتصاد السوق وحرية التبادلات التجارية وأعلامهم هو ما كان على الصعيد الفكري الإنساني، حيث ظهرت رياح التغيير تحمل معها بشرى في مجال حقوق الإنسان وحرية التعبير وحقوق التنمية والتطور والمشاركة السياسية .

وفي ظل هذا الجو المفعم بالحرية ،عرفت الممارسة الصحفية المكتوبة في الجزائر تغيرات جذرية عكست طبيعة المرحلة التي تمر بها البلاد ،حيث أصبحت المواضيع المعالجة في هذه الحقبة تلمس واقع يوميات المواطن ومحتويات صحيفة من الواقع المعيشي للمجتمع في كل مجالاته ،وعدا الصحفي في الجزائر يتناول بالمعالجة والتحليل مواضيع ما كان ليطرحها قبل سنة 1991 كالرشوة في أوساط المسيرين وإطارات الدولة ،الاختلاسات وفضح الممارسات التعسفية لأصحاب القرار وتجاوزات السلطة الحاكمة -التعذيب في السجون وداخل مقرات الأمن، واقتربت من طرح ومناقشة بعض الطابوهات كالحديث عن الديمقراطية و الدولة الإسلامية و الشورى و حقوق الإنسان، وغيرها من المواضيع والقضايا التي كانت قبل ذلك من المحظورات السياسية ، ولئن كان اختيارنا لدراسة المواضيع المعالجة لرصد واقع الممارسة الصحفية فإن ذلك مرده إلى أنها تشكل أحد الحدود الرئيسية لهذا الواقع، كما أنها تعتبر العمود الفقري لأي جريدة، فمن خلالها يمكن معرفة القيم والمعتقدات والرموز التي ترسم الخطوط العريضة للتوجهات الكبرى للمجتمع ككل .

ولم تكن التغيرات التي شهدتها الممارسة الصحفية المكتوبة على مستوى المواضيع المعالجة فقط، بل إن هامش المناورة الصحفية عرف هو أيضا تطورات وشهد تحولات مهمة، حيث أضحي الصحفي يتمتع بحرية أكثر من ذي قبل، و سمح له بمعالجة وطرح

ومناقشة قضايا حساسة سواء كانت سياسية أو اجتماعية، وراح الصحفي يخوض فيها بحرية ودون مراقبة سواء كانت خارجية أو ذاتية، وقد انصب اهتمامنا في دراسة واقع الممارسة الصحفية المكتوبة على هامش مناورة الصحفي لما يمثله هذا العنصر - الحد - من أهمية في حقل الصحافة ككل على اعتبار أنه أحد السبل الأساسية لبناء واقع إعلامي يواكب الركب الحضاري والتطورات المتسارعة التي يعرفها المجتمع، فالصحافة المكتوبة ودون وجود هامش معين للمناورة تصبح مجرد كتابات ومعلومات خالية من أي روح اتصالية، فالحرية الصحفية هي القاعدة الأساسية و الأولى لقيام الصحفي بدوره الحقيقي، وقد نصت كل المواثيق العالمية في هذا الإطار على حرية الصحافة و إعطاء هامش واسع للصحفي، كما نادى العديد من رجالات الفكر بهذا المبدأ و اعتبروه حق طبيعي لا يمكن الاستغناء عنه في جميع مجالات الحياة الاجتماعية.

واستنادا إلى ما تقدم فإن التغيير الذي حدث على مستوى الممارسة الصحفية المكتوبة في الجزائر بقدر ما اعتبره البعض قفزة ايجابية نحو غد أفضل بقدر ما اعتبره البعض الآخر تغيير تضمن العديد من السلبيات لا يمكن التستر و السكوت عنها، ذلك أن هذا الانفتاح والتدفق الهائل للجرائد و الصحف و المجلات و الدوريات، فتح المجال أمام ظهور مواضيع لا تتماشى و طبيعة هذا المجتمع ولم يأخذ الصحفي في بعض الأحيان الخصوصية الثقافية والعقائدية للفرد الجزائري.

لكن ضمن هذه الحقبة الزمنية الجديدة و بالتحديد بعد إلغاء الانتخابات 1992 لم تسلم الممارسة الصحفية المكتوبة من محاولات بسط الهيمنة والنفوذ و التوجيه بشتى الوسائل للأطراف المتصارعة الحاملة كل منها مشروعا سياسيا و اقتصاديا وثقافيا و إيديولوجيا مغايرا، الأمر الذي أدى إلى اضطراب هذه التجربة، وباتت الممارسة الصحفية المكتوبة على غرار الوسائل الأخرى تواجه صعوبات جمة، فمن جهة نجد السلطة الحاكمة التي تمارس مضايقات تمثلت في المتابعات القضائية التي تصل في غالب الأحيان إلى سجن الصحفي أو حضر الجريدة، ومن جهة نجد الجماعات المسلحة التي وصلت تهديداتها إلى حد التصفية الجسدية هذا ما انعكس على المواضيع المعالجة وهامش مناورة الصحفي.

لكل ما ذكر سابقا تبرز أهمية دراسة واقع الممارسة الصحفية المكتوبة من الناحية السوسيولوجية على اعتبار أن الصحافة المكتوبة هي حقل من حقول الواقع الاجتماعي حسب منظور عالم الاجتماع الفرنسي المعاصر " بيار بورديو " " pierre-Bordieo " -

و بالتالي فإنها تشكل حقل مهم يعمل على إنتاج المعرفة في المجتمع ،وتقوم بهذا الدور ضمن إطار من التفاعل و التأثير المتبادل بينها وبين بقية الحقول الاجتماعية الأخرى، ففي الوقت الذي نتوقع من الصحافة المكتوبة أن تؤثر على المجتمع بتشكيل قيمه واتجاهاته وترتيب أولوياته، فإنها في نفس الوقت تتأثر بالأبعاد المشكلة للواقع الاجتماعي حيث يذهب في هذا الشأن " ولبرشرام wilber scheram " ، وهذا أحد أقطاب الإعلام و الاتصال في العالم إلى أن حجم وسائل الإعلام والاتصال ومهمتها ومضمونها يتحدد إلى حد كبير وبعيد بمفاهيم وفلسفة الدولة السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية، كما تبرز أهمية دراسة هذا الموضوع في أن الممارسة الصحفية المكتوبة ما هي إلا وسيلة تمارس عن طريقها المؤسسات الحاكمة الضبط الاجتماعي، زيادة على أنها ترسخ في الجمهور القيم والمعتقدات السائدة في الثقافة حسب خصوصيات كل مجتمع، كما أنها ليست بمعزل عن المحيط الخارجي فهي نتاج التفاعل بين الفرد والمجتمع و الأبعاد المختلفة للواقع الاجتماعي ، فدراسة واقع الممارسة الصحفية هو دراسة لواقع المجتمع ككل.

و تأسيسا على كل ما ذكر آنفا نصل إلى الإشكال الذي تعالجه هذه الدراسة والذي مفاده أن واقع الممارسة الصحفية المكتوبة- المواضيع المعالجة وهامش مناورة الصحفي في الجزائر - ليس وليد لحظة اجتماعية وسياسية وثقافية بعينها، بل هو نتيجة مساهمة جملة من الأبعاد المتداخلة و المتفاعلة، تاريخيا وإيديولوجيا ومعرفيا وثقافيا وفكريا وسياسيا واقتصاديا وعالميا، و أخرى خاص بالتكوين العلمي للصحفي في حد ذاته، ومن ثمة تتوجه هذه الدراسة عبر إشكالياتها إلى رصد مساهمة ثلاث أبعاد دون غيرها في تشكل هذا الواقع وهي البعد السياسي والبعد الاقتصادي وبعد التكوين العلمي للصحفي، وبناءا على هذا التصور المبدئي فإن السؤال الذي تثيره هذه الإشكالية هو ما مدى مساهمة هذه الأبعاد الثلاث: السياسية، الاقتصادية، والتكوين العلمي للصحفي في تشكل واقع الممارسة الصحفية المكتوبة في الجزائر؟



## 4- الإطار المفاهيمي للدراسة:

### 1-تمهيد:

يشكل تحديد المفاهيم في الدراسات الاجتماعية مرحلة أساسية و عملية ضرورية ،لان ذلك يجعل الباحث يتحكم في موضوع دراسته ،و يؤسس لأطروحات و تصورات نظرية جديدة تتجاوز الأحكام القبلية و القوالب الجاهزة ، و إن هذا المنحى هو الكفيل بإعطاء أبنية و تصورات حقيقية عن الوجود الاجتماعي و هو الكفيل أيضا باعتناق أفكار و معطيات تساهم في توجيه البحث السوسولوجي حتى يساير الحركية التي تميز الظواهر الاجتماعية. وبناءا على هذا التصور حاولنا بقدر المستطاع تحديد أهم المفاهيم التي يركز عليها هذا البحث .

وسنتناول في هذه الدراسة ستة مفاهيم رئيسية نعتقد أن لها صلة بالدراسة، كما أنها تسمح برفع اللبس و الغموض عن الموضوع، وترسم للقارئ صورة واضحة تمكنه من فهم و إدراك مسار البحث الذي أمامه.والمفاهيم الرئيسية المعتمدة في هذا البحث هي:

1- مفهوم الواقع-2-مفهوم البعد السياسي -3 مفهوم البعد الاقتصادي 4- مفهوم

التكوين العلمي للصحفي-5- مفهوم الممارسة.6- مفهوم الصحافة المكتوبة

### 2 - مفهوم الواقع:

يعتبر مصطلح الواقع في الفكر الإنساني من أبرز ما شغل ذهن الفلاسفة و العلماء، حيث احتل حيزا كبيرا في مؤلفاتهم ودراساتهم، من أجل الكشف عن حقيقته ومكانته الفكرية، وكان ذلك عبر مختلف مراحل تاريخ المعرفة البشرية، مما جعله يأخذ تصورات مختلفة وهذا ما سنعرفه من خلال ما جاء في أدبيات الفكر الفلسفي و العلمي والسوسولوجي على حد سواء.

#### أ - مفهوم الواقع في الفكر الفلسفي:

إن المتصفح في الفكر الفلسفي يرى أن الواقع في تاريخ الفلسفة يتميز بوضوح عن الوجود بالفعل، فالوجود بالفعل كان يفهم على أنه حضور كل ما هو جوهري في شيء معين، بينما كان يعبر الواقع عن وجود شيء مع استبعاد كل ما هو عارض فيه،

أي ذلك الذي لا يرتبط بالضرورة بالموجود المعين، وهكذا ارتبطت كلمة "واقعي" في الأصل اليوناني بالأشياء، فالأشياء توجد في المكان العادي ذي ثلاث أبعاد ولا توجد في مكان تصوري مجرد، ونتيجة لهذا التصور الفلسفي، كان من الحتمي و الضروري أن تطرح إشكالية "الجزئي والكلي" و "المفرد و العام" و "المفهوم و العالم الموضوعي" لدى العديد من المدارس الفلسفية، وهكذا أمكن التمييز في تاريخ الفكر الفلسفي بين "واقعية العصر الوسيط" و "الواقعية الساذجة" و "الواقعية الجديدة".<sup>1</sup>

لقد حاول أفلاطون حل مشكلة العلاقة بين المفهوم و العالم الموضوعي، أو بين الكلي و الجزئي على يد الفلاسفة "المدرسين" وهذا بإقرارهم أن المفاهيم الكلية لها وجود واقعي، فتسبق الأشياء المفردة، ومن ثمة أكدوا على الكلية المجردة للواقع، ورأوا بأن مفهومه يكمن في الجوهر، بدل الأعراض، أي أن واقعية الشيء تتمثل في الذات المدركة وليس في هذا الموضوع المدرك، هذا بالنسبة للعصر الوسيط.

أما في العصر الحديث تطالعنا "الواقعية الساذجة" بتصوير مناقض للتصور الفلسفي وهو الاقتناع بأن كل الأشياء الموجودة مستقلة عن الوعي الإنساني، وهذا يعني أن الواقع ينحصر فيما هو موضوعي، أي فيما هو مدرك.

أما الواقعية الجديدة والتي ظهرت في القرن العشرين اعترفت بأن الشيء المدرك يمكن أن يدخل الذهن مباشرة و لكنه في الوقت نفسه لا يتوقف على المعرفة فيما يتعلق بوجوده وطبيعته، وبمعنى آخر فإن المفاهيم العامة لها وجود مثالي واقعه و أن الأشياء مستقلة عن العلاقات التي تدخل فيها.<sup>2</sup>

#### ب- مفهوم الواقع في الفكر العلمي:

يذهب "ارنست ماخ" إلى التأكيد بأن الطبيعة بالنسبة للإنسان هي جملة العناصر التي تقدمها له حواسه، وما الأشياء إلا مجرد رموز ذهنية لمركب من الإحساسات تتمتع باستقرار نسبي، باعتبار أن كل الأشياء في الطبيعة تتغير، و أن العناصر الحقيقية في الطبيعة هي الألوان، والأصوات والضغوط للمسية و الأمكنة و الأزمنة وهذا يعني أن الأشياء ليست أجساما، ولا موضوعات مادية ولما كانت عملية الملاحظة في المنهج العلمي، ترتد في نهاية التحليل إلى الإحساسات في نهاية المطاف، فهي الواقع الوحيد

1- بولماخير (مختار) : الفهم الأبيستمولوجي للواقع، مجلة سيرنا العدد 10 سنة 1988 ص 163

2- نفس المرج المذكور أعلاه ص 168

الذي بإمكاننا التأكد من وجوده وفي مقابل هذا الاتجاه الوضعي الكيفي، يرى كل من " ألبيرانشتاين" و" انقلند" من أن العلم هو من خلق العقل الإنساني، و أن الأفكار و التصورات اخترعت بحرية، والنظريات الفيزيائية تحاول أن تكون صورة عن الواقع تربطها بالعالم الفسيح انطباعات الحسية، ومن ثمة فإن بنيتها العقلية لا تبرر إلا إذا كونت نظرياتنا هذه الرابطة وعلى نحو معين، بحيث تتبع الوقائع الملاحظة تصورنا للواقع اتباعا منطقيًا، ثم يقول العالمان في موضع آخر " أن التصورات الفيزيائية مخلوقات حرة للعقل الإنساني وليست كما يظن محددة فقط بالعالم الخارجي "1" ويقول "غاستون باشلار" أن العالم يظن أنه ينطلق من عقل بلا بنية بلا معارف، والفيلسوف يطرح في غالب الأحيان عقلا متكون، مزودا بكل المقولات اللازمة لفهم الواقع، وفي نظر العالم تخرج المعرفة من الجهالة، كما يخرج النور من الظلمة، فالعالم لا يرى أن الجهالة نسيج من الأخطاء الوضعية المتلازمة و المتكاملة ،و هو لا يدرك أن للدياجير الفكرية بنيتها، و أن كل اختيار موضوعي صحيح في هذه الشروط يلزمه دائما تعيين التصويب على مستوى الخطأ الذاتي"2" . وفي ظل هذه التصورات فإن الواقع في الفكر العلمي هو الواقع الخفي وليس الواقع المعطي و المباشر ، فهذا الأخير هو في نظرهم واقع يقوم على العديد من المغالطات ويولد جملة من الخدعات التي توهم الأفراد وتصرفهم عن الحقيقة ، لذلك فإن الواقع في نظرهم ليس المائل أمام حواسنا بل هو إنشاء قائم على محددات التقدم العلمي ، فالواقع هو عملية إنتاج ومن ثمة عملية تحويل للواقع المعطي إلى واقع علمي ، و الواقع العلمي هو وحده الواقع الحقيقي الذي يجب علينا دائما التفكير فيه .

### ج- مفهوم الواقع في الفكر السوسولوجي :

#### ج-1 - مفهوم الواقع عند عبد الرحمن بن خلدون :

في نظر ابن خلدون هناك نوعين للواقع ، واقع سماوي وهو الذي تكون فيه أنماط المعرفة قائمة على التسليم و الإيمان وهو واقع يتسم بكونه غير مدرك ولا يمكن التوصل إليه ولا البرهنة عليه ،حيث يقول ابن خلدون في هذا الشأن " وأما ما كان منها في الموجودات التي وراء الحس ، وهي الروحانيات ويسمونه العلم الإلهي وعلم ما بعد

1- بولمخاير (مختار) مرجع سابق، ص 169

2- نفس المرجع ص166

الطبيعة فان ذواتها مجهولة رأسا ولا يمكن التوصل إليها ولا البرهان عليها لأن تجريد المعقولات من الموجودات الخارجية إنما هو ممكن فيما هو مدرك لنا "1"

أما النوع الثاني من الواقع فيسميه ابن خلدون الواقع المحسوس وهو الواقع القابل للمعرفة عن طريق العقل حيث يقول في هذا السياق: "... أعلم أن العلوم التي يخوض فيها البشر ويتداولونها في الأمصار تحصيلًا وتعليمًا هي على صنفين صنف طبيعي للإنسان يهتدي إليه بفكره وصنف نقلي يأخذه عن وضعه ، فاما الأول فهي العلوم الحكيمة الفلسفية وهي التي يمكن أن يقف عليها الإنسان بطبيعة فكره ويهتدي بمداركة البشرية إلى موضوعاتها ومسائلها وإنحاء براهينها ووجوه تعليمها ..... والثانية هي العلوم النقلية الوضعية وهي كلها مستندة إلى الخبر عن الواضع الشرعي ولا مجال فيها للعقل ..... "2"

### ج-2- المفهوم الماركسي للواقع

إن تصور ماركس للواقع ، ينطلق من تحليلاته الديالكتيكية للنبئات الاجتماعية حيث يذهب إلى أن " الواقع من صنع الإنسان ، و أن النظرية الاجتماعية التي تدرس هذا الواقع يجب أن تستوعب الدور المزدوج للإنسان أي بوصفه منتج للحياة بقدر ما هو نتاج لها " <sup>3</sup> "ويمكن القول من خلال ذلك أن ماركس يسلم بان الواقع الإنساني هو نتاج اجتماعي لنشاط الإنسانية ، وقدرته على تشكل العالم من خلال مصالح اقتصادية وسياسية معينة .

### ج-3- المفهوم الفيبري للواقع :

لقد اعتمدت تصورات فيبر للواقع على الفلسفة المثالية الكانطية المحدثة التي تنظر إلى الواقع الإنساني على أنه شيء ظاهر يتسم بالمرونة والتبدل و التحول المستمر ، وبالتالي فانه لا ينهض وحده دليلا قاطعا على الحقيقة ولقد أقر فيبر أن كل جوانب هذه الحياة لا تستحق الدراسة بسبب ضآلت أهميتها الثقافية حيث كتب يقول : " إن معرفة الواقع الثقافي هي مجرد معرفة من وجهة نظر معينة وأن جانبا صغيرا من الواقع الملموس القائم هو الذي يخضع لمصالحنا القيمية " <sup>4</sup>

1- عبد الرحمن(بن خلدون) : المقدمة ، دار العودة بيروت 1981 ص 430

2- المرجع نفسه ص 345

3- السيد (الحسيني) : نحو نظرية اجتماعية نقدية ، دار النهضة العربية ، بيروت 1985 ص 67

4- نفس المرجع المذكور أعلاه ص 67

## د- التعريف الإجرائي لمفهوم الواقع :

من خلال القراءات المختلفة و التصورات النظرية لمفهوم الواقع في ظل الخطاب الفلسفي و العلمي و التصور السوسبيولوجي ، يتجلى لنا التعقد الكبير الذي يميز هذا المفهوم و الاختلاف الذي وقع في تحديده وضبطه ، ومفهوم الواقع يرد بكثرة في الدراسات الاجتماعية ويستخدم عند الكثير من المفكرين و العلماء ، الأمر الذي دفعنا إلى إعطاء كل هذه التصورات السالفة الذكر ، حتى نستطيع رفع اللبس و الغموض الذي يحوم حوله ، ونظرا لكل هذه الاختلافات و الآراء و الاستعمالات المتباينة لمفهوم الواقع و التفاوت في فهمه لدى شريحة عريضة من الدارسين ، كان من الواجب علينا تبني رؤية محددة تناسب و تتماشى مع هذه الدراسة ، مما يسهل لنا التحكم في السير المنطقي و المنهجي للبحث ككل ، وهذا ما سنعرفه من خلال وضع تعريفا إجرائيا للواقع يناسب طبيعة واقع الممارسة الصحفية المكتوبة في الجزائر .

ومن خلال ما قيل حول مفهوم الواقع يمكن أن نخرج بتعريف عام وهو أن الواقع هو " الحقيقة الراهنة عن حالة ظاهرة " ، ومن هذا المنطلق فإن دراسة ( واقع الممارسة الصحفية المكتوبة في الجزائر ) هي محاولة لمعرفة الأبعاد المشكلة لهذا الواقع ومدى التأثيرات التي تحدثها هذه الأبعاد في الممارسة الصحفية المكتوبة و حقيقتها من خلال المواضيع المعالجة في صفحات الجرائد و هامش المناورة الصحفية في طرح و معالجة المواضيع و القضايا السائدة و من ثمة فإن التعريف الذي نتبناه لمفهوم الواقع هو " الحقيقة الموجودة بالفعل و الخاصة بالممارسة الصحفية المكتوبة في الجزائر " .

و بما أن تحليل و فهم أي واقع اجتماعي معين في مرحلة ما لا يأتي من العدم بل هو نتيجة معرفة التراكمات المنتتالية بمختلف أبعادها و عليه فإن واقع الممارسة الصحفية المكتوبة في الجزائر هو حصيلة أبعاد مختلفة سياسية، اقتصادية ، معرفية فكرية و إيديولوجية و أخرى عالمية، و لفهم و كشف هذا الواقع ركزت الدراسة على ثلاث أبعاد: البعد السياسي، البعد الاقتصادي، بعد تكوين العلمي للصحفي، لذلك سوف نحاول إعطاء تعاريف إجرائية لهذه الأبعاد.

### 3- مفهوم البعد السياسي:

حتى نستطيع رصد واقع الممارسة الصحفية المكتوبة في مختلف المراحل التي مر بها المجتمع الجزائري لا بد أن يوضع هذا الواقع ضمن المسار السياسي الخاص، أي ضمن التغيرات السياسية المختلفة كالانتقال من النظام الأحادي إلى النظام التعددي، فواقع الممارسة الصحفية المكتوبة في الجزائر لم يتأسس من فراغ بل هو وجود إنساني تاريخي، إنه حصيلة لتراكمات سياسية متتالية عرفها المجتمع الجزائري عبر محطات مختلفة ساهمت بشكل واضح في تشكل هذا الواقع\*

### 4- مفهوم البعد الاقتصادي:

إن الأنماط الاقتصادية التي مرت بها المجتمعات لها تأثير في تشكل الواقع الاجتماعي بجميع مستوياته، فهي التي ترسمه وهي من تشكله، فواقع الممارسة الصحفية المكتوبة في الجزائر هو نتيجة التحولات الاقتصادية التي عرفها المجتمع الجزائري كالتحول من النظام الاشتراكي إلى نظام الرأسمالي القائم على حرية السوق والمبادلات التجارية وحرية المنافسة و الاستثمار وتحرير التجارة وغيرها من التحولات الهيكلية التي مست جل المؤسسات الاقتصادية كل ذلك ساهم في تشكل الواقع الذي نصبوا إلى دراسته\*

### 5- مفهوم البعد التكويني العلمي للصحفي:

إن الواقع الاجتماعي بصورة عامة لا يتشكل بطريقة اعتباطية، إنما وفق أطر معرفية وفكرية علمية، فإذا أخذنا واقع الممارسة الصحفية المكتوبة في الجزائر وحاولنا دراسته لوجدنا أن هناك أبعاد علمية خاصة بالتكوين العلمي والمعرفي تقف وراء تشكله، فهو صنعة التكوين الذي تلقته التشكيلة البشرية التي تنتمي و تتعامل مع هذا الواقع- الصحفيين- كما أنه ترجمة و إسقاط للمسار التكويني سواء كان نظاميا- أكاديمي- أو ذاتي شخصي قام به الصحفي لنفسه بغرض تحسين مستواه و زيادة معارفه\* .

---

\* \* \* : أنظر شرح مفصل لذلك في العنصر المعنون بشرح أبعاد الدراسة ص 20-21 .

## 6- مفهوم الممارسة:

وهي الأفعال التي يقوم بها الممارس و الموجهة نحو بعض الأغراض و المحددة ببعض الأمل والتي تم تميّطها في مجموعة من الأساليب الفنية و المناهج العلمية<sup>1</sup> وهي المحصلة أو الناتج النهائي الذي ينتج عن التلاؤم و التفاعل بين القيم و الأغراض و الاعتراف المجتمعي و المعرفة و المنهج<sup>2</sup>، وتستمد الممارسة في أي ميدان من مجموعة القيم النابعة من تراث المجتمع و إيديولوجيته، ومن تقاليد الخدمة ذاتها : وينطلق الممارس في عمله على المعرفة العلمية و المهنية الناتجة عن تكوينه القاعدي، وخبرته في التعامل مع المواقف الاجتماعية المختلفة.

وتتطلب الممارسة عدة شروط يمكن إيجازها في ما يلي:

أ- الجهد الفكري الذي يضمن عمليات اتخاذ القرارات، وليس عملا تقليديا أو روتينيا متكررا.

ب- استخدام مجموعة من المعارف المهنية، التي تمكنه من تحقيق غايات عملية يمكن أن توضع موضع التنفيذ.

ج- الإلتصاف بأخلاقيات مهنية تعمل على رفاية الإنسان، و ليست من أجل تحقيق الربح.

د- الاعتماد على أساليب فنية متخصصة، يمكن التدريب عليها وتكوين الأعضاء الجدد وفهمها، وهذا عن طريق التعليم و التكوين المنظم<sup>3</sup>

---

<sup>1</sup> - د/ السيد (عبد الحميد عطية)، د/ (هناء حافطي بدوي)، الخدمة الاجتماعية ومجالات تطبيقها، المكتب

الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998، ص89

2- المرجع المذكور أعلاه ص90

3- المرجع المذكور أعلاه ص95

## Ø التعريف الإجرائي لمفهوم الممارسة الصحفية:

لقد تبنت هذه الدراسة تعريف إجرائي للممارسة الصحفية نضن أنه قادر على إعطاء صورة واضحة لهذا المفهوم، ونقصد بها" الأساليب و الأفعال و التقنيات المهنية المتعددة التي يعتمد عليها الصحفي ويستخدمها في بناء الجريدة و الشروط اللازمة لبناء العمل الصحفي ككل." ولقد ركزت هذه الدراسة على عنصرين أو حدين فقط وهما :

أ- المواضيع المعالجة على صفحات الجرائد.

ب- هامش مناورة الصحفي في معالجة المواضيع والقضايا السائدة.

أ- المواضيع المعالجة: ونعني بذلك:

المادة الإعلامية التي تعالجها الصحافة المكتوبة الجزائرية ، أو طبيعة القضايا المطروحة على مستوى الجرائد المختلفة ، ذلك أن المواضيع التي تظهر على صفحات الجرائد ما هي إلا قراءة لطبيعة الأبعاد السياسية والاقتصادية و التكوينية الخاصة بالصحفي في حد ذاته .

ب- هامش مناورة الصحفي: ونعني بذلك :

الحيز الذي يتمتع به الصحفي في معالجته وتناوله للمواضيع و القضايا السائدة على الساحة الوطنية و الدولية أو الحقل الذي يمكن أن يتحرك فيه الصحفي دون أن يتعرض إلى مضايقات أو متابعات قضائية، حيث نعتقد أن هامش مناورة الصحفي ما هو إلا ترجمة و إفران لأبعاد سياسية و اقتصادية و أخرى خاصة بالتكوين العلمي للصحفي.



## 7- مفهوم الصحافة تعاريف مختلفة، ولعل ذلك عائد بالدرجة الأولى إلى

تطوير الممارسة الصحفية ونمو الدراسات الصحفية فاتخذ بذلك مفهوم الصحافة أبعاد جديدة، وأصبحت أي محاولة لتحديد مفهومها لا بد أن نلجأ إلى أكثر من مدخل ويمكننا أن نرصد ثلاث مداخل هي:

### أ- المدخل اللغوي:

يقدم هذا المدخل مجموعة من التعاريف فقاموس " أكسفورد" يستخدم كلمة صحافة بمعنى " Presse" ومعناها مرتبط بالطبع والطباعة ونشر الأخبار و المعلومات كما يستخدم "journalisme" المشتقة من كلمة "Journal" بمعنى الصحيفة، و"Journaliste" بمعنى الصحفي، فكلمة الصحافة إذن تشمل الصحيفة والصحفي في الوقت نفسه <sup>1</sup>. وفي القاموس المحيط " للفروزبادي" يقصد بالصحيفة الكتاب وجمعها صحائف وفي"المصباح المنير لأحمد بن علي المقرئ الفيومي" تعني الصحيفة " قطعة جلد أو قرطاس كتب فيه"، أما المعجم الوسيط فالصحافة تعني إضمامة من الصفحات تصدر يوميا في مواعيد منتظمة وجمعها صحف وصحائف، أما المعنى المتعارف عليه اليوم للصحافة في العربية فيرجع الفضل للشيخ نجيب حداد منشئ صحيفة لسان العرب في الإسكندرية وهو أول من استعمل لفظ الصحافة بمعنى صناعة الصحف و الكتابة فيها ومنها أخذت كلمة الصحفي، وكلمة صحافي أكبر دلالة من صحفي على من يعمل في الصحافة، هي الكلمة الأصح لمن يلقب بكلمة "Journaliste" في الغرب <sup>2</sup>

### ب- المدخل القانوني:

يقصد بالمدخل القانوني للصحافة التعريف التي تأخذ به قوانين المطبوعات والذي على أساسه تتعامل الحكومات مع الصحافة، فقد عرفها الإعلام الجزائري في مادته العاشرة لسنة 1982 كمايلي: " تعد بمثابة منشورة دورية لكل الصحف والمجالات بكل أنواعها والتي تصدر على فترات منتظمة" <sup>3</sup> ، وتصنف النشرات الدورية إلى صنفين: - الصحف الإخبارية العامة. - النشرات الدورية المتخصصة

1- ببيير ( ألبير)، الصحافة، استعداد، فن، علم، ترجمة خير الدين عبد الصمد دمشق منشورات الثقافة الإرشاد،

دمشق ص37

2- المرجع نفسه ص38

3- نفس المرجع المذكور سابقا ص 39

وتعرف المادة 33 من نفس القانون على النحو التالي: " يعتبر صحافيا محترف كل مستخدم في صحيفة يومية ودورية تابعة للحزب أو الدولة أو في هيئة وطنية للأبناء الناطقة أو المصورة، وقد يكون متفرغا للبحث عن الأنباء وجمعها ونقلها وتنسيقها واستغلالها وعرضها،

يتخذ من هذا النشاط مهنته الوحيدة والمنظمة التي يتلقى عليها أجر"<sup>1</sup> "

### ج- المدخل الإيديولوجي:

والذي يركز على وظيفة الصحافة في المجتمع، وعموما يختلف تعريف الصحافة باختلاف الإيديولوجيات التي يتبناها النظام الصحفي القائم في المجتمع والذي يرتبط بالفلسفة السياسية و الاجتماعية والاقتصادية التي يقوم عليها المجتمع وفي هذا الإطار نجد تعريفين للصحافة هما:

#### • التعريف الليبرالي:

يعرف الصحافة هي أنها أداة للتعبير عن حرية الفرد من خلال حقه في ممارسة حرياته السياسية والمدنية، تشكل حرية الصحافة أساس الحريات الفردية الأخرى مثل: حرية الكلام، حرية التفكير، حرية الاجتماع"<sup>2</sup>.

#### • التعريف الاشتراكي:

يعرف الصحافة على أنها " نشاط اجتماعي يقوم على نشر المعلومات التي تهم الرأي العام، والصحافة تحتاج إلى وسائل إعلامية مناسبة لنشر المعلومات الاجتماعية وهذه الوسائل هي الصحف فالصحافة لا يمكن النظر إليها إلا من خلال علاقتها المتبادلة مع المجتمع ودورها في العملية الاجتماعية كما أنها ظاهرة ملتزمة و إنسانية وعامة تخدم باستمرار أهداف طبقة معينة بالإضافة إلى الإستراتيجية والتكتيك الذي تستخدمه هذه الطبقة"<sup>3</sup> ويمكن أن نتبنى من خلال هذه التصورات تعريف اجرائي للصحافة المكتوبة يتماشى و أهداف دراستنا وهو: "الصحافة مطبوع دوري ينشر الأخبار في مختلف المجالات ويشرحها ويعلق عليها، ويعالج القضايا السائدة، ويكون ذلك عن طريق الصحف والمجلات ذات الملكية الخاصة أو العامة."

---

1- نفس المرجع ص41

2- نفس المرجع ص 42.

3- نفس المرجع المذكور سابقا ص 42

## 5- فرضية الدراسة :

من أجل تجسيد أهداف الدراسة والقضايا التي أثارها الإشكالية البحثية التي تتمحور في مجملها حول الأبعاد السياسية والاقتصادية والمعرفية للصحفي ومساهمتها في بروز أو اختفاء بعض المواضيع على صفحات الجرائد، وفي زيادة أو نقصان هامش مناورة الصحفي في معالجة هذه المواضيع، وهما ما اعتبرناه واقع الممارسة الصحفية المكتوبة في الجزائر.

وفي ضوء طرحنا لتصورات حول واقع الممارسة الصحفية المكتوبة في الجزائر، تحاول الدراسة الراهنة التحقق من مدى الصدق الامبريقي للفرضية المصاغة. إن الفرضية الخاصة بهذه الدراسة تنبثق من ذلك السؤال الرئيسي الذي أثارناه من قبل عند طرح الإشكالية، فالفرضية "تلعب دورا يتعذر تقديره، إذ يتم الانتقال بفضلها من الجانب التجريدي إلى الجانب الملموس للطريقة العلمية. وقد تكون لدينا أروع الأفكار في العالم لتصور الواقع، إلا أن هذه الأفكار لا تكون لها قيمة إلا بعد نجاحنا في جعلها فرضيات، أي إقتراحات يسمح الواقع بإثبات صحتها إن هذه الواقع الذي نتوجه إلى ملاحظته لا يؤكد بالضرورة ما جاء في فرضية الانطلاق، لكن بفضل صياغتها يمكن لهذا الواقع أن يأخذ معنا" ومدلوله الحقيقي حتى ولو سارت هذه الفرضية في الاتجاه المعاكس للتنبؤ"<sup>(1)</sup> والفرضية حلقة الوصل بين المتغيرات النظرية والبحث على النحو الذي يمكننا من اكتشاف معارف جديدة " <sup>(2)</sup>.

كما أن الفرض "هو صياغة حدسية للعلاقة بين متحولين أو أكثر أو أنها عبارة عن تخمين أو استنتاج يتوصل إليه الباحث ويأخذ به بشكل مؤقت"<sup>(3)</sup> كما أنها إجابة مؤقتة عن انشغال يشعر به الباحث اتجاه موضوع معين، بناء على ذلك فإنه يتوجب على كل باحث التحري، الدقة والعلمية والموضوعية والوضوح عند صياغة الفرض، من هذا المنطلق كان تعاملنا مع فرضية دراستنا وهي:

### - فرضية الدراسة :

إن الأبعاد السياسية والاقتصادية والتكوين العلمي للصحفي تساهم في تشكل واقع الممارسة الصحفية المكتوبة في الجزائر .

1- موريس (انجرس): منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون: - دار

القصة للنشر حيدرة الجزائر -ص157 .

2- نفس المرجع أعلاه ص 159 .

3- نفس المرجع ص 160.

## 6- شرح فرضية الدراسة :

ينتشل واقع الممارسة الصحفية المكتوبة في الجزائر وتحكمه عدة أبعاد سياسية وإيديولوجية و ثقافية فكرية و اقتصادية واجتماعية ،وأخرى عالمية وذلك المتعلق بالتكوين العلمي للصحفي في حد ذاته، وإن هذا البحث المتواضع لا يمكنه أن يتناول جميع الأبعاد السالفة الذكر،وعليه تم تحديد ديناميكية هذه الدراسة في ثلاثة أبعاد دون غيرها وهي البعد السياسي ، البعد الاقتصادي ،وبعد التكوين العلمي للصحفي وترك بقية الأبعاد لبحث أوسع أو لباحثين آخرين،إلا أننا يقظين من أن هذا الموقف المنهجي لا ينقص من قيمة الدراسة.

و انطلاقا من الموقف المنهجي الذي يقره علم الاجتماع والذي مفاده أنه يمكن دراسة جزء من الواقع دون التطرق لدراسة الكل،فإن دراستنا هذه ركزت على حدين فقط لهذا الواقع وترك البقية لبحث آخر لأن الممارسة الصحفية المكتوبة تتطوي على العديد من الجوانب أو الحدود لا يمكن حصرها في هذه الدراسة .لذلك فقد انصب اهتمامنا على دراسة حدين فقط وهما:

1- المواضيع المعالجة على صفحات الجرائد .

2- هامش مناورة الصحفي في تناول المواضيع والقضايا السائدة .

## 6-1- شرح حدي واقع الممارسة الصحفية المكتوبة في الجزائر المراد

### الوقوف عندهما:

#### 6-1-1-1-المواضيع المعالجة على صفحات الجرائد :

إن المنتبغ لتطور الصحافة المكتوبة في الجزائر،يرى بأن المواضيع المعالجة على صفحات الجرائد تأخذ شكل التغير والتبدل،وتحاكي في نفس الوقت التطور الذي تعرفه البلاد، ففي كل مرحلة من مراحل هذا التطور نتحسس بصماته على المواضيع المعالجة حيث نجد في مرحلة سيطرة الحزب الواحد على مقاليد السلطة مواضيع تدور معظمها في فلك هذا النهج السياسي والاقتصادي المتبني، في حين وبدخول الجزائر معترك سياسي واقتصادي جديد تبنت من خلاله البلاد مفاهيم جديدة كالحرية التعبيرية والديمقراطية والانفتاح الاقتصادي، كأحد مقومات العملية التنموية، ظهرت إلى الوجود مواضيع لم تكن لتظهر سابقا، عكست في حقيقة الأمر طبيعة هذه الحقبة الزمنية،وبناء

على هذا كله فقد اعتمدت هذه الدراسة على هذا الحد باعتباره يمثل جزء من الواقع المدروس لا يمكن تجاهله.

#### 6-1-2-هامش مناورة الصحفي في معالجة المواضيع والقضايا السائدة:

ما قلناه آنفا في شأن المواضيع المعالجة ينطبق أيضا على هامش مناورة الصحفي، فهو أيضا عرف تغيير إن لم يكن كاف إلا أنه ليس ببسيط نتيجة قصر التجربة الإعلامية في الجزائر، وهذا التغيير يحاكي في الحقيقة التطور الذي تعرفه البلاد على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والعلمية الثقافية وغيرها، لذلك فقد مر هامش مناورة الصحفي بمراحل عكس طبيعة كل حقبة زمنية شهدتها المجتمع الجزائري، وعليه فإن هذا الحد يمكن من خلاله رصد واقع الممارسة الصحفية المكتوبة لأنه يمثل جزء للواقع المدروس، وبخصوص تحليل هذين الحدين اعتمدنا كما ذكرنا سالفا على ثلاث أبعاد نظن أنه بعد إخضاعها لمجريات البحث العلمي بوسعها أن تلبى أهداف الدراسة الميدانية وهذا ما سنراه في العنصر الموالي:

#### 7- شرح أبعاد الدراسة ومؤشراتها:

أ- البعد السياسي : لقد قمنا بتحليل هذا البعد إلى مؤشرات تمثلت في أربع نقاط وهي: واقع الممارسة الصحفية قبل التعددية السياسية وفي ظل التعددية السياسية وبعد صدور قانون الإعلام لسنة 1990 وفي ظل الأوضاع الأمنية التي عرفتها البلاد .

إن البعد السياسي يتدخل ويحدد كل الممارسات الاجتماعية، بما في ذلك الممارسة الصحفية المكتوبة، وذلك أن الصحافة بشكل عام تعبر عن اتجاه فئة معينة سواء كانت حزبا أو سلطة أو مجموعة جماعية ضاغطة، فالممارسة الصحفية جزء لا يتجزأ من اللعبة السياسية ولا يمكن فصلها، لأنها هي التي تعكس هذه اللعبة وهي أداة سياسية مميزة خاصة في الأنظمة السلطوية، فبطبيعة النظام السياسي السائد وهو الذي يحدد لنا المواضيع المعالجة على صفحات الجرائد ونفس الشيء يمكن قوله على هامش المناورة الذي يتمتع به الصحفي في معالجة المواضيع والقضايا السائدة، مثلا في ظل النظام ذات التوجه الديمقراطي تكون المواضيع متعددة ومتنوعة وتمس جميع نواحي الحياة

الاجتماعية للأفراد عكسها في النظام ذات التوجه الأحادي ،وهذا ينطبق أيضا على هامش المناورة الصحفية ،كما أن قانون الإعلام هو أيضا محدد ومؤطر للممارسة الصحفية لأنه هو الذي يعطي الصبغة القانونية التي تكون عليها هذه الممارسة.

**ب- البعد الاقتصادي :** وقد حددنا مؤشرات في: طبيعة النظام الاقتصادي السائد ومصادر تمويل الجريدة (الإعلانات ،الممول الرئيسي سواء كانت الدولة أو شخص عادي أو حزب أو جماعة ذات توجهات مختلفة) .

إن الصحافة بشكل عام هي مؤسسة إعلامية بيروقراطية معقدة يحكمها سلم الهرم الإداري، إذ يكون كل موظف تحت الوصايا أو إشراف رئيس من هو أعلى منه في المرتبة الوظيفية، كأن يكون المحرر تحت إشراف رئيس القسم الذي بدوره يكون تحت إشراف مدير التحرير، هذا الأخير يكون أيضا تحت إشراف ممول الجريدة أو المالك ،وهذا ما جعلها تصبح رهانا اقتصاديا مهما، فالذي يملك رأسمال يملك جريدة وبالتالي يستطيع أن يملئ عبرها توجهاته وأفكاره ويضبط مواضيعها ويحدد هامش مناورة الصحفي حسب ما يتمشى واعتقاداته.

وبما أن الجريدة لا تستطيع أن تغطي تكاليف صدورها من مبيعاتها ،فهي بالتالي تعتمد على فوائد أخرى تستعين بها لضمان إستمراريتها وعدم تعرضها لأزمات مالية ومن أهم هذه العوائد الإشهارات والإعلانات بمختلف أنواعها سواء كانت عمومية أو خاصة وعليه فإن لمصادر تمويل الجريدة بصمات في تشكل واقع الممارسة الصحفية المكتوبة، كما أن طبيعة النظام الاقتصادي السائد تتدخل في تأطير واقع الممارسة الصحفية فمثلا في ظل النظام الاشتراكي كانت المواضيع المعالجة تتماشى وطبيعة هذا النهج التنموي حيث نجدها تدور حول إنجازات الاشتراكية وإيجابياتها، الثورة الزراعية وأهدافها، ومواضيع تتحدث عن بناء وتشبيد الدولة الجديدة،في حين كانت هناك مواضيع مغيبة كالديمقراطية الحرة،الرأسمالية،الليبرالية واقتصاد السوق، وحتى وإن تم التطرق إليها فإنه ينظر إليها من الزاوية السلبية فحسب ،وهذا ما يمكن تسجيله أيضا على هامش مناورة الصحفي.

**ج- بعد التكوين العلمي للصحفي:** وقد قمنا بتحليل هذا البعد إلى المؤشرات

التالية : التكوين العلمي الجامعي والتكوين العلمي الذاتي.

إذا كان الإنسان يحمل موروثا ثقافيا وعقائديا فإنه لا محال يحمل موروثا علميا معرفيا تكون له خلال مسار التكوين العلمي، سواء كان نظاميا أكاديميا أي بمؤسسات

تعليمية كالجامة أو تكوينا ذاتيا خلاصة للمطالعات الشخصية والبحث المستمر للفرد، لذلك فهو استثمارا ناجحا لتأهيل وبناء القوى العاملة لمواكبة المعطيات المتجددة الحاصلة في الواقع الاجتماعي، كما أنه المؤهل الأساسي للتعامل مع مفاهيم وأساليب واستراتيجيات العمل الجديد والصحافة المكتوبة باعتبارها فضاء معرفيا تتطلب تكويننا يسمح للعاملين في هذا الميدان التحكم في الممارسة الميدانية ومسايرة التغيرات المختلفة التي تطرأ عليها، لذلك يمكن القول أن التكوين يساهم في تشكل واقع الممارسة الصحفية المكتوبة من خلال قدرته على تحديد تصورات الصحفي إزاء هذه المهنة وطريقة القيام بها وعلاقتها بالمجتمع والسلطة، وفي النهاية يمكن القول أنه أحد الأبعاد المؤثرة والمحددة والمشكلة لواقع الممارسة الصحفية المكتوبة في الجزائر.

#### 8- الدراسات السابقة - المشابهة - :

لقد اهتم الكثير من الدارسين و الباحثين بوسائل الإعلام خاصة منها المكتوبة، نظرا لأهميتها ودورها في حياة الفرد و المجتمع ككل، وعليه ظهرت دراسات وبحوث كثيرة في هذا المجال، ولقد حاولنا في هذا الإطار وبعد عملية البحث من الوقوف على بعض الدراسات كانت في حقيقة الأمر موجه أساسية وعامل توضيحي لتكوين أفكار و آراء ساعدتنا في النهاية من وضع تصور عام لدراستنا وفهم حقيقة ما نريد البحث عنه.

#### - الدراسة الأولى:

الإعلام العربي بين الواقع والطموح: ل: الدكتور عبد الله الكحلاوي. الدراسات

الإعلامية 1989

يستعرض الدكتور عبد الله الكحلاوي في دراسته حول واقع الإعلام العربي، أهم سمات الإعلام العربي مبينا أن أول ما يميز واقع الإعلام عربيا هو اختلال التوازن في تدفق المعلومات على صعيد القطر الواحد ثم على الصعيد القومي ككل، و ثانيا انعدام أو ضعف البنية الأساسية للإتصال. و ثالثا، تعدد الموانع القانونية وهذا مرتبط أساسا بطبيعة الأنظمة السياسية التي لا تعتمد في أغلبية البلدان العربية على قاعدة المشاركة والتتابع الديمقراطي ( انعدام الحريات العامة بما في ذلك حرية التعبير و النشر و الإعلام واحتكار الدولة أو الحزب الواحد لوسائل الإتصال). ورابعا قلة الموارد البشرية ممثلة بقلة الكوادر البشرية المهيأة عمليا من صحافيين و مخططين و إداريين إعلاميين، كما يضاف إلى هذه السمات بعض القضايا المنتشرة في العالم العربي مثل الأمية واختلال

التوازن بين المدن و الأرياف و ندرة القراءة و الكتابة و انعدام صناعة وطنية لوسائل الإعلام. ويستعرض الدكتور الكحلاوي واقع الصحافة المكتوبة في العالم العربي فيذكر أن هذه الصحافة في أغلبها صحف تابعة للحكومات تنطلق بأسمها وتعرف باختياراتها و تدعو إلى تنفيذها ودعمها، وباستثناء بعض الأقطار العربية مثل المغرب ومصر وتونس حيث توجد إلى جانب الصحف الرسمية صحف مستقلة أو تابعة لأحزاب أو حركات سياسية معارضة، فالصحافة المكتوبة في أغلب الدول العربية هي بمثابة منابر التي تعكس فوقها أعمال الحكومة في شتى المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و الفكرية و السياسية، وكما هو ملاحظ، ففي الوقت الذي ركز فيه الغرب على مفهوم الإعلام كسلطة رابعة منفصلة تماما عن السلطات التقليدية الثلاث تراقبها و تنتقدھا، نجد أن الدول العربية تكثفي باعتبار الصحافة قناة إيصال فوقي أحادية الاتجاه والمضمون تستثني المشاركة القاعدية و الإيصال التحتي.

- الدراسة الثانية:

كتاب بعنوان: الصحافة المكتوبة في الجزائر (إعدادان زهير)

يمكن القول أن محتوى هذا الكتاب هو عبارة عن مجموعة من المقالات التي نشرت في الصحف والمجلات الجزائرية، بما في ذلك المحاضرات التي أقيمت أثناء مناسبات مختلفة، ولقد وجد المؤلف، هذه المحتويات تعتبر بمثابة مجهود بذل مدة عشر سنوات، لإبراز عدة جوانب من تصور الصحافة في الجزائر، وهو في حد ذاته مادة كافية لإصداره على شكل كتيب يفيد القارئ عامة والطالب بصفة خاصة.

إن مدخل هذا الكتاب هو عبارة عن محتوى يتناول تصور الصحافة في العالم، ومن جهة أخرى علاقة الصحافة بكتابة التاريخ علما أن الصحافة زيادة على مهمتها الإخبارية، فهي مصدر ثمين لكتابة التاريخ، وقد عمل المؤلف على وضع ترتيب منطقي للمقالات و المحاضرات التي قدمت حول الإعلام المكتوب، وبعد هذا الترتيب تمت تجزئة هذا المحتوى إلى قسمين رئيسيين:

القسم الأول:

ويشمل تطور الصحافة الجزائرية قبل الإستقلال، هذا القسم يحتوي على فصلين و

هما:



## الفصل الأول:

عبارة عن سلسلة من المقالات التي قدمت عبر جريدة الشعب حول جميع الصحف الجزائرية الإسلامية التي ظهرت قبل الاستقلال.

الفصل الثاني: يجد القارئ فيها دراسات جزئية تتناول بالتفصيل بعض الجوانب التي ورد ذكرها في الفصل الأول باختصار.

أما القسم الثاني: فهو مبني على منوال القسم الأول ويشمل تطور الإعلام بعد الاستقلال وينقسم بدوره إلى فصلين:

الفصل الأول: يعتبر بمثابة سلسلة من المقالات التي نشرت كذلك في جريدة الشعب و هي تقدم نظرة عامة لهذا التصور، إضافة إلى دراسة موجزة عن التطور الذي عرفته كلا من الإذاعة و التلفزيون.

الفصل الثاني: يحتوي على بعض الدراسات الجزئية كدراسة بعنوان ( وضع الصحافة بعد حوادث أكتوبر 1988)، التي تقدم لنا صورة عن واقع الإعلام التقليدي.

## الدراسة الثالثة:

مذكرة نهاية ليسانس تحت عنوان: الإعلام عبر جريدة الشروق العربي - ظاهرة شعبية الجريدة:

يدور محتوى هذه الدراسة حول- جريدة الشروق العربي- المتميزة بخصائص معينة وهي واحدة من الجرائد التي ظهرت في ظرف متأزم دفع القارئ إلى التطلع على ساحة إعلامية ثرية اكتسبت فيها هذه الجريدة شعبية في أوساط القراء.

و بالنظر لهذا الواقع تم التساؤل عن سر شعبية الجريدة بإتباع منهجية وتقنيات تخدم بصفة ارتباطيه أهداف الدراسة. فتم البحث عن مدى تأثير هذه الجريدة على القراء و بالتالي ما نوع الإعلام الذي تبنته جريدة الشروق العربي؟ وما دور هذا المحتوى في كسب ثقة القراء؟ و إلى أي مدى يمكن القول أن نجاحها وشعبيتها يؤكدان على أنها مطلب اجتماعي؟

## الدراسة الرابعة:

مذكرة نهاية ليسانس تحت عنوان: مطالعة الثانويين للصحف الفنية

- دراسة لفئة المراهقين في ثلاث ثانويات

يدور موضوع المذكرة حول هذه الصحف التي تتميز بخصائص تجعلها مختلفة شكلا و مضمونا عن باقي الصحف الأخرى، كونها تزود القارئ بأخبار فنية يظفي عليها الطابع الفني العاطفي.

لقد شهدت الصحف في بلادنا تطورا ملحوظا، إذا كانت مواضيعها عامة تشمل كل جوانب الواقع الاجتماعي عامة، أما الآن فقد أصبحت كل صحيفة تهتم بميدان واحد، توسعت وتعمقت فيه، فنجد بالتالي: الصحف الرياضية، الصحف السياسية، الصحف الاقتصادية والصحف الفنية هذه الأخيرة التي تعتبر جوهر هذه الدراسة، بحيث أن مواضيع هذه الصحف تدور حول اهتمامات الشباب بإبراز مشاكلهم الاجتماعية، خاصة العاطفية منها كما تهتم أيضا بأمور الفن و الفنانين.

إن هذه الدراسات إضافة إلى أخرى لم نتمكن من التطرق إليها، قد ألمت بواقع الإعلام المكتوب الجزائري، في محاولة لإعطاء صورة واضحة عن هذا الواقع خاصة في ظل التغيرات التي شهدتها المجتمع الجزائري، ونصل إلى نهاية هذا العرض الذي هو خلاصة لبعض الدراسات التي نتقرب بشكل مباشر أو غير مباشر من موضوع دراستنا واقع الممارسة الصحفية المكتوبة في الجزائر من خلال رصد هذا الواقع انطلاقا من الأبعاد التي تؤدي إلى تشكل و بروز هذا الواقع.

# الفصل الثاني

الاعلام المكتوب :  
النشأة والوظيفة والتجربة الجزائرية

# الفصل الثاني : الإعلام المكتوب : النشأة والوظيفة والتجربة الجزائرية

1- تمهيد

المبحث الأول

2-نشأة الإعلام المكتوب

3- الإعلام المكتوب أهميته ووظائفه الاجتماعية

4- الصحافة المكتوبة نشأتها وتطورها في الوطن العربي

المبحث الثاني

5-المسار التاريخي للصحافة المكتوبة في الجزائر

أ - الصحافة المكتوبة قبل الاستقلال

ب- الصحافة المكتوبة أثناء الثورة

ج- الصحافة المكتوبة بعد الاستقلال

1- المرحلة الأولى تمتد من 1962 إلى 1965

2- المرحلة الثانية تمتد من 1965 إلى 1979

3-المرحلة الثالثة تمتد من 1979 إلى 1988

د- الصحافة المكتوبة بعد أحداث أكتوبر 1988

يحتوي هذا الفصل على مبحثين حاولنا خلالهما تتبع مراحل تطور الإعلام المكتوب عبر العالم وخصائصه المختلفة ، لنصل إلى تحديد مميزات الظاهرة الإعلامية في المجتمعات العربية ، ثم إنتقلنا إلى تتبع أهم المراحل التي مرت بها الصحافة المكتوبة في الجزائر وأهم مميزاتها ،حتى يتسنى لنا فهم ظاهرة موضوع دراستنا ، وإكتشاف أهم الأبعاد التي تؤثر فيها، هكذا تسهل لنا مهمة الإقتراب من لب هذه الدراسة .

حيث إحتوى المبحث الأول على نبذة تاريخية عن الإعلام المكتوب ثم نشأته ووظائفه المختلفة ثم نشأة وتطور الصحافة المكتوبة في الوطن العربي ،أما المبحث الثاني فقد خصصناه لتتبع مسار الصحافة المكتوبة في الجزائر بداية بمرحلة قبل نوفمبر 1954 إلى غاية ما بعد أحداث أكتوبر 1988 .

ويعتبر هذا الفصل النظري بمثابة بوابة يمكن من خلالها الولوج إلى صلب الموضوع والإحاطة بأهم مميزات وخصائص هذه الظاهرة .

الأول  
الجزء

## 2- نشأة الإعلام المكتوب :

إن الإعلام ظاهرة اجتماعية نشأت منذ أقدم العصور، وعبر كل المجتمعات البشرية التي عرفها التاريخ" لقد تطورت وسائل الإعلام وفقا لتطور مختلف المجتمعات، فانتقل الإعلام من مرحلة التبليغ من شخص لآخر لمرحلة التبليغ المتبادل بين جماعات منظمة ثم إلى مرحلة التبليغ الجماعي عن طريق وسائل الاتصال الجماهيري، بمعنى الصحافة، المطبوعات ، الإذاعة التلفزيون و السينما بما في ذلك الفنون الأخرى"<sup>(1)</sup>

هذا ما يدفعنا للقول أن تاريخ الصحافة في العالم نجده مرتبط ارتباط وثيقا بتاريخ الشعوب الذي يمتد إلى أعماق القرون الغابرة ، بحيث عرفت البشرية فن الصحافة ووظيفتها الإعلام منذ أقدم العصور على اختلاف وسائل نشر الأخبار التي تطورت عبر الزمن مع التطور البشري إلى أن أصبحت على ما هي اليوم بأشكالها السمعية البصرية والمكتوبة ، والمؤكد أن الصحافة بدأت بشكلها البدائي كحياة الإنسان لسد حاجاته علما أنها ظهرت في شكلها المتطور في بلاد الصين أين أكتشف الورق"<sup>(2)</sup>

تعد عملية الاتصال بين البشر عملية أساسية ومن خلالها نفهم بيئتنا بما فيها أناس و نكون قادرين على التعامل معهم نؤثر فيهم و نتأثر بهم ، و نتيجة لذلك تتنوع المعرفة الإنسانية و تتعد خبرات الفرد الذي يتمكن من الوصول إلى المعلومات التي يتحصل عليها ويعمل على تصنيفها وربطها بتلك التي تحصل عليها في السابق .معبرا بذلك عن واقع جديد يحمل أفكار نتجت بفعل الاتصال."<sup>(3)</sup>

في الواقع على الرغم من أن الإعلام بشكله الراهن يمثل ظاهرة من الظواهر القرن العشرين فإن جذور ضاربة في أعماق الماضي البعيد ، بحيث أن العصور البدائية و عصور فجر التاريخ و العصور الوسيطة و كذا العصور الحديثة ، شهدت أشكال مختلفة و متباينة من أنواع الإعلام. و بعد اختراع آلة الطباعة في القرن الثامن عشر (ق - 18) بدأ الإعلام يتخذ شكلا عصريا أو شبه عصري و في العالم الجديد اهتم

---

1-حاتم ( محمد عبد القادر ) : الاعلام والدعاية ، نظريات وتجارب ، مكتبة الانجلوا المصرية، القاهرة ، 1972

، ص 7

2-Salles(pierre)et Yves(Simon) : l'expression et la communication dans la vie social et professionnelle ,dumond ,paris, 1970 ,p4

3-علي سعد ( إسماعيل ) : الاتصال والرأي العام ، مبحث في القوة الإيديولوجية ، دار المعرفة الجماعية ،

الاسكندرية ، 1979 ، ص 2

مؤسسو الدولة الأمريكية بالإعلام اهتماما بالغا نتيجة لاهتمام برصد و قياس الرأي العام.<sup>1</sup>

وهذا ما جعل وسائل الإعلام تجعل هذا العالم قرية صغيرة حسب تعبير "ماك لوهان"، فالاتفاق على مقدرة وسائل الإعلام على قهر المسافات والزمن كان منطلقا لتباين وجهات النظر حول طبيعة التغيير الذي تحدثه والمهام التي تتجزها عليه ، فمعرفةنا بالأحداث التي تقدمها لنا وسائل الإعلام مرتبط بدرجة كبيرة بالطريقة التي تنتج وتقدم بها الخطاب الإعلامي<sup>2</sup>

هكذا انتقلت المعرفة و انتشرت الأخبار عبر العالم بفضل أقدم وسيلة إعلام عرفها تاريخ البشرية، التي من المحتمل جدا أن يكون منشئهم في الواقع هو بلاد الصين أين كان الورق معروفا منذ بداية العهد المسيحي ، بحيث تحقق أول عمل طباعي ، لكن إلى غاية اكتشاف آلية التيبوغرافيا فإن انتقال المعلومات المكتوبة كان يتم خاصة من خلال أخبار مكتوبة ، منسوخة ، كان يكتبها رواد الأخبار بأعداد كبيرة في أروبا منذ بداية القرن السادس عشر 16، غالبا لفائدة تجار ، مصرفيين و أمراء ، لكن في الواقع لا يمكننا أن نتكلم عن الصحافة بآتم معنى الكلمة إلا منذ اكتشاف آلية التيبوغرافيا الطباعة من طرف غوتنبرغ.<sup>3</sup>

لقد تطورت فعلا الصحافة من صورها التقليدية إلى صورها الحديثة بفضل آلية الطباعة التي دعمت انتشار و ازدهار الإعلام المكتوب عبر العالم ، كما أجمع على ذلك أغلب رجال الإعلام الذين أكدوا على أن أواخر القرن التاسع عشر تعتبر بالنسبة للصحافة المكتوبة في العالم أجمع عصرا ذهبيا لكثرة أعدادها و واسع انتشارها . لكن إذا كانت الحرب العالمية الأولى قد وضعت قيودا على إصدارها و قللت بذلك من انتشارها فإن الفترة ما بين الحربين قد فسحت المجال أمام انتشار الصحف على نطاق واسع ، بل و أضافت عنصرا جديدا حيث اتجهت بعض الصحف إلى الأخذ بأسلوب التهريج على شكل الصحف الفرنسية . وهكذا تعددت القوالب الصحفية و تباينت من بلد إلى آخر و حتى داخل البلد نفسه.

1- حاتم (محمد عبد القادر) مرجع المذكور سابقا ، ص 6

2- لعياضي (نصر الدين) مسألة الإعلام ، المؤسسة الجزائرية للطباعة ، السداسي الأول ، 1991 ، ص10

3- سيف الإسلام (لزبير) : الإعلام و التنمية في الوطن العربي ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر 1986،



إذا رجعنا قليلا إلى الوراء لاسترجاع خطوات نشأة و تطور الفن الصحفي عبر العالم ، نقول أنه فيما يخص الصحافة الحديثة ، نجدها قد بدأت في إيطاليا في أواخر القرن السادس عشر ، و جاءت بعد ذلك فرنسا و إنجلترا في حوالي سنة 1630 ، في حين عرفت أمريكا الخاضعة للاستعمار البريطاني الصحافة في القرن الثامن عشر على شكل نشرات إخبارية ضعيفة و بقيت كذلك إلى نهاية القرن التاسع عشر<sup>1</sup>

لنبقى في نفس السياق و لكن نطل حاليا على تاريخ الصحافة في الأقطار الأخرى من العالم، و تحديدا القطر العربي ، فنجد أن مصر كانت بمثابة البلد العربي الأول الذي عرف الصحافة على يد نابليون عام 1798 ، ثم انتشرت في الوطن العربي كله من الخليج إلى المحيط ، و ضلت الصحف خلال الجزء الأكبر من القرن التاسع عشر بمثابة الإدارة المسيطرة على الرأي العام ، فسادت في تلك الحقبة الصحافة السياسية و كانت الصحف تتشأ للتعبير عن الآراء و تعلنها بقوة و عنف.

إن الدور الذي كانت تؤديه الصحف آنذاك و الأهمية البالغة التي إحتلتها جعلتها في الصدارة ، بحيث باتت مصدر إعجاب الجميع ، إلى أن نافستها وسائل أخرى قلصت من أهميتها ، لذلك يمكن القول أنه لغاية العشرينيات ضلت الجريدة القناة الوحيدة لنشر الإعلام لكن بعد ذلك تغير الأمر<sup>2</sup>.

في الواقع إلى غاية سنوات العشرينيات كانت الجريدة لوحدها تعمل على نشر الإعلام ، لكن الإذاعة أولا أخذت منها و بسرعة كل أدوارها الرئيسية ، فباتت بدون منازع الوسيلة المعتمد عليها بالدرجة الأولى لنشر الأخبار الخاصة بالعروض و كذا الخطابات الإشهارية كأولوية حظيت بها دون غيرها . هكذا بدأ دور الصحافة المكتوبة و أهميتها في المجتمع المعاصر يتقلص بحيث نزع منها سيادتها، زعامتها في عالم الاتصالات من طرف الراديو و التلفزيون<sup>3</sup>

---

1- سيف الإسلام (الزبير) : نفس المرجع ، ص 59

2- صابات (خليل) : الصحافة رسالة و استعداد ، فن و علم ، دار المعارف ، مصر ، الطبعة الثانية ، ص 28

3— Servan Schreiber (Jean Louis) : Le pouvoir d'informer , J'ai lu , Robert laffand

و لكن لم يكن ذلك إلا نسبيًا بحيث أنه على الرغم من تقدم الصحافة المسموعة و المرئية فلا تزال الصحافة المكتوبة تحتل المكانة الأولى بين الوسائل الإعلامية المختلفة ، لأنها جزء لا يتجزأ من حياة الإنسان اليومية في عصرنا الحالي الذي أصبحت فيه أداة إعلامية دقيقة للغاية ، في نفس الوقت تحولت إلى صناعة بحاجة إلى رؤوس أموال ضخمة لتطوير هياكلها ، لأن الإعلام المكتوب و المطبوع رغم الأزمات التي يمر بها ما زال ضروريا في عالم يتحرق شوقا لمعرفة أحداث الحياة اليومية.

في الواقع ما إن ولدت الصحافة حتى قامت الحكومات ببذل جهودها لضم هذه السلطة الجديدة إلى صفها أو على الأقل منعها من أن تؤذيها ، لكن عندما قامت الثورة الصناعية الكبرى في النصف الأول من القرن التاسع عشر، أصيبت أوروبا بهزات عنيفة مما أتاح للصحافة أن تظهر قوتها السياسية و تؤدي مهمتها التي ضلت تستعد لها قرنين من الزمن تحت ضغط المعارضة و الظلم<sup>1</sup>

هكذا أدت ظروف القرن التاسع عشر إلى ازدهار الصحافة بفضل الحرية المكتسبة و لقد ازدادت قوتها بفضل تقدم الصناعة و تطوير التعليم ، فأصبحت الصحف في متناول الجميع و لم تعد منذ ذلك الوقت عملا شخصيا و إيديولوجيا ، مما دفع إلى ميلاد الصحافة الإعلامية الشعبية في نهاية القرن التاسع عشر، و منذ ذلك الحين بدأت تظهر قوتها الحقيقية كما أخذت تظهر مساوئها.<sup>2</sup>

لقد كان لتطور شبكات المواصلات السريعة و النقل خلال الحقبة الأخيرة من القرن التاسع عشر و القرن العشرين ، أثر عميق في أساليب التفاعل بين الدول و الطرق التي تختارها لمتابعة مصالحها القومية ، مما جعل الإعلام يؤدي دورا هاما في حياة الأمم و الشعوب ، و لا تكاد تخلوا أمة من أمم الأرض أو شعب من شعوبها من تأثيره سلبا أو إيجابا و إن اختلفت سبل و طرق هذا التأثير . الاتصال إذا بات ضروري للبشر لزوم الهواء و الطعام لإشباع حاجاتهم الاجتماعية ، رغباتهم النفسية و تطلعاتهم في المعرفة ، فقد أخذ هذا الأخير أشكالا متعددة منذ بدئ الخليقة ، حتى شهد خلال العقود القليلة الماضية من الزمن تطورات هائلة في وسائله و أساليبه . إذ هو في الواقع حقيقة أساسية للوجود الإنساني و العملية الاجتماعية<sup>3</sup>

1- صابات (خليل) : نفس المرجع ، ص9

2- صابات( خليل ) : نفس المرجع . ص 13

3-محمد(شعر محمد) : الإعلام موقف ، الكتاب العربي السعودي للطباعة و النشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ،

إن المجتمعات البشرية في تغير مستمر ، و هو سبب بقائها و نموها ، فبواسطته تتكيف مع واقعها و تحقق من خلاله حاجاتها لترقى في مختلف وجوه الحياة فتتخلص من القديم الذي يعرقل تطورها و تقدمها و من ثم تبذع الجديد الذي بلائها بحيث ينشأ عنه مركب معقد له خصائص جديدة. و يعتبر التغير ظاهرة تشمل جميع المجتمعات الصغيرة منها و الكبيرة ، البسيطة منها و المعقدة ، المنعزلة منها و المتفتحة ، قد تكون التكنولوجيا لأحد المجتمعات غاية في البساطة بحيث نجد هذا المجتمع يتسم بولاء و تمسك شديدين بطريقته في الحياة و لكن على الرغم من ذلك فإنه يتعرض للتغير جيلا بعد جيل لأن أعضائه يتطلعون دائما إلى الجديد و إلى المبادئ ، الأفكار و الأساليب الحديثة لكي يطبقوها في واقعهم المعاش<sup>(1)</sup> . لذلك نقول أنه حقيقة ما من ثقافة حية تظل ساكنة أو جامدة فهي تقوم دوما على واقع اتصالي يعكس وجود عملية اتصال اجتماعي كظاهرة تتغير بشكل مستمر خلال فترة من الزمن تشهد البشرية اليوم بداية أكبر تطور في تاريخها إذ صارت الحضارة الصناعية ، تتحول بسرعة إلى حضارة معرفة و إعلام وهو تحول جذري تعيشه بصفة خاصة البلدان المصنعة التي تولي أهمية إستراتيجية لتطوير البحث العلمي و التقنيات الريادية ، فتخصص لذلك نسبة كبيرة من إجمال ناتجها القومي بينما يحدث العكس في العالم الثالث . لذلك يجب إدراك أنه إذا كانت الموارد الطبيعية تعتبر وستبقى عاملا أساسيا للتطوير ، فإن الموارد البشرية ، الإعلام و البحث العلمي صارت تكتسي أهمية أكبر و بدونها يستحيل تهمين القدرة الاقتصادية ، لأنه فعلا صارت التنمية تعتمد على النمو البشري و على التحكم الاجتماعي بإنجازات الإنسان و اختراعاته في شتى ميادين الحياة<sup>2</sup> هكذا سار الإعلام عامة و بالتحديد المكتوب منه ، نشأ و تطور عبر الزمن متصفا بمميزات جعلته يقهر كل المسافات ، منتقلا من أسلوبه البسيط إلى واقعه الحالي المعقد الذي يعكس خصوصيات كل مجتمع على حدى . فهذا الإعلام أصبح يسير وفق مستجدات العصر و متطلبات الواقع الراهن .

---

1- السويدي (محمد) مفاهيم علم الاجتماع الثقافي و مصطلحاته ، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائري ، الدار التونسية للنشر ، تونس ، 1991 ، ص 107 ، ص 108

2- أبو زيد ( أحمد ) : " هل للسنيما مستقبل " ، مجلة العربي ، العدد 441 ، 1995 ، ص 106 .

### 3- الإعلام المكتوب أهميته ووظائفه الاجتماعية:

يشكل الإعلام في عالم اليوم نظرا للثورة التكنولوجية و التغيرات النوعية التي أدخلت على وسائل الإعلام سلاحا إستراتيجيا بالغ الأهمية سواء في مجال التوجيه و صياغة الرأي العام من جهة أو تجنيده لخدمة مختلف أهداف الأنظمة و الجماعات السياسية من جهة أخرى . و لقد بات يحتل مكانة خاصة في واجهة الصراع الإيديولوجي و كذا في صراع القيم و محاولة التأثير على الأفراد و الجماعات.

إن كل نشاط إنساني يتعلق بالتنمية سواء اتخذ طابعا اقتصاديا ، ثقافيا أو سياسيا ، لكي يؤدي ثماره على أكمل وجه ، لا بد أن يكون له امتداد إعلامي يقوم على توجيه موجه و تخطيط واعي و ملائمة واقعية بين الوسائل المسخرة و الأهداف المراد تحقيقها. لهذا ليس من المبالغة في شيء القول بأن كثير من مشاكل التنمية في بلدان العالم الثالث ترجع إلى النقص الإعلامي ، و تعكس بالتالي الدور الذي يؤديه الإعلام من خلال وسائله المختلفة في الدفع بعجلة التنمية لدى مختلف بلدان المعمورة . و يعمل الإعلام عبر وسائله على عكس مفاهيم ذات أبعاد متباينة فهو بمثابة سلطة تتحكم في الواقع و تسير ميكانيزماته في الداخل و الخارج على حد سواء. حيث أصبح الإعلام في أيامنا منبع سلطة القرارات في الشؤون الداخلية و الخارجية للدول و العمل الذي تقوم به وسائل الإعلام يجيب على إستراتيجية مخططة من طرف المجموعات و النخب المتحكمة في سلطة الإعلام<sup>1</sup>

و يضل الإعلام المعاصر بتقنياته المتطورة ووسائله المختلفة رمزا من رموز التحضر و معلما من معالم التقدم بين الأمم ، تفتح عن طريقه الأمة نوافذ المعرفة و سبل الاتصال ووسائل التعارف بينها و بين شعوب الأرض لأن الإعلام بمضامينه و مفاهيمه و نظرياته ووسائله علم ، صناعة و فن . فلقد تخطت وسائل الإعلام المكان و الزمان مما زاد من خطورتها و ضاعف من المسؤوليات الملقاة عليها<sup>2</sup>

1- محمد شعر (محمد) : المرجع السابق ، ص 13.

2- نفس المرجع المذكور أعلاه ، ص 14.

تعتبر وسائل الإعلام ظاهرة اجتماعية معاصرة على درجة كبيرة من الأهمية فهي تؤثر على النظام الاجتماعي و على أدائه لمهامه المختلفة و تعكس بالتالي البنيات السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية و الثقافية التي توجد فيها بدرجات متفاوتة و هي وثيقة الصلة و الارتباط بالمجتمع الذي تعمل فيه سواء كان هذا المجتمع متقدما أو متخلفا . هنا تتأكد أهمية الربط بين الأنساق الإعلامية و الاجتماعية ، نظرا لمساهمتها في تدعيم ديناميكية و سيرورة النسق الاجتماعي العام و يرى( ولبر شرام) Wilber Scheram :و هو أحد أقطاب الإعلام و الاتصال في العالم" أن حجم وسائل الإعلام و الاتصال و مهمتها و مضمونها يتحدد إلى حد كبير و بعيد بمفاهيم و فلسفة الدولة السياسية الاقتصادية و الاجتماعية" و يتفق الباحثون على أن وسائل الإعلام تميل إلى تعديل الاتجاهات أكثر مما تميل إلى تغييرها ، فهي لا تدعم الاتجاهات دعما قويا فحسب بل إنها تستطيع أيضا بصورة طفيفة أن تقيد توجيه أنماط السلوك أو الاتجاهات القائمة نحو مناطق جديدة ، و تكمن قوة الإعلام في القدرة على تحويل مجرى الاتجاهات أو إعادة توجيهها من جديد "1

في الواقع بالتساؤل على ماهية الإعلام نصل إلى الفكرة القائلة أن هذا الأخير يعكس حاجة اجتماعية و يمثل ضرورة للاتصال ما بين الأفراد و الجماعات داخل المجتمع الواحد إن التعبير ليس فقط إظهار أن الإعلام يمثل حاجة اجتماعية و ضرورة للاتصال ما بين الأفراد التابعين لمجموعة بشرية أو بين مختلف أبناء المجتمع الواحد ، و يعكس لفض إعلام في معناه الواسع جملة الوسائل أو الأدوات التي تضمن في مجتمع ما الاتصال ما بين الأفراد. إن الصحافة العامة ، الراديو و التلفزيون و السينما تعتبر من خصوصيات المجتمع الصناعي ، هذه الوسائل على اختلافها تسمى وسائل اتصال جماهيري و هي بمثابة كل الوسائل التي تعكس خبر ما أو تسلية كلاهما ينتج و يبيث وفقا للتقنيات الصناعية "2

إذا قلنا أن الإعلام يؤدي دورا هاما في كل مجتمع ، فهو بالتأكيد يقوم على مميزات و خصوصيات تسهل أداء وظائفه المتباينة و تعكس أهداف التفاعل الاجتماعي و التنمية على حد سواء ، و تتمثل في أن يكون الإعلام مسؤول و ملتزم ديمقراطي ، علمي و موضوعي لإعلام المسؤول هو الذي يساهم في صنع القرار و في التعريف بالظروف التي تحيط بصدوره و العلمية هنا لا تعني فقط استخدام أحدث الطرق في معالجة المادة الإعلامية

---

1 - عبد الوهاب (جلال) العلاقات الإنسانية و الإعلام ، منشورات ذات السلاسل ، الكويت 1984 ، ص18

2 - BALL (FRANCIS)ETG .G(PADIOLEAU) :SOCIOLOGIE DEL'INFORMATION ,  
TEXTES FONDAMENTAUX LAROUSSE ;PARIS1973 ,P12

و عرضها للجمهور ، و لكن تعني أساسا استخدام المعرفة العلمية في التعامل مع الأحداث و تحليل المعطيات و دراسة الرأي العام و تتبع اتجاهاته و ميوله و رغباته و نجد أن الإعلام الموضوعي هو الذي ينبذ الذاتية و العاطفية و الولاءات الشخصية ، ذلك أن وظائف الإعلام عديدة و متنوعة ، نذكر منها النقد الذاتي الذي يعتبر من أهم الوظائف كونه يسمح بقيام عملية التقييم و التقويم في آن واحد على أساس خدمة تطلعات مختلف القوى الاجتماعية و التعبير عن إرادتها في التغيير . هذا إلى جانب دور الإعلام في التربية و التكوين و التوجيه و التأثير . فالإعلام بهذا المعنى يهدف إلى تغيير العقليات تغييرا جذريا و بالتالي تحقيق التنمية الشاملة و المتكاملة و كذا الاستقرار<sup>1</sup> .

لقد أشارت نتائج الكثير من الدراسات الإعلامية إلى أن الإعلام يعمل على تكوين الرأي العام و التأثير في اتجاهاته بجانب قوى أخرى مؤثرة في هذه المجالات كالأسرة و المدرسة و التنظيمات السياسية و المنظمات الاجتماعية ، الهيئات الثقافية ، الاتحادات الطلابية و الشبابية ، الوسط الاجتماعي و الثقافي و العقيدة الدينية ، المحيط الاجتماعي و الثقافي و غيرها ... لقد ازداد دور الإعلام في تشكيل آراء و تنمية وعي أفراد المجتمع و زيادة معلوماتهم و تطلعاتهم سواء كان ذلك سلبيا أو إيجابيا بتركيز السكان في المدن و تقديم وسائل الاتصال و تطور انتشارها و بالذات الوسائل السمعية البصرية. و من أبرز وظائف الإعلام كذلك نجد التصدي الفعال للغزو الثقافي و الإعلامي ، هذا الذي يركز على جدوى إعلام منظم، قوي يقوم برسالة مزدوجة داخل الوطن و خارجه و يعمل على تحقيق التنمية في كل المجالات و تطوير المجتمع بصورة متوازنة ، لكن في المقابل لا بد من تطوير وسائل الإعلام و العناية بمضامينه و السهر على تأمين مصداقيته و عدم إغفال كل ما يتعلق بميدان الإعلام مع الحرص على تحقيق التقدم في غيره من القطاعات الاجتماعية<sup>2</sup> .

إن الإنسان لا يستجيب لبيئته الواقعية فحسب ، إنما يستجيب أيضا لبيئة رمزية من صنعه لذلك يمكن النظر إلى وسائل الإعلام أيضا على أنها تخلق نوعا من البيئة الصورية بين الإنسان و العالم الموضوعي الحقيقي ، و لهذه النظرة معانيها الهامة و المؤكدة على دور وسائل الإعلام في المجتمع . بحيث أضافت هذه الوسائل السرعة ، الشمول و الانتشار إلى الدور التقليدي للاتصالات ، و لذا ينظر أحيانا لوسائل الإعلام على أنها تجعل

1- عبد الوهاب جلال : المرجع السابق ، ص 9 ، ص 10

2-بوجلال ( عبد الله ) : " الاعلام ورأي العام في الاقطار النامية والعربية " ، المجلة الجزائرية للاتصال ،

الإنسان الحديث يعيش في نوع من الواقع البديل ، و إلى جانب ذلك ينظر إلى أجهزة الإعلام عموما على أنها إحدى الوسائل التي تمارس عن طريقها المؤسسات الحاكمة الضبط الإجتماعي ، زيادة على أنها ترسخ في الجمهور القيم و المعتقدات السائدة في الثقافة حسب خصوصيات كل مجتمع<sup>1</sup>

إن حاجة الإنسان للإتصال برزت على مر العصور ، و مع تطور المجتمعات أصبحت الحاجة ماسة لقيام جهاز أو بالأحرى تنظيم ينسق علاقات الناس و اتصالاتهم و ينظمها سواء داخل المجتمع أو خارجه . و من ثم كانت إدارات و أقسام و مراقبات العلاقات العامة و الإنسانية مزودة بوسائل الإتصال الجماهيرية الحديثة لتنظيم مختلف أعمالها عن طريق أجهزة و مكاتب ووكالات الاتصالات من إذاعة ووكالات الأنباء و التلفزيون ... إلخ ، لذلك باتت وسائل الإعلام و الإتصال وثيقة الصلة و الارتباط بالمجتمع الذي تعمل فيه سواء كان متقدما ، متخلفا أو في طريق النمو ، لأن حجم وسائل الإعلام و مهمتها و مضمونها يتحدد إلى حد بعيد بمفاهيم و فلسفة الدولة السياسية ، الاقتصادية و الاجتماعية .<sup>2</sup>

إن الإنسان في العصر الحديث عصر الاتصالات الإتصال الجماهيري أو عصر ثورة الإتصال يعيش في بحر من المعلومات التي تحيط به من كل جانب ، فالإعلام بصورته البسيطة الأولية يمثل حاجة اجتماعية و ضرورة للاتصال ، و الرسالة الإعلامية يتعين أن تركز مهما كان منبعها على الأصول التاريخية و الحضارية للمجتمع الذي تتواجد فيه . في الواقع يعتبر هذا التوجه ضرورة قيمية و علمية و قد ثبت تاريخيا أن المجتمع لا يستطيع أن يكون أداة فاعلة في الفلك المادي و الفكري دون أن ينطلق من التراكمات الثقافية و الحضارية التي تشكله و تحدد مساره في الزمان و المكان<sup>3</sup> .

لقد عرف الربع الثاني من القرن العشرين ، تطورا سريعا في ميدان الإعلام سواء من ناحية التقنيات أو من ناحية المضمون أو الدراسات المتعلقة به و كذا من ناحية الجمهور المستهلك لم تقدمه مختلف وسائل الإعلام و هذا التطور ناتج عن انتقال الاهتمام بالإعلام

---

1- ريفرز (ويليام) و آخرون: وسائل الإعلام و المجتمع الحديث، دار المعرفة ، القاهرة ، 1975 ، ص15

2- عبد الوهاب (جلال) : المرجع السابق ، ص10

3-عزي (عبد الرحمن ) ، "التكوين الإعلامي ، التلاقي و التلاخي بين الرسالة و الوسيلة " المجلة لجزائرية للإتصال ، معهد علوم الإعلام و الإتصال ، ديوان المطبوعات الجامعية ، جامعة الجزائر ، العدد 04، خريف 1990 ،

من أوروبا إلى أمريكا ، بما في ذلك ظهور وسائل إعلامية جديدة تم التنافس بينها ، هذا إلى جانب اهتمام علم الاجتماع بالبحوث الميدانية<sup>1</sup>

إن النظرية الإعلامية أو بالأحرى نظم الاتصال في أي مجتمع تعكس البناء الاجتماعي ، السياسي و الاقتصادي الذي تعمل فيه ، لأن وسائل الإعلام تتطور و تنمو بنفس النسبة التي يسير بها التطور الاقتصادي و الاجتماعي ، ففي كل مرحلة تطور تظهر في المجتمع وسائل إعلام تناسب ذلك التطور . لذا نجد نظم إعلام متأخرة في الدول النامية و أخرى متقدمة ، و نظم إعلام حديثة في الدول المتقدمة هكذا يتأكد لنا أن بناء الاتصال الاجتماعي يعكس بناء و تطور المجتمع و حجم النشاط الاتصالي بمعنى تطور وسائل الإعلام و جماهيرها<sup>2</sup>

طبعاً لوسائل الإعلام إيجابياتها و سلبياتها التي تنعكس على الواقع الاجتماعي و تجعله يتبنى التغيير كلما برزت الحاجة إلى ذلك ، فتبدوا هذه الوسائل في نشاطها اليومي و المتكرر على أنها تقدم الواقع ، لكنها في الحقيقة لا تقوم إلا بعكس بعض أجزائه فقط بأشكال متباينة. و ذلك لأن الأحداث التي تملأ صفحات عدد كبير من الجرائد المسموعة أو المصورة و المكتوبة تظهر كعناصر معزولة و منتقاة من واقع متداخل و متشابك و هكذا يحول الواقع الموضوعي في بعض وسائل الاتصال إلى واقع إعلامي مجسد في التراكم الكمي للأحداث و الوقائع التي تظهر مفصولة عن سياق وجودها و تأخذ صبغة شاذة أو ساخرة<sup>3</sup> . كما يمكن أن تكون وسائل الاتصال الجماهيري أدوات لتثقيف الجماهير و توعيتها بحقائق العصر الذي تعيش فيه و حقائق المجتمع الذي يرتبط مصيرها به ، فنقدم شتى أنواع المعرفة و تزود المجتمع بأنواع من الغذاء الوجداني و النفسي .

إذا قلنا بأن الصحافة هي مرآة تعكس الحياة اليومية كما هي بما أنها ذات طابع اجتماعي ، نجد أن الواقع يقرر أن هذا الانعكاس يأتي مشوها في بعض الأحيان ذلك أنه كثيراً ما يتدخل بين المرأة و المرئيات عاملان لهما خطورتها ، العامل النفسي و العامل التقني ، هذا ما يبرز لنا تأثير الصحافة على الواقع و تأثرها به و لذلك من الواجب أن نعلم أن تأثير الصحافة يأتي من شكلها المادي<sup>4</sup>

1- إحدان(زهير) : مدخل لعلوم الإعلام و الإتصال ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ص67

2 - ريفرز (ويليام): المرجع السابق ، ص35

3- لعياضي(نصر الدين) : المرجع السابق ، ص103

4- - بوجلل (عبد الله) : المرجع السابق ، ص56



فالصحيفة تتمتع بقوة الكلمة المطبوعة و العامل النفسي من خلال اختيار الأخبار و تقديمها بطرق شتى و في أيامنا هذه لم تعد الصحيفة سوى مشروع تجاري لا يستطيع أن يعيش إلا إذا أدخل ضمن إتحاد رأسمالي أو حكومي يقوم في نفس الوقت بصنع الورق و الحبر و الأخبار و الرأي و العملاء ، و يتفق المعنيون بشؤون الإعلام على أن تصنيع الصحافة هو الذي يعرض استقلالها للخطر لأنه يوجهها وجهة التجارة و الإثارة . لكن رغم كل الضغوطات التي تتلقاها الصحف بما في ذلك منافسة وسائل الإعلام الأخرى ، سوف تظل الصحيفة الأداة التي لا يستغني عنها الإنسان لتملأ فراغه و ليقرأها قراءة عابرة عندما يصحبها معه في تنقلاته و في أوقات فراغه<sup>1</sup> .

إن الصحيفة تربط بين جميع الآراء المشتتة التي يمكن أن توجد و هي تخلق قوة العدد و توجه العقول و يتضح ذلك من خلال فرضها أغلب موضوعاتها على الأحاديث و يأتي تأثير الصحافة من شكلها المادي ، إذ أنها تتمتع بقوة الكلمة المطبوعة ، فالتفنن في عرض الأنباء هي قاعدة من قواعد نجاح الصحفي ، إلى جانب أناقة الجريدة ، جودة طبعها و عرضها الذي يلفت انتباه الجماهير على اختلاف درجة ثقافتهم و تباينها<sup>2</sup>

في الواقع حينما نحاول أن نتواصل فإننا نؤسس اشتراكا مع شخص أو مجموعة من الأشخاص و هو اشتراك في المعلومات ، الأفكار أو الاتجاهات ، و يمكن القول أن بقاء الحياة الاجتماعية و استمرارها متوقف على انتقال الرموز ذات المعنى و تبادلها بين الأفراد . كما أن أوجه النشاط الاجتماعي أيا كان نوعها متوقفة إلى حد كبير على الخبرات المشتركة من المعاني<sup>3</sup>

هكذا يتأكد لنا أن مهمة الاتصال الجماهيري ووسائل التعليم الحديثة ، تكمن في أنها تعجل و تيسر التغيير الاجتماعي البطيء ، الطويل الأمد و اللازم للتنمية الاقتصادية و تيسر بالدرجة الأولى تعبئة الموارد البشرية. إن الإعلام يساعد عبر وسائله المختلفة على إدخال التغيير في المجتمع لأنه الوسيلة الوحيدة الأكثر نجاعة لنشر المعلومات بين الناس و إقناعهم بضرورة التغيير مما يعجل بعملية التنمية على جميع الأصعدة الاجتماعية<sup>4</sup>

---

1- صابات (خليل) : المرجع السابق ، ص 254 ، ص 320 ، ص 321

2- المقديسي (رفيق) : فن الصحافة ، الناشر الفني للحدث العالمي ، السلسلة الشعبية ، 1967 ، ص 23

3- عودة(محمود) : أساليب الإتصال و التغيير الاجتماعي، دار النهضة العربية ، بيروت 1988 ، ص 20

4- إحدادن(زهير) : المرجع السابق ، ص 85

لقد أنشأ الإنسان لنفسه لغة و بعد اختراع الكتابة تمكن من الاتصال مع بني جنسه و هكذا تحرر من قيود المكان و الزمان . يعتبر كل خطاب إنساني بمثابة رسالة ، و هي تفترض وجود مرسل و مستقبل و بهذه الطريقة تتحدد بداية و نهاية كل عملية اتصالية ، و بدونها فلا وجود لمجت مع ، لجماعات عمل أو حياة عائلية و بالتالي لتقدم شخصي أو فردي<sup>1</sup>

إن مجال الاهتمام بموضوع الاتصال قد اتسع ، حيث أصبح يتناول النشاطات الإنسانية كلها ووسائل الإعلام لا تعيش في فراغ و إنما هي نتاج التفاعل بين الفرد و المجتمع سواء كان هذا المجتمع ، الدولة ، القبيلة أو المجتمع الدولي . لهذا فدراسة وسائل الإعلام هي دراسة للمجتمع و تطوره و تغيراته<sup>2</sup>

يمكن القول أن حاجة الناس إلى المعلومات حول ما يجري في العالم تجعلهم في حالة تبعية لأولئك الذين ينتجون و ينشرون الأخبار و المعلومات كضرورة اجتماعية ، لأن جماهير الشعوب الواسعة في كل مكان من هذا العالم نجدها تحتاج إلى معرفة الوجود الذي يحيط بها و كذا معرفة التفاعلات التي تحدث داخل هذا الوجود. في الواقع نجد أن الناس لا يستطيعون الحياة بدون احتكاك و لقاء متبادل لكونه حاجة بشرية تتم من خلاله عملية الاتصال التي تعتبر ذات طابع اجتماعي ، و سمة إعلامية ، لأن كل إعلام نجده يسعى إلى شئ معين فلا وجود لإعلام محايد . الإنسان المعاصر نجده في حالة تبعية دائمة لوسائل الإعلام و الدعاية ، هذه حقيقة موضوعية لا مفر منها بحيث أن الاستغناء عن هذه الوسائل أصبح غير ممكن لما تمثله من قوة غي ر عادية في التأثير على سلوك الناس<sup>3</sup>

يعتبر اشتراك الجمهور في الاتصال عامل أساسي في رفع مرودية العملية الاتصالية ، هذا الذي أشار إليه الكثير من المختصين في الإعلام . إضافة إلى إبرازهم لأهمية الاتصال المزدوج الذي حل محل الاتصال العمودي الذي كان سائدا من قبل عبر وسائل الاتصال القديمة ، أين كانت العلاقة بين وسائل الإعلام و الجمهور غير متبادلة عكس ما يحدث اليوم و لو كان نسبيا ، فالحجر الأساسي الذي تبنى عليه العلاقة بين وسائل الإعلام و

---

1- Salles (Pierre) et Yves (Simon) : Opcit , p 14 , p 15

2- الإفتتاحية : المجلة الجزائرية للاتصال ، معهد علوم الإعلام و الإتصال ، ديوان المطبوعات الجامعية ، جامعة

الجزائر ، العدد 09 ربيع 1992 ، ص 1

3- عجان (عزة) : "الإعلام و الدعاية بين الحاجة و التبعية" المجلة الجزائرية للاتصال ، معهد علوم ، الإعلام و

الإتصال ، جامعة الجزائر ، العدد 5 شتاء 1991 ، ص 47 ، ص 48

الرأي العام هو الحدث أو الواقعة ، المعلومات و المعطيات المتعلقة بهما . فالرأي العام لا يتشكل من فراغ بل من حدث أو واقعة معينة . و الخبر الصحفي الذي يسعى إلى تقديم الحدث يعكس بشكل أو بآخر قيم اجتماعية يتم نقلها إلى الجمهور و هنا تملك الوسيلة الإعلامية سلطة إبراز هذا الحدث أو ذلك وتركه يتسرب في شرايين المجتمع ، فيتحول إلى موضوع يستحق الاهتمام ، التركيز و النقاش"<sup>1</sup>

إن مفهوم الإعلام الجماهيري يتحدد في نقل المعرفة العلمية إلى الجماهير العريضة عن طريق العمل الاتصالي عبر وسائل الإعلام الجماهيرية من صحافة ، إذاعة و تلفزيون كونها أدوات و قنوات اتصال و هي كذلك نظم إعلامية و المقصود بالمعرفة العلمية كل معرفة تقوم على البحث و الدراسة و كل إشعاع للفكر الإنساني و كل ما يخص المجتمع العلمي الإنساني و المتعلق بماضيه ، حاضره و مستقبله"<sup>2</sup>

و عن واقع الجمهور في علاقته بوسائل الإعلام نقول ما يلي:

إن وسيلة الإعلام لن يكون لديها معنى إلا إذا استهدفت الوصول إلى مستقبلين للرسالة الإعلامية ، فهي بالتالي عبارة عن وسيط فيما بين الجماعة التي تنتج المادة الإعلامية و تبثها و المجموعات التي تستقبلها و تتأثر بها و في الواقع يجب أن ندرك أنه لا وجود لجمهور عالمي. فالوسيلة الإعلامية نجدها تقدم لجماهير جد متباينة ، متنوعة و متحركة ، و هي تضم أحيانا نسبة عالية من أفراد الشعب ، و الجمهور بما أنه يتلقى إعلاما فهو المستفيد الوحيد . و لذا فمن الطبيعي أن يدفع ثمن الوسيلة في حد ذاتها سواء تعلق الأمر بآلات الاستقبال السمعي البصري أو بالمادة المقروءة ، و كذا الحال بالنسبة للبرنامج و المحتوى الذي يرسل و يبث إليه. في الواقع يستخدم مختلف الناس وسائل الإعلام بطرق متباينة ، فالعمر ، الجنس ، التعليم و المركز الاقتصادي و الاجتماعي و مثل تلك الأمور تميل حتما إلى التأثير في الأسباب التي من أجلها يلجأ الناس إلى هذه الوسائل ، و تختلف بالتالي الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها كل فرد من خلال كل ما يبث له عبر وسائل الإعلام . و قد تؤثر العوامل الأكثر دقة ، كالاتجاهات النفسية و الأمانى و الآمال و المخاوف في سير تلك العلاقة ."<sup>3</sup>

1- لعياضي(نصر الدين) : مرجع مذكور سابقا ،، ص 127 ، ص128

2- عبد الجليل (عواطف)الإعلام العلمي الجماهيري ، صحافة ، إذاعة ، تلفزيون ، المركز العلمي للترجمة و النشر ، القاهرة

، مصر 1992 ، ص39

3-- Matras (Jean Jacques) : L'audio-visuel , collection que sais je ? PUF, paris, 1974 p 12

, p 13 , p 16 .

و هنا ننتقل إلى ماهية الخبر و أهميته بحيث أنه يجب أن يحوي شيئاً خارجاً عن المعتاد و المؤلف ليؤثر في الجمهور و تعتبر الصحيفة الخبر الجيد ذلك الذي يفيد أكبر عدد ممكن من القراء ، فلكي يكون الخبر جديراً بالنشر يجب أن يمتاز بصفتين و هما الأهمية و الجدية و في المقابل نجد أن الجمهور يتعلق بالصحفي الذي يفصح عن رأيه و يحاول أن يقنع غيره به . لأن الصحف الناجحة تبحث عن تلبية رغبات قرائها جميعاً و هؤلاء يطالبون صحيفتهم أن تكون إلى جانب ذلك أداة للتسلية. يمكن القول أن هناك أمر واحد يجلب الجمهور إلى الصحيفة و هو الفضول و شيئاً واحداً يحتفظ به هي العادة و لكن العادات ليست واحدة و الفضول يختلف نوعاً و درجة بين قارئ و آخر فأفضل الصحف أعداداً هي الصحف التي تعني بما يهتم به القارئ و التي تقدم الأخبار و الأفكار و بالتالي ما يضحك و ما يبكي إن الظروف الصعبة التي يعانيتها عالمنا تجعل القارئ مشتت الفكر مرهف الحس و متوتر الأعصاب و عند انتهاء يومه فهو يريد أن يستريح من عناء العمل و لما كانت الصحافة تقدر حالة قرائها النفسية ، فإنها تعمل جاهدة على إرضائهم و الاحتفاظ بهم من خلال تقديمها لمحتويات مختلفة و أساليب صحفية متجددة باستمرار .<sup>1</sup>

إن الخبر الصحفي يتسم غالباً بالاعتباطية ، إذ أنه حادثة ظرفية يمكن أن تكون عن أي شيء دون سابق إنذار و الخبر بالضرورة جزء من ما هو موجود في الواقع و لا يمكن أن يتضمن كل العوامل التي تتدخل في هذا الواقع و قد تكون الموضوعية غاية فاضلة لأية صحافة ، لكن هذه تبقى نظرة غير واقعية ميدانياً ، فالقرارات المتعلقة بماهية الخبر غالباً ما تتقيد بالذاتية .<sup>2</sup>

الاتصال الجماهيري يقدم من العناصر الإعلامية ، التثقيفية و الترفيهية للدفع بعجلة التغيير ما يبسر للإنسان أن يتصور أهداف التنمية و يسعى لبلوغها ، و يتم ذلك بحشد القوى الإنسانية و إقناع الجماهير و تعبئة المشاعر بما في ذلك تعليم الشعب و تبصيره بالحقائق و تلقينه المهارات من خلال الاهتمام دوماً بظاهرة التغيير الاجتماعي المستمر في العصر الحديث و في عالمنا السريع ، لأن ذلك يعتبر ضماناً لبناء مجتمع عصري يستند على العلم و التكنولوجيا. يجب الاحتياط مما يفرزه هذا التغيير من معطيات و بالتالي المواجهة العلمية العملية لما يتمخض عنه التغيير الاجتماعي من مشكلات و متناقضات . فعليه لا بد من

---

1- صابات(خليل) المرجع السابق ، ص 33 ، ص 34

2- عزي (عبد الرحمن): دراسات إعلامية ، معهد علوم الإعلام و الإتصال ، مركز الطباعة لجامعة 1993 ، ص 7

التحكم في مسيرة التغيير بالاحتفاظ على مثلنا و ثقافتنا و تاريخنا بحيث يكون متوازنا و متكاملًا يؤدي إلى التقدم باستمرار .<sup>1</sup>

في الواقع تهدف عملية الاتصال إلى تغيير المواقف بإعطاء معلومات و الانتقال من حالة جهل الشيء إلى حالة المعرفة به ، فعندما يغير سلوك المستقبل يكون ذلك بمثابة بلوغ هدف و هنا يرى لاسويل ( Laswell ) أن تأثير وسائل الإعلام يقاس بتحليل مواقف المستهلكين لهذه الوسائل، الأمر الذي أدى إلى إنتشار البحوث الميدانية لمعرفة مقياس الاستماع ، القراءة أو المشاهدة .<sup>2</sup>

في أثناء علاقة الإنسان بوسائل الإعلام نتساءل هل يمتلك الجمهور رأيا مستقلا أم لا و بالتالي ما يسمى بالرأي العام ما هو إلا مظهر من القيم و المفاهيم التي تثبت عن طريق المؤسسات الثقافية ، الاجتماعية و السياسية في المجتمع و قد يرتبط بما يكتب و يرسل و يبث عبر وسائل الاتصال الجمعي . فالجمهور يتواجد فقط من حيث علاقته بالرسالة و يتضمن هذا عدم إمكانية عزل الجمهور عن الرسالة و الأفراد المتعاملين مع نصها .

لقد ظهرت على مر الزمن دراسات حول جمهور وسائل الاتصال الجمعي كنتيجة لدوافع تجارية ووظفت فيما بعد في علوم أخرى كأداة ضرورية في المجتمع ، لكن نلاحظ أنه رغم الدراسات العديدة نسبيا في هذا المجال فعن المعرفة الخاصة بتأثير وسائل الإعلام والاتصال الجمعي على الجمهور بقيت محدودة و متضاربة .

إن الرسالة تولد تأثيرات متنوعة و مختلفة لدى الأفراد و الجماعات طبقا للمستوى الثقافي ، المحيط العائلي التجربة ، السن ، الجنس و العامل الإيكولوجي . هكذا لا يبدو أن هناك تأثير إنما هناك تأثيرات و عليه نجد أن الرسالة خاصة تلك التي تبث عبر وسائل الاتصال الجمعي قد تحدث تأثيرا عكس التأثير المتوقع ، و هذا يفسر لنا كيف نمى و عي الجمهور في عدد من البلدان المستعمرة رغم سيادة وسائل الإعلام التابعة للهياكل الحاكمة<sup>3</sup> .

---

1- همام (طلعت) :سين و جيم عن علم النفس الاجتماعي،مؤسسة الرسالة دار المعرفة،الشركة المتحدة للتوزيع ص 35/34 .

2-إحدادن (زهير) : المرجع السابق ، ص71

3- المجلة الجزائرية للاتصال : مرجع مذكور سابقا ص36

نبقى في إطار محاولتنا لتحديد العلاقة التي تربط وسائل الإعلام المتباينة بجمهورها على اختلاف طبوعهم ، لنقول أن المادة الإعلامية المكتوبة خلافا عن المواد الإعلامية الأخرى السمعية و البصرية يتم استقبالها من طرف الجمهور بصفة جد شخصية و اختيار فردي.

و تعتبر دراسة العلاقات التي تربط الصحافة بقراءها عملية جد صعبة و هي تدخل ضمن مهام علم النفس و يمكن القول أن الطريقة التي يعتمدها كل قارئ أثناء مطالعته لمحتوى الصحافة تبقى جد شخصية بحيث نجد أن القراء لديهم نفس الجريدة تحت أعينهم و لكن لا أحد يطالعها و يتأثر بها بنفس الطريقة . في الواقع لا أحد يستغل بصفة كاملة كل المادة الإعلامية التي تقدمها الصحف . لكن في المقابل نجد أن حصة إذاعية أو تلفزيونية أو مهرجان شعبي يتابع من طرف الجماهير بنفس الطريقة ، بما أن سيرورته في الزمن مفروضة على الجميع بنفس الصفة و نفس الشيء بالنسبة للكتاب الذي يقرأ غالبا من طرف الجميع من البداية إلى النهاية حسب الترتيب الذي سطره الكاتب . إن الجريدة أو المجلة هي على خلاف ذلك نجدها تعكس مجموعة متباينة من النصوص و الصور ، أين يمكن لكل قارئ و بصفة حرة اختيار ما يريد حسب احتياجاته أذواقه و حالاته الراهنة و اتجاهاته ، فيطالع المادة الإعلامية التي تحقق رغباته و فضوله باستمرار ، إذ تعتبر عملية مطالعة الصحافة المكتوبة أو لا و قبل كل شيء فعل اختياري فردي<sup>1</sup>

لقد أشرنا سالفا إلى أن اشتراك الجمهور في الاتصال عامل أساسي في رفع مردودية العملية الاتصالية و إذا تمعنا في واقع و ماهية الجمهور ، هل يجوز أن نتحدث عنه بصفة المفرد ؟ في الوقت الذي نجد فيه أن كل وسيلة تملك جمهورها الخاص فنقول مثلا : جمهور الراديو ، جمهور التلفزيون ، جمهور الصحف .... إلخ ، إن الجمهور الواحد لا يركن إلى الثبات و يمكن أن يتزايد أو ينقص بين وقت و آخر بكل سهولة ، و هو الشيء الذي يؤخذ بعين الاعتبار في تحديد أسعار الإعلانات الإشهارية الإذاعية و المتلفزة ، في الواقع هناك عدة وسائل إعلامية و كذا أكثر من جمهور.

إن الجمهور نجده في علاقة دائمة بواقعه على شتى تباين مجالات ذلك الواقع بما في ذلك المجال الإعلامي بحيث تنشأ علاقة تأثير و تأثر بمختلف وسائل التبليغ التي يجد الفرد نفسه محاطا بها . و الشيء الجوهرى في هذه العلاقة حسب قول لازار سفيلد

---

1- Albert (Pierre) : La Presse , Que sais je ? PUF , 1968 , p 62 , p 66

(lazarsfled) : هو معرفة طرق استغلال الجمهور لوسيلة معينة من وسائل الإعلام .  
في الواقع لا يجب أن نتساءل عن الذي تفعله وسائل الإعلام للناس ، و لكن الذي  
يجب أن نبحث عنه وهو ماذا يفعل الناى (الجمهور) بهذه الوسائل المختلفة<sup>1</sup> . و انطلاقا  
من هذه الفكرة ننتقل إلى تحديد لعملية التأثير التي يرى لازارسفيلد (lazarsfled) أنها  
تمر بمرحلتين على الأقل :

- انتقالا من وسائل الإتصال إلى قادة الرأي العام ، ثم من هؤلاء إلى الجمهور العام  
و عليه تظهر دوافع الجمهور كالأستجابة العضوية المباشرة لمنبه ما دون توجيه إرادي  
مثلا إثر إعلان ما ، يتم إقناع عدد كبير من الناس بصحة الرسالة الرسمية الإعلامية و  
يثير لديهم الرغبة الشديدة في شراء السلعة المعلن عنها<sup>2</sup>

كل هذا يحدث بفضل وجود الاتصال ، بحيث يعتبر الاتصال الجماهيري بمثابة  
العملية التي يتم بها الاتصال بالجماهير و تزويدها بالأنباء و الآراء بحيث يتعرض  
الجمهور لوسائل الإعلام و يتأثر بها و قد يكون هذا التأثير بدون وعي و قد يكون  
مقصودا أو غير مقصود و يختلف الأفراد عن بعضهم البعض في مدى تعرضهم لوسائل  
الإعلام فكلما زاد عمق التعرض دل على وعي الجمهور برسالة الإعلام .<sup>3</sup>

لقد عملت العلوم النظرية و التطبيقية في تعاون وثيق لتحدث ثورة حقيقية في  
الإعلام و أدت إلى إحداث ما يطلق عليه الكثير من العلماء المعاصرين بانفجار  
الإعلامي . هذه الثورة تتمثل عناصرها في التطور الهائل الذي أصاب الطرق التي  
بواسطتها يجري الآن استخراج و استنباط صنع المعلومات و وسائل إرسال و استقبال  
المعلومات ثم اختزانها ، تبويبها ، تصنيفها و استرجاعها و الإفادة منها و كل هذه  
المعلومات بما تحتاجه من قنوات للاتصال أصبحت تتطوي تحت كلمة إعلام .<sup>4</sup>

لقد استطاع العالم الأمريكي لاسويل (laswell) ، الذي وضع الإطار اللائق بسوسيولوجية  
الإعلام ، كعلم يتم تركيزه على البحث الميداني ، انطلاقا من المنهجية المتمثلة في عملية

---

1- CAYROL (ROLAND) LA PRESSE ECRITE ET AUDIO VISUELLE ,PUF .2EME  
EDITION,PARIS.1973.P506. -

--2 المجلة الجزائرية للإتصال : المرجع السابق .ص10

3- بدوي (أحمد زكي) : المرجع السابق ، ص82، ص104 .

--4 عبد الجليل (عواطف) : المرجع السابق ، ص 24

الاتصال بالجمهور أن يتوصل إلى منهج علمي يمكنه من شرح هذه العملية ، بهدف معرفة مدى تأثير وسائل الإعلام عليه . وعلى أساس ذلك جزء العملية إلى أجزاء ووضع هذه الأجزاء في صيغة أسئلة خمسة و هي على التوالي : من يقول ؟ ماذا؟ لمن؟ بأية وسيلة ؟ و بأي تأثير؟

يؤكد لاسويل على أن عملية الإتصال و إن كانت تتجزأ فهي عملية إجمالية نجدها تعبر عن مظهر من مظاهر المجتمع ، وهي تقع لا محالة في إطار هيكلي أو في إطار وظائف ، لأن عملية الإتصال تقوم على وظائف تهدف كلها إلى الحفاظ على المجتمع و كل كيانه . وهي بهذا تكون ناجحة إذا استطاعت أن تخلق رأيا قويا بتزويده بمعلومات دقيقة.<sup>1</sup>

كان بهذا لاسويل ( laswell ) ، أول من حدد و بدقة شتى العناصر التي يتألف منها واقع اتصالي وهو يرى أنه لا يمكن للمرء وصف نشاط اتصالي وصفا ملاميا ما لم يجب على تلك الأسئلة و هي تعكس عناصر خمسة تتمثل في : تحديد باعث الرسالة و تحليل مضمونها و دراسة القناة التي أرسلت عن طريقها و كذا تحديد الجهة التي تستهدفها و تقييم آثارها . هذا الذي تهتم بدراسته سوسيولوجية الإعلام .<sup>2</sup>

إن سوسيولوجية الإعلام تدرج ضمن كل الفروع الخاصة بعلم الاجتماع . من هذا المنطلق يمكن القول أن سوسيولوجية الاتصال الجماهيري ، تهتم و تعني بالتحليل السوسيولوجي المتعلق بظاهرة الاتصال و بالمعنى الذي تعكسه في حياة المجتمع.

إن التعرض لوسائل الاتصال الجماهيري يؤلف بعدا أساسيا من أبعاد العملية الاتصالية ، حيث أن الاتصال يهدف عادة للوصول إلى الجمهور و التأثير فيه و لا تكتمل العملية الاتصالية ما لم يستقبلها فردا أو مجموعة أفراد ، بحيث تسعى وسائل الإعلام المختلفة إلى شد انتباه جمهور اكبر، فتستعين بوسائل و أساليب متعددة لإرضائه ، و ذلك من خلال تقديم مواد اتصال جديدة و مثيرة ، ممتعة و مفيدة . و يظهر أن التعرض لهذه الوسائل ليس مجرد استقبال عفوي، بل عملية تحتاج إلى العديد من المهارات الاتصالية<sup>3</sup>

1- إحدادن (زهير) : المرجع السابق ، ص 73، ص 84 .

2- ماكبرايد (شون) : أصوات متعددة و عالم واحد ، الإتصال و المجتمع اليوم و غدا ، الشركة الوطنية للكتاب ، الجزائر 1981 ، ص 15

3- المجلة الجزائرية للإتصال : المرجع السابق ، ص 13 .



لقد تأكدت الأدوار التي يؤديها الإعلام عبر مختلف وسائله سواء بالسلب أو بالإيجاب و بات الاتصال بمثابة الغاية الأولى التي تهدف إليها كل وسيلة تعبيرية مكتوبة، شفوية، سمعية أو بصرية. بغض النظر عن نوعية التأثير الذي تحدثه و المتباين من مجتمع لآخر، أو حتى داخل المجتمع نفسه بين الأفراد و الجماعات في علاقاتهم المتواصلة بهذه الأجهزة التي أصبحت حقيقة العصر، و واقع لا يمكن إنكاره. فإذا كان الإتصال هو نتاج لتفاعل بين الفرد و المجتمع ، كما ينقله لنا الواقع في أبسط صورته ، فهو إذا بمثابة العملية الاجتماعية المتواصلة و المستمرة ، بحيث أن الإنسان يعيش وسط اتصالات دائمة مع أبناء جنسه و بشتى الطرق من أجل إشباع حاجاته المتعددة و المتباينة.<sup>1</sup>

#### 4 - الصحافة المكتوبة ، نشأتها و تطورها في الوطن العربي :

عرفت البلاد العربية فن الصحافة الذي ظهر في كل أقطارها أثناء فترة الاستعمار الأجنبي العثماني، ثم الإنجليزي أو الفرنسي، وذلك ابتداء من أواخر القرن التاسع عشر (ق-19) و تأسست هذه الصحافة بفعل عدة دوافع إما ثقافية ، تجارية، سياسية أو شخصية.... الخ .

لقد تطور هذا الفن تطورا ملحوظا بفعل ازدهار الاكتشافات العلمية و التكنولوجية. هكذا ساد فن الطباعة و الصحافة في الوطن العربي وفي الشمال الإفريقي ، باعتباره جزءا جغرافيا من القارة الإفريقية ، كفن من فنون المجتمع الذي يزاوله الأفراد بحسب أهوائهم، مهاراتهم الفنية. فانتقلت الصحافة المكتوبة من صورتها البدائية البسيطة لتتطور مع التقدم العلمي البشري و التكنولوجي مسايرة بذلك الصحافة العالمية . مما أدى إلى تطور علم الاتصال الجماهيري إلى جانب مختلف فنون الإعلام<sup>2</sup>

لنعد قليلا إلى الوراء من أجل تحديد الطريقة التي نشأ بها فن الصحافة عبر مختلف البلدان العربية ، لنقول أنه فعلا عرفت مصر فن الصحافة على يد نابليون (Napoleon) الذي دخل إليها عام 1798 و خرج منها عام 1801 و بهذه المناسبة أخذ نابليون معه آلة الطباعة إلى مصر و بواسطتها أصدر جريدة المنبه ، و بعدها برزت جرائد أخرى بعد انسحاب الفرنسيين من مصر ففي سنة 1881 ، ظهر أول قانون

---

1- زيدان (عبد الباقي) : وسائل و أساليب الإتصال في المجالات الاجتماعية و التربوية ، الإدارية و الإعلامية،

جامعة الأزهر 1974، ص 9.

2- ذبيان (سامي) : مدخل نظري و عملي إلى الصحافة و الإعلام ، الموضوع ، التقنية ، و التنفيذ نحو صحافة

ثالثة، دار المسيرة ، بيروت 1979، ص5

للمطبوعات في مصر على غرار القانون الخاص بالصحافة الذي صدر في فرنسا يوم 27 جويلية 1881 ، وهكذا ظهرت العديد من الصحف في مصر ، و استمرت في الصدور طوال هذه المدة إلى غاية الإعلان عن الحرب العالمية الأولى، ولم يبقى منها سوى الأهرام و المقطم و الأهالي . ومن مصر تنتقل إلى الأردن التي عرفت عام 1923 فن الصحافة ، عندما أصدر الأمير عبد الله جريدة رسمية تحت عنوان الشرق العربي ، تلتها جريدة العرب ، إلى أن صار في الأردن عدد لا بأس به من الصحف التي بقيت منها أمثلة ليومنا هذا . أما في السودان ، فلقد أصدر أصحاب جريدة المقطم القاهرية جريدة بالخرطوم سنة 1904 بعنوان السودان و تلتها بعد سنوات طوال جريدة النيل و على كل حال ، فالسودان كان يسد حاجاته للصحافة من مصر .<sup>1</sup>

و إذا انتقلنا حاليا للخليج العربي نجد أن السعودية قد عرفت فن الصحافة بعد اليمن بخمس سنوات ، حيث ظهرت فيها جريدة الحجاز و كان ذلك عام 1828 على يد الأتراك ، لأن المملكة السعودية آنذاك أي قبل الحرب العالمية الأولى مثل اليمن كانت جزءا من الإمبراطورية العثمانية و في سنة 1916 ، أنشأت جريدة القبلة ثم الفلاح و بعدها أم القرى و غيرها في ما بعد من طرف مواطنين سعوديين<sup>2</sup> عرفت الكويت هذا الفن مع صدور أول مجلة شهرية عام 1928 ، و بعدها صدرت الكاظمية ثم التحقت بها صحف أخرى . وفي البحرين أنشأ السيد عبد الله علي الزايد عام 1939 جريدة البحرين و بعدها ظهرت صوت البحرين و فيما بعد القافلة ثم الوطن و الخليج العربي . و تنتقل إلى المغرب العربي، بحيث نجد أول جريدة صدرت عام 1866 تحت عنوان جريدة طرابلس الغرب و بخصوص المغرب فلقد ظهرت فيه الصحافة على يد لبنانيين عام 1889 و ذلك بإصدار جريدة المغرب التي تلتها صحيفة السعادة التي أنشأها الاحتلال الفرنسي عام 1905 على يد أحد الجزائريين .

هكذا نواصل مسيرتنا عبر الأقطار العربية لنصل إلى الجزائر التي عرفت فن الصحافة على يد لويس فليب (louis phillipe) و الجنرال دumas ( Dumas ) مع احتلال الجزائر حيث ظهرت أول جريدة عربية في الجزائر يوم 15 سبتمبر 1847 بعنوان المبشر ، و سبق صحف صدرت باللسان الفرنسي في الفترة الممتدة ما بين

---

1- سيف الإسلام (الزبير) : المرجع السابق ،ص16،ص19،ص20 .

2- نفس المرجع أعلاه ، ص 20 .

جويلية و سبتمبر (1830-1847) و سوف نتطرق إلى هذه المرحلة بتفصيل في المبحث الثاني من هذا الفصل. و على نفس الوتيرة نواصل التأريخ لبروز الصحافة في الوطن العربي، بحيث ظهرت هذه الأخيرة في لبنان على يد أفراد سنة 1858، أين برزت مجلة الأخبار و تلتها مجلات و صحف أخرى. أما في سوريا فلقد نشأت جريدة عام 1865 بعنوان سورية ، ثم ظهرت صحف أخرى كالجدير و الفورات و الشهباء .

في العراق أصدر الوالي التركي جريدة رسمية سياسية بعنوان الزوراء في العاصمة بغداد ، ثم تلتها جريدة الموصل ، البصرة ..... إلى أن أصبحت الصحف العربية العراقية جزءا هاما من تاريخ الصحافة.

إن اليمن رغم تأخرها عرفت الطباعة منذ 1877، حيث ظهرت فيها جريدة صنعاء الرسمية ثم تلتها جرائد أخرى. أما عن فلسطين فنقول أنها عرفت الصحافة عام 1908، حيث نقل أحد الفلسطينيين صحيفة التغيير من الإسكندرية بمصر إلى القدس بفلسطين و تبعتها بالصدور مجموعة من الصحف<sup>1</sup>

إن الصحافة العربية مثلها مثل الصحافة في العالم ناضلت نضال مريرا ضد معامل الاضطهاد و قانون الرقابة و المطبوعات و جبروت الحكام، إلى أن أسست لنفسها تقاليد صحفية نضالية عريقة فرضت نفسها كسلطة رابعة في البلاد. لقد عرفت هذه الصحافة ما يسمى بالتحزب و التنافس كمرحلة مثلت فترة ما بعد الاستقلال مباشرة و هي فترة وجيزة، لكنها معتبرة في تاريخ الصحافة العربية ، فقد اتسمت هذه الأخيرة بالتنوع و التنافس و نجدها صدرت عن أفراد و عائلات و في بعض الأحيان عن جمعيات أو أحزاب سياسية بالإضافة إلى أن الصحافة الحكومية و كانت هذه الصحافة في مجملها تتمتع بحرية معتبرة تجاه التقيدات الحكومية و هذا راجع لعوامل من بينها رفع الضغوط الإستعمارية المفروضة على الصحافة إثر الاستقلال، كما حدث في العراق سنة 1932 ، و سوريا عام 1946 و كذا في ليبيا سنة 1951 ، في الجزائر عام 1962 إلى جانب ذلك نجد التنافس بين الجماعات السياسية على السلطة و التوازن السياسي الذي كان يميز الأنظمة الحاكمة في هذه الفترة<sup>2</sup>

1- سيف الإسلام (الزبير): نفس المرجع ، ص18، ص20

2- عزي (عبد الرحمن): الصحافة العربية، قراءة تقييمية في ثلوث ويليام روف ، المجلة الجزائرية للإعلام والاتصال معهد علوم الإعلام و الاتصال ، ديوان المطبوعات الجامعية ن جامعة الجزائر، (1992-1993) ، ص 62.

لقد ظهرت بعض المحاولات لتقييد عمل الصحافة كسحب رخص الإصدار و محاكمة بعض الصحفيين و لكن هذه كانت تتم بصفة متذبذبة و لم تؤسس و ينبغي التنويه على كل حال بان العامل البارز الذي اوجد هذه التجربة الصحفية لا يتمثل في الضمانات الدستورية و القانونية التي صدرت في هذا الشأن و لكن في توازن القوى السياسية في نظام الحكم ، إذ أن الحكومة اضطرت إلى التعامل مع قوى سياسية موجودة خارج نطاق مراقبة هذه الحكومة ، بحيث ضمنت هذه القوى إلى حد ما استمرارية النقد في الصحافة<sup>1</sup>.

هكذا انتشرت الصحف في الوطن العربي كله من الخليج إلى المحيط ووصلت من حيث الإخراج والتحرير إلى مستوى مرضي في عدد كبير من الدول التي تكون هذا الوطن و نجد أن الصحافة المرئية و المسموعة على الرغم من شدة إقبال الشعب عليها لم تؤثر في الصحافة المكتوبة التي أدركت خطورة منافسة الوسيلتين الإعلاميتين . لذا نجدها تبذل الجهد لتتغلب على هذه المنافسة بتحسين الطبع و الإكثار من الصور و إدخال الألوان و تنويع أبواب التحرير و بالتالي إعطاء القارئ العربي ما لا يستطيع الحصول عليه من كلا الصحيفتين المرئية و المسموعة<sup>2</sup>.

شهدت وسائل الإعلام العربي تطورا كميا بارزا في شتى مجالات الإعلام من صحافة مكتوبة و إذاعة صوتية و مرئية ، لكن في الواقع لم يواكب هذا التطور الكمي عدد عناوين الصحف ، عدد النسخ المسحوبة ساعات البث الإذاعي و التلفزيوني و عدد القنوات التطور في مجالات البحث الإعلامي ، لا سيما نوعية البحوث التي تهتم بال جماهير و ردود فعلها و أثر وسائل الإعلام عليها . لذلك نقول أن ما يميز واقع الإعلام العربي نجده متمثلا فيما يلي :

أولا: اختلال التوازن في تدفق المعلومات على صعيد القطر الواحد، ثم على الصعيد القومي ككل .

ثانيا : انعدام أو ضعف البنية الأساسية للاتصال و شبكة المواصلات و منافذ التوزيع المطابع و صناعة الورق و كذا محدودية انتشار وسائل الإعلام .... إلخ .

---

1- عزي (عبد الرحمن): نفس المرجع، ص 63.

2- صابات (خليل) : المرجع السابق ، ص 119 .

ثالثاً : تعدد الموانع القانونية و هذا مرتبط أساسا بطبيعة الأنظمة السياسية التي تعتمد في أغلبية البلدان العربية على قاعدة المشاركة و التتابع الديمقراطي ، أي انعدام الحريات العامة بما في ذلك حرية التعبير و النشر و الإعلام و احتكار الدولة أو الحزب الواحد لوسائل الاتصال .رابعاً: الموارد البشرية الممثلة بقلة الكفاءات المهنية المهياً عمليا من صحفيين و مخططين، إداريين و إعلاميين... الخ. خامساً : كما يضاف إلى هذه السمات المذكورة سالفاً، بعض القضايا المنتشرة في العالم العربي مثل الأمية و اختلاف التوازن بين المدن و الأرياف ، إلى جانب ندرة القراءة و الكتابة و انعدام صناعة وطنية لوسائل الإعلام ، بحيث تعد الصحف في أغلبها صحف تابعة للحكومات و بمثابة المرآة التي تعكس فوقها أعمالها في شتى المجالات : الاقتصادية، الاجتماعية، الفكرية و السياسية و بالتالي نجدها تتطلق باسمها و تدعوا إلى تنفيذها و دعمها هذا باستثناء بعض الأقطار العربية حيث توجد إلى جانب الصحف الرسمية صحف مستقلة أو تابعة لأحزاب أو حركات السياسية معارضة"<sup>1</sup>

تعمل وسائل الإعلام تحت أطر متباين من المبادئ و تنوع أدوارها وفق القيم و المفاهيم السائدة في المجتمع الذي تتواجد فيه و عليه نجد أن الصحافة العربية تتفرد ببعض الخصائص التي تفصلها عن الأنظمة الصحفية الأخرى حيث يقول ويليم روف « إن الأنظمة الصحفية العربية المكتوبة منها بصفة خاصة تنقسم إلى ثلاث أقسام : التجنيدية، الموالية و المتنوعة و يتسم كل نظام بصفات خاصة مميزة في التاريخ و الفلسفة الإعلامية و العمل الصحفي المؤسسات الصحفية و الملكية و العلاقة مع الحكومة »"<sup>2</sup>

في الواقع يظهر أن النظام الذي يميز الصحافة العربية لا ينسجم بكفاءة و درجة من المرونة مع النظريات الإعلامية المتعارف عليها أكاديميا ، بحيث أنه يحمل في غالبه مرتكزات و مبادئ النظرية السلطوية التي تأتي أقرب إلى تعيين و تحليل واقع توجيهات الصحافة العربية من حيث النشأة و التطور، الوظائف، الرسالة الإعلامية، الارتباط مع الحكومة و العلاقة مع الجمهور"<sup>3</sup>

---

1- حجاب (عزت) : « وسائل الإعلام و أثرها في المجتمع العربي المعاصر » ، المجلة الجزائرية للاتصال معهد علوم الإعلام و الاتصال ، ديوان المطبوعات الجامعية ، جامعة الجزائر ، العدد 9، ربيع 1992 ، ص 10، ص 11 .

2- عزي (عبد الرحمن): المرجع السابق، ص 42.

3- عزي (عبد الرحمن) : نفس المرجع ، ص 42.

إن أجهزة الإعلام و الصحافة في أيامنا هذه تمارس دورا خطيرا في المجتمعات البشرية و يزداد دورها أهمية و خطورة مع التطور العلمي، التكنولوجي، حيث يتصدى لمعالجة العديد من القضايا الإعلامية و مشكلات التطور. بما في ذلك معالجة القضايا الإعلامية الفكرية و العقائدية، الاقتصادية و الاجتماعية.

و بما أن الإعلام العربي هو جزء من العالم يتأثر به و يؤثر عليه ، فلا بد إذا أن يساير ركب العصر بتكوين الإطار البشري الكفاء و تدعيمه بمختلف التقنيات الإلكترونية و إعداده علميا و مهنيا و بالتالي تطوير العنصر العلمي و العنصر الفني ، و لذا بدأ العمل الإعلامي و الصحفي في دول العالم الثالث و العالم العربي عامة يأخذ شكلا من أشكال العلوم.<sup>1</sup>

يعد العالم الثالث مستهلكا، حاملا لمنتجات تكنولوجية الإعلام الجديد، و مثل هذا الوضع يتجاوز السيادة الداخلية و الخارجية ليمس الاستقلال الذاتي و الهوية الثقافية، و لا يتعلق الأمر هذا بكبح التقدم التكنولوجي و إقامة حواجز تعوق حرية مرور المعلومات. بل إن ممارسة السيادة لصلاحياتها تجد ميدانا مناسباً على مستوى التحكم في الشؤون الاجتماعية و الإدماج الثقافي للتقدم العلمية و هو التحكم الذي يجب اكتسابه للالتحاق بركب التقدم و باستمرار<sup>2</sup>.

---

1- ذبيان (سامي): المرجع السابق ، ص 10.

2- المنجرة (المهدي): المرجع السابق ، ص12.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

## 5- المسار التاريخي للصحافة المكتوبة في الجزائر :

إن رياح التغيير في العالم لم تستثي بلدنا الجزائر، فالمجتمع الجزائري كباقي المجتمعات الأخرى نجده قد عرف تحركات و تحولات مست أغلب مؤسساته وذلك عبر سيرورته التاريخية فالمجتمعات البشرية نجدها تسير وفق حركية تاريخية تجعلها تخضع لعدة تحولات تبرز على سطح واقعها الاجتماعي الذي تتخلله ظواهر جديدة تعمل على التغيير من واقع أغلبية مجالات الحياة فيه .

تعد الجزائر بمثابة البلد العربي الثاني الذي عرف فن الصحافة بعد مصر ، و ذلك عام 1847 و لقد تطورت هذه الصحافة مع الزمن و مع الوجود الفرنسي في هذا البلد ، فكانت صحافة فرنسية بالدرجة الأولى ، لكن اختلف الوضع بعد أن عصفت رياح التغيير على هذا المجتمع . بحيث برز الواقع الإعلامي بوجه جديد بعد اندلاع حرب التحرير ، أين أصبحت مختلف النشريات تظهر و لكن بصفة سريعة بعد أن أصدرت السلطات الفرنسية وقفها كلية ، مبرزة إعلاما ثوريا يطمح للاستقلال . و لما أخذت الثورة الجزائرية طريقها في الكفاح المسلح تأسست جريدة المجاهد لتي كانت وسيلة للنضال من أجل الاستقلال التي أحرزت عليه الجزائر بعد كفاح طويل.

بالفعل دخل الإعلام الجزائري مرحلة جديدة بعد الإعلان عن الاستقلال و استعادة السيادة الوطنية ، فتم تحويله من إعلام حربي إلى إعلام البناء و التشييد ، لتنظيم المجتمع تحت قيادة حكومة الحزب الواحد . و استمر طويلا بصبغته تلك على أن جاءت فترة نهاية الثمانينات و بداية التسعينات التي تميزت بقطيعة نسبية مع الماضي . ليبرز واقع المجتمع الجزائري تحت هيكله جديد ، سمحت بها مختلف التحولات التي عرفتها الجزائر بعد مرور فترة حاسمة من تاريخها . ففي خضم التغيرات التي مست واقع المجتمع الجزائري بعد أحداث أكتوبر 1988 عرف هذا الأخير تدريجيا نشوء ظواهر لم يشهدها من قبل . هذا الذي تجسد و بات واقعا معاشا عبر مختلف مبادئ الحياة الاجتماعية عامة . فكان دستور فبراير 1989 خير دليل على التغيرات الجارية في مجتمعنا . هذا الدستور الذي جاء بمضامين تعترف بالديمقراطية و التعددية و حرية الرأي و التعبير و الفصل في السلطات . وعلى المستوى الإعلامي جاء قانون الإعلام في أبريل 1990 مكرسا لحرية الرأي و التعددية الإعلامية ، معلنا عن دخول الجزائر في عهد تعددي مميز بفضاء إعلامي جديد .



## أ- الصحافة المكتوبة في فترات ما قبل نوفمبر 1954:

الجزائر تعتبر أول بلد في المغرب العربي يعرف فن الصحافة سنة 1847 وثاني بلد في الوطن العربي يدخل مجال الإعلام المكتوب بعد مصر، من خلال جريدة المبعثر التي كانت بمثابة الصحيفة العربية الوحيدة في الجزائر حتى نهاية القرن التاسع عشر (ق-19).

أما عن الصحافة الفرنسية اللسان فلقد ظهرت في الجزائر سنة 1830 ، و تطورت هذه الصحافة عبر التاريخ مع الوجود الفرنسي في الجزائر طيلة قرن و ربع من الزمن و كانت صحافة فرنسية بحيث لم يكن للجزائريين منها حضا كبيرا ، إلا بعض الصحف التي صدرت في مطلع القرن العشرين من طرف الجزائريين كصحيفة الجزائر التي أصدرها الأستاذ (عمر راسم) سنة 1907، و جريدة كوكب إفريقيا في نفس السنة ثم جريدة ذو الفقار سنة 1913 و جريدة الأقدام عام 1919 ، و بعدها صدرت مجلة الشهاب و جريدة البصائر و كذا جريدتي الشعب و الأمة .

لما اندلعت الحرب العالمية الثانية ، توقفت كل هذه الصحف عن الصدور و إستئنفت صدورها بعد الحرب لكن بشكل آخر ومن بينها نجد مجلة البصائر، التي كانت على مستوى راقى من ناحية الأسلوب و اللغة و المحتوى ، إلى درجة أن مادتها باتت تدرس في جامعة الزيتونة ثم صدرت بعد الحرب جريدة الجزائر الجمهورية و كانت تصدر باللسان الفرنسي وبعد اندلاع حرب التحرير أمرت السلطات الفرنسية بوقف كل هذه النشرات ، فكانت تصدر بصفة سرية آنذاك جريدة باسم الجزائر الحرة باللغة العربية<sup>1</sup>

و نظرا لمختلف الضغوطات و القيود التي وضعها الاستعمار آنذاك على تحركات الجزائريين في المجال الإعلامي و غيره. نشأت الصحافة العربية الجزائرية في مناخ خانق مما يعكس التساقط المتتابع لأعداد الجرائد من جهة و الانقطاع المستمر من جهة أخرى ، إذ أن أغلبها لا يعد عمره بالسنوات و لكن بالشهور و الأيام و يعود ذلك إلى أن هذه الصحافة كانت تعاني من الواقع الاجتماعي و السياسي الذي فرضه الاستعمار الفرنسي على الجزائر، لكن رغم ذلك استمرت في الظهور إلى أن بلغت 67 جريدة منتشرة عبر التراب الوطني في الفترة الممتدة ما بين (1847-1939) و نذكر من بينها : المبشر، المنتخب، المبصر، الجزائري، المغرب، النور، الميدان، الوفاق، الفرقان، المصباح، الحق الوهراني، ذو الفقار ، الشريعة، الشهاب، البلاغ الجزائري ، البصائر.... إلى غير ذلك من أصناف العناوين الصحفية التي ناضلت في سبيل إنشاء ساحة إعلامية جزائرية غنية رغم الوجود الاستعماري.<sup>1</sup>

و إلى جانب الجرائد السياسية و الجرائد الفنية المسرحية و المجالات الطبية التاريخية التي صدرت في العشرين سنة الأولى من النصف الثاني من القرن التاسع عشر صدرت مجموعة من المجالات الدورية المتخصصة في الميادين الفلاحية ، و كانت تظهر غالبا في شكل نشرات لاقيمة لها من الناحية الفنية و الإخراج و لا من ناحية ترتيب و تبويب مواضيعها و إن كانت من حيث الطبع تتم على آلة الطباعة. ولقد عاشت و عاصرت التطور الفلاحي الجزائري خلال الأربعين سنة الأخيرة من القرن التاسع عشر (ق-19) و بعض السنوات من مطلع القرن العشرين.<sup>2</sup>

هكذا انتقلت الصحافة بطبوعها المختلفة و تباينت من حيث جودتها وصادفة عراقيل قلصت من حظوظ بقائها و تطورها ،فناضلت باستمرار من أجل تحقيق أهدافها المنشودة التي كان على رأسها الرغبة في بلوغ عهد الحرية والاستقلال والتخلص من كل الضغوطات والقيود التي كانت مميزة لواقعنا الاجتماعي الذي كان يعيش تحت سلطة الاستبداد. في الواقع سوف نبقى في نفس السياق للتعبير عن الحواجز التي وضعت آنذاك أمام الصحف الجزائرية الناشئة، بحيث كانت تظهر و تختفي، و أحيانا تعدم بسبب التسلط الاستعماري.

---

1- سيف الإسلام (الزبير): تاريخ الصحافة في الجزائر، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزء الثاني الجزائر ، 1982، ص 85 .

2- سيف الإسلام (الزبير) : نفس المرجع، ص 85.

إن الجرائد الجزائرية لاقت منذ وجودها العديد من العراقيل و لم تكن تظهر إلا لمدة قصيرة، لأن في ذلك العهد الصحافة لم تكن توجد إلا من أجل المواطنين الفرنسيين. أما فيما يخص الأهالي (السكان الأصليين) فلقد كان من الصعب تقبل سماعهم يتكلمون أمام الجمهور، و لذا كانت الجرائد الأولى تظهر في المتوسط لمدة عام أو عامين ، بسبب الصعوبات المالية و انتشار الديماغوجيات الإدارية إضافة إلى العراقيل البيروقراطية ، مما قلص من الوجود الإعلامي الجزائري أن يقوم ما بين فترتي 1900 و1914 مع سيرورة الأحداث آنذاك التفكير في إدراج العديد من المطالب .

لقد حرص الاستعمار الفرنسي للجزائر منذ بدء غزوه لها عام 1830 على محو الخصائص القومية و الحضارية للشعب الجزائري ، تمهيدا لإدماجه نهائيا في الوطن الفرنسي ، فضمت فرنسا مبدئيا لحمايتها العسكرية بالإضافة إلى خبراء الحرب و المقاتلين بعض رجال الإعلام و الثقافة لاستخدامهم في ميدان اختصاصهم خاصة و أنها قررت إصدار صحيفة تكون بمثابة الناطق الرسمي للاستعمار الفرنسي في الجزائر . فكانت أول صحيفة باسم الاحتلال، تعمل على نشر قراراتها و تعليماتها إلى الشعب الجزائري، إضافة إلى التركيز على النشرات العامة أو ما عرف بالمعلقات العامة. إلى أن ظهرت جريدة المرشد الجزائري عام 1832، بعدها جريدة المبرشر. وهنا أدركت سلطات الاحتلال الفرنسي ضرورة إصدار جريدة باللغة العربية لنشر المعلومات و التعليمات الموجهة بشكل خاص إلى الأهالي الجزائريين للتأثير على الرأي العام الجزائري<sup>1</sup>

وفي نفس الوقت كان الجزائريون يفكرون في الطرق التي تمكنهم من إصدار جرائد تخدم مصالحهم بهدف تحقيق الحرية. إن سنة 1936 تعكس ميلاد جريدة إصلاحية و التي نجدها قد صمدت إلى غاية بداية اندلاع ثورة التحرير الكبرى و هي جريدة البصائر التي بمستوى ثقافي جد راقى . و يمكن القول في الواقع أنه منذ بداية سنوات الأربعينات (40) و بسنوات قلائل قبل نهاية الحرب العالمية الثانية ، نجد أن الصحافة العربية الحرة بدأت تتدعم ليس فقط بزيادة يوميات جديدة لكن لأنها قد وجدت صدى فعال في مجال الصحافة حرة التعبير اقترنت بداية العمل السياسي في الجزائر بظهور الصحافة الوطنية

---

1- عبد الرحمن (عواطف): الصحافة العربية في الجزائر، دراسة تحليلية لصحافة الثورة الجزائرية (1954-

في أواخر القرن التاسع عشر (ق-19) و بداية القرن العشرين (ق-20) ، فلم يكن ظهور هذه الصحافة وليد الصدفة ، بل كان حديثا هاما زامن تحولات عميقة طرأت على بنية المجتمع الجزائري و تمثلت في بزوغ أطر اجتماعية جديدة في المدن و الأرياف و خلال هذه الفترة أسس بعض المثقفين الجزائريين صحف و أقاموا في المدن الكبرى جمعيات و أندية كانت تسعى إلى ترسيخ الوعي السياسي الحديث في أوساط الشباب و كانت هذه الصحف و الجمعيات بمثابة الجسر الذي عبرته الحركة الوطنية الجزائرية ، فحققت الصحافة بالتحديد هذه الوظيفة التاريخية ، لأنها كانت الوسيلة الرئيسية التي استخدمتها النخبة المثقفة لمجابهة الإدارة الاستعمارية.<sup>1</sup>

لقد كانت الميزة الكبرى للصحافة الجزائرية في وقت الاستعمار، أنها صحافة جمعت بين كونها سياسية ، ثقافية، و إسلامية ... إلخ، و مما لاشك فيه أن الإعلام أدى دورا هاما في الكفاح ضد الاستعمار و عليه أصبحت الصحافة إحدى ركائز العمل الوطني<sup>2</sup> في الواقع شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى ما يعرف بالصحافة الوطنية كحركة منضمة بعد سنة 1930، ابتداء بجريدة الأمة ، واستمرت هذه الصحافة مع فترات من المد و الجزر و ارتبطت بضغوط و تسلط الاستعمار الفرنسي وذلك حتى بداية الثورة عام 1954، فترة حاسمة وظفت خلالها صحيفة المجاهد كوسيلة للنضال من أجل الاستقلال.<sup>3</sup>

---

1- القورصوا (محمد) و آخرون : الصحيفة و أثرها في الجزائر خلال النصف الأول من القرن العشرين. إعداد مخبر التاريخ و الإثنوبولوجيا الاجتماعية و الثقافية ، العدد 3 نوفمبر 1995 الجزائر ،ص3 .  
2- صابات (خليل): المرجع السابق ،ص 114 .  
3- عزي (عبد الرحمن) : "التكوين الإعلامي ، التلاقي و التلاقي بين الرسالة و الوسيلة" ، لمجلة الجزائرية للإنصال ،معهد علوم الإعلام و الاتصال ، ديوان المطبوعات الجامعية ، جامعة الجزائر العدد 4، 1990 ص 14

## ب - الصحافة المكتوبة أثناء الثورة :

اعتبر الإعلام الجزائري إبان الثورة المسلحة بمثابة سلاح فعال في مواجهة الاستعمار الفرنسي بحيث كان على قدر من الوعي و المسؤولية و النضج الذي مكنه من أداء أدوار هامة سواء داخل الوطن أو خارجه وأمام سياسة القهر والاضطهاد و الظلم الاجتماعي تحولت مبادئ الإعلام و الدعاية لدى جبهة التحرير الوطني على قوة مادية فعالة كانت من أقوى الوسائل التي مكنت الجماهير من فهم تاريخها ووضعها الراهن من أجل الاندفاع نحو تحقيق أهدافها في القضاء على المستعمر والحصول على الاستقلال .<sup>1</sup>

في الواقع عرفت صحافة الثورة التي ظهرت عام 1955، نوعا من اللامركزية بفعل الظروف الخاصة التي كان يجتازها الكفاح المسلح ، فبرزت آنذاك صحيفة الوطني ، ثم ظهرت طبقات مختلفة تحمل اسم المقاومة الجزائرية التي استمرت في الصدور إلى عام 1957 ومنذ صيف 1956 تعززت الساحة الإعلامية الجزائرية بصحيفة المجاهد الصادرة بمدينة الجزائر و نظرا للتطور الذي عرفته الثورة الجزائرية بعد مؤتمر الصومام و و تقديرا من قيادة الثورة لأهمية الإعلام و حرصا منها على وحدة التوجيه تقرر توحيد صحافة الثورة منذ سنة 1957، في صحيفة واحدة هي المجاهد التي أصبحت اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني فكانت توزع على نطاق واسع داخل الجزائر و خارجها مدعومة داخل ولايات الكفاح بالجزائر بالعديد من النشريات الداخلية التي كانت تصدر تحت إشراف المحافظين السياسيين و تؤدي دورا معتبرا في نقل أفكار و أخبار الثورة إلى القاعدة المكافحة .<sup>2</sup>

لقد اشتهر إعلامنا الجزائري خاصة خلال حرب التحرير بصوت الجزائر الحرة المرتفعة هذه الحصة الإذاعية التي دعمت النضال و عززت الساحة الإعلامية بصحف عديدة فكان الإعلام آنذاك إعلاما دعائيا يعتمد على تحسيس الشعب ، لذلك حاربتة السلطات الفرنسية منذ وجوده بوقف كل النشرات الجزائرية ، لكن بالمقابل كانت تصدر و بصفة سرية جريدة الجزائر الحرة بالفرنسية ممثلة وجهة نظر الحركة الوطنية

1- حمدي (أحمد): الثورة الجزائرية، دراسة في الإعلام الثوري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1990،

2- إحدادن (زهير): المرجع السابق، ص 90

بعد ذلك توقفت هذه الصحف عن الصدور ما عدا جريدة البصائر التي استمرت حتى عام 1956 ،علما أن الثورة الجزائرية قد أصدرت أول منشور لها في 31 أكتوبر 1954 ، وضعت فيه الخطوط العامة للثورة الجزائرية و كانت هذه المنشور التي تصدر باللغتين العربية و الفرنسية بمثابة الوسيلة الوحيدة التي عرفت عن طريقها الثورة الجزائرية في العالم<sup>1</sup> ، هذه الثورة بعد ثمانية عشر شهرا (18 شهرا) من الكفاح المسلح قررت إصدار جريدة مثلت اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني: جريدة المجاهد الصادرة باللسانين العربي و الفرنسي التي طبعت حتى عددها السابع أين انتهت السلطات الفرنسية إلى تأثيرها على الجماهير فبدأت عملية التفتيش عن أماكن صدورها حيث تم العثور عليها و إيقاف الجماعة الفنية و عليه تعطلت أعمال الصحيفة و اضطر المناضلون إلى إصدار الجريدة في أماكن أخرى من الوطن العربي لتوزع بعد ذلك في الجزائر<sup>2</sup> .

بالفعل حقق الإعلام الجزائري بعد أول نوفمبر 1954 قفزة نوعية . إذ واكب الثورة المسلحة وساهم في دعم التحام الشعب بجبهة التحرير الوطني مساعدا على نقل وتصوير بطولات جيش التحرير خاصة منذ أوت 1955 ،فناضل هذا الإعلام للتعريف بعدالة القضية في المحافل الدولية إلى جانب دوره الجوهري في التعبئة الداخلية .لقد عبرت وثيقة الصومام الصادرة في 20أوت 1956 على أهمية وسائل الإعلام والدعاية ودورها في الحركة المسلحة ،كضرورة لتكثيف النشاط الدعائي على الصعيد الدولي وهذا عن طريق إنشاء مكاتب لجبهة التحرير الوطني في الخارج ،وبالتالي التركيز على مختلف وسائل الإعلام من صحف نشرات تقارير وأفلام لخدمة قضية الشعب الجزائري العادلة كان الاهتمام على الصعيد الداخلي يتمحور حول تنظيم وتكوين المواطنين عن طريق مصالح الإذاعية والإعلام التي تشرف على المناطق المحرمة وعلى المدن والقرى بهدف تدعيم التكوين السياسي والعسكري،هذا من جهة إلى جانب إذاعة الثورة التي أدت دور بطوليا في التعبئة الشعبية الواسعة ، بحيث تعزز هذا العمل الإعلامي بحصص كصوت

---

1 - سيف الإسلام (الزبير): الإعلام و التنمية في الوطن العربي ،المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر 1986،ص 43.

2- سيف الإسلام (الزبير) : نفس المرجع ، ص43.

الجزائر الحرة ، التي كانت تزداد من المحطات العربية الشقيقة و كذا إنشاء وكالة الأنباء الجزائرية عام 1961 تعبيرا عن تطور أجهزة الإعلام هكذا استطاع إعلام الثورة التحريرية رغم ضعف الإمكانيات و حداثة التجربة أن يواجه الجهاز الاستعماري و أن يعزز وعي الجماهير الشعبية ، محققا نجاحا رائعا في المجال الداخلي ، ليس فقط بما حققه من تعبئة و توحيد للصفوف حول أهداف الثورة و لكن أيضا لأنه كسب معركة المصادقية . فأصبح هو المرجع المعتمد لدى الرأي العام الجزائري، إضافة إلى أن إعلام الثورة نجح في كسب المعركة داخليا و خارجيا. فبات بذلك صوت الثورة الجزائرية الخالدة مسموعة في أقاصي العالم"<sup>1</sup>

### ج - الصحافة المكتوبة بعد الاستقلال:

اكتسبت الجزائر غداة الاستقلال تجربة قوية ، عميقة و متنوعة نسبيا في ميدان الإعلام و الاتصال الجماهيري ، بحيث وجدت نفسها عندما تحررن برصيد وافر لانطلاقة سريعة و موفقة في الميدان الإعلامي فكانت لها أجهزة قائمة و كذا صحافيون ذوي خبرة متينة ، إلى جانب حضور شعور قوي بمكانة الإعلام في المجتمع و بالدور الذي يمكن أن يقوم به إذ لم يبقى في المرحلة التي جاءت بعد الاستقلال إلا أن تدعم هذه المكاسب و الجهود علما أن السياسة الجزائرية آنذاك تجاه الصحافة المكتوبة كانت في طور التكوين و رهن الظروف بحيث لم تخضع لخطة معينة ولم تتبناها إلا بعد سنة 1967 عندما وضعت قوانين خاصة بتنظيم المؤسسات الصحفية.<sup>2</sup> كون أن الجزائر المستقلة انطلقت من وضعية صعبة في المجال الإعلامي على غرار بقية القطاعات الأخرى بحيث وجدت المؤسسات الإعلامية في حالة أشبه ما تكون بالتبعية الشاملة باستثناء صحيفة المجاهد و وكالات الأنباء التي أصدرتها الثورة الجزائرية لتخليص هذا القطاع من مواقع التبعية، تركزت آنذاك أولى مهام الدولة على جزارة القطاع من حيث الإطارات العاملة فيه باعتبار إنه قطاع سيادة وطنية ، لا يمكن أن يبقى خاضعا للخواص، فكان من الضروري أن يحقق الدور المنوط به في مجتمع يخوض معركة البناء الاشتراكي بعد انتصاره في معركة التحرير كجهاز إعلامي جزائري ينطلق

1- سيف الإسلام (الزبير) : نفس المرجع ، ص 44.

2- إحدادن (زهير): المرجع السابق ، ص 95.

أساسا من المبادئ الثورية و يعمل على إبقاء الحماس الوطني للتعبيل بإنجاز مهام المرحلة الجديدة التي تقتضي تجديد كامل لكل القوى الوطنية فتحول بذلك الإعلام الجزائري من إعلام حربي إلى إعلام بناء وتشبيد وتنظيم للمجتمع وإلى جانب القطاع المكتوب عملت الجزائر مباشرة بعد الاستقلال على احتلال مبنى الإذاعة والتلفزيون، أين أعيد تنظيم هذا القطاع أي الإذاعة المرئية و المسموعة من ناحية البرامج والأقسام.

لقد عبر الإعلام في العهد الجديد من خلال وسائله المختلفة عن واقع الوضعية التي يعيشها المجتمع بعد أن تحرر من قيود الاستعمار مناضلا من أجل أهداف أخرى لإعادة الاعتبار للكيان الاجتماعي وواقع الفرد الجزائري الذي أصبح يطمح لغد أفضل ولكن للأسف بقي هذا الإعلام ولمدة طويلة من الزمن فقيرا من الناحيتين النوعية والكمية لقد عكست في الجزائر كل الإصدارات الخاصة بالفترة الممتدة ما بين (1959- 1968) و بصفة أفضل أبرز التحولات الثقافية التي شهدتها المغرب العربي عامة آنذاك و هو في حالة التخلص تدريجيا من الاستعمار<sup>1</sup>.

يظهر لنا في الواقع من أول نظرة أنه لم يكن هناك وجود لإصدارات محلية ما عدا التي تصدر في الخفاء قبل ستة 1962. و لم يكن هناك حتى الفرنسية منها ما عدا الدينية أو التي تصدر من القنصلية الفرنسية . لكن بعد سنة 1963 تم تأميم الصحافة، فسجلت هذه السنة بروز إصدارات صحفية مكثفة باللغة الفرنسية، لكن بالمقابل لوحظ فقر كبير بالنسبة للقطاع الذي يصدر باللغة العربية.

هكذا يظهر لنا أن الصحافة المكتوبة التي كانت تطبع باللغة العربية قد عكست نقصا معتبرا في واقع الساحة الإعلامية آنذاك بوصف أن الجزائر كانت حديثة العهد بالاستقلال و بالتالي بقيت متأثرة بما تركه المستعمر الذي حاول لمدة طويلة طمس اللغة العربية و من خلالها هوية شعب للإبقاء على اللغة الفرنسية كلغة رسمية للبلاد و لكن وضعة الجزائر تدريجيا حدا لذلك و لو بصفة نسبية.

لقد بات الإعلام بعد ذلك و عبر مختلف قطاعاته السمعية و البصرية و المكتوبة يوجه عناية كاملة إلى قطاع التعليم مهتما بالتربية و التكوين المهني ، بحيث شارك بكل وسائله في التمهيد للتنمية الشاملة داخل الجزائر و خاصة في بلورة الرأي العام في



الداخل و كذا تنوير الرأي العام العالمي في الخارج . فكان الإعلام يسجل يوميا أحداث الاقتصاد ، الصناعة ، الزراعة، التربية و البناء الحضاري و يعمل على توجيه الرأي العام في الجزائر إلى تبني المشاريع الاقتصادية و الإنمائية للخروج من حالة التخلف<sup>1</sup>. تعتبر مسيرة الصحافة طفرة نوعية في تاريخ الصحافة الجزائرية منذ الاستقلال إلى غاية تاريخ إقرار التعددية الإعلامية ، فقد شهدت هذه المسيرة الحافلة بالتواريخ و الأحداث البارزة منذ سنة 1962 إلى غاية شهر فبراير 1989، ثلاث مراحل أساسية و هي اليوم تعيش مرحلتها الرابعة ذات الطابع التعددي .

### **1 - المرحلة الأولى: نجدها تمتد من سنة 1962 إلى غاية 1965**

لقد اتسمت هذه المرحلة بإقرار السلطة لسيطرتها (المونوبول ) على الصحافة المكتوبة بحجة استعادة السيادة الوطنية و خلال هذه المرحلة تم تأسيس أول يومية جزائرية و هي يومية الشعب باللغة الفرنسية و ذلك في شهر سبتمبر 1962 ، هذه اليومية استمرت في الصدور بهذا الاسم حتى شهر مارس 1963، أين تمت عملية تحويل اسمها إلى : ( le peuple ) و في شهر جوان 1965 تحولت إلى المجاهد ، وفي 11 ديسمبر 1962 ظهرت يومية الشعب باللغة العربية

### **2 المرحلة الثانية : امتدت من سنة 1965 إلى غاية 1979 :**

في هذه الفترة تم إلغاء الصحافة الخاصة و كذا توجيه الصحافة الحكومية و الحزبية حتى تصبح أداة من الأدوات الفعالة التي تستعملها الدولة لتعزيز سياستها.

### **3 المرحلة الثالثة: امتدت من سنة 1979 إلى غاية 1988:**

بدأت بحدث سياسي هام و هو انعقاد المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني من 27 إلى 31 جانفي 1979 ، حيث تمت الموافقة لأول مرة على لائحة خاصة بالإعلام بالإضافة إلى صدور قانون الإعلام لسنة 1982، و من خلال هذه المرحلة عملت السلطات الجزائرية على إنشاء صحف جهوية و أخرى متخصصة من أجل التنوع في الصحافة المكتوبة ، حيث تم إصدار يوميتين مسائيتين : جريدة المساء باللغة العربية و جريدة آفاق باللغة الفرنسية في أكتوبر 1985، هاتان المسائيتان و جدتا رواجاً ملحوظاً

---

1- سيف الإسلام (الزبير): المرجع السابق ، ص 55.

عند القراء نظرا للفراغ الكبير الذي كان موجودا من قبل في واقعنا الإعلامي<sup>1</sup> إن مميزات و خصائص الإعلام منذ سنة 1962 إلى ما قبل أكتوبر 1988، تعكس لنا تطور محدود في وسائل الإعلام، سواء كانت صحافة مكتوبة أو سمعية بصرية، زيادة على تأثيرات السلطة على محتوى الإعلام و بالتالي على أداء المهنة الإعلامية في حد ذاتها و هذا واقع يعكس لنا سياسة الحكام آنذاك في الميدان الإعلامي و التي تميزت بوضع سلطة الدولة و سيطرتها على الصحافة منذ السنوات الأولى لاستقلال البلاد بحيث تعتبر مهنة الصحافة أو العمل الصحفي بمثابة العنصر الرئيسي الذي أبعاد العديد من المتقنين الجزائريين من الحقل الثقافي. إضافة إلى كبح كل المبادرة الجادة التي يقوم بها الصحفيين الذين نجدهم مراقبون بشدة و صرامة من طرف مختلف رؤساء أجهزة الإعلام على اختلافها ، لكن إلى جانب ذلك كله نجد أن سنة 1985 ، تعتبر بمثابة السنة التي أعلنت عن تحول هام في تاريخ الصحافة الجزائرية كونها احتضنت ميلاد جرائد جديدة أبرزت المعارضة الموجودة ما بين صحافة الحزب و الصحافة الحكومية. بعد مختلف التغييرات من الواجب أن نعترف بالمسار الديمقراطي المتبني بعد أكتوبر 1988، كان لديه أثر إيجابي على الإعلام و توجيهه، بحيث ساهم في تحرير كل المبادرات و الطاقات المبدعة، في الواقع مازالت بعض المشاكل الجوهرية و العراقيل باقية في واقعنا بدون حلول.

لكن مع نهاية سلطة الدولة و سيطرتها على الإعلام و بالتالي زوال وزارة الإعلام تحررت الصحافة أخيرا من العراقيل البيروقراطية نسبيا و تدعمت بالعديد من الإصدارات الجديدة التي أثرت الساحة الإعلامية الجزائرية . و منذ ذلك الوقت بدأ الفضاء الإعلامي يغير من مظهره و باتت العلاقات و المعاملات ما بين الأنظمة السياسية السائدة و الصحافة تأخذ و جهات مغايرة لسابقتها و بالتالي جديدة.

إن الإعلام في بلادنا عرف تحولات هامة انعكست عليه أكثر من غيره ، فإلى جانب التغيير الذي مس الإعلام المكتوب برزت الإذاعة الوطنية و كذا التلفزة بوجه جديد و تجلى ذلك على الخصوص في منحها نحو الإعلام الجهوي على مستوى الوطن

---

1- إحدادن (زهير): الصحافة الجزائرية بعد الاستقلال (عالم الاتصال)، ديوان المطبوعات الجماعية ، الجزائر

فتم بذلك الانفتاح على الرأي الآخر نسبيا ، إضافة إلى التغيير في اللهجة الإعلامية و أسلوب المعالجة ، بحيث أصبحت تتسم بطابع التمرد بدل اللهجة الإمتثالية .  
لقد تعززت واجهات المحلات بكميات و فيرة من الصحف الجديدة ، عناوين ، مقالات ، تحقيقات و أكوام من المفردات و الأوراق ، نجدها تعكس خطابات جديدة اختارت الواقعية و البساطة و المباشرة و قد يكون مؤدى ظهور هذه اللهجة هو امتداد للمفهوم النضالي للإعلام و بالتالي محاولة وسائل الإعلام مواكبة الشارع . هذا الأمر يرجع إلى أوضاع اقتصادية، اجتماعية و سياسية... بات واقعا معاشا ، بسبب تغيير النظرة الرسمية لهذه الوسائل و كذا تغيير الأهداف التي تسعى لتحقيقها .فبعدها كان الإعلام يجند لتمرير خطاب النظام أصبح يتوجه في إطار حرية الرأي و الكلمة ،لأنه في الماضي كان يفنقذ للكثير من المعطيات التي تسمح له أن يكون إعلاما جيد و مرغوب فيه لأنه ظل طويلا يمثل جملة من البيانات الرسمية و التوصيات و التوجيهات فلم يكن بالمرّة إعلاما بل كان بمثابة ما يجب إن نعلم ."<sup>1</sup>

في الواقع رغم تطور المجتمع الجزائري في جميع المجالات و لا سيما في المجال الاقتصادي بعد الاستقلال نتيجة إقامة مصانع و وحدات اقتصادية بفروعها المختلفة ، فإن قطاع الثقافة بصفة عامة و قطاع الإعلام بوجه خاص لم يرتقي إلى مستوى لبأس به إلا في السنوات الأخيرة و بالضبط سنة 1988 حيث ظهرت صحف و مجلات ذات مشارب مختلفة ، منها التابعة للأحزاب السياسية و أخرى للجمعيات الثقافية و المهنية و المنظمات الاجتماعية و المؤسسات الاقتصادية في بقية الكثير منها غير معروفة لدى أغلبية المواطنين نتيجة الظهور و الاختفاء و أحيانا كان ذلك راجع لمحدودية الطبع و التوزيع و كذا عوامل أخرى عديدة ."<sup>2</sup>

في الواقع يمكن القول أن تغيير الواقع السياسي في مجتمعنا أدى إلى تغيير بارز في الفعل الإعلامي الذي بات مميّزا بتعدد الملكية الإعلامية و كذا المضامين التي تعكس على مستوى الساحة الإعلامية الراهنة تنوعا في الفكر و الرأي كحقيقة يعيش في ظلها المجتمع الجزائري و لو كان ذلك بصفة نسبية .

---

1- يحيوي (الطاهر): "الإعلام الجزائري بين الثبات و التحول"، جريدة المساء، الأربعاء 22 جانفي 1992، ص

2- دليل وسائل الإعلام في الجزائر، وزارة الاتصال و الثقافة، المركز الوطني لوثائق الصحافة و الإعلام

يمكن أن نقول بأن التغيير الذي حدث في مجال الإعلام بصفة عامة يرجع أساسا إلى التغيير الذي حدث في الواقع السياسي الذي انعكس حتى في المضامين و إن كان ذلك نسبيا.

لقد نشأ نوع من التنافس بين اليوميات المسائية و الصباحية مما أحدث تطورا نوعيا في الصحافة المكتوبة لفائدة الإعلام و القراء . فكان من بين العراقيل التي واجهت الصحافة المكتوبة خلال المراحل الثلاث التي مرت بها ، قلة الإمكانيات المادية و البشرية إلى جانب نفائس أخرى أثرت و لمدة طويلة على مرد ودية العمل الإعلامي الجزائري الذي اتسم بخصائص ميزته آنذاك مقلصة الدور الذي كان من الواجب أن يؤديه طوال مدة الاستقلال إلى غاية أكتوبر 1988، هذه الفترة الحاسمة التي أدخلت هذا الإعلام عهدا جديدا<sup>1</sup>.

#### **د- الصحافة المكتوبة بعد أكتوبر 1988:**

إن الصحافة الجزائرية اعتبرت وسيلة للنضال من أجل الاستقلال ، فكانت بمثابة متغير للتباين الحاصل في الميدان السياسي و لقد مثلت بداية الثمانينات مرحلة اتسمت بتغيرات مست أغلب المجالات في هذا المجتمع ، بما في ذلك المجال الإعلامي الذي ازدادت مكانته اتساعا بعد مختلف التحولات التي أصبح يعايشها هذا القطاع بعد أن دخل مرحلة التعددية الإعلامية على غرار التعددية الحزبية، السياسية و هو الشيء الذي يضع هذه المؤسسة أمام وضعية تتطلب التكيف مع هذه المتغيرات الداخلية و الخارجية الخاصة بالارتباط المتزايد مع الوسائل الحديثة للاتصال.<sup>2</sup>

لقد برزت التعددية في ظروف حاسمة على إثر التحولات التي ميزت كل المعطيات السياسية، الاقتصادية الثقافية و الإعلامية خاصة. ليس فقط بالنسبة للجزائر و كان للعالم أيضا حيث شهد مجتمعا بروز معطيات جديدة من بينها ظهور دستور جديد في 23 فبراير 1989، للجمهورية الجزائرية حاملا مضامين يعترف فيها بالديمقراطية، التعددية الحزبية، حرية التعبير و الرأي و كذا حماية الحريات الفردية و الجماعية و الفصل في السلطات.<sup>3</sup>

---

1- إحدان (زهير): المرجع السابق ، ص142

2- عزي ( عبد الرحمن): المرجع السابق، ص 16

3- المجلة الجزائرية للاتصال: مرجع مذكور سابقا ص5.

حاليا نجد أن كلا من الفضاء السياسي الإعلامي قد تغيرا كثيرا، إذ أنه بعد إحداه  
أكتوبر 1988 برزت معطيات جديدة أصبحت بحوزتنا ، و بالتالي من الواجب إن تعمل  
على التحسين من مستوى وسائل الإعلام بصفة عامة ، لقد تدعمت الصحافة بقانون جديد  
للإعلام أكثر مرونة و باتت التعددية الحزبية واقعا معترفا به بصفة رسمية ، لكن رغم  
ذلك نجد أن أكثر من السكان في الجزائر هم باستمرار على اتصال بالعديد من القنوات  
الأجنبية من خلال الهوائيات المقعرة.

# الفصل الثالث

المجتمع الجزائري :  
التغير الاجتماعي و المرجعية الثقافية وتطور الاتصال

# الفصل الثالث : المجتمع

## الجزائري:

# التغير الاجتماعي والمرجعية الثقافية وتطور الاتصال

1- تمهيد

2- أهم التحولات السياسية والاقتصادية للمجتمع الجزائري

3- المرجعية الثقافية للمجتمع الجزائري

أ- النموذج التقليدي الأوصولي

ب - النموذج الحدائوي

4- أحداث أكتوبر 1988 والتغيرات الكبرى

5- تطور الاتصال في الجزائر

## 1-تمهيد :

يحتوى هذا الفصل على أهم التحولات السياسية والاقتصادية والثقافية التي عرفها المجتمع الجزائري وتطور الاتصال من شكله البدائي إلى الشكل الذي يعرفه الآن، ولقد انصب اهتمامنا على ذلك لما لهذه التحولات من تأثير على جميع الأصعدة الاجتماعية للمجتمع ككل بما في ذلك موضوع دراستنا - الممارسة الصحفية المكتوبة في الجزائر - التي لا تعيش بمعزل عن كل التغيرات التي ذكرناها آنفا، ولقد خصصنا لهذا الفصل أربع عناصر، تطرقنا في البداية إلى أهم التحولات السياسية والاقتصادية التي عرفها المجتمع الجزائري قبل الاستقلال وإلى غاية ما بعد تاريخ 1988، ثم حاولنا تحديد المرجعية الثقافية للمجتمع لما لها من انعكاس على الفرد (الصحفي) لأن هذا الأخير في نهاية الأمر سيظفي تصورات وقراءات على المواضيع المعالجة ويحدد هامش مناورته في معالجة المواضيع السائدة انطلاقا من تلك المرجعية الثقافية للمجتمع، وبعدها حاولنا إعطاء صورة عن أحداث أكتوبر 1988 باعتبارها بداية دخول الجزائر إلى مرحلة جديدة في جميع المستويات، وباعتبارها أيضا البوابة التي فتحت المجال أمام ظهور التعددية السياسية والإعلامية على حد سواء وحتى يكون هناك تسلسل منطقي في هذا الفصل وحتى نستطيع أن نربطه بموضوع دراستنا فقد تطرقنا في العنصر الأخير إلى ظاهرة الإتصال في المجتمع الجزائري، وتبرز أهمية هذا الفصل النظري في أنه يسمح لنا باكتشاف العلاقة القائمة بين البعد السياسي والبعد الاقتصادي بواقع الممارسة الصحفية المكتوبة في الجزائر.



## 2- أهم التحولات السياسية والاقتصادية للمجتمع الجزائري :

ليس من السهل فهم المسار الحقيقي للمجتمع الجزائري ،وذلك يرجع للغموض الذي يكتنف النظام الاجتماعي ،فالتاريخ السياسي والثقافي والاقتصادي للمجتمع عموما تاريخا يشوبه نوعا من الغموض والحساسية نظرا لعدم وجود قراءات تاريخية تعتمد على مقاييس علمية تسمح لنا بفهم وتتبع الأحداث التي صنعت هذا المجتمع ،لكن رغم ذلك إلا أننا يمكن أن نضع أيدينا على بعض الحقائق التي تسمح لنا باكتشاف وتشخيص الواقع الاجتماعي بكل أبعاده المختلفة.

لقد عرفت الجزائر عبر تاريخها ظاهرة التثاقف من خلال صدمتين ،الأولى حدثت في القرن السابع (ق-7) و الثانية في القرن التاسع عشر (ق-19) .. و يتعلق الأمر بدخول الإسلام إلى المغرب إلى جانب الإعتداء الفرنسي على المنطقة. لكن إذا كان هذا الأخير قد دام 132 سنة ،فإن عملية إدخال الإسلام إلى المنطقة ، قد جعلت المجتمع الجزائري محمي منذ ذلك الوقت ، و أكثر من ذلك أكسبتها قوة محرقة مكنتها من استرجاع سيادتها و هويتها الثقافية ، التي سلبت منها بالحديد و بتطبيق سياسة الفراغ الثقافي التي تبنتها و طبقتها القوة المحتلة حتى سنة 1962<sup>1</sup>

لقد تمكنت الجزائر من القضاء نهائيا على الاستعمار بفضل ثورة نوفمبر الخالدة التي كانت بمثابة درس للبشرية جمعاء حول كيفية استرجاع الحركة والهوية وكانت بالفعل ثورة ثقافية عميقة يسمح بإرساء نمط معين من النظام الاجتماعي الذي يشهد من مرجعيته الحقيقية ،إن المجتمع الجزائري هو بدون شك جزء لا يتجزأ من الحضارة العربية الإسلامية ،هذا رغم ما يتميز به من خصوصيات ، مقارنة بالدول الأخرى التابعة لنفس البوتقة الحضارية،ونجد أن هذه الخصوصيات هي التي تمثل النقاط التي تمكنا من تميز الجزائر كخصوصية وطنية<sup>(2)</sup>

لقد تعاملت الجزائر الند للند مع جل الدول الأوروبية وكذا أمريكا ،بحيث كانت هذه الدول تعين قناصل يمثلون مصالحها لدى الداوي ،فآنذاك كانت فرنسا تذبذب جميع المساعي للحفاظ على صداقتها مع الجزائر تلك الصداقة التي تدعمت في عهد الداوي (بابا حسين).

---

1- Megherabi (abdkgghani ) culture et personnalité algerienne de massinissa a par jour ENAL ? Alger . 1986 P18

2-Megherabi (abdkgghani ) ; Ibid ; P 18

إن واقع الجزائر عبر التاريخ يبرز فترات زمنية تدعم خلالها رقي هذا المجتمع من مستودع تجاري فنيقي أو قرطاجي إلى قرية ثم بلدة وبعدها عاصمة ،ومما يستوقف النظر أنها لم تخل من الأهمية في غالب العصور ،فكان يقصدها أهل العالم ، منهم من نشأوا بها و منهم من أقاموا فيها للتعليم والتدريس لأنها كانت مفترق الطرق مما جعلها تحتل موقع إستراتيجي ممتاز وتحظى بسيطرة قوة في ربوع البحر الأبيض المتوسط<sup>1</sup>

لكن بعد ذلك تغيرت الأوضاع ،بحيث ساعدت الكوارث الطبيعية التي اجتاحت البلد من نهاية القرن الثامن عشر(ق-18) التي تضاعفت منذ أن ظهر الطاعون سنة 1817،على أن تفقد الجزائر أكثر من نصف سكانها ،وتسبب كذلك في أوضاع اقتصادية واجتماعية يرث لها ،على إثر ذلك تم حصار الجزائر وقد أسفر هذا الحصار على نتائج متعددة في كثير من الميادين ،من أهمها أنه فرض على البلد بأكملها جوا من التوتر ،ساهم في تجميد الاقتصاد الجزائري<sup>2</sup>

ولقد شددت الأنظار من جديد نحو هذا البلد الذي جلب على مر السنين مختلف الأطماع إلى غاية سقوطه تحت السيطرة الاستعمارية الفرنسية سنة 1830 ،التي ناضل الشعب الجزائري ضدها عبر كامل التراب الوطني ،بطرق وأساليب شتى طامحا إلى بلوغ الحرية وبناء دولة مستقلة ،ولم يتمكن المستعمر من فرض نفوذه الكامل حيث قام المجتمع ضد السيطرة الاستعمارية ومختلف أشكالها الإضتهادية بنوعين من المقاوم الثورية ،الواحدة مسلحة والأخرى سياسية ،الأولى استمرت حتى القرن التاسع عشر (ق-19) وهذا عبر مختلف مناطق الوطن .أما بخصوص الثانية فلقد انطلقت منذ سقوط الجزائر تحت السيطرة الفرنسية ولقد تمت قيادتها من طرف شخصيات أو رؤساء قبائل وكذا من طرف رجال الدين وشيوخ الزوايا قبل أن تتأسسها وبصفة رسمية العديد من الجمعيات والأحزاب السياسية وعلى إثر ذلك تمت عملية إعداد برامج محددة وبمطالب نجدها في نفس الوقت ذات طابع اقتصادي واجتماعي وسياسي بهدف تحقيق الحرية والاستقلال الكامل وبالتالي استرجاع السيادة<sup>3</sup> وتحقق الاستقلال فعلا بعد ثورة دامت سبعة سنوات قدم فيها المجتمع الجزائري تضحيات جسام بشرية ومادية ونفسية في نفس الوقت .

1- العدواني (محمد الطاهر) :الجزائر في التاريخ المؤسسة الوطنية للكتاب الجزء الأول 1984 ص08.

2- الزبير (محمد العربي) :مدخل التاريخ المغرب الحديث :الطبعة الثانية :جانفي 1985 ص63 .

3- Kaddache (Mahfoud et sari Djilali ) opcit ,P7 P23-

لقد مرت سنوات طويلة في عمر الاستقلال مستترة وبمناخ فضاء اجتماعي مثالي لانتقال متدرج وحقيقي للسلطة نحو الديمقراطية، ونحو تأسيس بوادر قوية لتنشيط المشروع الجزائري الحضاري، وبدل أن يكون الاستقلال فرصة حقيقية لمعالجة بعض الاختلافات التي برزت على ساحة السلطة وبالتالي التحكم في إفرازاتها ومضاعفاتها المستقبلية، انشغلت السلطة الثورية على ذلك بأداء دور الدولة. وهكذا بدأت مشاريع الثورة و مطامحها على المشروع في التغيير والتأسيس والبناء تتأجل وتراجع أمام إغراءات مرحلة الاستقلال بكل ما تعكسه مطامحها ومسؤولياتها، إذ تم آنذاك التنافس على اقتسام المكاسب والمراكز الاجتماعية وعليه فرغم الانتصارات الأولية التي حققتها الجزائر المستقلة، إلا أن الثورة الجزائرية بعد أقل من عقدين من عمر الاستقلال بدأت تفقد الكثير من آلياتها الفعالة، ولم يعد بمقدورها أن تستثمر إندفاع شعبها المنتصر وكذا ثقته وإيمانه لتدخل معه في صلب العملية التحولية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية المنشودة التي يتطلع المجتمع بكامله لتحقيقها، لقد حققت أثناء فترة الاستقلال إنجازات كبيرة لا يمكن إنكارها على صعيد التنمية الصناعية والتعليم والتهيئة العمرانية وغيرها، لكن السلطة بعد الاستقلال تنكرت لفلسفتها وإستراتيجيتها في عهد الثورة ولم تعد مشاركة القاعدة الشعبية في النضال الرقم المقدس في معادلتها فأنجز عنها ذلك نتائج أثرت سلبا على واقع المجتمع<sup>1</sup>

هذا ما دفع الدولة بتبني الإصلاحات انطلقت منذ سنوات (1979-1980) وكان محركها الأول هو الأزمة الاقتصادية التي بدأت بوادرها في الظهور، وارتكزت هذه الإصلاحات على إيجاد صيغ تسمح لمختلف التيارات التعبير عن نفسها في إطار الشرعية الدستورية، ويعتبر هذا التحول جوهرى في المسار المجتمعي والتاريخي للجزائر، لكن ما يجب التنبه له هو أنه يمكننا اعتبار التغيرات الجارية حولنا بمثابة النماذج المثلى، إذ أنه لكل مجتمع سياقه التاريخي وخصائصه المجتمعية التي يطمح لها بمعنى آخر إذا كان التغيير ضرورة اجتماعية سياسية، فإنه ليس حتمية يتساوى في أدائها وتلقيها كل الناس وفق نموذج مقرر سلفا، لذلك فإن كل بلد يختار طريقة في التغيير والنموذج الذي يرضيه ولا شك أن دستور فبراير 1989 هو الصيغة الأقرب والأكثر

---

1- رقيق (علاء الدين): "الإستقلال الذي ضمناه" جريدة المجاهد الأسبوعية، 8 جويلية 1994 عدد 1770

للدولة للتعبير عن التغيير ومميزاته الخاصة بهذا المجتمع بالنظر إلى المعطيات القديمة والحديثة على الساحتين الاجتماعية والسياسية سواء والمستجدات على اختلافها في المحيط الدولي<sup>1</sup> ويرى بعض الملاحظين أن الحوادث الدامية التي وقعت في أيام أكتوبر 1988 في عدة مدن جزائرية تعتبر نقطة تحول كبيرة في تاريخ الجزائر كونها قد فتحت باب المسيرة الديمقراطية وأعطت دفعا قويا للإصلاحات السياسية والاقتصادية في البلد، ومن هذه الإصلاحات التصويت الشعبي على دستور جديد، تمت المصادقة عليه في 23 فبراير 1989، ومن خصائص هذا الدستور، أنه يحقق في مادته الأربعين (40) التعددية الحزبية، كما أنه يضمن في عدة مواد أخرى حقوق المواطن في الحريات الشخصية والعامّة ومثل حرية التفكير والرأي والإبداع والتعبير<sup>2</sup>

ويرى برهان غليون أن التميز في الوضع الجزائري ينبع عن القوة الوطنية الجزائرية المنبثقة من تجربة الثورة الأخيرة التي قادت نحو الاستقلال، وأدمجت بقوة الشعب في الحياة العامة، قد ساعد وجود الربيع النفطي الكبير في مرحلة ما بعد الاستقلال على تغذية هذا الشعور العميق بالوحدة الوطنية بما قدمت من وسائل مادية لحفظ التضامن الوطني وكذا مختلف الخدمات بما فيها توسيع المرافق العامة التي استفاد منها الجزائري بدرجات متفاوتة مقارنة بمجموع الشعب الجزائري<sup>3</sup>

لكن يمكن القول أن انتشار اللادعالة الاجتماعية والحقرة والمحسوبية وسوء التسيير و التخطيط الاجتماعي قد دفع بهذا الشعب إلى الثورة للاستفادة ولو قليلا من كرامته وحقوقه المشروعة التي حرم منها طويلا، فجاء أكتوبر 1988 ليعكس رغبة شعب في التغيير بحثا عن واقع أفضل واقع جديد يحث كثيرا على العمل والتطور، هذا التغيير الذي حدث في واقعنا افرز الكثير من المعطيات الجديدة انعكست على شتى مجالات الحياة الاجتماعية بما فيها مجال الصحافة، إن مختلف التغيرات التي شهدتها هذا المجتمع نجده قد مضى فيها بخطوات مدروسة في تطبيق الإصلاحات العميقة والشاملة

---

1- إحدادن( زهير) : الصحافة المكتوبة في الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر 1991 ص 157.

2- أبو طارق (محمد العربي): "الجزائر في أعقاب التسعينات خواطر عن التحولات والإنهيارات" جريدة المجاهد الأسبوعية "الجمعة 16 فبراير 1990 العدد 1541، ص10، ص11.

3- غليون (برهان) : "معركة الديمقراطية في الجزائر" جريدة المجاهد الأسبوعي "الجمعة 6 جويلية 1990 العدد 156 ص 12.

التي نص عليها دستور 1989، بهدف إنشاء مجتمع ديمقراطي يجسد إدارة الشعب وسيادة القانون ولقد تلاحقت الإجراءات العملية منذ المصادقة الشعبية على الدستور لبناء المجتمع المنشود، بحيث عرفت مؤسسات الدولة تغيرات عميقة مست أكثر من قطاع أصبح يتميز بالخصوصية والتعددية إضافة إلى تبني الدولة لسياسة اقتصاد السوق وغيرها من المفاهيم الجديدة، واستكمالاً لنهج الإصلاحات الدستورية وتعزيز معالم بناء المجتمع الديمقراطي، شهدت الجزائر إجراءات تنظيمية عملية شملت بعض مؤسسات الدولة، وتعتبر كل تلك الإجراءات بمضامينها وأبعادها بمثابة لبنات أساسية في بناء صرح مجتمع ديمقراطي وركائز قوية في مسار الإصلاح، وهي تؤمن طريق المستقبل وتعطي للممارسة الديمقراطية صورتها الحقيقية بما يضمن لها النمو الدائم"<sup>1</sup>

لكن حدث ما لم يكن في الحسبان ليضيف إلى رصيد هذا الوطن من النكبات نكبة جديدة إذ أنه منذ 11 جانفي 1992، تاريخ ما يصطلح على تسميته الانقلاب الأبيض الذي جاء بالمجلس الأعلى للدولة وما أعقبه من توقيف للمسار الانتخابي التشريعي والبلاد ترقد على فوهة بركان، أنه منذ ذلك التاريخ وأعمال العنف والاغتيالات تتصاعد وأصبحت من يوميات المواطن الجزائري، إنه الإرهاب، إرهاب نفسي، اجتماعي، ثقافي أصبح بمثابة السمة المميزة لواقع هذا المجتمع طيلة عشرية من الزمن استنزفت خلالها قوى الشعب ومن خلال ذلك مختلف الإنجازات التي عمل على تحقيقها منذ وجوده، لكي لا نبالغ نقول منذ الاستقلال"<sup>2</sup>

في الواقع بعد هذه الإطالة السريعة على أبرز الأحداث التي هزت التاريخ الطويل للمجتمع الجزائري من الواجب تقديم بعض المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الراهنة والمنتقاة من منابع تعكس الواقع الحالي لهذا المجتمع الذي رغم كل المميزات السلبية التي يظهر بها إلا أن ذلك لا يخلوا من إيجابيات تحتل ربما نسبة قليلة، لكن نجدها تعكس بدورها جزءاً من هذا الواقع. إن الجزائر بلد يحتل موقع إستراتيجي ممتاز تقدر مساحته بـ 2.381741 كلم<sup>2</sup> بسواحل يبلغ طولها 1200 كلم ولقد قدر عدد سكانها يوم أول جانفي 1998 بـ 29.27.9000 نسمة ويمثل الشباب الذين يبلغون من العمر أقل من 20 سنة أكثر من 50 % من مجموع السكان وفي الواقع يعيش أكثر من

1- "بناء المجتمع الديمقراطي، مرحلة اللاروجع" جريدة المجاهد الأسبوعية، الجمعة 3 أوت 1990 العدد 1565

ص 1 ص 4.

2- بوطابع العمري: "قراءة في الوضع السياسي الراهن" جريدة الخبر 9 جانفي 1993 ص 11.

60% منهم في الشمال، إلى جانب ذلك تقدر نسبة المواليد بـ 2.24 % أمام نسبة وفيات بلغت 0.61 % هذا من جهة<sup>1</sup>، ومن جهة أخرى يعتبر التعليم إجباري ومجاني لكل من بلغ سن السادسة من العمر ذكورا وإناثا. حيث تخصص الدولة الجزائرية 40 % من ميزانيتها للتربية، مع العلم أنها تضمن حق في تغطية الصحية عبر مجانية العلاج في المصالح العمومية، لكن حاليا تدفع بعض المبالغ الرمزية، هذا من الناحية الاجتماعية أما من الناحية الاقتصادية فيمكن تقديم بعض المؤشرات عن التوازنات الاقتصادية الكلية لعام 1997 بحيث سجل الإنتاج الداخلي الخام رغم الخسارات التي تسبب فيها البترول بنسبة ارتفاع حقيقي قدر بـ: 11 % وارتفاع حقيقي قيمته 7.7% وفي مجال التجارة الخارجية حقق الميزان التجاري رصيذا قياسيا يقدر بـ 5.15 % مليار دولار إذ تميزت التبادلات الخارجية للسلع باستقرار الواردات التي عرفت انخفاضا ضعيفا وارتفاع الصادرات بنسبة 3.87% أما بالنسبة لمجال الاستثمار، فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصافية وصلت إلى 280 مليون دولار، استثمارات الدولة ارتفعت إلى 9.6 % وقد ترجم تقويم القطاع الاقتصادي بتراجع الضغوطات التضخيمية ونجم عن التكلفة الاجتماعية للتقويم الاقتصادي ارتفاع عدد العاملين عن العمل إلى مليون شخص حيث يعتبر ربع هذا العدد ناجم بصفة مباشرة عن توقف نشاطات العديد من المؤسسات وإذا انتقلنا إلى النظام السياسي الجزائري نجد نظام دستوري يكرس فيه الدستور الحالي الراجع لسنة 1996 والمصادق عليه الاستفتاء العام، الفصل بين السلطات ومبدأ الانتخاب بالاقتران العام والتعددية السياسية<sup>2</sup>.

إن المجتمع الجزائري هو حصيلة لسيرورة التطور الاجتماعي الذي لم يكشف بعد عن كل ثرواته وكذا أسرار ه، في الواقع هناك علاقة وطيدة ما بين الفرد والمجتمع. إن التحولات العميقة والسريعة التي ظهرت في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والثقافي قد أدخلت إضطرابات من مختلف الأشكال والتي نجدها تترك عامة المجال مفتوح أمام

---

1- دليل وسائل الإعلام في الجزائر وزارة الاتصال والثقافة، المركز الوطني لوثائق الصحافة والإعلام 1999 ص 6.

2- دليل وسائل الإعلام: نفس المرجع، ص 6، ص 7

إمكانية بروز كل التجاوزات الاجتماعية وبالتالي الخروج عن السير المنطقي لواقع الأحداث لذا نشهد انتشار الانحراف ، التهميش ، الخلل والقطيعة في الاتزان والخاص ليس فقط بالمجتمع ولكن كذلك بشخصية الفرد التي تعتبر متجانسة هذا المجتمع الذي يعيش منذ أمد طويل صراعا مع الذات والآخر المتخفي وراء الذات ،بفعل الانتهاكات المستمرة من طرف الكولونيالي لمقدساته وكل كيانه الاجتماعي ،فأصبح شبابه والأقل شبابه يعيش الفقر الثقافي والغموض الأيديولوجي ،وبالتالي انعدام النموذج من جراء اتساع الهوى بين المثل العليا التاريخية للمجتمع ومبادئ هذا الوطن من جهة والممارسات الفعلية المغايرة في واقع يزداد تعقدا وتغيرا يوما بعد يوم "1" .

إن الماضي يبحث عنه ويستجوب ليس في حد ذاته ،لأن ذلك عبارة عن نظرة تراجعية *conception rétrogratie* بآتم معنى الكلمة،لكن رغبة في معايشة الحاضر أو إستوعابه داخليا بصفة أحسن .هذه الحالة تؤدي إما إلى مستقبل نطاق *supportable* وقبول أو إلى فشل ذريع نجده ذا بعد مزدوج على مستوى الماضي والمستقبل إن الحياة نجدها دائما غير مطابقة ،بما أن الحاضر لم يتم تصحيحه"2"

إن محاولة فهم الواقع وبالتحديد واقع الأزمة يدفع بالضرورة إلى استرجاع أحداث الماضي للتدقيق والتمحيص ،فيها من أجل الوصول إلى بعض الحقائق التي تعطي تفسيرا ولو نسبيا لهذه الأزمة ، فواقعنا الحالي يبدو غامضا مما يعكس حياة تظهر للجميع أو لأغلب أفراد هذا المجتمع مستحيلة نظرا لاستمرار تأزم الوضع يوما بعد يوم .

إن كل ظاهرة اجتماعية سلبية كانت أو ايجابية هي نتاج التفاعلات والنشاطات البشرية وما يحركها من مثل ،قيم،ومبادئ وأهداف تأسس في إطارها المجتمع .وتقييمها يعتمد على مدى صلاحية أو عدم صلاحية هذه القيم والمثل ،الظاهرة في حد ذاتها لا تشكل سوى المواجهة الخارجية لأسباب دفيئة وعميقة في كيان المجتمع ،هذه الأسباب ترتبت إما عن تناقضات موجودة في تلك القيم والمثل .إما عن سوء فهم وتأويل خاطئ لها ،ذلك لأن القيم والمثل التي تحدد شروط قيام المجتمع وطبيعته لا يمكن اعتبارها

---

1-Boutefnouchet Mustapha : système social changement social en Algérie OPU .P13,P67

2-MEGHRBI ABDELGHANI : le miroir apprivoisé sociologie du cinéma Algerien : E.N.A.L,O.p.U, Alger -bruxelle 1985 ,P108

صالحة ، طالما أن هناك ظواهر سلبية تتصل بها، ويمكن أن تكون سببا لاختلافات في تأويلها مما يؤدي إلى تناقضات تولد أزمات اجتماعية ، تؤدي بدورها إلى انفجار الروابط الاجتماعية<sup>1</sup> .

لابد من الإشارة إلى أن الأزمات التي تهز المجتمع ما هي إلا ظواهر عرضية تعبر بصدق عن توافق وتجاوب هذه المجتمعات مع قيمها ، مثلها ، مبادئها، هذا ما يؤدي إلى اختلال العلاقات والروابط بين أفرادها . وما دام المجتمع هو أفراد تربط بينهم تلك العلاقات والروابط لتنظم حياتهم وتحدد موقع الفرد من الجماعة وموقع الجماعة من الفرد، فإن تدهور هذه العلاقات والروابط يعنى تدهور المجتمع كله وعندئذ يصبح المجتمع مجرد جمهور من الأفراد لكل فرد تصوراتة الخاصة ، وبالتالي يتعذر بذلك الاتفاق والتفاهم من أجل تحديد قاعدة للتجمع . إن المجتمع الجزائري يمر في الأوقات الراهنة بأزمة خانقة يصعب تشخيصها لأول وهلة نظرا لتعقدها وتداخل عوامل كثيرة بها، مما أدى للتفكير فيها ، محاولة تحليلها ومن ثم فهمها بعمق<sup>2</sup> .

تعصف بالجزائر أحداث لا يظهر من معطياتها القابلة للرصد والتحليل إلا القليل من هذا القليل الطافئ على السطح ، مفارقات تختفي وراء منطقتها اللامنطقي فالأسباب الحقيقية للتآكل والصراع هي أسباب ورهانات لها امتدادات تاريخية نموذج كولونيالي لم يبئس أبدا من فرض سيطرته ونفوذه من داخل البلاد وخارجها ، حتى لتبدوا الثورة وإنجازها للتحرير العظيم مجرد فاصلة معلقة، بين سبقها من مقاومة وصمود وما جاء بعدها مما لا يرقى إلى مستواها . فمن قيمة قيادية ارتفعت إليها ثورة واعدة بعلم جماعي جميل اعتر بها شعب وبتواضع وعن استحقاق أقر به الخصوم وتعاطف معه الأنصار إلى هو سخيف تتجه إليه الوضعية الحالية: وضعية دائرية (circulaire) أسبابها نتائج ونتائجها أسباب . فبالية قهرية أو عن طواعية لا أحد يدري . فقد تجاوز واقع الحال أسوء التوقعات . إنه لمن الغفلة والاستغفال الحكم على الوضعية الدائرية بالرجوع إلى واحد فقط من مظاهرها أو مقطع صغير من تاريخها . إلا إذا كان الغرض هو التهيج والتهريج

---

1- زغريير محمود : "أزمة المجتمع أم مجتمع الأزمة " جريدة المجاهد الأسبوعية ، الجمعة 17 أوت 1990، العدد 1567، ص 22

2- أبو طارق (محمد العربي) "كيف وصلت الجزائر إلى ما هي عليه اليوم ؟ ولماذا الجزائر بالذات ؟" جريدة

المجاهد الأسبوعية ، الجمعة 15 جويلية 1994



فمن يقول أن الأزمة أمنية فقط ينسى أن أمن الدولة هو من أمن المواطن والمجتمع ،ومن يختزلها في أسباب اقتصادية و اجتماعية يجب أن يعرف أن تلك الأسباب وحدها لم تؤدي في السابق إلى نفس المفعول لأن جزائر 1962 كانت خزائنها فارغة وهياكلها مدمرة أو مفككة ،وما بقي منها كان مهدد بالانقراض لكن على الرغم من ذلك فإن صدورها كان خفاقا بالقوة والتضامن ووجهها مشرقا بالأمل"<sup>1</sup>

هذا ما قد يعكس لنا الهوية الحقيقية للفرد الجزائري الذي تميز بشخصيته القوية والصامدة أمام كل المخاطر والعقبات التي مست بكيانه على مر العصور.فتاريخه كان بالفعل حافل بالصددمات والنكبات على اختلافها.لكن كان دوما يتصدى لشتى طرق الاستغلال،فينهض بعد سقوطه من جديد لأن شخصيته قاعدية ومتجذرة في أعماق المجتمع ،لذا يتأكد لنا أن هوية الشعب تصقل في البداية داخل تاريخه الموحد والمشارك، ذا أبعاد قيمة والذي يعطى استطاعة وقدرة خاصة ،وبالتالي معنى لوجود المجتمع الذي عاشها وهي تنطلق فيما بعد ثقافة روحانية، دينية مقسمة بين الأفراد ومتبناة،وهي تقوم على شكل من الأجهزة سويسو ثقافية التي نحس أننا منتمين عضويا إليها في الخير والشر .الفرح والقرح وكذا المواقف الحسنة والسيئة ،في ظل الأوضاع الاجتماعية ،لذا نجد أن الهوية الوطنية تتأسس وتبنى بصفة جيدة وكذا منهجيا على أساس قاعدة مشروع مجتمع بنيا بجدية.وهي تحافظ على نفسها وتتكاثر باستمرار،بحيث يمكن القول أن مقر هذه الهوية هو الذاكرة التي يجب أن تكون مبنية،وبالتالي تنتعش منذ الصغر بحيث نزرع فيها كل القيم والمعايير المرجعية التي تصنع تاريخ المجتمع ،إضافة إلى ضرورة تطوير الاتجاهات التي تعمل على تحقيق الثراء المتواصل لهذه الهوية"<sup>2</sup> . لأنه بالفعل لا مستقبل لشعب بدون هوية مصقولة ،تاريخه مقتطفات مبعثرة وروايات شفوية متناثرة ،تسترد تفسيراتها من الخارج وتتنازع نخبة على كل واحدة من معالمه وتدعى في نفس الوقت أن لها مشاريع مستقبلية في الحقيقة لا يوجد في العالم المتقدم والأقل تقدما بلد له تواريخ متعارضة لها بدايات ونهايات شخصية ،توضع وتزرع على حساب مزاح الساعة ،كما هو الشأن عندنا ،بحيث كان لكل فريق جزائره الخاصة يحملها وحده فوق ظهره"<sup>3</sup>

---

1-زغريير (محمود) : نفس المرجع ص 22.

2-Boukhobza( Mouhammed) : OPCIT ,P213 P225

3- أبو طارق (محمد العربي) :المرجع السابق ص 13

إن تاريخ الجزائر يشهد أنها قد حققت في فتراتها الأولى من الاستقلال تطورات ملموسة على صعيد التنمية الصناعية وقطاعات التشغيل وكذا مجال الخدمات العامة والتعليمية، بحيث حقق الدخل الفردي و الاستثمارات العامة درجات عالية ومعتبرة بالقياس لما كانت عليه البلاد عشية الاستقلال لكن تدهورت الأوضاع فيما بعد وبرزت التناقضات .

في الواقع لم يكن لكل تلك التداعيات السلبية أن تحدث بعد الاستقلال لو أن السلطة احترمت موثقيها وبياناتها وترجمت على الواقع مدلولاتها وإشاراته القوية الواضحة نحو الشعب باعتباره المرجعية الأخيرة، وإنه أولا وأخيرا مصدر السلطات عليه نجد أن هذه السقطة في التعامل مع الشعب كانت بداية موجة البرودة التي أصبحت تسود مناخ الجزائر السياسي وتتفاقم أكثر بين سلطة لم تكن بحكم ظروف تاريخية واستعمارية أيضا تملك إلا الشرعية الثورية وشعب بدأ يحس بالعزلة وبأنه بعيد عن سلطة القرار وبعيد عن المشاركة الحقيقية هكذا توسعت رقعة الخلاف وتجدرت بفضل أعداء الجزائر في الداخل والخارج الذين عملوا على تكريس الخلافات خاصة على صعيد اللغة، الثقافة، الانتماء والهوية، فعمت على إثر ذلك الفوضى التي أصبحت تبرز في قلة النظام، غياب التنسيق، الاختلال في التوازن وغياب دراسة القرارات وبالتحديد انعدام الرقابة فيما يخص تطبيق القرارات "1".

إن المجتمع من الواجب أن يكون متفهم لواقعه ومدرک للإشكاليات المطروحة وكذا لاختياراته ورغبته في التغيير لإيجاد الحلول لهذه الأزمة الخانقة التي صنعت الكثير من الطاقات، فهناك من يعتبر الأزمة اقتصادية محضة امتدت من الأزمة العالمية فأثرت على الحياة اليومية للأفراد، كاشفة بذلك عن سلوكات جديدة هي أقرب إلى الغموض منها إلى النضال لأنها استجابات شرطية مباشرة لمطالب ملحة أدخلها نمط التطويل و التنمية السريعة في شكل أذواق جديدة. إلى جانب هناك من وجد أن أزمة المجتمع الجزائري هي أزمة سياسية بالدرجة الأولى وهي محطة حتمية لكل سياسة تقوم على تجاهل المعطيات الحقيقية للمجتمع، وعلى سياسات التمادي في الخطأ وتهميش الطاقات الفعلية له، لذلك لا بد من إعادة النظر في الموائيق والديساتير والقوانين لإعطائها

حقها في مجال التطبيق ،وعليه اختيار رجال مؤمنين بالوطن ومنحهم الحرية،حرية المبادرة والإبداع وفتح الجمل أمامهم ليكونوا عند طموحات الجماهير العربية "1".  
لكن في الواقع حقيقة الأزمة تظهر في أنها أزمة أخلاقية أي أزمة تربية كون أن هذا العنصر بمثابة حجر الزاوية في كل مشروع حضاري والتربية هي تلقين الفرد القيم والمثل وإقناعه بها وبالتالي إبراز دوره في الجماعة وإعداده إعدادا سليما يتمشى وقيم المجتمع ،إلى جانب وضعه في وسط ينقله كعنصر أساسي .الشيء الذي يقيم توازن حقيقيا بين الفرد والجماعة ،غير أن ما نلاحظه بالنسبة للمجتمع الجزائري الحالي يعكس تناقضات صارخة بين ما يعيشه الفرد في بيئته وبين ما يلاقه في الشارع أو الحياة العامة،هذه التناقضات تخلق لدى الفرد نوعا من الشعور بالغرابة بين ذويه وبين مجتمعه تجعله يحس بأنه مركز صراعات موجهة ضده من قبل غيره،وبالتالي يدخل في معركة لا يعرف غايتها ،وبذلك يبدأ التصدع في حائط المجتمع .في الواقع لا يمكن اعتبار الفرد مسؤولا على مل آل إليه حال المجتمع بقدر مسؤولية المجتمع الذي يجب أن يكون بمثابة الوعاء الذي يحدد شكل ومحتوى ونوع الفرد ويعين له حقوقه وواجباته في قالب مقنع حتى ينسجم الفرد مع الجماعة والجماعة مع الفرد."2

لم تتوفر الجزائر عكس جارتها المغرب وتونس على أية قوة بإمكانها المحافظة على المصالح الاقتصادية والثقافية التي حصلت عليها في السابق ،وعليه فقدت الكثير من مقوماتها نتيجة تخيل المستقبل وكأنه استعادة لمرحلة ما بعد نوفمبر 1954،فنجدها قد أدمجت الوظائف السياسية والإيديولوجية والاقتصادية في وظيفة واحدة تولت أمرها بيروقراطية خانقة .وحولت كل التراث الوطني إلى ملكيتها الخاصة ،لذا يمكن القول أنه ليس هناك طبقة سياسية بالمعنى الصحيح للكلمة ،بل هناك فقط بلاطات تتنافس وتتحاسد يجعل بعض أعضائها الانتقام من الأهداف الرئيسية في صميم التسيير العام لشؤون الدولة ، وتعتبر السمة الرئيسية للوضع الجزائري بالمقارنة مع الأوضاع العربية الأخرى المماثلة هي صراحة التنافس وقوة الأقطاب المتصارعة وتوازنها النسبي معا ومن هنا تأخذ النزاعات في الجزائر طابعا شاملا وكليا بين أطراف واعية لذاتها وحدة في حركتها إلى حد كبير . إن ما تشهده الجزائر اليوم هو في الحقيقة مرحلة استثنائية تهدف إلى

---

1-زغريير(محمود): المرجع السابق ص 22 .

2- زغريير (محمود): المرجع السابق ص 22

الإعداد لمرحلة الحسم المصيرية في الاختيارات الكبرى. فعندما نقول أزمة الدولة الوطنية فهذا يعني في الوقت نفسه أزمة اقتصادية، سياسية وثقافية وروحية. تعكس انهيار الصيغ المتعددة التي يقوم عليها التوازن العام الاجتماعي، الممثل في الدول والذي يسمح بوجود سلطة عليا وسيادة قادرة على أن تأمر وتقرر وتنفذ قراراتها ومن ثم تعمل على تنظيم المجتمع<sup>1</sup>.

إن الفهم المنحرف للاشتراكية والتشويه المتعمد لتطبيقاتها الميدانية، كان من الأسباب الرئيسية لما شهدته الجزائر وما زالت تشهده من تناقضات تظهر في شكل أمواج، تكتسح المجتمع وتخرب قيمه وتحطم معنوياته فالأول مرة يصبح جمع المال واكتناز الذهب والفضة قيمة مطلقة يجوز تحقيقها بكل الوسائل وأسهلها طبعاً، الرشوة المضاربة والتخريب بكل ما يعنيه ذلك من انحلال الضوابط المتصلة بالشرف بمعاينة الساذجة والبسيطة، فمن يعتمد على كفاءته يقول له الناس وحتى أفراد أسرته أبشر بطول الانتصار ومن يبذل الجهود ويتقن عمله يسخر منه الزملاء والأقارب، هكذا بالتأكيد يفعل الانحراف والضلال بأمة ما لا يفعله بها عدوها الأكثر شراسة. إن الالتباس في كل ما يحدث نجده يتعلق بالزعم بأن وراء كل مصائبنا أيدي خفية ترصد تحركاتنا وسلوكياتنا، وبالتالي عناصر مدسوسة تتسرب بين صفوفنا تزرع الفتنة بين الأجيال وتثير العداوة بين مناطق البلاد. ما يمكن قوله هو أن الاقتتار على ذلك الزعم يصبح خطراً إذا استعمله البعض لإلقاء تبعات الأخطاء وسوء التسيير واختلال التنسيق وفساد البرمجة والتخطيط على كاهل عدو متخفي ومتآمر مجهول. بالفعل إن التخريب والتآمر الخارجي موجود بل ريب وسوف يستمر في المستقبل ولكن مسؤولية الأفراد والقيادات أعظم من جرم الخصم والمطلوب هو النقد الذاتي الشجاع لاستخلاص العبرة والشروع الفوري في تغيير الأفكار والأساليب والأدوات من رجال وتنظيمات<sup>2</sup>.

إن الأزمة في مظاهرها الاقتصادية ومضاعفاتها الأخلاقية، الاجتماعية والسلطوية هي نتيجة لسلسلة من العوامل ولم تحدث بمحض الصدفة، لأنه من المؤكد، أن تلك العوامل هي أساساً داخلياً ساعد الوضع الاقتصادي الدولي على تفاقمها وإبراز تناقضاتها، هذا إلى جانب أن تمارين الهيكلية لن تجدي نفعا، إذ تناسي أصحاب القرار

---

1- أبو طارق (محمد العربي) مرجع مذكور سابقاً ص 12

2- غليون (برهان): المرجع السابق ص 12.

الاقتصادي وهو الأساس كل قرار سياسي عالمية الاقتصاد وكونية الثقافة ،وهما  
ظاهرتان تم فرضهما على العالم الثالث .كمضطر للتعامل معها وفق مقاييس لم يشترك  
في وضعها ولا تتناسب مع مرحلة التطور التي يجتازها وهكذا تبنت الجزائر أفكار مثل  
الملكية الخاصة وحرية السوق وقوانين المنافسة التي بدون شك لها حسنات ومساوئ.  
في الواقع لا يعود فشل تجارب التنمية في كثير من دول العالم الثالث.بما في ذلك  
الجزائر،إضافة إلى العجز عن الإقلاع من وضعية التخلف و كسر حلقة المفرغة فقط  
إلى الضغوط الخارجية و المناهج المتبعة اشتراكية كانت أو رأسمالية،لأن السبب الحقيقي  
و المحوري يعود إلى غياب الإدارة المجتمعية إضافة إلى الهوة التي تفصل بين النخب  
القيادية والشعوب .وبالتالي ستكون التنمية قشرية وخادعة إذا لم تتبناها القوى الاجتماعية  
وتشارك فيها تصورا تنفيذا وأهدافا،لكي تتمكن بعدها من متابعة أدائها ومراقبة إنجازها  
من خلال مؤسسات تتمتع بالمؤهلات والصلاحيات التي تسمح لها بالتعبير عن الإرادة  
الشعبية،ومواجهة مختلف المشاكل المطروحة بهدف وضع حد لتفاقم الأزمة في واقعنا  
الراهن"<sup>1</sup> .

---

1- أبو طارق (محمد لعربي) : "الجزائر في أعتاب التسعينيات ،خواطر عن التحولات والإنهيارات " جريدة  
المجاهد الأسبوعي ،الجمعة 02 فبراير 1990 العدد 1539 ص 8 ص 9

### 3- المرجعية الثقافية للمجتمع الجزائري :

تخضع كل المجتمعات البشرية لعامل استمرارية التجارب الثقافية والفكرية وانتقالها من جيل إلى آخر ،هذه التجارب في النهاية تشكل إرثا ثقافيا تستمد منه المجتمعات الحديثة مرجعيتها الفكرية والمعرفية ،وبناء على هذا التصور فإن المجتمع الجزائري وبكل شرائحه يستمد منطلقاته المختلفة من وعاء ثقافي شكل وفقه أطرا ومقاربات معرفية أصبح يمارس تصوراته من خلالها وهذه المرجعية الفكرية في حقيقة الأمر تضرب بجذورها في تاريخ الحضارة العربية والثقافة الإسلامية والتي امتازت في فتراتها الأولى بتفوقها في كل الميادين الاجتماعية والثقافية وحتى الصناعية لكن هذا المكسب الحضاري لم يدم طويلا حيث سرعان ما تراجع للوراء وانحرف عن مساره الحقيقي نتيجة الأوضاع التي طرأت على تلك الفترة خاصة على مستوى السلطة السياسية والتي كانت كل الصراعات تدور حولها .

إن السلطة السياسية وحتى تستطيع إعطاء الشرعية لحكمها قامت باستغلال العلماء وقولبتهم وفق أفكارها ،في حين عملت على قتل وتهميش كل من يعارضها وبالتالي : " تحولت القيادة السياسية في مجمل الدول الإسلامية إلى سلطة مستبدة غشوم تأخذ الناس بالقهر والخسف ولا يكون للشورى ومشاركة الأمة مجال ولا نصيب في تسيير شؤون المجتمع ،وتوليد قناعاته وطاقة بذله وعطائه ،ولا غرابة أيضا أن ينتهي الأمر بمجمل الأمة إلى الاضمحلال والانهيار والتراجع الحضاري في الكيان النفسي والفكري في المؤسسات والنظم " <sup>1</sup> من خلال ذلك حدث داخل المجتمع عقم فكري يتبعه التقليد الأعمى داخل سياج دغماني مغلق لا يستطيع تجاوزه : " وعندئذ ابتدأت تنتشر تعاليم المدرسة المكرورة أي السكولاستيكية في الزوايا ،كما ابتدأ الدين الشعبي ينتشر في الأرياف تحت إشراف المرابطين وأولياء الله الصالحين المحليين ،وقد راحت هذه المتغيرات الاجتماعية والأيدولوجية تعدل جذريا من شروط الفعالية العلمية والفكرية ولم ينفك هذا التوجه يتفاقم فيما بعد ضمن خط النقل العقلي وضيق الأفاق ،ثم ضمن التشدد والتزمت السكولاستيكي منذ ذلك الوقت وحتى هذا القرن " <sup>2</sup> هذا السياج فرض من طرف السياسيين وحتى يتمكنوا من السيطرة التامة على كل الأصعدة بما فيها الثقافية.

1- عبد الحميد أحمد (أبو سليمان) :أزمة العقل المسلم ،المعهد العالمي للفكر الإسلامي ،دار الهدى ،عين مليلة

الجزائر سنة 1992 ص 41.

2- أركون (محمد) الفكر الإسلامي - نقد واجتهاد - المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر سنة 1993 ص 150.

انطلاقاً من هذا فقد عملت الفئات الحاكمة على استغلال الدين من أجل تبرير أعمالهم وفرض أنماط سلوكية وفكرية وتدور معظمها في حلقة معرفية مصاغة وفق تصوراتهم المصلحية، وباعتبار أن الدين "القرآن" يمثل نصاً قطعياً لا يستطيع الفرد تجاوزه، وبالتالي عملت هذه الفئة على تفسيره انطلاقاً من موقعها الأيديولوجي حتى تعطى الصلاحية أكثر لما تقوم به وحتى لا تتعرض لمضايقات من طرف الرعية فساد داخل المجتمع العربي الإسلامي الفكر الديني والتفسيرات النقلية القدرية، والنظر إلى الأوضاع التي آو إليها على أنها حتمية لا يمكن الخروج منها بسبب ذلك الإقصاء الذي مارسه السلطان والذي أعطى لنفسه العظمة والشرعية الدينية ليتحكم في مقاليد الحكم وبالرغم من وجود نخبة حاولت القضاء على هذه الأوضاع التي سيطرت عليها مفاهيم الإنقياد والقدرية والعقلية القبلية العشائرية، إلا أنها أجهضت في مراحلها الأولى نتيجة القهر الذي عايشته في تلك الفترة "فمات أبو حنيفة في السجن دون أن يقبل تولي القضاء للسلطة السياسية الغير الملتزمة وضرب الإمام مالك توفي (179هـ، 795هـ) حتى شلت يده [...] كما نال الإمام أحمد (241هـ، 855هـ) الكثير من العذاب والأذى لمعارضته مخطط السلطة السياسية "1" ونفس المصير عرفه الذين جاءوا من بعده، وقد استمرت هذه الحالة وانتشرت داخل كل المجتمعات العربية الإسلامية فتشكل لنا إنسان انطوائي لا يستطيع مواجهة الواقع، هذا السلوك من طرف الفرد العربي أخذ كذريعة لنشر الأيديولوجيات المختلفة والتي استبطنها دون أي غريلة فكرية واستلب داخلها وأصبح لا يرى نفسه إلا من خلالها .

هذا الانغلاق والاعترا ب الذي عرفه المجتمع العربي، أدى إلى إنتاج حصيلة فكرية تمتاز بالعقم، وتجلت في كل سلوكيات الأفراد داخل كل مؤسسات الهيكل الاجتماعي، وقيدت الحرية الفكرية، ولما كانت الأسرة كخلية أساسية فهي ليست بمعزل عن هذه الأوضاع، حيث انعكس كل ذلك بداخلها وقامت باستبطان كل ما هو خارجي وجعلته كمرجعية أساسية لبناءها، وعليه دفعت بأفرادها داخل المجتمع الكلي وهم مهيوون مسبقاً بأنماط وعادات ثقافية ولا تتماشى والواقع المعيشي الفكري مما جعل الأفراد يعيدون إنتاج ما استنبطوه بطريقة لا شعورية وحتى إن كانوا يشعرون بذلك فهم لا يتجرؤون على تغييره لفقدانهم للفضولية العلمية، نتيجة الاغتصاب الفكري والإقصاء

الثقافي الذي عايشوه داخل أسرهم وحتى خارجها ، فتمى الفكر المنغلق في المجتمع العربي وأصبح يسير وفقه ،وينظر إليه على أساس أنه جزء منه أو جزء من شخصيته وبنائه الفكري .

إن المرجعية الثقافية والفكرية ،التي تشكلت وفقها المجتمعات العربية الحديثة ومنها المجتمع الجزائري ،والذي قام بابتلاع كل المعطيات دون النظر والتحليل واعتبارها مفتاح التقدم والخروج من الأزمة ،وهذا الاستبطان في حقيقة الأمر عمل أكثر على تأخير المجتمعات العربية لأن الموروث الثقافي قائم على متناقضات ،فناقض التي تعانيها النهضة الآن ،يعود وزرها إلى ذلك الرجل الذي لم يكن طليعة في التاريخ ،فنحن ندين له بمواريتنا الاجتماعية وبطرائقنا التقليدية التي جربنا عليها في نشاطنا الاجتماعي[....] وهو لم يكتف بدور المحرك الذي دفعنا إلى ما ارتكبنا من خيانة لواجبنا وأخطأ في حق نهضتنا[....] لم يكتف أيضا بأن بلغنا نفسه المريضة التي خلقت في جو يشبع فيه الإفلاس الخلقى والاجتماعى والفلسفى والسياسى ،بلغنا ذاته أيضا"<sup>(1)</sup> ولكن هذا الموروث الثقافى الذى استمر فى مخيالنا الشعبى لم يكن نتيجة لذاته ،بل هو وليد العقم الذى أصابنا والذى أصبح يتحكم فى تفكيرنا "قالفرد فى المجتمع الإسلامى عاجز عن التقدم والتخلى عن ما تعارف عليه الناس ،عاجز على اجتياز مراحل تاريخية جديدة عاجز على ابتكار المعانى والأشياء الجديدة وتمثلها،فالميل للمحافظة هنا ليس إراديا بل هو حقيقة افتقار ونقص"<sup>(2)</sup> .

هذا ما جعل النظر إلى التاريخ بعين الانبهار والتقديس واعتباره المخرج أو الحل الأوحد للنهوض من دائرة الخمول والركود الحضاري ،فظل العقل المسلم حتى اليوم أسير مفاهيم ومنطلقات أساسية تجعله حبيس أخطاء الماضي وانحرافات دون القدرة على الفهم وتفسير وتصحيح المسارات والغوص فى أعماق القضايا التى يواجهها [....] " "3"  
فتم إستبدال الأفراد زمنيا ولكن النظام يعيد إنتاج نفسه بشكل مماثل نتيجة ذلك التقليد الأعمى"فالنسق التقليدى تمكن من إنتاج نفسه ولو كان غير فعال أو غير مرضى كفاية

---

1- مالك (بن نبي) -وجهة العالم الإسلامى - ترجمة عبد الصبور شاهي ،دار الفكر الجزائر ،دار الفكر - سوريا - الطبعة الخامسة ،سنة 1986 ص 37 .

2-مالك (بن نبي) - وجهة العالم الإسلامى - مرجع مذكور سابقا ص 34.

3- عبد الحميد أحمد( أبو سلمان) - أزمة العقل المسلم ،مرجع مذكور سابقا ص.42.



من وجهة نظر الفاعلين الذين يكون منهم هذا النظام ،ويكفي لكي يعيد النظام إنتاج نفسه أن لا يكون أي من الفاعلين مدفوعا للتحرك من أجل تحويله <sup>(1)</sup> وهذا ما ينطبق على المجتمع العربي الذي لم يحاول تغيير أوضاعه انطلاقا من واقعه ،بل اعتمد على أسلافه الذين يرتبط تفكيرهم بمرحلة زمنية ومكانية تختلف عن هذه المرحلة .

وقد غال إنسان هذا العصر في التقليد ،وفي خضم هذه المغالات والفضاء الفكري السائد ظهرت معطيات جديدة ،تتمثل في بروز الحضارة الأوروبية التي فرضت نفسها عن طريق التقدم التكنولوجي ،مما جعل المجتمع العربي يقف مشدوه النظر أمام وضعيته فقد كان ينظر إلى ماضيه على أنه الوحيد الذي يمكنه الخروج من بوتقة التخلف ،وفي نفس الوقت وجد أمامه حضارة وثقافة أوروبية تعدت حدود مخياله المعرفي هذا الوضع أدي بانقسام داخل الأوساط المثقفة وبالتالي انقسام داخل المجتمع ،هذا الأخير قام باستنباط هذين النموذجين وإنسهر فيهما ،وكل هذه المعطيات أدت إلى بروز على الساحة الفكرية تيارين مختلفين :تيار تقليدي وتيار حداثوي .

## أ- النموذج التقليدي الاصولي :

هذا النموذج التقليدي والذي حاول النهوض بالأمة من خلال الرجوع إلى الماضي لبناء مجتمع حضاري يقف في وجه الحضارة الأوروبية، لكن في الواقع هذا التيار " يأخذ في غالب الأحيان شكل القبول الضمني والسابق للتأمل " <sup>1</sup>.

ولقد استولى على تفكيرهم التقيد بالماضي وفرض عليهم الانغلاق داخل الذات "وليدة تجارب إنسانية ولكن أي تجارب، إنها تجارب غامضة مشوهة وليست هذه العواطف فيما أعلم وليدة فكرة علوية مثالية وجدت قبل أن يوجد هذا العالم الحسي، ولكنها نتيجة لألوان شتى من الخواطر والانفعالات التي تراكمت من غير نسق وعلى غير هدى ودون أي تفسير منهجي سليم فهيهات أن تكون هذه العواطف أشد وضوحا من الحقائق الفعلية [...]وبعبارة أخرى إننا نقضي على أنفسنا بأن تطل أرقاء لنوع من السفسطة والتي يغلب عليها الطابع الخطابى إلى حد كبير" <sup>2</sup>.

ولهذا فإن المجتمع انطلاقا من نخبته المثقفة التي ابتلعت هذا الموروث بطريقة آلية دون النظر والتحليل، استبطنه هو كذلك بنفس هذه الطريقة، وأصبح يعيد إنتاجها بطريقة اعتيادية حيث يرى فيها وكأنها جزء منه، وهو لا يعلم أنها نتيجة سيرورة فكرية وثقافية تمتاز بنظام الإكراه الشديد، فانتشر هذا التقليد "ولم يقتصر إلى أنشودة ملحمية عن الأحوال والأعمال تستمد من الماضي ضمانتها الشرعية الوحيدة فإنه يظهر كذلك هذا التقليد بصفة نواة صلبة للأفضليات والممارسات الراسخة" <sup>3</sup> وعليه فإن بقدر ما يحقق الاستقرار، بقدر ما يؤدي إلى الانحلال والتدهور الثقافي لأن هذا الموروث المستبطن هو في حد ذاته يحمل متناقضات ورهانات، فليس هناك إرث اجتماعي متكاملًا، وبهذا فإن أخذه بكل أبعاده يزيد من استفحال الأزمة، لأنه من جهة لا يتماشى والواقع الحالي ومن جهة ثانية هو اعتماده بكل تراكيبه وأبنيته الفكرية والمعرفية المتناقضة وعليه يعيد

1- بودون وف بوريكو - المعجم النقدي لعلم الاجتماع - مرجع مذكور سابقا ص 195.

2- دوريكايك، بحث تقديم عبد الرحمن بوزريدة، قواعد المنهج في علم الاجتماع، سلسلة العلوم الإنسانية تحت إشراف على الكنز - الأنيس - نشر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية وحدة الرعاية الجزائر، سنة 1990 ص 88.

3- بودون وف بوريكو - المعجم النقدي لعلم الاجتماع - مرجع مذكور سابقا ص 189.

أصحاب التقليد إنتاج هذه المتناقضات داخل المجتمع ،ويجعلها تعيش مراحل غير مراحلها .إن هذا الانغلاق والتشبث اللاواعي ،بأعمال السابقين لا شك يؤثر في كيفية تفكيرنا وفهمنا لواقعنا حيث يقول دوريكاييم : "إننا نعتز بالآراء التي نكونها لأنفسنا عن المعتقدات والعادات [...] ولذا تكتسب هذه الآراء نوعا من النفوذ الذي لا يفتقر أي معارضة من جانب الفرد ،ذلك لأن كل رأي يعارض هذه الآراء يعد عدوا لها ويعامل معاملة العدو" <sup>1</sup> .

وبهذا القول فإن المجتمع العربي الحديث رفض ذاته ورفض الآخر في نفس الوقت ،وأصبح أفراده يعيشون في عزلة زمنية وثقافية فكرية فافتقدت كل النشاطات اليومية للحياة في كل مستوياتها إلى العقلنة والمنطق العلمي،مما فتح المجال أمام الانهيار الثقافي يصاحبه انهيار نفسي في نفس الوقت،"لأن لكل نشاط عملي علاقة بالفكر،فمتى انعدمت هذه العلاقة عمى النشاط والاضطراب[...].وعندئذ يكون تقديرنا تقديرا ذاتيا [...] <sup>2</sup>" قائما على الأحكام القيامية الخاوية من النظرة التحليلية ،وبالتالي فقد أعلن هذا التصور عجزه في النهوض بالبلاد والعباد ولكن في حقيقة الأمر قد أعلن عن موته منذ البداية لأنه يحمل بكيانه بذور فنائه،من خلال تجاهله لحاضره ورفضه لذاته المستقلة نسبيا عن مرجعيته الثقافية التاريخية لقد سلم نفسه بعد ذلك"للعجز الفكري والجهل السياسي" <sup>3</sup> .

هذا العجز سمح بالتيارات التي تتادى بتجرد من القيود الثقافية التي كانت سائدة سابقا إلى الظهور على الساحة السياسية والفكرية .

---

1- دوريكاييم ،بحث تقديم عبد الرحمن بوزريدة ،قواعد المنهج في علم الاجتماع مرجع مذكور سابقا ص

2- مالك (بن نبي) -واجهة العالم الإسلامي - مرجع مذكور سابقا ص 88 .

3- عبد الحميد أحمد (أبو سليمان) - أزمة العقل المسلم- مرجع مذكور سابقا ص 31.

## ب- النموذج الحدائوي :

ولما أثبت النموذج التقليدي عجزه ، سلم المجتمع أمره إلى هذه القيادات المحدثة، لكن المعضلة تكمن في هذا التيار المتصاعد هذا نفس الطريق الذي أخذه التيار التقليدي ، أي أنه أراد تقليد الغرب دون البحث والتنقيب نتيجة إنبهاره بهذه الحضارة والتي حققت تقدما هائلا، بالمقابل فإنه يرى بأن التشبث بالماضي هو سبب التأخر الذي نعاني منه لأنه أعلن عن عجزه حتى في مراحلها الأولى، وانطلاقا من ذلك فقد أصبح المجتمع العربي يعيش في جملة من المتناقضات التي لا يمكن الجمع بينها إلا بمشروع فكري يستطيع استيعاب هذا المزيج، حيث ظهرت إشكاليات مختلفة مثل الأصالة والحداثة ومشكلة ازدواجية اللغة بالإضافة إلى صراعات فكرية أخرى تدور حول الهوية التي لم يستطع الفصل فيها إلى حد الساعة .

إن التصور المحدث قد تجاوز حدود فضائه وفكره حيث حاول إدخال مفاهيم بعيدة عن واقعه، ولذلك فقد اصطدمت هذه المفاهيم بواقع لم يقم باستيعابها وفق مضامينها الدلالية، نتيجة ذلك التقليد العفوي، مما جعل الأخذ بالشكل دون المضمون، لأننا نستطيع أن نكون أوروبيين في شكلنا، لكن في ففكرنا وذاتنا نبقى مغلقين على مرجعيتنا التي استبطنها بصورة آلية، ونشير في هذا الصدد أن انتشار النموذج الثقافي الحضاري السطحي الأوروبي، لا يرجع فقط للفئات المثقفة العربية التي قامت بابتلاعه ونشره بين أوساط المجتمع بل كذلك نتيجة عامل الانتشار التي تمتاز به الحضارات حسب ما تنص عليه النظرية الانتشارية الأنثروبولوجيا. إن هذا الانتشار لا يمكن أخذه من الجانب الإيجابي بقدر ما نأخذه من الجانب السلبي خاصة إذا كان المجتمع يفتقد للحصانة الذاتية ويمتاز بالفكر التلقيني وهذا هو شأن المجتمع العربي و المجتمع الجزائري .

إن عامل تأثير المجتمع بالحضارات والأفكار الدخيلة وانقياده لها عن طريق الانتشار يبقى نسبيا، لذلك فهناك عامل آخر عمل على انتشار الثقافة الأوروبية وفكرها الظاهري داخل المجتمع الجزائري ألا وهو الاستعمار الذي حاول تجهيل الشعب من خلال عزله عن كل حس حضاري وثقافي ، فزاد في استفحال التقليد وانتشار الفكر التلقيني والمنطق القدري، وفي هذا الإطار يجب التذكير أن هناك خطأ سائدا لدى بعض الشرائح وهو أن الاستعمار أراد طبعها بثقافته وهذه مغالطة كبرى لأنه في الأساس جاء لاستغلال الثروات المادية والبشرية، فكيف يمنحها ثقافته التقدمية التي من خلالها استطاع إقامة حضارة بفضلها فرض نفسه وسيطرته التامة، فلو قام بتطعيم ثقافته لهذه المجتمعات

لخلق لنفسه منافسا، وبالتالي يفقد موازن القوى والسيطرة. لذلك فقد قام بتوسيع الهوة بينه وبين هذه المجتمعات من خلال تصديره ونشره وكذا تثبيته للثقافة التقليدية التي تعتمد على التفسير القدرى ونشره سلبيات تحت شعار تحضير المجتمع، وبفضل التقدم التكنولوجي الذي حققه المستعمر جعل المجتمع ينقاد إليه وينظر له بعين الإنسان القادر على تجاوز كل معتركات الحياة وبهذا وجد أمامه مجتمعا يتقبل كل ما يدور حوله، وله شراهة فكرية وغير منهجية لابتلاع أي نشاط أو معرفة مهما كانت مرجعيته أو سلبياته، فاستغل الاستعمار هذا الوضع وعمل على تلقين كل ما يؤدي في مضمونه إلى الانحطاط داخل كل مؤسسات المجتمع، خاصة المؤسسات التربوية والتي من ضمنها العائلة: "التي هي إنتاج اجتماعي يعكس صورة المجتمع التي توجد وتتطور فيه، ففي مجتمع سكوني تبقى البنية العائلية مطابقة له، وفي مجتمع تطوري فإن العائلة تتحول حسب إيقاع وتطور هذا المجتمع"<sup>1</sup>

فالعائلة هي العنصر الأساسي للتنشئة الاجتماعية والتربية الذهنية والفكرية، وبما أنها ليست بمعزل عن تأثيرات الأوضاع والشروط الملموسة والتاريخية، لأنها في حد ذاتها نتاج لهذه السيرورة الفكرية التاريخية، قد قامت بإسقاط كل ما أحاط بالمجتمع من صراعات ورهانات وتناقضات داخل بنائها، فأعدت تشكيل فاعلين اجتماعيين وفق قوالب معرفية تستمد مرجعيتها من تلك الصراعات والأبنية الذهنية السابقة والتي تمتاز بالانغلاق الفكري وضيق النظر للأوضاع السائدة وبهذه الازدواجية الفكرية الخاطئة القائمة على العفوية التي تأسست وفقها الأسرة وشكلت أفرادها خاصة في المجتمع الجزائري، والذي بعد خروجه من حالة الاستعمار لم يجد أمامه مخرجا ومسلكا يحقق له التقدم والنهوض لأن أفراد عجزين بحكم تلك الوراثة الفكرية المعرفية، وبالتالي وقف المجتمع في حيرة من أمره ماذا يأخذ؟ وماذا يترك؟ وبقي مشدوها أين يتجه ومن أين يبدأ، وعليه عادت تلك الإشكالية التي عرفها المجتمع العربي سابقا وهي إشكالية الحداثة والأصالة وأيهما أصلح، وأمام هذا المأزق سلم أمره إلى القيادات السياسية التي تقلدت دواليب الحكم، والتي عملت على كسب الجماهير الشعبية من خلال خطاباتها المؤدلجة والساخنة والتي تحمل في ظاهرها القدرة على النهوض والتقدم، مما جعل المجتمع ينقاد

---

1- مصطفى (بوتفوشة): العائلة الجزائرية-تطور الخصائص الحديثة ترجمة دمري أحمد، سلسلة

المجتمع، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر سنة 1984، ص 14.

وراءها دون أي رد فعل تحليلي، فاستغل القادة هذا الوضع لنشر إيديولوجيتهم، وعملوا على توسيع رقعة الفكر التلقيني، بالمقابل القضاء على أي مبادرة مناهضة لسياستهم ولما كان المجتمع الجزائري بعد خروجه من حالة الاستعمار كله ينتمي إلى الشرائح الفقيرة والمتوسطة في سلم الهرم الاجتماعي، فما كان على هذه القيادات إلا موقعة ذاتها ضمن إيديولوجية تخدم في ظاهرها هذه الشرائح العمالية لكن باطنها يهدف إلى السيطرة والبقاء على رأس السلطة، فكانت خطاباتهم تتخذ اتجاها راديكاليا مناهضا للليبرالية التي يرتبط مفهومها لدى المجتمع بالمستعمر مما تؤكد للمجتمع أن هذه القيادات تعمل للمصالح العام، فازداد انقيادهم لأي قرار، خاصة عندما حقق نوعا من الرفاهية الاقتصادية، فأصبح الفرد الجزائري سواء من الطبقة العامة أو المثقفة يعيد إنتاج خطاب السلطة وأخذ على أنه صادرا من فئة تتميز بقدرتها على تجاوز المحن.

ولكن هناك من ثار ضد هذه التبعية وتحت الضغط السلطوي المتمثل في أشكال مختلفة سواء التعذيب أو القتل أو التهديد، أو إلحاق أوصاف وتهم بهؤلاء مثل الرجعيين والخونة، فجعلت المجتمع ينبذهم ولا يلتف حولهم، وكل هذه العوامل جعلتهم يتراجعون بالانطواء على النفس أو الخروج من أرض الوطن باتجاه دول أخرى أكثر حرية، هذا ما فسح المجال للسلطة بالتحكم التام في مقاليد الحكم، وبهذا أصبحت تتكلم باسم الشعب وهذا يعني عدم منحه وسائل تعبير عن حاجته وطريقة إشباعها وهكذا فالمسؤولون قاموا بدور وكيل الشعب ناطقين باسمه رسميا وعاملوه كقاصر لا يملك شخصية قانونية. إن هذه الأبوية كما يوضح بوروديو ما هي إلا طريقة لاستسلام الشعب أمام السلطة"<sup>1</sup>.

كل هذا ساعد على الانقياد والانصياع خاصة لما قامت الدولة باستغلال مؤسسات تربوية من خلالها تعطي الشرعية لنفسها أكثر وتساعد في استمرار الفكر التلقيني المنغلق، ومن بين هذه المؤسسات المساجد التي تعتبر داخل المجتمع الجزائري فضاء مقدس، وعليه فإن أي شيء صدر من هذا الفضاء فهو منطلق من الكتاب والسنة، وبالتالي لا نستطيع تجاوزه أو النهوض ضده، فكانت الخطب يتم تحريرها داخل كواليس السلطة ثم يقوم الإمام بإلقائها على المصلين حيث كانت معظمها تدور حول العقائد والممارسات

---

1- الجليلي (عبد الرزاق) "واقع عالم الاجتماع في الجزائر" مجلد المجتمع. العدد الأول، عنوان المقال- علم

الاجتماع بين الالتزام والأداتية، وحدة البحوث والدراسات في علوم الإنسان، المعاهد الوطنية للتعليم العالي

قائمة. سنة 1990 ص. 44.

الطوقسية ،أما الجانب الفكري والواقعي لا يمكن ذكره إلا إذا كان يخدم مصالح أصحاب القرار فأصبحت الأئمة تتحدث عن اشتراكية الرسول-ص- واستندوا في ذلك إلى نصوص السنة والقرآن،"وهذا التلاعب الإيديولوجي بالعقائد الشعبية والتراث الأكثر غنا وخصوبة" <sup>1</sup> "نسج بخيوطه الوهمية"روح الإتكالية وعدم الاكتراث بالمصالحة العمومية لأن الدولة -الحزب- هي الضامنة لها وأصبحت تمثل في المخيال الجماعي دور العناية <sup>2</sup> .

ومن جراء هذه الوصاية الأبوية أصبح المجتمع بكل شرائحه ينظر إلى السلطة ويشعر باتجاهها بالمديونية المعنوية la dette de sens على حد تعبير "محمد أركون" وبهذا الشعور يصبح المجتمع منقادا وراء هذه الفئات المسيطرة ومتقبلا لأوامرها وتجلي هذا عند كل أفراد المجتمع بما فيهم الفئات المثقفة التي من ضمنها التشكيلة الصحفية والتي تكونت وفق هذا الرأسمالي الاجتماعي ،وكونت أبنيتها الفكرية والذهنية على أساسه.

---

1-أركون (محمد)- الفكر الاسلامي -ترجمة هاشم صالح - المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر سنة 1993 ص46

2-الجيلالي (عبد الرزاق) -علم الاجتماع في الجزائر - مجلة المجتمع -مرجع مذكور سابقا ص44.

2- أحداث أكتوبر 1988 في المجتمع الجزائري والتغيرات الكبرى :

في الواقع ليس لأن التغيير صعب ،أنا لا يجب أن نحاول التغيير،لكن في نفس الوقت العقبات يجب أن تقاس وخاصة الأهداف التي من المفروض أن تحدد بدقة وبصفة متواضعة،في إطار مراقبة تطويرية بحيث نجد أن أحسن الأنساق ليس أكثرهم عقلية ولكن هو الذي يسمح بحدوث تطوير سريع داخل المؤسسات والأجهزة ومنه داخل المجتمع ،وبالتالي يمكن القول أن التغيير في حد ذاته كما يمكننا ملاحظته يظهر في الغالب متنوع لأنه يستعمل غالبا ميكانيزمات تقليدية،هذه التي لا يمكن أن نحكم إن كان يقوم بتدعيمها أو تجاوزها(1)

التغيير عملية وليست حوادث متفرقة ذات تأثير فوري ،ومن المؤكد أن تلك الحوادث لا تقع بالصدف أو حسب الطلب بحيث يصعب فرض التغيير كذلك بالقوانين والمراسيم الفوقية ،لأنه في الواقع كلما تجاوزت سرعة التغيير القدرة المجتمعية على التمثيل والهضم والفهم انطلقت ردود الفعل للتخفيف من السرعة واتجهت القوى الاجتماعية إلى البحث عن نقطة وسط متحركة،أي وضع يتراوح بين حالتها الراهنة غير المرضية وعتبة جديدة لم تألفها من قبل والملفت للانتباه هو أن التغيير كان بمثابة موجة عامة ميزت نهاية القرن وعمت أغلب بلدان العالم ولكن ليس نفس الوتيرة ،الكيفية والدرجة،فلقد طرحت قضية الديمقراطية في أغلب بلدان العالم الثالث وكان خلفها بلا شك المسألة الاقتصادية وكذا مصداقية النظام السياسي كله ،وأثناء حدوث هذه المحاولة للتغيير برزت تناقضات وانفجرت الأزمة لأسباب ظاهرها اقتصادي ولكن محورها سياسي،يعكس لنا عدم رضي هذه الشعوب عن الواقع عامة وبالتحديد أوضاعها الراهنة خاصة،وبالتالي بات الفرد عبر العالم بالتحديد في مجتمعنا بنظر إلى المستقبل من خلال علامة استفهام كبيرة(2) .

هكذا كان الحال في مجتمعنا ومنه واقع الفرد الجزائري الذي كان يعيش في جو يسوده الغموض التام.لذا نجده قد تبنى التغيير وطالب بغد أفضل ،فكانت مرحلة أكتوبر 1988 بمثابة خط انطلاق نحو واقع وعهد جديد تسوده ديمقراطية لمح إليها كل جزائري

---

1- CROZIE Michel la société bloquée édition du seuil. paris1970 P74 P141

2- أبو طارق (محمد العربي) "الجزائر في أعقاب التسعينات ،خواطر عن التحولات والانهيارات "جريدة



أنداك في فترة الثمانينات وبداية التسعينات ولكن ما يمكن ملاحظته هو أن الوضعية قبل ذلك بسنوات عديدة وبالتحديد في فترة التسعينات والسبعينات كانت تعكس واقع نجده مستقر نوعا ما، لكن تدهور فيما بعد بفعل بروز عدة تشوهات في البناء الاجتماعي مما أفرز لنا واقعا بدأ يفقد الكثير من مقوماته بما في ذلك القيم والمعايير الاجتماعية التي أصبحت متذبذبة بالأحرى نقول معكوسة.

بصفة جد موضوعية يمكن القول أن كل المعطيات تؤكد أن كل الطبقات الاجتماعية في المجتمع الجزائري قد استفادت من مجهودات التنمية والتطور لأن درجة النمو الخاصة بالقدرة الشرائية كانت أساسا جد هامة وبارزة خلال العشرينتين 60 و70، بينما تدهورت فيما بعد، هذا الواقع يعتبر عنصر جديد بدأ في الظهور منذ سنوات فقط لا غير، إن موقف المواطنين اتجاه حالتهم الراهنة ومصيرهم هو ثمرة التجارب المعاشة بحيث نجدها محددة وبعثت برقاء اجتماعي بدون أن تكون لها استمرارية وعليه نجد أن الحاضر وخاصة المستقبل هما ممتلآن بالغموض، أزمة ثقة، أزمة هوية وكذا طموحات مكبوحة وعدم رضى، عناصر تمثل أساسا باجتماعها العوامل الثلاث الرئيسية التي نجدها متشابكة ومتداخلة وبالتالي تعمل على تعزيز وجود قوى معارضة بحشد جزء لا بأس به من المجتمع تجاه السلطة<sup>1</sup>.

لقد كان الشعب متعطش للديمقراطية والحرية التي ستمكنه من التفكير في غد أفضل يسوده الاستقرار الاجتماعي لذلك ثار على الواقع الراهن بهدف استبداله بواقع أفضل، فحدث بذلك التغيير في مجتمعنا. لكن لتساعل إلى أي درجة يمكن القول بأن هذا التغيير كان ايجابيا وبالتالي حقق طموحات الفرد الجزائري؟ طبعا كل شيء نسبي لأنه حقيقة حدث بعد ذلك التغيير، ما لم يكن في الحسبان بحيث وقعت الجزائر في أزمة متعددة الأبعاد مازال واقعها إلى يومنا هذا وستمند إلى سنوات عديدة لا يعلم حدودها إلا خالقها، إن عدم الصبر أمام المسار الديمقراطي الذي تم تقدير بطئه وكذا الخوف من رؤية مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية متوقف أو بالأحرى مقلوب. ومن جهة أخرى بما أنه لم تكن هناك قنوات إعلامية متوفرة تعمل بالقدر المطلوب أو نقول بالتحديد لم

---

1- Boukhobza mohammed October 88 évolution ou rupture§bouchéne,  
Alger1991P47P48.

تستعمل وتوصف بطريقة سليمة وصحيحة إلى جانب أنه لم توضع آنذاك صمامات لكبح قوة الانفجار وبالتالي التفيس عن الوضع فأخذ الشارع الأمر بيده فكان الاندلاع قويا وكثيف إلى درجة تعفن الوضع أكثر فأكثر<sup>1</sup>

إن أحداث أكتوبر عكست تسارعا في الأحداث التي توارثت بصورة لم يتوقعها أحد، فلقد عاشت الجزائر أيام لا تنسى وعاشت أحداث أدهشت الأنظار كما تم آنذاك من عمليات التحطيم الذاتي لمختلف الأجهزة والمؤسسات لقد مل المواطن والشاب وعانى من الحقرة البطالة المحسبية الفراغ الاستيلا ب-الفقر - التهميش فقام لتغيير الأوضاع بشتى الطرق وعليه عاشت الجزائر آنذاك أعسر فترة عرفتها بعد الاستقلال حيث تميزت بانفجار شعبي جاء لتحويل وتغيير الوضع الذي كان يعاني منه .لقد مرت سنوات من عمر الاستقلال وتاريخنا لا يزال وبفضاعة غامض وأحداثه غير محللة .جيل تمت عملية تجذيره من ماضيه فيظهر بالتالي منزوع الهوية الثقافية هذا الجيل الذي كان ولا بد وبصفة حتمية أن يثور ضد الأوضاع ليفرز لنا ما نعرفه بـ:أكتوبر 1988 أخذ العنف كشعار للحوار والشارع كمدرجات يقدم من خلالها طلباته ويعكس طموحاته لبناء غد أفضل (2) .

إن أحداث أكتوبر هي بمثابة تعبير واضح عن الأزمة الاجتماعية الاقتصادية والسياسية والثقافية التي كانت تعيشها الجزائر فالشعب بمختلف فئاته إلا من رحم ربك لم يكن راضي بواقعه آنذاك من الناحية الاجتماعية خاصة،أضف إلى ذلك الوضع الصعب الذي كان سائدا في التصنيع آنذاك بما في ذلك ضعف الإنتاج الفلاحي وتدهور المؤسسات الاقتصادية كلها عوامل تدخلت كأسباب جوهرية تعكس تأزم الأوضاع في واقعنا فجعلت الشعب الجزائري يثور ضد النظام السائد الذي تميز بالأحادية الحزبية وانعدام الحريات على كافة المستويات هكذا وفي ظل هذه الأوضاع ظهرت الصحافة الوطنية وهي بالتأكيد صحافة السلطة بعيدة كل البعد عن واقع الجزائر العميقة وبالتالي بعيدة عن واقع المواطن .

---

1- Ould Iarbi Abdel Kader l'accélération du processus démocratisation en algérie "Algerie actualité, semaine du 20 au 26 Octobre numero 120P13.

2-Djender mahieddine : introduction à l'histoire de l'algérie E.N.A.L Alger 1991 ,P7.

لقد عرفت الجزائر في بداية 1988 حالة حمى اجتماعية عامة هذه التي كادت أن تدخل البلاد في فوضى وعدم استقرار إن غليان وتدفق الملايين من الشباب المتظاهرين وهم مدفوعين بإحساس عميق بعدم الرضي على الوضع لم يكن ليترك في الواقع كل من رجال السياسة وكذا المثقفين غير مبالين ومهتمين بما يقع ويحدث كون أن الوطن بات يعيش أبرز الأحداث التي عرفتها فترة ما بعد الاستقلال .صورة تنبعث من الجزائر العميقة فتعكس لنا مجموعة من المتظاهرين الذين هم في الواقع من ظروف اجتماعية جد متباينة وممثلين بالدرجة الأولى الجمهور من المراهقين وكذا شباب نجدهم في الغالب بدون عمل ،أضف إلى ذلك الرغبة في ان يرد لهم الاعتبار والكرامة وبالتالي الاهتمام بطموحاتهم في إطار دولة تعكس حكم ديمقراطي محض .وبالفعل لقد ولدت الديمقراطية في الجزائر بعد ذلك ،لكن في الواقع نجدها بعيدة كل البعد عن الصورة التي رسمها لها الشعب الجزائري"<sup>1</sup> .

لقد دخلت الجزائر مرحلة الديمقراطية بعد انتفاضة شعبية كبيرة أعلنت السلطة بعدها تراجعها عن السياسات التقليدية وبالتالي تبنيتها لنظام التعددية الحزبية دون تقيد،منذ ذلك الوقت تحولت شوارع الجزائر إلى ساحة استعراض القوى بين مختلف القوى السياسية والشعبية .

وعندما كان أطفال أكتوبر 88 في الشارع،الصحافة آنذاك كانت تتكلم دائما عن مشاغبات صبيانية وعن عمليات بربرية وبالتالي كانت غير قادرة على استيعاب وتفهم وإدراك العمق السوسولوجي لهذه الانتفاضة وكذا الإرادة الشعبية والرغبة الملحة لأحداث تغير على مستوى العناصر البشرية الممثلة للنظام وفي الواقع كان من الصعب آنذاك السيطرة على الشعب والتحكم فيه وبالتالي تسييره ،بحيث تسبب غضبه الشديد في تحقيق دمار كبير على مستوى العديد من القطاعات الاجتماعية ،إذ لم يكن آنذاك يدرك عمق وتجزر النسق السياسي ولم يكن باستطاعته انتزاعه من جذوره ،لكن رغم ذلك حدث التغير بفضل أحداث أكتوبر 1988 "<sup>2</sup> .

---

1- Boukhobza Mouhammed : OPCIT ,P11.

2- El hadj Tahar ali Qui veut museler les journaux indépendants,le soir d'algerie,lundi3mai 1993,p5.

إن التغيير الذي مس النسق الاجتماعي آنذاك قد حول أنظار العالم نحو هذا البلد الذي عرف بثرواته وتاريخه الطويل ،فبعد أن كان المفكرون العرب يشكون من تبدل حس الجماهير،وانسحابها من العمل الوطني وبالتالي غيابها عن الشؤون العامة.تقدمت الجزائر لتفتح حقبة سوف تصبح فيها مظاهرات آلاف المواطنين حدثا يوميا بقدر ما سوف تتكسر بفضله القيود النفسية والمادية التي تضعها الدول على حركة الجماهير"<sup>1</sup> .

إن أحداث أكتوبر 88 كان بداية الانطلاق للمسار الخاص بديمقراطية المجتمع الجزائري ،إذ يعتبر الغليان والهيجان السياسي والاجتماعي جاء يعد الانفجار الشعبي يوم الخميس من أكتوبر 1988 ،كما أجمع على ذلك الملاحظين بمثابة مقياس لدرجة الاضطرابات النفسية والآلام التي كان يعاني منها المجتمع الذي كان مريضا من انعدام الديمقراطية بما في ذلك وجود الممنوعات من كل الأشكال وبالتحديد المتعلقة بحرية التعبير أمام الطبيعة الأحادية للنسق السياسي الذي ساد قبل هذا التاريخ،إن تحول النسق نجده قد تحقق في يوم 27 فبراير 1989 بعد تبني الدولة الدستور الجديد"<sup>2</sup>

هذا ما حدث نسبيا في الجزائر التي شهدت على إثر مرور هذه الأحداث تغييرات جذرية مست أغلب المجالات الاجتماعية ،فكان تقرير الدستور الجديد من أبرز مستجدات الواقع آنذاك،بحيث تم الاعتراف من خلاله بحرية التجمع وبالتالي إنشاء جمعيات ذات طابع سياسي إلى جانب الاعتراف بحرية الرأي والتعبير وكذا التعددية الإعلامية التي تدعمت بصدور قانون الإعلام في شهر أفريل 1990،هذا الأخير نص على الحق في الإعلام واحترام الحريات الديمقراطية.

لقد استيقظ الشعب الجزائري ليجد نفسه في واقع غابت فيه الكثير من الضغوطات واقع برزت فيه العديد من المستجدات تبنت فيه السلطة الكثير من المفاهيم وعملت على تطبيقها في واقعنا نذكر من بينها التعددية السياسية والإعلامية اقتصاد السوق ، الخوصصة،المنافسة الحرة،العولمة إلى غير ذلك من المفاهيم التي قد يعود تطبيقها بالفائدة على الفرد أو العكس.

---

1- غليون(برهان) : المرجع السابق ص 12 .

2- « le05octobre 88 précurseur de la démocratie le début de communication » Horizon 6octobre1998P8

### 3- تطور الاتصال في الجزائر:

إن التطور الهائل والرهيب في وسائل الاتصال الحديثة التي طورت أشكال التواصل الإعلامي والثقافي في حياتنا وأثقلتها بالترفيه، الخدمات، الإعلام، والتأطير الفكري، رسم مواقف متباينة بعضها تغري تعزيز حركية الاستقطاب والتجانس الثقافي والإعلامي الذي أفرزه الاندماج وتمركز في ملكية الوسيلة الاتصالية التي اخترق نشاطها الحدود الجغرافية واللغوية والثقافية في حين أن بعضها الآخر تقاسمه الحذر والتخوف من الغد الثقافي دون أن يحدد أشكال التدخل لفرض الذات وتتوعها وخصوصيتها، و يعتبر الاتصال واحد ولكن الأغراض متعددة، فلم تعد وسائل الاتصال الجديدة قطعة من الديكور أفلام الخيال بل أصبحت حقيقة تعيشها الدول المتقدمة منذ سنوات وحقيقة تغري وتستفز في استفزازها هذا تقف الدول النامية موقف يتقاسمه الاندفاع، الانحراف الحذر والخوف<sup>1</sup>

في الواقع لم يعرف الجزائريون وسائل الإعلام العصرية ومبدئياً نقول الصحافة المكتوبة قبل القرن التاسع عشر (ق-19) أما الاتصال فيوصفه فطريا وطبيعيا لجميع المجتمعات البشرية، كان موجود في هذا المجتمع منذ القدم، مارسه هذا الشعب طيلة وجوده عبر فترات حاسمة من تاريخه الطويل الذي عرف باستنزاف واستغلال دائم لكيانه من طرف غزات أجنبية وأن ذلك كان الاتصال بمثابة الوسيلة الوحيدة للحفاظ على الثقافة وكيان هذا الشعب مرورا بشتى طرق التبليغ والتعبير التي كانت في أغلبها تقليدية إلا أن دعمت بوسائل أخرى ومسايرة في ذلك وقائع العصر. لقد اعتبر الاتصال والدعاية بمثابة السلاح الأساسي والفعال للنشر الوعي قبل السلاح الحقيقي، فأثناء الكفاح المسلح كانت الدعاية جنبا إلى جنب مع المعارك الحربية تسبقها وتتبعها بتجنيد الجماهير حول مساندة الجرائد الوطنية، بما في ذلك اهتمام جبهة التحرير بإصدار الوسائل الإعلامية العصرية لتدعيم الثورة وبعد الاستقلال تم احتلال مبنى الإذاعة والتلفزيون في الجزائر العاصمة بحيث أعيد تنظيم القطاع وتم تحويل الإعلام الجزائري من إعلام حربي إلى إعلام بناء وتشيد يهدف إلى تنظيم المجتمع من أجل بناء الدولة الجزائرية

لكن مع مرور الوقت تأزمت الأوضاع عبر مختلف مجالات الحياة الاجتماعية، ولم تتمكن الجزائر من تحقيق التطوير المرغوب فيه، بحيث يعتبر الاستقرار الذي تعيشه الجزائر منذ سنوات والذي لم تتحدد قسماته بعد يستند إلى المرجعية والتغيير، مراجعة الذات ومراجعة الإنجازات التي يزيكها الاجتماعي لتثبيت مشروع مجتمع يتجاوز الصعوبات العديدة ويلبي الطموحات آخذا بعين الاعتبار التحولات العاصفة التي ظهرت في الكون مؤخرا.<sup>1</sup>

يمكن القول أن المجتمع الجزائري عرف في خضم كل هذه الظروف والوقائع انطلاقة نحو الفضاء جديدة منذ عشرية من الزمن، لكن في الواقع هذا الجديد لا يعني بالضرورة انطلاقة نحو الأحسن والأفضل فإذا كانت الأزمة الاجتماعية الخائفة ومختلف التناقضات الاجتماعية الأخرى قد فتحت الأبواب على مصرعيها لتغيير الفعل السياسي، فإن ذلك نجده قد ساعد على تغيير الفعل الإعلامي الذي حسمت بعض التساؤلات التي طرحت حوله بصدور قانون الإعلام في شهر أفريل 1990 الذي أقر بتعدد الملكية الإعلامية وكذا تعدد المضامين الإعلامية التي تعكس بهذا الشكل أو ذاك للتنوع في الفكر والرأي الموجود في المجتمع نسبيا، إضافة إلى تحرير المؤسسات التي رشحت لأداء خدمة عمومية من كل أشكال التأثير الضغط التي تمارسه الحكومات المتعاقبة والمنظمات السياسية والرأسمالية<sup>(2)</sup> في الواقع لم يكن لذلك أن يتحقق بدون كثرة الطلب الاجتماعي إلى التغيير الذي سبقته انتفاضة هذا المجتمع في شهر أكتوبر 1988.

لقد كان المجتمع الجزائري في السابق مجتمعا ريفيا و إذا قلنا مجتمعا ريفيا نعني بذلك التجمعات السكانية كانت صغيرة بمعنى، قرية، دوار، دشرة تحكمها علاقات قرابية، عائلية أو قبلية، بحيث أن مصدر رزقها كان يركز في الغالب على الفلاحة و على تربية الغنم، فلم تكن هذه التجمعات السكانية التقليدية تحتاج إلى ثقافة تقنية متطورة كي تحافظ على وجودها و استمرارها في البقاء. إذا كانت مدرسة تعلم القران والأخلاق الدينية العامة للصبيان جد كافية، وكان التلاميذ يغادرون الزوايا وهذه المدارس بمجرد أن يصبحوا قادرين على مساعدة العائلة في العمل الفلاحي أو رعي الغنم، لكن في الواقع ما

---

1- إحدادن زهير: المرجع السابق ص 91، ص 92.

2- لعياض نصر الدين: المرجع السابق ص 9.

يجب معرفته هو أنه بعد مرور سنوات لن يبقى في ذاكرة أغليبتهم إلا بعض الآيات القرآنية ،وبالتالي نجدهم قد نسو شكل الحروف و معها القراءة التي لم يجدو ضرورة لها في حياتهم اليومية .إلى هذه الوتيرة تتواصل بقية الحياة الثقافية المتنقلة بين أفراد هذا المجتمع الريفي و تستمر جيلا بعد جيل بفضل الإتصال ،الذي كان غالبا بطريقة شفوية بحيث لم يرى أصحابها ضرورة لتدوينه،ألا في حالات قليلة ،بحيث تشمل هذه الثقافة الرصيد الديني من القرآن وحديث،فقه وفتاوى وما يعرف بالأدب الشعبي من أمثال و حكم،شعر ملحون،قصص و خرافات.إن الإنتقال في المجتمع الجزائري كان سريعا ومفاجئا لتبني وسائل العصر خاصة بعد استرجاع السيادة الوطنية من الإستعمار الإستيطاني،بحيث انتقل المجتمع الجزائري من مجتمع تقليدي بكل ما تحمله الكلمة من معاني إلى مجتمع أخذ كثيرا من التكنولوجيا العصرية خاصة الوسائل السمعية والبصرية .<sup>(1)</sup>

لكن رغم تبني كل هذه الوسائل التي توحى بمجتمع عصري،وبالتحديد من الناحية الاتصالية الإعلامية يبقى المواطن الجزائري يعيش في جو تسوده فوضى اجتماعية،محاطة بمشاكل عامة.زيادة على انتشار مختلف الانحرافات الأخلاقية والتناقضات الاجتماعية التي لم ينقص من فاعليتها دخول الجزائر في عهد جديد يتميز بالفتوح على الخارج وتبنى مفاهيم غريبة عن ثقافتنا وواقعنا الاجتماعي،كاققتصاد السوق والخصوصية التي عمت مختلف القطاعات الاجتماعية،وكذا تعددية إعلامية سبقتها إلى الوجود تعددية سياسية.<sup>2</sup>

إن موضوع أو قضية الإعلام في هذه الآونة تعتبر من أبرز قضايا الساعة التي تطرح على الساحة والتي لا تزال تحظى بقدر كبير من الجدل والنقاش كونها شغلت بال رحال الإعلام وآخرين إبتداءا بالتساؤل عن قانون الإعلام ودور الإعلام وكذا أهمية أجهزته ومؤسساته وما إلى غير ذلك من القضايا التي تطرح،بما فيها علاقة وسائل الإعلام بالجمهور،هذه الأخيرة التي لم ينفذ الكثير من الغبار عليها إلا مؤخرا.

---

1- ساري محمد : "لماذا نقرأ؟مقاربة. ثقافية لفهم أسباب قلة القراءة في الجزائر"، جريدة المجاهد الأسبوعية

الجمعة 6أفريل 1990العدد 154ص7

2- الصبحي محمد : "إشكالية لغة الخطاب والمحتوى بين المؤسسة الإعلامية والمواطن" جريدة المجاهد

الأسبوعي الجمعة 31 أوت 1990 ،العدد 1569 ص06.

حيث تقربت مختلف وسائل الإعلام بفضل بروز التعددية من الشعب على إثر طرحها لقضاياها وانشغالاته ولو نسبيا، هذا ما أعطى صيغة جديدة للإيصال داخل المجتمع<sup>1</sup>

في السابق لم يكن السبق الصحفي موجودا، كون أن الصحف كانت مجرد مرآة تعكس فيها نشاطات الحزب والحكومة، فكانت صحافة بروتوكولية مبنية على اتجاه معين وهو السلطة، أي بوجود النشاط الرسمي توجد الأخبار. أما في الظرف الراهن فهناك نوعين من الجراءة والاهتمام بالشارع وهذا كله من أجل تحقيق السبق الصحفي، بحيث أن وسائل الإعلام وخاصة الصحافة المكتوبة أصبحت تظهر بطبوع إعلامية وأساليب تجعل المواطن يحس نوعا ما بواقعه، وأحيانا تجعله يعيش في أوهام، فيحلم بمجتمع أفضل وغالبا خيالي للهروب من واقعه الراهن، لأن هذه الوسائل تبني له قوالب اجتماعية مستوحاة في أغلب الأحيان من الثقافة الغربية والشرقية على حد سواء، هكذا عملت وسائل الإعلام في مجتمعنا إلى نشر ثقافة اتصال قريبة نسبيا من الواقع لكن في أغلب الأحيان بعيدة كل البعد عنه<sup>2</sup>.

لقد انتقل الفرد في مجتمعنا دون أن يتعلم مبادئ القراءة والكتابة من كونه يتلقى ثقافة من القوالة والبراحة ليتلقاها عبر أمواج الأثير، الإذاعة والتلفزيون ولذلك بقي الفرد أميا وبالتالي لم يشعر بضرورة التعليم حتى وهو في المدينة محاطا بآلات العصر الحديث، لأن هذه الوسائل الإعلامية تنقل له كل ما يحتاج إليه في حياته اليومية بل أكثر بكثير مما كان يتلقاه من البراح والقوال. نحن أمام مجتمع عصري يستخدم بدرجة كبيرة أرقى الوسائل من إذاعة وتلفزيون وفيديو مسجل، لكنه مازال أميا، بحيث لم يرى ضرورة للتعليم الكتابية والقراءة، فمكان البراح يروى في السوق من أخبار تخص الحياة الريفية من أفراح ومآتم وغيرها وبذلك أصبحت الإذاعة ومن ثم التلفزيون يمدانه بمعلومات وباستمرار وأكثرهم يحتاج إليه. وبذلك أصبح لدى الفرد وطن كبير بحدوده الجغرافية ويهمه ما يجري داخله من أحداث هذا من جهة. وإلى جانب ذلك فما كان القوال يرويه من حكايات وقصص خرافية ليسلي بها الناس، أصبحت الإذاعة عبر التمثيليات المسموعة و التلفزيون عبر الأفلام و المسلسلات يؤديان وظيفة التسلية

1- ساري محمد: نفس المرجع ص 7 .

2- لعياضي نصر الدين: المرجع السابق ص 194.



على أحسن ما يرام هذا ما ضعف من عدد الأميين مما جعل الذين يحسنون القراءة في مجتمعنا يمثلون نسبة ضعيفة جدا ، فالراديو والتلفزيون أثروا نوعا ما على مطالعة الصحف المكتوبة مما قلل من أهميتها وتأثيرها لأن الراديو والتلفزيون يأخذان الوقت الكبير للأفراد وهذا ما أثبتته الدراسات التي قامت حول الوقت الذي يخصصه الأفراد لمشاهدة التلفزة ومطالعة الصحف حيث يقول "هاست واغنز" أحد رواد المدرسة الظاهرية في علم الاجتماع أن الحظ ساعده على مطالعة النصوص المكتوبة أثناء الصغر ذلك أن عائلته لم تملك جهاز التلفزيون ، وهو يأسف على واقع جيل أحفاده فقد الكثير من عوائد القراءة وأصبح جد مرتبط بالإعلام السمعي البصري<sup>(1)</sup> هذا ما يؤكد بأن الوسائل السمعية والبصرية يأخذان حيزا كبيرا من وقت الأفراد مما يجعلهم يهتمون أكثر بالصحافة المكتوبة ، ويرى "ماك لوهان" أن اللغة المكتوبة التي أصبحت جماهيرية بفعل آلة الطباعة كانت الحزام الذي تنتقل عبره الثقافة من جيل لآخر وكانت المعرفة والأفكار تعالج بصفة أحادية وخطوة بعد خطوة طبعا لما تتطلبه الوسيلة أي الصحافة المكتوبة أكسبت الإنسان عالم المكتوب عوائد تقوم على الجزئية والمرحلية في التصور والتفكير وقد أحدثت الوسائل الإلكترونية ارتباكا في هذه الحوادث<sup>2</sup>

إن هذا الواقع المعاش هو الذي ساعد على بروز ظواهر غريبة عملت على تأدية دورها في عملية الاتصال بنشر الأخبار وبالتالي تعويض ما تبثه وسائل الإعلام من أخبار فنجد على سبيل المثال ما يمكن تسميته براديو تروتوار (Radiotrottoir) أو الإشاعة (Rumeur) وهي ظاهرة ملفتة للانتباه بحيث نجدها قد تجاوزت حدودها الجغرافية ، فأصبح المواطن يعتمد على الإشاعة كطريقة اتصال خاصة به لمعرفة ما يجري في الوسط السياسي وحتى الاجتماعي ، وتنتقل هذه الإشاعة بسرعة جنونية لتنتشر عبر الوطن كله أثناء فترات حاسمة ، عكس خلالها الواقع أحداث ساخنة عرفتها الجزائر منذ عشرية من الزمن هكذا أصبح المواطن يعتمد على هذه الأخبار التي تأتي من الشارع لمعرفة مختلف الحقائق ، ويعتبر غياب حرية التعبير وابتعاد حرية الصحافة عن إيراد أخبار الصراع السياسي الدائر في كواليس السلطة نفسها هما اللذان فسحا المجال

---

1- عزي عبد الرحمن وآخرون ، عالم الإتصال ، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية بن عكون الجزائر 1992 ص 375 .

2- عزي عبد الرحمن وآخرون مرجع منكور أعلاه ص 377 .

واسع لبروز هذا النوع من الاتصال الذي حل محل الصحف وباقي قنوات الاتصال الأخرى لكن بطريقة شفوية وهكذا تمت العودة للبراح ولكن تحت أشكال أخرى"<sup>1</sup> إن القنوات الإعلامية والاتصالية الجزائرية لم تكن في السابق مفتوحة على الظواهر الاجتماعية والثقافية الجديدة التي يعيشها المجتمع الجزائري، هذا ما أثر سلبا على فاعلية وسائل الإعلام والاتصال ودفعها للانفعال عن المتلقي(الجمهور) هذا من جهة إلى جانب تعرض المجتمع الجزائري إلى وسائل الاتصال الحديثة كأشرطة الفيديو أو نوابه التي تزايدت بشكل سريع خلال السنوات القليلة الماضية، إضافة إلى البث التلفزيوني المباشر، الذي أصبح يغطي مدن كبرى ويغذي الشرائح المتوسطة، بما في ذلك تعرض المجتمع إلى محطات البث الإذاعي المتزايد إلى جانب الهوائيات المقعرة التي تضاعف عددها في الجزائر، مما ضخم تأثيرها على الواقع باستمرار .

تعتبر كل هذه التأثيرات الجديدة كعوامل رئيسية، ساهمت في تأخر هذا المجتمع وضمحلته تدريجيا، لأنها لا تعمل على منح المواطن الجزائري أفاق جديدة لإدراك واقعه بقدر ما تصقل الفئات والشرائح الاجتماعية وفق قوالب إعلامية وثقافية معينة، وتزودها بمراجع أجنبية على حساب مراجعها . لذا يمكن القول أن الأنواع الصحفية التي تعكس الواقع المتغير في وسائل الإعلام وتجسد وظائف المؤسسات الإعلامية يمر من خلال تحسين الكتابة الصحفية إلى جانب، ضرورة ربط الجمهور بوسائل إعلامية بشكل فعلى وفعال، هذا الذي لا يتسنى إلا من خلال تأصيل أنواع صحفية وإخضاعها لخصوصياتها الاجتماعية والثقافية"<sup>2</sup>

نصل إلى القول أن مسيرة الإعلام والاتصال في الجزائر قد عرفت تحولات عميقة ارتبطت بالتحولات السياسية والاقتصادية والثقافية التي مرت وتمر بها البلاد، هذا ما جعلها محض اهتمام الباحثين من مختلف الاختصاصات لمعرفة دور الإعلام والاتصال في التغيرات المختلفة.

---

1- ساري محمد :المرجع السابق ص 7 .

2- لعياض نصر الدين : "مؤشرات البحث العلمي الإعلامي" -المجلة الجزائرية للاتصال، معهد علوم الإعلام والاتصال، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة الجزائر، العدد 4 خريف 1990 ص 67 .

# الفصل الرابع

التكوين العلمي للصحفي :  
مميزاته وأهدافه الحقيقية

# الفصل الرابع : التكوين العلمي

## للصحفي :

### مميزاته وأهدافه الحقيقية .

1-تمهيد

- 2- المنطلقات الفكرية والنظريات العلمية حول التكوين
- 3- التكوين العلمي - الجامعي - أهدافه و مميزاته
- 4- واقع التكوين العلمي الجامعي في الجزائر
- 5- التكوين بميدان الصحافة المكتوبة في الجزائر أهدافه ومميزاته
- 6- التكوين العلمي الذاتي للصحفي بميدان الصحافة المكتوبة

## 1 تمهيد

لقد أصبح من الحقائق الثابتة أن التكوين المعرفي العلمي هو نقطة الانطلاق و حجر الزاوية في أي ممارسة ميدانية مهنية، باعتبار أن التكوين من أهم متغيرات هذه العملية، و العامل الأول و الحاسم فيها تخطيطا و إجراء و نتائجاً ، لأن التكوين منفذ للسياسية التعليمية العامة وللمناهج والأهداف الخاصة ، حيث يقوم بترجمتها إلى مواقف تعليمية يختار لها أنسب الوسائل التي تمكن الصحفي من اكتساب المهارات والخبرات الضرورية وتشكيل تصورات وأفكار اتجاه القضايا المختلفة ، إن قيام الصحفي بدوره كما يجب أن يكون ، إنما يخضع في جزء كبير منه إلى نوعية التكوين الذي تلقاه فمهنة الصحافة تكتسب من خلال التكوين والتعليم والتدريب الذي يمكن الصحفي من التحكم في قواعدها وتقنياتها ومفاهيمها والمبادئ التي تقوم عليها ممارستها .

لقد أصبح التكوين الصحفي من القضايا الحساسة والتي تحضى بإهتمام متزايد في الكثير من البلدان ،بغية الرفع من مستوى مهنة الصحافة والوصول بها إلى ما تطلبه التغيرات المختلفة الحاصلة على مستوى العالم .

ومن هذا المنطلق فقد خصصنا هذا الفصل للحديث عن التكوين من خلال أهميته وأهدافه بالنسبة للفرد بصورة عامة وللصحفي بصفة خاصة ،ذلك أنه بدون تكوين علمي معرفي لا يمكن ممارسة مهنة الصحافة باعتبارها فضاءاً يتطلب الكثير من المعرفة والتعليم والتدريب، ثم انتقلنا للحديث عن طبيعة التكوين بالجامعة أو التكوين الجامعي لأننا لاحظنا من خلال اللقاءات الأولية مع الصحفيين أن معظمهم متكونين في تخصصات خارج مجال الصحافة فنجد من هو متكون في الأدب ، علم الاجتماع، علم النفس، التاريخ، الفلسفة ... الخ والقليل منهم متكون بميدان الصحافة ، هذا ما يدفعنا للحديث عن التكوين بالجامعة بصورة عامة، ثم انتقلنا للحديث عن التكوين في ميدان الصحافة وطبيعته حتى يتسنى لنا معرفة دور التكوين وانعكاسه على الممارسة الصحفية المكتوبة وبما أن التكوين الأكاديمي وحده لا يقدم للصحفي ما يحتاجه أثناء أداء مهنته، فهو بالضرورة يلجأ إلى سد هذا الفراغ من خلال التكوين الذاتي الذي يعتبر المحفز الأساسي للتحكم في مهنة الصحافة.

وقد يساعدنا هذا الفصل في إكتشاف الترابط والتلازم ودور التكوين الجامعي والذاتي للصحفي بالممارسة الصحفية المكتوبة .

## 2- المنطلقات الفكرية والنظريات العلمية حول التكوين :

ينطلق تكوين الصحفيين من الفلسفة مفادها أن ممارسة مهنة الصحافة ليست هبة بل هي علم ومهنة ،وما دامت كذلك فإن التكوين مفاهيمه ومبادئه وقواعده التي يمكن تعليمها وتدريبها وفق قواعد وتقنيات متطلبات الفضاء المهني المقصود، كما أن لفلسفة التكوين تأثيرا على أساليبه ، وأنماطه ومحتواه وطرائقه التي تختلف كلها باختلاف الفلسفة التي تنبثق عنها، وبما أن موضوع دراستنا يتخذ من الممارسة الصحفية وآليات التكوين الصحفي هدفة المركزي أصبح لزاما علينا التعرض لهذا الموضوع بشيء من التركيز .

لقد أكدت العديد من المدارس في مجال التنظيم على ضرورة التكوين وأهميته داخل المنظمات المختلفة ،فجد النظرية والبيروقراطية بزعامة " ماكس فيبر " حيث يعتقد أن البيروقراطية كوسيلة لترشيد السلوك البشري لتحقيق الفعالية التنظيمية ،لأن التنظيم بإمكانه الوصول إلى تلك الفعالية عند القضاء على العوامل الشخصية والعاطفية غير الرشيدة، وقد إقترح ضرورة التركيز على البناء الرسمي القانوني والعلاقات القانونية المحددة به، وما على الأفراد سوى التكيف مع ذلك البناء وقواعده وتطوير قدراتهم وتنمية مهاراتهم ليكونوا قادرين على الأداء المرغوب فيه وفقا للمعايير التالية :تحديد نطاق اختصاص محدد لكل وظيفة مع تحديد واجبات والتزامات وسلطة كل وظيفة استنادا لمبدأ تقسيم العمل، والموظفون الذين يشغلون هذه المناصب يعرفون عملهم وهم مكونون على أدائها تكوينا مناسباً، تنظيم المناصب على مبدأ التدرج الهرمي طبقا لقواعد محددة وتوجد في قمة الهرم الإدارة العليا التي تتكون من أفراد متخصصين وعلى مستوى كبير من الخبرة والتكوين ،توضح جميع الإجراءات الإدارية والقرارات والقواعد وتثبيتها كتابة لا شفويا ووجود نظام مستندي يحتوى على معلومات تفصيلية لكل أوامر العمل وجزئياته مع مراعاة جملة من الشروط الدقيقة والموضوعية والمحددة سلفا عند تعيين الأفراد ،بناءا على مؤهلاتهم وخصائصهم الفنية وتكويناتهم المهنية التي تطابق العمل والصلاحيات الموكلة إليهم ،تكوين الموظفين تكوينا دقيقا على أعباء وظائفهم حتى يكون العمل ذا كفاءة عالية - الرجل المناسب في المكان المناسب- ومن خلال خصائص النظرية البيروقراطية يتضح لنا ومن مواطن عدة الأهمية التي أولتها هذه النظرية لتكوين الموارد البشرية كمطلب أساسي وضروري لتحقيق الفعالية والكفاءة في الأداء كما ونوعا،ويعتبر التكوين المسبق للأفراد ضرورة أساسية لشغل الوظائف حيث أن

مبدأها في التعيين الوظيفي يتم على أساس الخبرة والشهادة العلمية، وهذا ما يدل على وعي هذه النظرية بالدور المهم الذي يلعبه التكوين العلمي في زيادة قدرات الأفراد وتمييزها للأداء الجيد والفعال، أما مدرسة الإدارة العلمية "لفريدريك تايلور" فقد كانت الفكرة الرئيسية التي إنطلقت منها هذه المدرسة أنه يمكن تحقيق الفعالية والزيادة في الإنتاج عن طريق إتباع أسلوب علمي قوامه التخصص والتكوين الذي توليه أهمية كبيرة نظرا للدور الذي يلعبه في تحسين أداء العمل إذا ما تكون العامل على طريقة الأداء الصحيحة و إستفاد من فترات تكوينية منظمة ومستمرة وبالتالي فإن القضية المحورية في هذه النظرية تتركز في طروحاتها حول مسألة التكوين و التأهيل كشرطين أساسيين للقيام بالأدوار حسب المخطط التنظيمي للمؤسسة، حيث تسعى هذه النظرية إلى اكتشاف الأساليب الفعالة الواجب إتباعها لرفع كفاءة العمل، إن عملية التكوين تعتبر جزءا لا يتجزأ من هذه العملية، أما نظرية التكوين الإداري فقد أولت هي الأخرى اهتماما بالغا لمتغير التكوين نظرا للدور الذي يلعبه في تنمية قدرات و مهارات الموظفين ،كما نجد ذلك واضحا في أعمال "هنري فايول" الذي يعتبر رائد نظرية الإدارة التي قامت على أساس الاهتمام بالهيكل التنظيمي والعمليات الإدارية وتركزت أعمال " فايول" على ضرورة توفر عامل الخبرة والكفاءة الفنية في المستويات الإدارية والوظائف والمراكز، حيث حرص على التأكيد أن كل من العمال المدراء يحتاجون بصورة مستمرة لعمليات التكوين من أجل تدعيم القدرات والكفاءات وإكتساب مهارات جديدة سواء كانت فنية أو إدارية، ويأتي عن طريق التعليم والتكوين دفعا لم يقتضيه مبدأ تقسيم العمل والتخصص مؤكدا بذلك مقولته "الرجل المناسب في المكان المناسب" <sup>1</sup> .

أنه من الضروري حسب هذه المعادلة إعداد الأفراد إعداد جيدا وتكوينهم بما يتوافق مع الوظائف التي يشغلونها من جهة، وبما يتوافق وقدراتهم وخبراتهم من جهة أخرى، يقر " فايول" أن النظام الاجتماعي الكامل إنما يتطلب أن يناسب الموظف وأن الموظف يجب أن يناسب المكان، يدعم في نفس الوقت السياسات الرامية إلى التنمية والتطوير وإكتساب المهارات الفنية الجديدة، حيث كلما كان الأفراد مكونون أكثر على أداء وظائفهم واعتمدوا على كفاءاتهم وإبداعاتهم كلما نقصت التكلفة الناتجة عن سوء

الأداء ويرى "فايول" أن الأداء الجيد والإنتاجية المرتفعة مرهونان باستمرارية الأداء في تبني سياسة التكوين.

من خلال المساهمات الكبرى التي جاءت بها أهم المدارس الكلاسيكية في التنظيم يمكن أن نستنتج ما يلي: أن المدرسة الكلاسيكية قد أولت لعنصر التكوين أهمية كبيرة ومهدت وعبدت الطريق لقيام دراسات ونظريات جديدة أعطت أهمية أكبر لعملية التكوين في تنمية قدرات ومهارات الأفراد وحاجة التنظيم إلى برامج متكاملة من التكوين والإعداد الجيد للأفراد قصد توفير يد عاملة فنية قادرة على تحقيق الكفاءة والفاعلية التنظيمية.

من بين أهم هذه النظريات الحديثة نظرية العلاقات الإنسانية والتي ترى من خلال ما توصل إليه "إلتون مايو" أن زيادة الإنتاجية وتحقيق الفاعلية التنظيمية لا تخضع للطريقة التي يصمم بها العمل أو السلوك الاقتصادي الذي يكافئ به الفرد، وإنما يتأثر بعوامل اجتماعية ونفسية معينة وعلى هذا الأساس ينظر رواد هذه المدرسة إلى التكوين على أنه جزء لا يتجزأ من المكانة الاجتماعية للعامل، فكلما حسن في وضعه العلمي وأتحنأ له فرصة التكوين كلما زادت وتيرة الولاء التنظيمي والدافعية، الأمر الذي يزيد من الإنتاجية ويحقق الرضا والاستقرار للعمل كما أكدت نظرية مدخل الموارد البشرية على أهمية التكوين من حيث تعتبره عملية ضرورية لكل عامل باعتبار هذا الأخير طاقة ذهنية وقدرة فكرية ومصدر للمعلومات والاقتراحات والابتكارات وعنصر فعال إذا أحسن اختياره، إعداده وتكوينه ثم إسناد العمل المتوافق مع مهاراته وقدراته ورغباته<sup>1</sup> وهذه النظرية لا تعتبر التكوين عملية مؤقتة وأحادية بل عملية متواصلة ومستمرة تشمل جميع الفئات العمالية والإدارية و الفنية وحتى القادة والمدراء، فلا بد أن تكون قضية استثمار الموارد البشرية من منظور شامل ومتكامل ومتجدد بحيث تسعى دائما إلى اكتساب المهارات الجديدة ، الخبرات الفنية العالية وتطوير الكفاءات قد تكون في درجة تسمح لها بالتصدي للمستجدات والمنافسة.

يمكن أن نقول أن نظرية مدخل الموارد البشرية قد اتخذت من التنمية البشرية أساسا للتطور والاستمرارية وتولي للتكوين عناية كبيرة بحيث لا بد أن يكون مستوى

---

1- غربي(علي) : تنمية الموارد البشرية ، منشورات جامعة منتوري قسنطينة ، ب ط 2004 ص 117 .



التكوين عالي حتى يكون له دور أساسي وفعالاً في التقدم وفي رفع قدرات العمل وتحقيق فعالية أكثر وبالتالي يكونوا العمال أكثر رضا مما يساهم في أداء واجبه بدافعية عقلانية .

كما نجد نظرية اتخاذ القرار بزعامة "هربرت سيمون" يحث على كيفية بناء التنظيم ووضع الأسلوب الذي تسيّر عليه عملية العمل ،وكيفية تحقيق الأهداف بفاعلية وكفاءة عن طريق الاختيار بين البدائل المتاحة لكل المشكلات التي تواجه تحقيق المؤسسة وأن تحقيق هذه الأخيرة يتطلب تنسيقاً واعياً ودقيقاً للأنشطة والأعمال التي يؤديها الأفراد، بحيث من الضروري أن يحدد التنظيم لكل شخص نوع القرارات التي يتعين عليه اتخاذها<sup>1</sup> هذه العملية حسب رأي هذه النظرية تتطلب شروطاً مختلفة من بينها التكوين لجميع الفئات العالية ونشر الكفاءة بين أوساط العمال كما يشترط "هربرت سيمون" من أجل تسهيل إختيار البديل الأنسب والأنجع توفر المهارات والكفاءة وتنمية القدرات الفكرية والعملية عن طريق التكوين،حيث يقر حقيقة مفادها أن التكوين والتعليم يضمن إتخاذ القرارات السليمة والفعالة لأنها -القرارات- تحتاج إلى مستوى من المهارة والكفاءة والخبرة والتجارب المكتسبة خلال فترة التكوين من هذا المنطلق فإن هذه النظرية ترى بأن التكوين عملية ضرورية لتحقيق الكفاءة ولكي نحقق البناء التنظيمي يجب النظر للتكوين على أنه عملية مهنية مستمرة .

ليست هذه النظريات التي ذكرناها سابقاً وحدها من حاولت إعطاء التكوين أهميته في العملية الإنتاجية بل هناك العديد من المدارس والنظريات من أهمها نظرية النظام التعاوني "لشستر برنارد" ونظرية الدافعية "ليكرت رنسيس" ونظرية (x) و (y) "لمجبر جور" نظرية "ماكليلين" في الحاجات النظرية البنائية الوظيفية لكل من "ثالكوت بارسونز" حول النسق الاجتماعي و" روبرت مرتون" نظرية تفويض السلطة "لغليب سلزنيك" وكذلك "غولدنر" نظرية مدخل الإدارة بالأهداف ،وغيرها من النظريات التي اهتمت بهذا الموضوع .

فنظرية النظام التعاوني "لشستر برنارد" اهتمت بالجانب غير الرسمي والدافع والرغبات التي توجه السلوك مثل رغبة العامل في تطوير مهاراته وقدراته وتحسين

---

1- السيد ( الحسيني): النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم دار المعارف .

أدائه ليحقق بذلك التميز والرقي ويأتي له ذلك عن طريق التكوين والتعليم، كما نجد "ليكرت رينسيس" ليؤكد على الدور الفعال الذي يلعبه التكوين في تنمية المهارات والقدرات وتطويرها في تفعيل السلوك ودفع الأفراد إلى العمل وبذل المزيد من الجهد، أما "ماجريجور" لقد ركز على ضرورة مراعاة الطبيعة الإنسانية لأفراد وتنمية قدراتهم وتكوينهم بما يتلاءم مع المتطلبات الوظيفية. أما بالنسبة لنظرية هرم الحاجات بزعامة "ماسلوا" فإنه يرى أن الحاجة إلى تحقيق الذات والاحترام هي أسمى حاجات الفرد ويتم إشباعها بعدة أساليب على سبيل المثال التكوين يزيد من مهارات الفرد وشعوره بقيمته والاعتراف بإنجازاته من طرف الآخرين<sup>1</sup>.

أما نظرية "هرزبرغ" وهي الأخرى لم تخرج عن السياق العام للنظريات السابقة حيث جعلت من التكوين عاملاً أساسياً لتحقيق الرضا وذلك عن طريق شعور العامل بأهميته وتنمية إنجازاته من حيث درجة الإشباع الذي يحققه لهؤلاء الذين يتميزون بالطموح لتحسين وتطوير مهاراتهم وقدراتهم، وتنميتها ويرغبون في التميز بالذكاء والإنجاز العالي أما بالنسبة للبنية الوظيفية فإن "تالكوت بارسونز" يولي أهمية كبيرة لعمليات التكوين والتعليم واكتساب المعرفة لضرورة توفر الكفاءة العالية من أجل القدرة على التصدي للمستجدات والمتغيرات والضغوط التي يتعرض لها التنظيم ككل ويعتبر التكوين مطلباً من المتطلبات الوظيفية التي تساعد على تحقيق التكامل والتوازن وهذا ما يؤكد "روبرت مرتون" حيث يرى أن أسلوب الضبط الذي تمارسه المستويات الرئاسية العليا لتحقيق الفعالية التي تستند في الأساس على المعرفة الفنية المتخصصة لأفراد يتم إعدادهم، وتكوينهم باستمرار لتحمل أعباء المسؤولية والتحكم في العملية الإدارية والمتطلبات الوظيفية<sup>2</sup> ومجمل القول أن جميع النظريات ركزت على أهمية التكوين لأنه يمثل الفعالية الهادفة إلى تزويد الأفراد بالمهارات والمعرفة وإعدادهم جيداً يسمح لهم القيام بأعمالهم على أكمل وجه وهنا تبرز الضرورة الملحة للتكوين والتعليم بصفة عامة لجميع أفراد المجتمع بما فيهم أفراد عينة دراستنا واستناداً لذلك فإننا نتساءل في النهاية عن طبيعة التكوين الذي تلقاه الصحفي؟ هذا ما سنتطرق له في العنصر الموالي .

---

1 نفس المرجع المذكور سابقاً : ص40-

2- نفس المرجع المذكور سابقاً : ص42

### 3- التكوين العلمي - الجامعي - أهدافه و مميزاتة :

بعد الاستقلال مباشرة شهدت الجزائر تغيرات في مختلف الميادين تمثلت أهمها في صعود سلطة وطنية للحكم، ولتغيير موازين القوى داخل المجتمع الجزائري، كان على الدولة الحديثة العهد أن تواجه مباشرة التركة الاستعمارية بكل ثقلها، وقد كانت في مقدمة الأولويات الوطنية المستعجلة بناء دولة تكون قادرة على تسيير شؤون البلاد وحفظ الأمن من جهة، ومواجهة أعباء الاستقلال من جهة أخرى، وذلك بمواجهتها لسياسة التجهيل التي طبقتها الاستعمار الفرنسي على الشعب الجزائري طيلة قرن وربع قرن، عن طريق تأسيس نظام تعليمي يتيح فرص التعليم لكافة أبناء الجزائر إناثا وذكورا.

وبهذا حظي نظام التعليم باهتمام السلطة وهو ما يعبر عنه ميثاق الجزائر الصادر عام 1964" ولضمان الرقي الاجتماعي والثقافي للشعب ولإعطاء البلاد الإطارات التي هي في حاجة إليها فالمعاهد التعليمية في كل الميادين يجب أن تكون مفتوحة لكل المواطنين، إن التعليم الشامل هدف استعجالي"<sup>1</sup>

ويرجع هذا الاهتمام الكبير بالتعليم إلى النقص الفادح الذي عانته الدولة الجزائرية في عدد الإطارات بعد الاستقلال، وذلك نتيجة لانعكاس سياسة الحد من التعليم الجزائريين على بناء جامعات ومعاهد لتلبية احتياجاتها من الإطارات لمباشرة عمليات التنمية، حيث عرف التعليم العالي على المستوى الكمي تضاعف في عدد الطلبة عشرات المرات، كما تطور عدد من الأساتذة بالموازاة مع تطور عدد من الطلبة، فما إن دخلت سنة 1963 حتى تمكنت الجامعة من ضم 360 أستاذ جامعي جزائري، وبعد ما كان عدد الطلبة سنة 62 يبلغ 3718 أصبح سنة 70 يبلغ 13.236 أما على المستوى الكيفي، فلم يشهد نظام التعليم العالي خلال هذه المرحلة أي إصلاح أو تغيير رغم أنه موروث عن الاستعمار الفرنسي من حيث طابعه ( المناهج، الأهداف، البرامج)<sup>2</sup>

---

1- راجح تركي ، التربية و التعليم -ديوان المطبوعات الجامعية. المؤسسة الوطنية للكاتب. الجزائر.

1990. الطبعة الثانية، ص64

2- Necib Redjem l'industrialisation et système éducatif algérien -office des publication universitaire -ALGER - P32

إن ما يمكن قوله في النهاية، أن الجامعة الجزائرية لم تعرف نفس التحولات البنيوية التي كان يشهدها المجتمع الجزائري ففي الوقت الذي كانت فيه الميادين السوسيو اقتصادية تشكل موضوعا للتحوّل الشامل والمتعدد احتفظت الجامعة الجزائرية ببنائها المادية و البيداغوجية التي ورثتها من الإدارة الإستعمارية في السنوات الأولى من الإستقلال ضربا من الخيال رغم الخطاب الإشتراكي الشعبي الذي ساد حينذاك" (1)

وذلك راجع إلى انشغال الدولة الوطنية بوضع أنظمة تسيير مختلف مؤسساتها خاصة منها السياسية و الإقتصادية... خاصة أنها شهدت خلال هذه الفترة صراعات سياسية بين المؤسسين الرئيسيين للحزب الذي قاد ثورة التحرير" (2)

رأينا مما سبق أن الجامعة الجزائرية احتفظت بنظامها الإستعماري، ولكن بعد سنة 71 عرفت الدولة الجزائرية عدة انجازات متتالية في ميدان التصنيع و التأمينات المتتابعة في مختلف القطاعات، كما تم تبني الميثاق الوطني سنة 76 الذي حدد الأبعاد الثلاثة للتنمية الوطنية في:

- البعد الثقافي
- البعد الفلاحي
- البعد الصناعي (3)

لقد ركز في هذا المشروع التنموي ذو الأبعاد الثلاثة على استيراد التكنولوجيا بشكل رئيسي من أجل تغيير البنى الإجتماعية، الإقتصادية التقليدية للمجتمع الجزائري، وجعلها أكثر حداثة من خلال ادماج مختلف الطبقات والفئات الإجتماعية ضمن ذلك المشروع (4)

وعلى اعتبار أن الحاجة ملحة لأفراد مكونين و مختصين، كان من الضروري الشروع في خطة للتكوين السريع للأعوان المسيرين لقطاعات التنمية. وقد كانت الجزائر في هذه الفترة بحاجة إلى إطارات تقنية وهذا ما يعبر عنه المخطط الرباعي الأول (70-73) .

---

1- عبد الرزاق جيلالي، مرجع سابق، ص16

2- Djamel Guerid, l'université aujourd'hui, CRASC, pp 8-9

3- محمد حافظ دياب، علم الإجتماع في الجزائر، الهوية والسؤال، ص. 97

4-Dominique GLASMAN et Kramen JEAN, essai sur l'université et les cadres en Algérie.

ولكن الجامعة لم تستطع إرضاء هذا المخطط الذي يحتاج إلى 24000 إطار، إذ أن التعليم العالي لا يستطيع أن يكون سوى 7000 طالب<sup>1</sup> ويصبح بذلك تكوين الفرد يشكل شرطا لازما للتصنيع من أجل أن يكون ذلك قاعدة للتنمية.

ولكون الجامعة حقا للتكوين ونتاج الأفراد المختصين، فقد أقحمت مباشرة كطرف فاعل و ضروري في اتمام وانجاز هذه السياسة التنموية وكان المشروع الخاص بالجامعة، بشكل عام يفرض ثلاث أهداف رئيسية، جزأرة، ديمقراطية، تعريب.<sup>2</sup> وهذا في إطار توجيه الإصلاحات الجامعية بطريقة تستطيع أن تندمج في النموذج التنموي القائم على الثلاثية الثورية التي قدمت كحل وحيد و أمثل للخروج من دائرة التخلف، وبناء المجتمع الجديد و الإنسان الجديد.

لقد مثل الإصلاح العالي، التعبير الظاهر على اهتمام الطبقة المسيطرة لحقل التعليم، رغم الشعارات المتكررة و الأهداف المحددة التي يسعى إلى تحقيقها هذا الإصلاح والتي من بينها:

تكوين الإطار الكفاء تقنيا، متشعبا بالشخصية الجزائرية، ملتزم بمسار التنمية الإشتراكية للجزائر وقادر على استيعاب مستحدثات العلم ووضعها في خدمة الشعب<sup>3</sup>

إن محاولات الإصلاح هذه لم تكن قائمة إلا بعد أن بسط النظام سلطته من خلال مركزية التسيير و المراقبة على كل التنظيمات الطلابية و الإجتماعية و الثقافية ليجعل منها دواليب لاختياره المتمثل في بناء المجتمع الإشتراكي، وهو اختيار لا رجعة فيه ونقده أو التشكيك فيه يعتبر مضاد للوطنية ولمصلحة الشعب<sup>4</sup> و لهذا فقد كانت الجامعة موجهة لخدمة استراتيجية السلطة من خلال توجيه الأطارات المكونة ودعوتهم إلى احتلال وظائف التسيير وضرورة ممارسة الوظائف التقنية التي تستطيع أن تجعلهم يصلون إلى التحكم الفعلي في التكنولوجيا.<sup>5</sup>

---

1-Djamel Guerid, opcit,p11.

2-NECIB REDJEM, opcit p169

3 -رابح تركي ديوان المطبوعات الجامعية. المؤسسة الوطنية للكاتب. الجزائر. 1990. الطبعة الثانية ص 64

4-عنصر العياشي، أزمة أم غياب علم الاجتماع، مجلة المجتمع، ص33

5-Dominique GLASMAN et Kramen JEAN, optic p3

وعلى الرغم من أن الهدف الأول والمعلن هو التمكن أولاً من التحكم في التكنولوجيا إلا أن الوصول إلى تجسيد هذه الطموحات كانت تعترضها صعوبات عدة لعل أهمها هي نية القائمين على انجازه، إذ لم يكن في مصلحة الطبقة الحاكمة بزمam السلطة أن تتراكم مثل هذه المعارف"<sup>1</sup>

إن احتلال وظائف جد تقنية دون التمكن من تطوير المعرفة التكنولوجية يساعد الطبقة المهيمنة على الحكم من استدامة تحكمها ومراقبة حركة العلم في الإتجاهات المختلفة، حتى لا يفلت من يدها ويهدد بذلك أحكام سيطرتها على الأمور"<sup>2</sup> لتكون بذلك الوظيفة الإجتماعية للمعرفة والعلم وسيلة لإضفاء الشرعية والسيطرة"<sup>3</sup> ولهذا كانت مهمة الإطارات الجامعية، آنذاك منحصرة في قبولهم وتبريرهم لمشاريع الدولة من خلال انشغالهم بمراكز عمل إدارية تمنحهم امتيازات مادية ورمزية، وبالتالي تكون للسلطة فرصة انتقاء من هم أكثر ولاءاً وتقرباً منها و أكثر انصياعاً وطواعية"<sup>4</sup>، وما يمكن قوله في النهاية أن وظيفة التعليم العالي في تلك المرحلة لم تكن تهدف في الحقيقة إلى ضمان التحكم الفعلي في التكنولوجيا و إنما كانت تهدف إلى تحقيق وظيفتين تمثلتا في:

1- توفير - إطارات مؤهلة - لاستخدام التقنيات المستوردة.

2- تدعيم مراتبية اجتماعية من خلال احتلال - المكونين - لوظائف التسيير والمراقبة، ومن ثم التحكم في الخطاب العلمي الذي لا يرافقه تحكم فعلي في التكنولوجيا ولا حتى بالتحكم في العلوم"<sup>5</sup>

أما فترة ما قبل 1984 فقد تميزت باستمرارية تعريب منظومة التعليم العالي في بعض الفروع، كعلم الاجتماع، الحقوق،... الخ، كما شهدت هذه الفترة ظهور تخصصات في مستوى الفرع الواحد حيث شهد علم الاجتماع على سبيل المثال في هذه المرحلة، تخصصات جديدة كسوسيولوجيا الأسرة، الديمغرافيا، علم الاجتماع الصناعي... الخ

---

1- Ebid,p8

2- Ebid,p3

3- Dominique glasmén et Kraman JEAN, optic p3

4- عبد الرزاق جيلالي، مرجع سابق، ص43

5-Dominique glasmén et kraman JEAN, optic p10

وعلى العموم لم تشهد فترة نهاية السبعينات حتى بداية الثمانينات أي تطورات او اصلاحات عميقة للتعليم العالي ، غير أن سنة 1983 كانت نقطة تحول كبير عرفها التعليم العالي و ذلك بظهور مشروع الخريطة الجامعية الذي قدمته وزارة التعليم العالي الى آفاق 2000، اعتمادا على احتياجات سوق العمل تحديد هذه الإحتياجات من خلال توجيه الطلبة الى الفروع التي يعاني فيها سوق الشغل فقرا، كالتخصصات التكنولوجية، والحد من التخصصات الأخرى كالحقوق، الطب والتي سجلت فائضا يفوق احتياجات الاقتصاد الوطني"<sup>1</sup>

ومن القضايا التي كانت مثار اهتمام في الخريطة ، مراعاتها للامركزية التكوين ، تحقيق التوازن الجهوي،دعم التكوين ذي الصبغة التقنية و التقليل من ايفاد البعثات الطلابية نحو الخارج الى جانب التعريب.

وباختصار يمكن ابراز برنامج الخريطة الجامعية في النقاط التالية:

- اصلاح البرامج لتكييفها مع احتياجات الإقتصاد الوطني.  
- توسيع شبكة التكوين العالي وتوفير الإنسجام والتناسق بين مؤسسات وزارة التعليم العالي و المؤسسات الأخرى.

- تطوير البحث العلمي و إدماجه في اهتمامات وربطه بانشغالات التنمية."<sup>\*\*</sup>

وعلى الرغم من الأهداف التي جاءت بها الخريطة الجامعية إلا أنه لم يلمس أثرها على أرضية الواقع ،وبقيت الجامعة على حالها دون تغيير واستمرت في القيام بدورها المتمثل في إخراج الأطر الجامعية. لكن القطاع الإنتاجي لم يتمكن من ادماج هذه الأطر وتوظيفها لتثعبه ولعدم وجود مناصب عمل.

وهكذا استمر الوضع على حاله، إذ تميز بالغموض والتردد حيناً، والتراجع أحيانا والإرتجالية أحيانا أخرى. ولم يشهد هذا القطاع الحيوي حالة الإستقرار بل زاد تازما منذ التسعينات بسبب الوضع الإقتصادي والسياسي والأمني. ورغم التظاهر بمحاولات الإصلاح إذ شهدت الجامعة خلال التسعينات عملا محتشما لإثراء البرامج الجامعية، كما شهدت عملا محتشما أيضا لإعداد الأساتذة الجامعيين إعدادا بيداغوجيا.

---

1- بوتلجة غيات، التربية والتكوين في الجزائر ، ص64

\* انظر وثيقة العمل لتطبيق خريطة التكوين الجامعي، الجزائر، ماي، 1984

كما تميزت هذه المرحلة بالرجوع إلى النظام الكليات الذي نص عليه القانون التوجيهي مؤخرا بتاريخ 1998/01/27 ، حيث يهدف في مضمونه إلى تغيير وجه الجامعة كما تم إحداث ستة جذوع مشتركة بالنسبة للدخول الجامعي 99/98 ، حيث يخضع القبول فيها الى شعبة البكالوريا ونتائجها والى المقاعد البيداغوجية المتاحة، ورغم الإصلاحات المتكررة التي شهدتها و يشهدها التكوين الجامعي منذ 1971 حتى يومنا هذا، إلا أن التكوين لا يزال محل نقاش بين الباحثين والأساتذة، الأمر الذي يدفعنا الى البحث عن حقيقة الإصلاحات.

#### 4- واقع التكوين العلمي الجامعي في الجزائر :

مما لا شك فيه أن النسق التعليمي يعتبر الموجه الرئيسي نحو البعث الحضاري والتقدم التكنولوجي فهو يحمل مشروع مجتمع وهو خلاصة لرؤية حضارية عن دورها ومكانة الأمة نفسها<sup>1</sup> لذلك فقد اهتمت المجتمعات الحديثة بهذا النسق لأن المدرسة و الجامعة المخبر الذي ينقل عبره الماضي بعد تقييمه وتطويره وتفحص فيه خصائص الحاضر بغية فهمه وتوضيح اللبسات الأولى على خريطة المستقبل بطريقة ينبغي أن تكون بالغة الدقة والوضوح<sup>2</sup> فمن خلال التعليم نشكل فاعلين واجتماعيين يشرفون على هياكل المجتمع وفق نظرة معلمة ومعقلنة

إن الجامعة تمثل أهم و آخر مرحلة من التعليم فإنها تحضى باهتمام متزايد من طرف الحكومات، وهذا ما قامت به الجزائر بعد الإستقلال مباشرة بغية النهوض والقضاء على مخلفات الإستعمار لأنها وجدت نفسها أمام العديد من المشاكل التي ورثتها عن عهد الإستعمار من تفكير وتجهيل وطمس لكل ما من شأنه أن يربط الجزائر بحضارتها و بأصالتها العربية الإسلامية<sup>3</sup>.

---

1- محمد العربي ولد خليفة- المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية- ديوان المطبوعات

الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون- الجزائر-سنة1889 ص300

2- نفس المرجع المذكور أعلاه ص300

3- الطاهر بن عليوش " العلاقة بين التكوين الجامعي والتوظيف " دراسة ميدانية لخريجي علم الاجتماع مذكرة

ماجستير في الجزائر سنة 1990-1991 ص95



وهذا الإهتمام المتزايد يرجع في الأساس للوظائف الإجتماعية والثقافية والمهنية التي تقدمها من خلال إعداد إطارات بإمكانها أن تكون القيادة الفكرية والمهنية والسياسية والعلمية، فيكونون أهلاً للقيام بدورهم الريادي في المجتمع ، ويعتبر إعداد الطلبة لتحمل مسؤولياتهم الإجتماعية، أسمى دور يمكن للجامعة القيام به، فهم عزة المستقبل والسلاح الذي ينتصر به المجتمع، وهذا لا يأتي إلا إذا كان الطالب فعلاً يملك سلطة المعرفة والعلم التي تعطي لنشاطه الوجهة الصحيحة وبالتالي تتكون لديه عقلية منتجة قادرة على ابداع البدائل التي تتماشى والظروف الخاصة بمجتمعه "1" وهذا ما عبر عنه ميثاق الجزائر الصادر عام 1964 "لضمان الرقي الإجتماعي والثقافي للشعب و لأعطاء البلاد الإطارات التي هي في حاجة اليها في كل الميادين يمثل محو الأمية وتطوير التعليم واجبات ملحة، فالمعاهد التعليمية في كل المستويات يجب أن تكون مفتوحة لكل المواطنين وفي الدرجة الأولى الأطفال العمال في الأرياف والمدن إن التعليم الشامل هدف استعجالي " 2" وبناء على ذلك شهدت الجامعة الجزائرية إصلاحات عديدة حسب المراحل التي مرت بها حيث قامت بإدخال تسهيلات إدارية لتكوين عدد كبير من الإطارات، وهذا للحاجة الماسة لمثل هؤلاء حتى يشرفون على التكنولوجيا المستوردة هذا ما عبر عنه وزير التعليم العالي في مؤتمره الصحفي 1971 بقوله: {...} الهدف الأول للجامعة يرمي الى تكوين الإطارات التي تحتاجها البلاد و إن انعدام الإطارات يشكل في الحالة الراهنة ضغطاً أولياً في المجهودات التنموية ويتعين على الجامعة أن أن تحضر كافة طاقتها لتكوين العاملين الذين لا بد منهم للتنمية"3

رغم هذه الإصلاحات ومبدأ ديمقراطية التعليم إلا أنها لم تستطع تكوين إطار قادر على مواجهة الواقع وبناء حضارة واعية بل أنها كونت إطارات خاوية من كل روح علمية لأن الإصلاحات اعتمدت على الهيكل الكمي ولم تعط الأهمية للنوع أو المضمون فالترديد المطروح في عدد المسجلين في الجامعة {...} كان له تأثيراً مباشراً على نوعية التكوين بالنظر الى الإمكانيات المتوفرة والموضوعة تحت تصرف الجامعة"1" فالضعف التي تعاني منه المنظومة التربوية يمكن ارجاعه الى التطبيق العشوائي لمبدأ ديمقراطية

---

1- نفس المرجع المذكور سابقاً ص56

2- طاهر بن عليوش مرجع مذكور أعلاه ص61

3- نفس المرجع المذكور سابقاً ص96 .

4- - العياشي عنصر " واقع علم الاجتماع في الجزائر " مجلة المجتمع- مرجع مذكور سابقاً ص9

التعليم بدون الإعتماد على التوجيه والتخطيط الدقيق لتحقيق التوازن بين التزايد الكبير من الطلاب في مساحات ضيقة تتعدم فيها أغلب المرافق الضرورية<sup>1</sup> لأن مبدأ ديمقراطية التعليم قد أصبح قناعا للتفريط في المستوى العلمي ورأينا دعوة المستوى العلمي تصبح قناعا لتخريب ديمقراطية التعليم<sup>2</sup> لأن المؤطرين في هذا المجال ربطوا التعليم بمناصب الشغل فحجم التعليم الجامعي خاصة والتعليم العالي بوجه عام لا يزال يمثل مشكلة في أذهان بعض التربويين وهو يمثل مشكلة لسبب بسيط وهو أنهم لا يزالون يربطون موضوع حجم التعليم العالي بموضوع العمالة والبطالة في المجتمع<sup>3</sup>.

ونفس القول يمكن قوله على الإصلاحات التي جاءت بعد فترة السبعينات إلى غاية هذا اليوم فهي كلها متميزة في القالب ومتشابهة في المضمون {...} وهذا يرجع إلى عاملين أساسيين فالأول يكمن في سياسة الحزب الواحد الذي كان يهدف من ورائها إلى إعداد إنسان آلي مبرمج {...} أما العامل الثاني فيعود إلى تلك القرارات الجذافية المتخذة من قبل بعض الوزراء دون إعادة النظر فيما شيد أسلافهم فيحتفظون بما هو صالح منها أثبتت نجاعته على أرض الواقع ويثيرون الناقص ويتخلون عن الطالح<sup>4</sup>

وهذا الاعتقاد الخاطئ في بناء التنمية على أساس الكم لا الكيف وهي مشكلة كل المجتمعات العربية، فهم يعتقدون إن استراد التكنولوجيا هو سر التقدم دون أن يكونوا فكرا يدرك ماهية هذه الوسائل التكنولوجية والواقع أن هذا يعكس التصور السائد لدى النخبة السياسية و أغلبية المشتغلين بهذه المعرفة بشأن طبيعة التخلف باعتبارها قضية اقتصادية تتعلق بمستوى التطور التكنولوجي، وليس قضية إنسانية تتعلق بمدى فاعلية النظم الإجتماعية وملائمة المؤسسات بالعلاقات السائدة في إبراز وتفتح المواهب<sup>5</sup> لكن في النهاية أن هذه الإصلاحات تعبر عن توجهات مصلحة فردية للفئات المسيطرة بمختلف أنواعها، لأن الجامعة تعتبر وسيلة لإرشاد الإيديولوجيات التي تتبناها هذه

---

1- محمد العربي ولد خليفة- المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية- مرجع مذكور سابقا ص210

2- لويس عوض- الجامعة والمجتمع الجديد- دراسات اشتراكية ص29

3- نفس المرجع المذكور أعلاه ص33

4- ش الرزقي " الجامعة الجزائرية بين طيش القرارات الإرتجالية ونكبة الإصلاحات الجوفاء" جريدة العالم

السياسي أسبوعية وطنية مستقلة- العدد58 من 12 الى 19 ديسمبر 1994 ص6

5- العياشي عنصر " واقع علم الاجتماع" مجلة المجتمع- مرجع مذكور سابقا ص25

الطبقات فنقل المعارف وطرق تدريسها تعتبر حلقة مهمة في مشروع تلك الطبقة<sup>1</sup> ولما كانت الجامعة كنسق لا يتجزأ من المجتمع فهي تتأثر بما هو سائد من صراعات سياسية والتي كانت ولا زالت تغطي على كل مؤسسات المجتمع، هذه الصراعات لم يجد فضاءا يحتويها إلا الجامعة باعتبارها المؤسسة الوحيدة التي تستوعب هذا الصراع كما أنها المصدر الأساسي لأفكارهم داخل النسق الكلي لإصلاح التعليم العالي يسير وفق الإرادة السياسية لهذه الهيمنة التي تهدف إلى محو كل فصل بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي- وفق شعار من الشعب والى الشعب- وهذا بغية تسييس كل الحياة الإجتماعية لغرض ولاء تام إن لم نقل طاعة عمياء اتجاه السلطة الحاكمة وحقيقتها الإيديولوجية ويصبح حينئذ لا مجال للتنافس معها في مجال الأفكار<sup>2</sup>

فتم إسقاط الصراع السياسي والإيديولوجي من مستوى السلطة الى داخل المنظومة التربوية فتحول الفضاء الجامعي الى تناطح سياسي بدلا ان يكون تنافسا وصراعا فكريا، بالرغم من أن الجامعة الجزائرية نظم أساتذة تكونوا بجامعات ومعاهد مختلفة كان بإمكانهم الاستفادة من هذا التكوين المتنوع لبناء جامعة ذات بعد حضاري لكن الصراع السياسي و الإيديولوجي منع ذلك وهيمن على عقول الأساتذة فزاد تسابق الجامعيين لدخول في سباح السلطة ليس فقط بقبولهم وتبريرهم لمشارعهم، بل أيضا من تنافسهم الشديد على شغل المراكز إدارية التي تمنح بعض الإمتيازات إن لم تكن مادية فهي على الأقل رمزية وهي مراكز لا يحصل عليها حسب المقدره العلمية بقدر ما تمنح وفق المعايير العشائرية والزبونية والإيديولوجية {...} ونظرا للعدد الهائل للمتنافسين والمقاعد المحدودة فهي فرصة للسلطة لانتقاء من هم أكثر ولاءا وتقربا منها و أكثر انصياعا وطواعية<sup>3</sup> هذا الصراع السياسي داخل النسق التعليمي انعكس حتى على الطلاب و أصبحوا يهتمون باتجاهات إيديولوجية بدل الاهتمام بالعلم والمعرفة، فتكونت منظمات طلابية سواء في فترة السبعينات أو في الفترة الراهنة مدعومة من طرف جهات سياسية ظاهريا تبدوا و أنها تتبنى وجهة ثقافية ولكن باطنيا فهي تحمل وراء ذلك اتجاه إيديولوجي سياسي معين، فتسييس الجامعة و أدلجتها خلق لنا إطارات ينقادون وراء

---

1- Dominique Glasman et Jean Kremer- Essai sur L'université et les cadre en Algerie- Edition W.R.S Paris P173

2- جيلالي عبد الرزاق "واقع علم الاجتماع في الجزائر" مجلة المجتمع- مرجع مذكور سابقا ص40

3- جيلالي عبد الرزاق مرجع مذكور أعلاه ص43

التصورات السائدة دون النظر والتمحيص، هذا الإنقياد أصبح جزءا لا يتجزأ من ذات الطالب الجزائري، فهو ينظر إلى ما يسمعه بانبهار، وخلق لنفسه حاجزا لا يستطيع تجاوزه وكون بداخله إقصاء ذاتيا جعله بعيدا عن الساحة الفكرية، وأصبح ينظر فيما يأتي به زعمائه، لكن ليست هذه العوامل وحدها التي حالت دون تحقيق إطارات لهم القدرة العلمية القائمة على الأسس و المنظمات الحضارية، بل هناك عوامل أخرى تتمثل، في التنظيم الإداري والبيداغوجي في حد ذاته، حيث تم الإعتماد على الكثير من الأساتذة المتربصين الذين تتوفر فيهم الشروط الأكاديمية القانونية، مما يجعل ما يقدمونه من معارف بعيد عن الفهم الحقيقي لمحتوياتها و أبعادها بالإضافة إلى نقص الإمكانيات المادية التي تساهم في اثراء المعرفة العلمية، كذلك نقص المراجع الأساسية.

لكن ما زاد في تأزم الوضع هو عدم اهتمام الأساتذة وحتى الطلبة بالمطالبة بتحسين محتوى المعارف النظرية والمنهجية، بل اقتصر اهتمامهم و تقلص دورهم فأصبحوا يطالبون ألا بتحسين أوضاعهم الاجتماعية ، و هذا ما يلاحظ من خلال الإضرابات المتتالية فيما يخص الأجور و السكن و لم تشهد الجامعة الجزائرية منذ نشأتها إضرابا يدعوا إلى إعادة برمجة محتواها حسب التطورات التي يشهدها العالم "1" . كل هذه المعطيات جعلت الطالب لا يسعى وراء التحصيل المعرفي بل همه الوحيد هو النجاح دون أي جهد و لهذا فقد نتج لدينا حصيلة طلابية خاوية من حيث المضامين المعرفية و المنهجية و التي تسهل لهم التحكم في الواقع، مما أدى كذلك إلى بناء شخصية تتمتع بالانغلاق الفكري " فالطالب يعيش اليوم حياته إنطلاقا من مركب نقص انعكس عليه سلبا من حيث هو شخص قائم بذاته بسبب جهل الكثير منهم ماله من حقوق و ما عليه من واجبات، إذ يرى بعضهم في قرارة نفسه انه بخروجه على ميدان تخصصه العلمي و العملي لا يستطيع تحريك ساكنا بل ما دون ذلك لا يخصه أبدا من جهة و افتقاره للقراءة الشخصية الثاقبة لحقيقة الأشياء من جهة ثانية " 2" و بالتالي يجد نفسه مغتربا عن واقعه لأنه ليست لديه خلفية نظرية عن هذا الواقع بمختلف أشكاله ، هذا ما يجعله لا مناص يبقى تحت الوصاية الأبوية" وهذا ما تعكسه كتابتهم اليومية في الصحف التي ينقصها التبصر و النظر العميق . " 3"

1- فريد.م -عرض ملخص لكتابة faut-il fermer l'université لياس ميري،بجريدة الخبر 16 ماي 1995

2 -ش- الرزقي مرجع مذكور سابقا ص6

3- نفس المرجع مذكور أعلاه ص6

لقد مر التكوين الجامعي بمراحل مختلفة حسب طبيعة الأنظمة المختلفة السائدة، و بالتالي فتكوين الجامعيين يكون وفق اتجاهات و أفكار الفئات المتصارعة داخل المجتمع، فكانت سياسة التعليم العالي تعكس على صفحاتها الإيديولوجية السائدة، و هذا ما نلمسه في ما قامت به الجزائر من ثورات فكرية ثقافية شملت الجامعة بكل هياكلها، فظهر ما يسمى بديموقراطية التعليم و كان الهدف من وراء ذلك تكوين الإطارات التي تحتاجها البلاد في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بأقل ما يمكن من تكلفة و قادرا على ملء المشكلات الخاصة و يكون ذلك بالتشبع بالثقافة و مقومات الشخصية الجزائرية "1" ، و لهذا السبب فتحت أبواب الجامعة لكل الفئات و الطبقات الاجتماعية.

هذا الإصلاح يعتبر من الناحية الشكلية عملا إيجابيا، لكن في الواقع و من ناحية المضمون، نسجل سلبيات عديدة يمكن إرجاعها إلى نفس هذه السياسة، و التي أعطت الأهمية للكلمة و أهملت الجانب الكيفي، فأبرزت حصيلة طلابية لا تزال تنجح إلى الاعتماد على الذاكرة و يميلون إلى تقبل ما يتلقونه دون نفذ أو تمحيص (2) و لقد تشكل هذا الفكر التلقيني من خلال ذلك الجانب النظري و المنهجي، فالتعليم الجامعي الجزائري " يعتمد كليا على التلقين إلى حد التسليم بما يتعلمه الفرد و يحفظه دون تساؤل و تفهم، أين يصبح العقل أداة تكرار و حفظ بدلا أن يكون وسيلة تحليل و معرفة و نقد (3) مما أنتج فئات لا تملك قدرة على التحليل و افتقادها للفكر النقدي، و يرجع هذا كله إلى سوء مناهج التعليم و تأخر المستوى الثقافي و الحضاري العام، فانعكس ذلك على الأفراد و أدى إلى انتشار الفكر الخرافي مع انعدام المنطق و المنهج العلمي في حياتنا. فأصبح كل ما تمليه الطبقات المسيطرة داخل المجتمع يعاد إنتاجه بطريقة اعتيادية. *habitus* .

فأدلت الجامعة أدى إلى برمجة نخب متعلمة تضيف الشرعية لاتجاهات و أفكار الجماعات- أو أصحاب رأس المال القراري CAPITAL Décisionnelles و في هذا الإطار "تحول الفعل العلمي إلى فعل إيديولوجي حيث أصبحت الإطارات تقوم بتبرير

---

1- رابح تركي -أصول التربية و التعليم -ديوان المطبوعات الجامعية. المؤسسة الوطنية للكتاب. الجزائر.

1990. الطبعة الثانية ص: 73

2- حسن إبراهيم -منحة التعليم العالي العربي -بعض القضايا الرئيسية -مجلة المستقبل العربي. العدد 101.

سنة 1987. ص : 32.

3- حسن إبراهيم -منحة التعليم العالي العربي -مرجع سابق ص 32.

تدخل الدولة<sup>(1)</sup> و تبرر سياستها التنموية. إن تدخل الفئات المسيطرة في النسق التعليمي من خلال الإصلاحات المختلفة، تهدف في الحقيقة إلى ترسيخ توجهاتهم للمحافظة على مكانتهم الاجتماعية من خلال خلق فاعلين إجتماعيين يشرفون على مناصب تمنح الولاء لهم و تحافظ على أفكارهم و سياساتهم ففي الإتحاد السوفيتي مثلا سنة 1918 " أعلن و نادى "لينين" بأن الظفر بالتطور و التقدم لا يتدعم و لا يقوم إلا من خلال المدرسة [...] التطور قبل كل شيء و الذي يتطلب من المدرسة القيام به هو تحويل الإطارات والمهندسين الذين يتطلبهم التقدم الاقتصادي و تشكيل الإنسان الاشتراكي Forger l'homme communiste<sup>(2)</sup>.

و انطلاق من هذه السياسة التربوية التعليمية التي تبناها "لينين" تثبت و تدعم الطريق الذي يقول بأن النسق التعليمي يهدف في الأساس إلى تشكيل مخيال شعبي وفق الإيديولوجية المتبعة، و خلق ناطقين رسميين لسياسة و أفكار الطبقة المهيمنة للمحافظة على كيان المجتمع الذي يستمد منطلقاته من تصورات هذه الطبقة "فالنظام التعليمي الجزائري لا يسعى في الحقيقة لضمان وظيفتين اثنتين، توفير استخدام التقنيات المستوردة و تدعيم تصنيفه اجتماعيا مرتكزة في قطاع الدولة على احتلال وظائف المراقبة les fonction de control من خلال التحكم في خطاب علمي لا يرافق بالتحكم في العلوم"<sup>(3)</sup> لهذا فإن الجامعة الجزائرية " لم تحقق إلا تجسيدا شكليا لكبرى توجهات السياسة التربوية مثل هذه النتائج الكمية الديمقراطية و الجزارة و التعريب أو التوجيه العلمي و التقني تم التحصيل عليها كثن لتدني مستوى لتعليم"<sup>(4)</sup>.

لقد كانت النتيجة افتقار الإطار إلى مناهج ونظريات علمية مما انعكس على ممارسته العملية لذلك "فجل أعمال هؤلاء الإطارات تفتقد إلى الأطر والمقربات النظرية وتحقيق الحد الأدنى من البناء المنطقي للبحث"<sup>(5)</sup> إن النظام التعليمي في حد ذاته وطريقة التدريس المتبعة تخضع إلى إيديولوجية أصحاب القرار مما ساهم في خلق

---

1- عبد الرزاق جيلاني "علم الاجتماع بين الالتزام و الأدوات"، مجلة المجتمع -مرجع مذكور سابقا ص 44.

2- Alain gras- sociologie l'éducatives –textes fondamentaux édition :LIBRATIE

LAROUSSE. paris P 96

3- Dominique Glsman et kermer –essal sur l'université et les cadre en Algérie

édition C.N.R.S paris 1987 P 10

4- Nzcib redjem- industrialisation et système éducatif Algérie –office des

publication universitaire Alger P 165

5- العياشي عنصر "وضعية البحث السوسولوجي في الجامعة " نموذج مذكرات اليسانس دورية 1994 ص

إطارات يمتازون ببناء فكري عقيم، إذ يجرم " الطالب عندما يقول الذي أراه أنا " وكأن من الإنسان أن يلغي عقله ورأيه "(1)

هذا الإقصاء داخل المؤسسة التربوية يمتد و يتبع الفرد من المرحلة الابتدائية حتى المرحلة الجامعية، و نجده أيضا سائدا داخل المنظومة الأسرية، و لا يقف هذا الإقصاء الفكري داخل هذين الدائرتين الدغمائيتين بل يتعدى إلى دائرة ثابتة و هي العلمية و الروح الإبداعية، حيث يلاحظ على النظام البيداغوجي المتبع في الجامعة الجزائرية أنه لا يقوم بتشجيع المبادرات الفكرية الإبداعية، بل أنه يعمل على قتل القدرات العقلية للطلبة من خلال حصر تفكيرهم في حلقة معرفية مصاغة مسبقا وفق مصالح و أهداف الفئات المسيطرة.

و لهذا فالإصلاح الجامعي، لم يضع في حسبانته الجانب البشري الذي تتركز عليه كل متطلبات الحياة الاجتماعية، فالسياسة الجزائرية التي اعتمدها في مجال التنمية الشاملة و على مستوى مختلف القطاعات ركزت على اقتناء وسائل تكنولوجية ظنا منها على أن ذلك يقضي على الضعف البشري و لا ينقص منه و يمنع التقدم الحقيقي و هذا ما لاحظته "دورو زانسكي" إن الرخاء المادي عندما يكون مصحوبا بالتخلف البشري يطرح مشكلة كبيرة و هي أنه لا يحث كثيرا عن العمل"(2).

---

1- طه جابر العلوني -إصلاح الفكر الإسلامي -مرجع مذكور سابقا - ص 138

2- عبد الله شريط -نظريات حول سياسة التعليم و التعريب - المؤسسة الوطنية للكتاب -الجزائر 1984

## 6- التكوين بميدان الصحافة المكتوبة في الجزائر أهدافه ومميزاته:

بعد خروج الجزائر من حالة الاستعمار و وعيا منها بأهمية الصحافة عملت على إنشاء معاهد لتكوين إطارات يتحكمون في مجال الإعلام بمختلف أنواعه، فأنشأت المدرسة الوطنية للصحافة في 21 سبتمبر 1964، بعد ذلك تم إنشاء معهد العلوم السياسية و الإعلامية سنة 1975 ، أما في سنة 1982 فقد أسس معهد العلوم و الإتصال الذي حل محل المعاهد التي أسست من قبل، و الهدف من إنشاء هذه المعاهد هو تكوين إطارات في شتى وسائل الإعلام عن طريق تقديم برامج و تقنيات تسهل أداء المهمة، و يمكن تسجيل عدة ملاحظات حول هذه البرامج حيث يلاحظ من المتكويين لمعهد لعلوم و الإتصال يتلقون برامج في الجذع المشترك تتمثل في الاقتصاد و القانون و علم الإجتماع و التاريخ و المنهجية، و ما يمكن تسجيله في هذا الشأن هو عدم وجود مواد متخصصة في ميدان الإعلام، حيث نجدها إلا في السنوات الثالثة و الرابعة.

قد أدخلت بعد ذلك عدة تغييرات سواء من ناحية البرامج، و الساعات، فأدمجت الفنيات الصحفية في الجذع المشترك بعدما كانت غائبة تماما. لكن رغم هذه الإصلاحات المستمرة إلا أنها تبقى مجرد إصلاحات نظرية، لم تستطع فرض نفسها على الأرض الواقع لئن المعهد يكون صحفيين دون متابعة و غالبا ما نجد الصحفي لا يستفيد مما تلقاه لأن هناك نوع من الانفصال بين الممارسة و التكوين<sup>(1)</sup> و كذلك أن المعهد تأسس في ظل شخصية مزدوجة فهو يكون صحفي، يمارس مهنة معينة و من جهة يقوم بتطبيق برنامج أكاديمي سطرته وزارة التعليم العالي، و هذا التناقض هو الذي مزق شخصية الصحفي إلى شخصية صحفية و شخصية أكاديمية، حيث يتلقى أفكار عن عالم ثم يمارس الصحافة في عالم آخر<sup>(2)</sup>، فنتج لدينا حصيلة صحفية لا تمتلك التقنيات المنهجية و الترسانة النظرية التي تساعد على العمل بيد أننا نستطيع الملاحظة ان معاهد تكوين الصحفيين مازالت حتى الآن تعاني من جفاء المهنة<sup>(3)</sup> و هذا بطبيعة الحال لا يرجع إلى الإطارات في حد ذاتها بقدر ما يرجع إلى المؤطرين في هذا

---

1- مؤلف جماعي تحت إشراف عزي عبد الرحمن- فضاء الإعلام - ديوان مطبوعات الجزائرية -الجزائر

1984 ص 83

2- نفس المرجع المذكور أعلاه ص 83

3- زبير الشاوش رمضان " تكوين الصحفيين بمعهد علوم الإعلام و الإتصال بجامعة الجزائر(1964)-

(1991) "المجلة الجزائرية للإتصال العدد 9 - 1993 ص 43



المجال الذين لم يستطيعوا إقامة برامج تعليمية تتماشى والتطور السريع لوسائل الإعلام. فمعهد علوم الإعلام و الاتصال متأثرا أيضا بالعامل الاجتماعي و السياسي، ففي الستينات و السبعينات كانت هناك سياسة تنموية في المجال الاقتصادي و الاجتماعي انعكس عن البرامج و توجيهات الأساتذة أيضا و هذا ما ولد صحافة مرتبطة بسلطة، فبعض الصحفيين أصبحوا دعاة مصلحين و يتحدثون باسم السلطة و ذلك يتنافى مع أخلاقيات المهنة التي تجعل الصحفي مستقلا نوعا ما من الحديث الذي يتعامل معه [...] <sup>(1)</sup> وبالتالي فقد أدى هذا الارتباط ببعض الصحفيين إلى تغييب الهدف الأسمى للصحافة و السعي وراء المصلحة الخاصة فحول مهنة الدفاع عن حقوق الإنسان إلى مهنة انتهازية.

و لقد استغلت السلطة في نفس الوقت هذا النوع من الصحفيين للتعزير مكانتها و بالتالي فإن الإصلاحات التي شهدتها فضاء الإعلام ماهية إلا إصلاحات ارتجالية خالية من الوعي الحقيقي لضرورة تشكيل إطارات في المستوى المطلوب لهذه المهنة و لقد استفادت السلطة في الجزائر عبر كل مراحلها إلى حد الآن من هذا التكوين الذي يمتاز بفقره من الروح الإبداعية و النظرة التحليلية ذلك أن الصحافة كانت و لازلت السند الأساسي في إضفاء الشرعية القانونية لها و يمكن القول أن المشكل الذي يعانيه التكوين هو أننا لا نخرج أكاديميين بأتم معنى الكلمة و لا الصحفيين بأتم المعنى و هذا يعود إلى الخلط القائم بين الإعلام و الاتصال و الصحافة <sup>(2)</sup> وبما أن الممارسة الميدانية مقرونة بالتكوين فإن لا مجال سينعكس عليها ، و تجدر الإشارة إلى أن الصحفيين المتخرجين من معهد الصحافة قاموا بتربصات دامت شهرا واحدا هذا ما يجعل الصحفي لا يستوعب ما أخذه من نظريات و مناهج بصورة سليمة، في النهاية يمكن القول أن الممارسة الإعلامية الميدانية في الجزائر مرتبطة مباشرة بالتكوين الإعلامي <sup>(3)</sup>.

إن معظم دول العالم عرفت الصحافة بظهور الطباعة و انتقلت من بلد إلى آخر سواء عن طريق الاستعمار أو عن طريق الثقافة و كانت في المراحل السابقة تمارس من طرف نخب ليس لها تكوينا أكاديميا في الصحافة، فمنهم من كان ناقدا مفكرا أو كاتباً، ولكن مع مرور الزمن و مع التغيرات التي مست المجتمع البشري، بالإضافة إلى

1- مؤلف جماعي تحت إشراف عزي عبد الرحمان المرجع المذكور سابقا ص 82

2- مؤلف جماعي تحت إشراف عزي عبد الرحمان -فضاء الإعلام مرجع انكور سابقا ص 84

3- نفس المرجع المذكور أعلاه ص 82

الدور المنوط للصحافة في شتى المجالات وعلى مستوى الأبنية التحتية والفوقية ،دفع بالمؤطرين في هذا المجال إلى التفكير في إنشاء مراكز خاصة بتكوين صحافيين ،كما أن الأنظمة الحاكمة التي تداولت على دواليب الحكم في المجتمعات المختلفة أدركت ضرورة تشكيل مؤسسات تختص بهذا المجال من أجل بث إيديولوجيتها من خلال وضع برامج تكوينية خاضعة لطبيعة اتجاهاتها ، و الجزائر عرفت هي كذلك الصحافة المكتوبة أثناء الاستعمار دون تكوين للصحفيين، ولكن بعد الإستقلال ومع تطور هذه المهنة ظهر الشكل الأكاديمي للصحافة وأخذت شكلا علميا ،فأنشأت في الجزائر مدرسة عليا للصحافة سنة 1964 وتمنح هذه المدرسة شهادة ديبلوم صحافة تقابل الليسانس وكانت فيه الدراسة ثلاثة سنوات ويهدف التكوين في هذا المعهد فبل كل شيء إلى تكوين صحافيين واتصاليين وإطارات سياسيين لقطاع الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية كما لقطاع الاتصال أما الهدف الثاني فيتمثل في بعث نشاطات للبحث في وضع الإعلام والاتصال وفي الوسائل المستخدمة وفي هذا المجال حتى نتمكن من الإسهام في تقديم بعض العناصر للإجابة عن الأسئلة التي يطرحها التطور الوطني والدولي للمادة ووسائل البث وتطور المجتمع بشكل عام<sup>1</sup> فإننا نتساءل :

أ/ هل التكوين الذي تلقاه الصحفي يتماشى والبعد المعرفي الحقيقي لمهنة الصحافة ؟

ب/ هل الصحفي الجزائري يتحكم فعلا في فن الكتابة الصحفية ؟

لقد سطر المؤطرون في مجال الصحافة برامج تكوينية تهدف إلى تشكيل إطار يتحكم في آليات الكتابة الصحفية ،عن طريق وضع برامج ثقافية وسياسية واقتصادية واجتماعية بالإضافة إلى التركيز على برامج الإعلام في حد ذاته ، لكن رغم هذه المبادرة في إعطاء الصيغة العلمية العملية للصحفي إلا أننا نلمس ضعف التكوين وهشاشته عند الصحفيين ويرجع ذلك في الأساس إلى البرامج والمواد المدرسية بمعهد الصحافة حيث نجد برامج وجداول و مواد دراسية ، لا هي مواد علمية ولا هي مواد أدبية ولا مواد تاريخية ولا هي مواد سياسية بل هي كل هذه الفروع مما جعل مادة الإعلام تختفي بين هذه المواد<sup>2</sup> .

---

1- زبير شاوش (رمضان) مرجع مذكور سابقا ص 39 إلى 40.

2- زبير (سيف الإسلام)-علم الإعلام والسياسات الإعلامية المؤسسة الوطنية للكتاب الطبعة الثانية سنة

إن عدم صياغة برامج تكوينية تتماشى والأبعاد الحضارية المعرفية لهذا العصر يمكن إرجاعها إلى عدم تبني سياسة إعلامية تكون وفق الطبيعة العلمية لهذا الفرع ، لأنها تعتمد على أساليب تقليدية سواء من حيث المناهج أو الترسانة النظرية وفي هذا التخطيط العشوائي اكتفت بعض مدارسنا على تكوين الصحفي دون الخوض في نظريات التخصص أو إدخال مواد جديدة في مناهجها، وبالتالي فإن معاهد التكوين لم تستطع أن تسير مركب العصر بالرغم من وجود التقنيات العلمية و الإعلامية الحديثة، لكن رغم ذلك نجد تكوين ضعيف للإطار البشري الذي يسير هذه التقنيات والتي تتطلب في نفس الوقت مهارات فكرية وخبرات مهنية كبيرة وهذا النوع من الإطار الإعلامي لا يلام ،فقد وجد نفسه في ميدان لم يعد له إعداد جيد علميا ومهنيا وتقنيا ،ولكن اللوم على الحكومات التي لم تسعى لإنشاء المؤسسات الأكاديمية القادرة على التكوين العلمي والتدريب المهني للصحفي[...] وعدم الاهتمام بتكوين الإطار البشري اللازم لوسائل الإعلام ،هذا ما يجرنا إلى القول بأن معظم دول العالم الثالث تفتقر إلى النظرة البعيدة لما ستكون عليه وسائل الإعلام غدا" <sup>1</sup> "فغياب التدريب وعدم الاهتمام بالتمارين التطبيقية ،والاعتماد على مناهج ومواد لا تتماشى والتطورات التكنولوجية أفرز إنتاج هزيبا لا يعبر وحقيقة المستوى الذي يطمح إليه الصحفي "فمعهد الصحافة كفضاء علمي لا يتابع الصحفيين ،وبالتالي نجدهم لا يستفدون مما تلقوه" <sup>2</sup> .

فتكوين الصحفيين ضرورة أكيدة لأداء المهنة على أكمل وجه، وهذا المطلب نادى به الكثير من اللجان المتخصصة في هذا المجال فقد جاء على لسان اللجنة التي أوكلت لها منظمة اليونسكو عام 1948، إن في مقدمة الحلول التي يجب اللجوء إليها لحل معضلة الصحافة هو إعداد الصحفيين من الناحية المهنية إعدادا يتناول في جوهره تلقينه معنى المسؤولية الإعلامية وحملهم على العمل بروحها، ذلك أن الصحافة لا يمكنها أن تبلغ مستوى رسالتها الرفيعة وتقوم بدورها في نقل الأنباء والآراء قياما حسنا إلا إذا توفرت في الأشخاص المشتغلين بها المزايا العلمية والمهنية والخلقية الكافية.

---

1- نفس المرجع المذكور أعلاه ص 44.

2- عبد العزيز شرف - فن التحرير الإعلامي - الهيئة المصرية العامة للكتاب 1987 ص 06.

ولكن رغم هذه المبادرات إلا أنها لم تأخذ بعين الاعتبار خاصة في دول العالم الثالث التي مازالت تعاني من تشكيل إطارات قادرين على التحكم في سر المهنة "فالصحفيين يلتحقون بهذه المهنة دون أن يكونوا قد تدرّبوا تدريباً لائقاً يسمح لهم بمعرفة خبايا وضرورات وصعوبات المهنة الصحفية كذلك عدم إطلاعهم على أهم التطورات التكنولوجية"<sup>1</sup> ويعتقد علم النفس بأن سلوك الإنسان على المستويات المعرفية الوجدانية و الإجتماعية والنفسية وحتى الحركية إنما هو في جانب كبير منه نتاج تراكمي لعملية التكوين .

## 6. التكوين العلمي الذاتي للصحفي بميدان الصحافة المكتوبة :

إن التكوين الذاتي هو تلك العملية التي يقودها الصحفي بنفسه مستعملاً مجموعة من الوسائل والمصادر للحصول على المعلومات والخبرات خاصة المستجدات في ميدان تخصصه لمواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية المتسارعة .

فالتكوين ذاتياً كما ورد في بعض القواميس هو الشخص الذي يكون نفسه بنفسه ومنه نقول بأن التكوين هو ذلك التكوين الذي يقوم على أساس المبادرة الذاتية للصحفي بإمكانته الشخصية ،حيث يلجأ فيه الصحفي إلى مصادر مختلفة للحصول على المعلومات التي يبحث عنها أو للتزود بالمعارف الجديدة في مجالات شتى حسب اهتماماته لإثراء رصيده المعرفي الثقافي وتوسيع أفكاره ليتحكم أكثر في أداء مهنته على أكمل وجه ويتطلب ذلك إرادة لأنه مجهود فردي دائم يعتمد على القدرات الذهنية للصحفي .

إن التكوين الذاتي أثناء الخدمة إذا كان ضرورة لآزمة وحقيقة رائعة في جميع الوظائف والمهن ، فإن لمهنة الصحافة يشكل ضرورة أكثر إلحاحاً ذلك أن التكوين أثناء الخدمة يفترض تكويننا سابقاً له ،يكون المتكون قد تلقاه في مرحلة سابقة للمرحلة التي وصل إليها أو يبلغها حيث يعاني هذا التكوين نقائص كمية أو نوعية سيتم العمل في إطار التكوين أثناء الخدمة وإتمامها<sup>(2)</sup>

---

1- محمد بدر الدين "صحافتنا بين الرأي والخبر"مجلة الوحدة-العدد 448 عدد صفحات المقال من 25

إلى 31جانفي 1980 ص28

2- Bonboir A : formation continue enseignants , revue de sciences de l'éducation, laboratoire de Psychopédagogie , CAEN,AN° 314 , 1983 P 31.

فمهنة الصحافة أو الممارسة الصحفية تتطور فيها التقنيات والمعارف، وتتغير فيها المناهج بشكل سريع ومتزايد وتتعدد الطلبات والحاجات إلى المعلومات بإستمرار، فالتكوين الأولي مهما كان مستواه، ومهما كانت قيمته لا يقدر على تنمية قدرات الصحفيين كما لا يمكن لأي شهادة أكاديمية في الاختصاص أو خارج الاختصاص مهما كان مستوى المؤسسة التي تمنحها أن تضمن رصيذا معرفيا متواصلا أكثر من بضع سنوات يكون بعدها حاملها في حاجة إلى تجديد وتحديث معارفه وآلياته التي تحكم مهنة الصحافة لأن الصحفي يواجه مطالب المتغيرات المجتمعية الاقتصادية والسياسية والثقافية، فيجد نفسه في حاجة إلى هذا التجديد عن طريق التكوين المستمر أثناء الخدمة.

لذلك نجد أهداف التكوين الذاتي تتركز على إعادة تأهيل الصحفيين الذين تم توظيفهم دون تكوين في هذا الميدان مع العمل على تعميق وتحديث المعارف والتقنيات الواجب معرفتها وخلق رغبة ملحة للتكوين الذي لا يقل أهمية عن التكوين الأكاديمي أو النظامي لذلك فقد إعتبرناه أحد العوامل المؤثرة في تشكل واقع الممارسة الصحفية المكتوبة في الجزائر .

# الفصل الخامس

الممارسة الصحفية المكتوبة في الجزائر

# الفصل الخامس :

## الممارسة الصحفية المكتوبة في الجزائر

1-تمهيد

2-التعددية الإعلامية في المجتمع الجزائري

3- واقع الممارسة الصحفية المكتوبة في الجزائر

أ- المواضيع المعالجة على صفحات الجرائد والأبعاد المؤثرة فيها .

ب - هامش مناورة الصحفي في معالجة المواضيع والقضايا السائدة

ب-1-حرية التعبير والممارسة الصحفية المكتوبة في الجزائر

ب-2- حرية الصحافة أساس تحقيق الدور الأمثل للصحفي

## 1- تمهيد

يمثل هذا الفصل خلاصة للفصول النظرية السابقة، باعتباره يمثل حوصلة لأهم المكتسبات التي حققها المجتمع الجزائري في مجال الإعلام المكتوب خاصة بعد إقرار التعددية السياسية ، هذه الأخيرة التي انعكست على الممارسة الصحفية المكتوبة حيث ظهر مفهوم جديد لم يسبق أن شهدته الساحة الإعلامية الجزائرية من قبل ألا و هو التعددية الإعلامية و التي سمحت بانفتاح في مجال الرأي و التعبير، و عليه تغيرت النظرة الرسمية لوسائل الإعلام خاصة صحافة المكتوبة التي أصبحت تتوجه في إطار حرية الرأي و الكلمة إلى الواقع المحيط بها، باعتبار أن الحق في الإعلام ضرورة اجتماعية و من المتطلبات الأساسية للعملية الديمقراطية ، وبهذا الانفتاح السياسي شهدت الممارسة الصحفية المكتوبة تغيير كبير أنعكس على المواضيع المعالجة حيث أصبحت تمس يوميات المواطن و تعالج قضايا تهم الرأي العام الوطني و لم يقتصر هذا التغيير على ذلك فحسب بل تعدى إلى هامش مناورة الصحفي حيث تمكن في فترة وجيزة من طرح و مناقشة قضايا كانت سابقا من المحظورات - الطابوهات - الاجتماعية و السياسية و استطاع في هذه الفترة أن يكسر ذلك الحصار الذي كلن مفروضا عليه لمدة زمنية طويلة

و لقد خصصنا في هذا الفصل محور خاص بالتعددية الإعلامية في المجتمع الجزائري ثم انتقلنا للحديث عن واقع الممارسة الصحفية المكتوبة قبل التعددية السياسية و بعدها ، و تم تركيزنا على المواضيع المعالجة و هامش مناورة الصحفي باعتبارهما العنصران الأساسيان في هذه الدراسة، و يمثل هذا الفصل قراءة نظرية للبحث سيتم التحقق منها بعد إجراء الدراسة الميدانية.



## 2- التعددية الإعلامية في المجتمع الجزائري :

لقد حاولت الجزائر ومنذ استقلالها للحاق بركب التقدم ، بالعمل على تطوير جميع الميادين ، و لاسيما الجانب الاقتصادي بإقامة مصانع ووحدات اقتصادية بفروعها المختلفة و كذا الحال بالنسبة لمجالات أخرى في حين أن قطاع الثقافة بصفة عامة و قطاع الإعلام بوجه خاص لم يمسه التطور و لم يحضى بالاهتمام كباقي ميادين الحياة الاجتماعية . في الواقع لم يرقى إعلامنا من الناحيتين الكمية و النوعية إلى المستوى المطلوب نسبيا إي منذ سنوات قلائل حيث ظهرت صحف و مجلات ذات مشارب مختلفة منها التابعة للأحزاب السياسية و الأخرى للجمعيات المهنية و المنظمات الاجتماعية و المؤسسات الاقتصادية في حين بقية الكثير منها غير معروفة لدى أغلبية المواطنين نتيجة الظهور المفاجيء للاختفاء و أحيانا لمحدودية النشر و التوزيع إلى غير ذلك من الأسباب التي قلصت نوعا من مردودية العمل الإعلامي في الجزائر لكن رغم كل ذلك فما يمكن قوله هو أن واقعنا الإعلامي بات مميزا من الناحيتين الكمية و النوعية إذ أصبح عكس تعددية موازيا بذلك التعدد الذي مس قبل ذلك الجانب السياسي و مجالات أخرى في فترة زمنية مميزة انتقل خلالها مجتمعنا من مرحلة الأحادية الحزبية إلى مرحلة التعددية الحزبية التي عكست مكتسبات الفترة الجديدة .<sup>1</sup>

إن رياح التغيير في العالم لم تستثني بلدنا الجزائر بحيث عصفت بقوة فسمحت بدخوله عهدا جديدا ففي ظرف سنة و نصف شهدنا بروز أكثر من ثلاثين جمعية سياسية ذات قوى متفاوتة و أكثر من مئة جمعية غير سياسية حاملة شعارا يعكس حرية و تعددا لا يمكن التراجع عنهما، كان من الضروري العمل على التوظيف الحسن لهذه اللحظة التاريخية العظيمة التي تشهد هبوب رياح الديمقراطية على مستوى العالم و ما حدث في مجتمعنا لخير دليل على هذا التوظيف الذي جاءت نتائجه معبرة عن واقع مغاير لسابقه و أفضل نسبيا ولقد كشفت مختلف الأحداث عبر بلدان المعمورة و حتى عندنا في الجزائر عن مدى الجوع الديمقراطي الذي عانت منها شعوب العالم ديمقراطية طبقتها تدريجيا العديد من البلدان لكن بصفة متفاوتة حسب ما يناسب خصوصياتها الاجتماعية بعيدا عن المفهوم العام للكلمة هكذا برزت الرغبة في التغيير بهدف اكتساب حرية حقيقية<sup>2</sup>.

1- دليل وسائل الإعلام في الجزائر وزارة الإتصال و الثقافة المركز الوطني لوثائق الصحافة و الإعلام 1999 ص 7

2- بن خرف الله (الطاهر) "من التعددية السياسية إلى حرية الصحافة و تعددها" ، المجلة الجزائرية للاتصال ، معهد علوم الإعلام و الإتصال ، ديوان المطبوعات الجامعية ، جامعة الجزائر ، العدد5، شتاء 1991 ، ص 59 .

إن الديمقراطية تستهدف تغيير ذهنية الإنسان ، حتى يصبح قابل لممارستها ، ممارسة حقيقية ضرورية لتغيير المجتمع ليصبح التعدد سمتة ، بما تعنيه الديمقراطية من حرية في التفكير ، التعبير و التعدد الحزبي نجدها أيضا بمثابة الإطار الصالح لجعل هذه التعددية تحقق نفسها بصورة إيجابية ذلك أنه ليس هناك بديل للطائفية ، القبائلية و العشائرية غير التعددية الحزبية التي هي مظهر من مظاهر الحياة الديمقراطية .<sup>(1)</sup>

يجب الإشارة إلى أن الفكر العربي يقيم علاقة وثيقة بين الديمقراطية و تعدد الأحزاب فيقرر أنه لا ديمقراطية بدون أحزاب و يعتبر غيابها الدليل على عدم ديمقراطية النظام السياسي لأن الديمقراطية بكل بساطة تعبر عن حكومة تعدد الأحزاب ولقد نشأ نمط تعدد الأحزاب و تطور ، و بالتالي أخذ صورته الراهنة ، في مجتمعات رأسمالية ، متقدمة صناعيا اجتماعيا و ثقافيا هي مجتمعات شهدت آثار الثورة الصناعية اقتصاديات السوق . و نظريات المنافسة الاقتصادية.<sup>(2)</sup>

التعدد السياسي يعكس وجود جماعات متميزة، أو قطاعات لها فلسفات و مداخل سياسية متباينة و يتجسد هذا التعدد في وجود الأحزاب السياسية، و غير ذلك من الجمعيات ذات الطابع السياسي كما سميت من قبل إلى أن أصبحت تسمى أحزابا لقد وجدة الجماهير نفسها ، أمام خيارات و بدائل مختلفة و متنوعة بإمكانها أن تختار الواحدة دون الأخرى بعض هذه الجماعات تقيم علاقات بشكل غير مباشر مع الصحف في حين أنشأ بعض الأحزاب ، جرائد تعتبر بمثابة اللسان الناطق لها .<sup>(3)</sup>

بذكر التعددية السياسية، نجدها تستدعي بالضرورة التعددية الإعلامية بيد أن الانتقال من الإعلام الموحد إلى الإعلام المتعدد نجده يطرح مشاكل مختلفة. منها القانونية، و منها ما هو ذا طابع سياسي يقتضي قرارا سياسيا فعليه جاء قانون الإعلام في الجزائر بعد تطبيق نظام التعددية السياسية و دخول الجزائر عهدا تبنت فيه دستورا جديدا حيث تم الاستغناء عن الهيكل الإداري الذي كان وصيا على قطاع الإعلام . هذا الأخير الذي كان و لا يزال من أبرز المواضيع التي تطرح على الساحة السياسية

---

1- عابد الجابري (محمد) " الديمقراطية ووظيفتها التاريخية في الوطن العربي " جريدة المجاهد الأسبوعي ، الجمعة 6 جويلية 1990 . العدد 1561 ، ص 19 .

2- أبو بكر سعودي (هالة) و محمد عبد المجيد (وحيد) ، الحرية و تعدد الأحزاب في فكر الاشتراكية التعددية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1978 ص 73 ، ص 126 .

3- بن خرف الله (الطاهر) ، المرجع السابق ، ص 60

باعتبار أن المعارك السياسية بين الأحزاب تمر حتما عن طريق الإعلام. المعركة السياسية هي معركة إعلام قبل كل شيء فالحزب الذي ينجح في تنظيم إعلامه و استعماله استعمالا صحيحا ، يستطيع تبليغ رسالته ضمن قنوات الإتصال العام ، و يكون قد ضمن الأهم باستدراج الرأي العام نحو طروحاته (1).

في الواقع تشير صحافة العدد ، إلى وجود خصائص مميزة للصحف ، إذ تختلف عن بعضها البعض في المضمون ، النمط و الاتجاه السياسي ، و تسودها الملكية الشخصية ، سواء كانت الملكية في يد شخص واحد ، أو يد جماعة حسب القوانين و التشريعات المعمول بها و الخاصة بكل بلد . فهي تعكس وجهات نظر متعددة (2).

لقد انطلقت التعددية الصحفية في مجتمعنا آنذاك، في جو ملؤه الحماس السياسي. بحيث ولدت الإصلاحات القائمة في الجزائر ، أربعة و ثلاثين حزبا يتمتع كل واحد منها بالشرعية و قد حصلت كل الأحزاب على الاعتماد و تم الإعلان عنها في الجريدة الرسمية .

يمكن اعتبار التعددية السياسية أمر جيد ، شرط أن يحتكم على التنظيم و التنسيق المرغوب فيهما لكن في واقعنا نلاحظ أن المنظمات السياسية المتقاربة في الآراء و في البرامج كثيرة جدا و بالتالي أن هذه التيارات المتقاربة في مواضيعها لو توحد صفوفها ، سيتقلص حتما عددها ، الذي فاق كل الحدود المتوقعة . إن غياب فكر إيديولوجي واضح داخل هذه المنظمات السبب الرئيسي الذي أدى إلى بروز عدم الانسجام في برامجها ، مؤديا إلى التضارب في أفكار و الآراء ، والتناقض في المواقف ، هذا الذي ينبغي أن يتم التغلب عليه حتى تتحدد الرؤية كون التعددية إضافة إلى ذلك نجدها تعكس جانبا سلبيًا يتمثل في إيقاف التغيرات القبلية ، العرفية و الإقليمية الضيقة (3).

---

1- خوري (صالح) " معركة هل تحسم لصالح الديمقراطية " جريدة المجاهد الأسبوعي، الجمعة 16 فبراير

1990 العدد 1541 ص 9 .

2- بن خرف الله (الطاهر)، المرجع السابق ، ص 61.

3- "التضارب في الأفكار و الآراء ، و التناقض في المواقف " جريدة المجاهد الأسبوعي ، الجمعة 26

جانفي 1990 ، العدد 1538

ومن خلال هذا الواقع التعددي ، يظهر التحيز و التعصب بحيث نجد أن كل واحد يدافع عن وجهة نظره و لا يحترم رأي الآخر بيد أن كل من التعددية والديمقراطية كمفاهيم يقتضيان التسامح الفكري ،أي أن نقبل رأي الآخر ولا نتبناه ونتفهم رأي الغير ولا نتعامل عليه ، و بفعل ذلك يمكن للتعددية أن تقدم نتائج إيجابية ، و إذا اعتمدت على منطلقات فكرية عميقة ، تاريخية ، تراثية ، تطمح إلى بناء مجتمع جزائري منسجم فكريا وروحيا .إن الاختلاف في المبادئ ينتج الثراء الثقافي عبرمختلف المجالات الفكرية، إلى جانب أن استقلالية الفرد وحقه في الإعلام، يتطلب حرية التعبير، هذه الأخيرة التي تعتبر أساسالكثير من الحريات وكذا أساس التفاعل الاجتماعي السري للفرد في بيئته. هكذا تتجسد الديمقراطية بما تعنيه وتعكسه من حرية التفكير والتعبير والتعدد الحزبي و الإعلامي في إطار صالح وسوي ومنهجي يجعل هذه التعددية تحقق نفسها و بصورة إيجابية (1)

التعددية هذه الظاهرة الجديدة التي مهدت لوجودها أحداث أكتوبر 1988 في مجتمعنا منذ سنوات عرفناها سياسية بادئ ذي بدء أفرزت بدورها معطيات جديدة في واقعنا كانت لها نتائج متفاوتة من الناحية السلبية والإيجابية انعكست بدورها على جل الميادين الحياة الاجتماعية بما في ذلك المجال الإعلامي عامة ومن خلاله القطاع المكتوب فباتت التعددية الصحفية ميزة تتميز بها الساحة الجزائرية منذ ما يزيد عن عشرية من الزمن. (2)

إن الإتصال من أروع الأمور جميعا ولا يستمر المجتمع إلا بوجوده فهو أصلا نشأ بالاتصال الذي يعتبره ضروري لكل تكييف يطالب به المجتمع أعضائه و عن طريقه يحافظ الإنسان على مؤسساته الاجتماعية و طرق سلوكها وذلك لا يكون فقط عبر الأيام و إنما عبر الأجيال . (3)

في الواقع الفرد لا يستطيع أن يفكر بحرية ،إذا كان لا يستطيع أن يتكلم ولا يستطيع أن يفكر بحرية إذا كان الآخرون لا يستمعون الكلام لأن بالاستماع إلى الأفكار أفكار الآخرين يستطيع الفرد أن يطور أفكاره و هكذا يتأكد لنا أن استقلالي الفرد وحقه في الاتصال يتطلب وجود كل من حرية التعبير والاستماع أو مجموع حرياته قائم بالاتصال

---

1-خوري (صالح ) المرجع السابق ، ص 9

2- صابات ( خليل) الصحافة رسالة و استعداد فن و علوم ، دار المعارف الطبعة الثانية مصر ص 334 ، ص 340

3- ريفرز (ويليام) و آخرون وسائل الإعلام و المجتمع الحديث ، ترجمة إمام (إبراهيم) ، مؤسسة فرانكين للطباعة و النشر ،

دار المعرفة القاهرة.1995 ص12

و كأحد أفراد جمهور الاتصال الحر، و كشرريك على قدم المساواة مع الآخرين في كافة الحقوق الاتصالية ، بهدف تحقيق التفاعل الاجتماعي داخل نظام ديمقراطي . (1)

يتم الإعلام بواسطة مؤسسة اجتماعية تستجيب إلى البيئة التي تعمل فيها . لذلك هناك تفاعل بين وسائل الإعلام و المجتمع بحيث تتوقف أهمية الدور الذي يقوم به الإعلام على طبيعة العلاقة بينه و بين النظاميين السياسي و الاجتماعي السائدين في أي بلد لا توجد العملية الإعلامية أيا كان مستواها في فراغ اجتماعي ، لأنها تحتاج لبناء اجتماعي ، اقتصادي ، سياسي ، الثقافي و كذا الإيديولوجي السائد في أي بلد من البلدان فمن البديهي وجود اديولوجية واحدة ، تحدد الخط السياسي ن الاقتصادي و لاجتماعي لدولة ، كما تعدد موقف الدولة من الإعلام باختلاف وسائل التبليغية و الدور الذي يؤديه داخل المجتمع تجاه الرأي العام و بذكر الرأي العام تجدر الإشارة لما قاله لينكولن braham lincoln أحد رؤساء أمريكا ، معبرا عن أهمية الرأي العام بحيث أنه قد حذر من خطورة إهماله ، أو عدم الاهتمام به من جانب الحكام قائلا : " إنه حقيقة إنك تستطيع أن تخدع كل الناس بعض الوقت ، كما أنك تستطيع أن تخدع بعض الناس كل الوقت ، و لكنك لا تستطيع أن تخدع كل الناس كل الوقت . " (2)

لقد ظهرت على الزمن مرودية العمل الإعلامي و مدى تأثيره على السلوك الجماعي من خلال حوار ديمقراطي متكافئ و قناعة متأكدة فكانت السبعينيات سنوات التجربة و أنت الثمانينات لتجعل من الاتصال الاجتماعي منهجية عمل ناجعة و سليمة. و من الأسباب التي تدعو إلى الإقبال على برامج الاتصال الجماهيري، ظهور مشاكل اجتماعية و اقتصادية لم يكن للمجتمعات المصنعة و النامية على حد سواء عهد بها. نذكر من بينها تبذير الطاقة و إهدار الإعتمادات المخططة للرعاية الصحية كما تطورت من جهة أخرى تقنيات الاتصال و أساليب تقييم الواقع و قياس مدى تغيير السلوك . أن التقدم المتعاقب في وسائل الاتصال و الاستخدام السيئ لكل أشكال الدعاية عشية الحرب العالمية الثانية أديا إلى إظهار الحاجة إلى حق الفرد و المجتمع في الحصول على المعلومات و حقه في تقديمها بغض النظر عن الحدود الجغرافية وهو ما نصت عليه

---

1- محمد جمال (راسم) الحق في الإتصال وارتباطه بمفهوم الحرية و الديمقراطية مطبعة المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم ، تونس 1994 ، ص 19.

2-بوجلال (عبد الله) " الإعلام و الرأي العام الأقطار النامية و العربية " المجلة الجزائرية للاتصال ، معهد علوم الإعلام و الاتصال ، ديوان المطبوعات الجامعية ، جامعة الجزائر العددان 06 ربيع 1990.ص7

أعقبت ذلك في البيئة الدولية ،أو في وسائل الاتصال ذاتها مع الإدراك المتزايد لظاهرة ا المادة التاسعة عشر من الإعلام العالمي لحقوق الإنسان التطورات التي لاتصال جعل من الممكن التقدم خطوة أخرى إلى الأمام للحصول على حق الفرد و المجتمع في الاتصال الحق هنا يتضمن كل الحريات التي كسبها الإنسان في نضاله الطويل ضد السلطة السياسية أو الدينية أو الاقتصادية مضاف إليها حقه في الانتفاع و المشاركة في العملية الاتصالية ، وحقه في تدفق المعلومات في اتجاهين (1)

كل هذا يعكس الاهتمام بحقوق الإنسان بما في ذلك تعريف المواطن ، وتغيير الانطباع السائد حول مفاهيم معينة و تطوير المجتمع تجاوبا مع المحيط الوطني أو الظروف الدولية في مناخ ديمقراطي سليم ، يعكس حق الإعلام كأحد الحقوق الشرعية .(2) إن الحق في الإعلام هو حق رئيسي و أساسي لكل المواطنين لقد ظهر بعد الحرب العالمية الثانية في البلدان الغربية ، و يمكن القول أن مصطلح الحق في الإعلام يعني اليوم الحق في كل المنابع الإعلامية وكذا البحث عن الموضوعية والحقيقة ، و بالتالي الحق في إعلام محايد ،صادق ،كامل ،مخلص،دقيق ومحدد متزن وديمقراطي .(3)

هكذا يتحدد الحق في إعلام نزيه و موضوعي داخل كل مجتمع يسعى إلى تحقيق عدالة اجتماعية و لو بصفة نسبية فالإعلام لا يمكن أن يؤدي دوره الحقيقي بدون حرية كاملة .الحرية يقصد بها الحق لجميع الناس أن ينشروا آرائهم و أفكارهم و الحق لجميع وسائل الإعلام أن تمارس مهمتها في مأمّن من جميع العرافيل ، على هذا الأساس ، فإن نظرية حرية الإعلام ، أقرب ما تكون إلى مفهوم عام ، مقبول في مجتمع ما ويكره كل فرد حسب قدرته المادية و المعنوية و كذا الثقافية و يجب الإشارة إلى أن النظرية لم تطبق في أوربا إلا في بداية القرن التاسع عشر(ق-19) فقبل ذلك كانت محل نقاش في أوساط مختلفة بحيث نجدها عند السياسيين تحمل معاني خاصة ، تدور حول السلطة و ممارستها ، وكانت عند الاقتصاديين مرتبطة بالنمو و حرية العمل ، لكن هذه المعاني كلها تبلورت في نظرية واحدة ، أطلق عليها اسم نظرية حرية الإعلام و التي لخص

---

1- محمد الجمال ( راسم ) : المرجع السابق ، ص7 .

2- ولناث ( ميشال ) : الإعلام الاجتماعي دراسات إعلامية ، دار النهضة العربية ، الكويت 1984 ،ص5

3- BRAHIMI( Brahim ) « le droit a l'information ou l'apprentissage difficile de la démocratie», revue algérienne de communication, I.N.C.I , OPU, université d'alger,numéro4, automne 1990, P,23,P27.

الإعلامي " فرانسيس بال" على النحو التالي :

1- حرية الإعلام ، حرية شرعية يحددها القانون ، و لا يمكن لأية مؤسسة إعلامية أن تتجاوز القانون فهي تعبير عن نشاط منتظم يراعي الحدود القانونية .

2- هي تقتضي أن يكون لكل مواطن الحق في إنشاء صحيفة، أو إنشاء مؤسسة إعلامية و هي تخضع للقانون العام، و النظام الشرعي.

3 - الدولة لا تتدخل مباشرة في شؤون الصحافة ، و إن الإعانة التي تقدمها الدولة لهذا القطاع يجب أن توزع بكيفية تضمن للضعاف من المؤسسات البقاء و الاستمرارية ، نظرا لكون المؤسسة الإعلامية عنصرا ناشطا يعمل للمصلحة العامة. إن المطلب الأساسي الذي قامت عليه نظرية حرية الإعلام قبل القرن التاسع عشر(ق-19)، يبرز في أنها تضمن حرية النشر فقط لكن بعد ذلك تغيرت الظروف و أظهرت ممارسة هذه الحرية عجزها ، فأصبحت المطالب تتعدى حرية النشر ، و تؤكد على ضرورة إثبات الحق في الإعلام حق لا بد أن يتمتع بها الصحفي في جميع المعلومات و المواطن في الإطلاع على كل ما يجري في الوطن وفي العالم (1).

في الواقع يتأكد لنا أن أهم قيمة لحرية الرأي و التي تعتبر كأساس لكثير من الحريات ، هي ذاتها أساس التفاعل الاجتماعي السوي لأنها تتضمن استقلالية الفرد و قدرته على التعبير عن ذاته ، ويتضمن علاوة على ذلك قدرة الفرد على أن يفكر لنفسه بغض النظر عن أوضاعه الخارجية ، و أن يكون من الناحيتين الفكرية و النفسية غير خاضع لإرادة غيره .

عندما نفهم حرية الرأي على هذا النحو فمن السهل أن نفهم أن استقلالية الفرد تتطلب حرية التعبير ، بسبب الارتباط ، التفكير و اللغة بهذا الشكل تتحدد حرية الإعلام و بالتالي الحق في الاتصال الذي يتحدد حسب تعريف أحد خبراء الإعلام المصمودي مصطفى كمايلي : يقوم الحق في الإتصال على ركائز تجمع بين الحرية في التفكير و التعبير و الإعلام و الانتفاع بالإعلام واستخدام حق الرد و حرية الحياة الخاصة ، و صوت التكلم ووقاية الذاتية الثقافية ، و حتى حرية رفض الإتصال فهو بكل بساطة و بالمطلق عقد الحوار و الصلة بين كائنين و هو حاجة بشرية. (2)

1- إحدادن (زهير)، مدخل لعلوم الإعلام و الإتصال ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، ص39،

ص44، ص45

2- محمد الجمال (راسم). المرجع السابق ، ص29، ص24، ص48.

عرف المجتمع الجزائري، تغييرات مست أغلب مجالاته الاجتماعية، و كان على رأس هذه التغييرات صدور دستور جديد في 23 فبراير 1989. للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بكل ما يحمل من مضامين يعترف فيها بالديمقراطية التعددية الغربية، و حرية الرأي و التعبير. حماية الحريات الفردية و الجماعية و الفصل في السلطات و على المستوى الإعلامي، جاء قانون الإعلام في أبريل 1990 ليكرس حرية الرأي و التعددية الإعلامية التي أدت إلى بروز ثلاثة أنواع من الصحف : الصحف الحكومية ، الصحف المستقلة ، و الصحف الحزبية .

إلى جانب ذلك انتقلت كل من الإذاعة و التلفزيون من المؤسسات محتكرة من قبل الدولة في إطار الحزب الواحد إلى مؤسسات عمومية ، تفتح أبوابها لكل التيارات المختلفة و على المستوى الاقتصادي ، بدأت الجزائر نشرف على اقتصاد السوق (اقتصاد حر) تحكمه قوانين السوق ، العرض و الطلب .<sup>(1)</sup>

إن الإعلام الجزائري ، عرف قانونين سابقين للإعلام قبل قانون الإعلام 1990 الأول صدر بأمر (65-552) في 9 سبتمبر 1968 ، و يتعلق بالصحافيين المحترفين و لم يصدر تطبيقه ، إلا بقرار 5 أبريل 1973 الذي حدد شبكة أجور الصحفيين و جاء قانون الإعلام لعام 1982 ، هذا الذي وصف آنذاك بقانون العقوبات و بقي حبرا على ورق في كثير من المواضيع أما فيما يخص المشروع الجديد الذي طرح بعد مرور شهور من تجربة التعددية السياسية و الإعلامية، فلقد جاء بقواعد مشتركة للإعلام الوطني و الصحافة الوطنية. فهو بمثابة الوجه الآخر لعملية التعددية و لقد أكد على حق الإعلام وحق المواطن في الإطلاع بصفة كاملة، و موضوعية على الأحداث الوطنية و الدولية و كذا حق المشاركة في الإعلام كما حدد الإطار الذي يمارس فيه هذا الحق و من وهو احترام كرامة الشخصية الإنسانية و متطلبات السياسة الخارجية، و الدفاع الوطني. ولقد حاول هذا المشروع المتبني ، توضيح بعض مهام الإعلام ، المتمثلة في توفير ما يحتاج إليه المواطنون في مجال الإعلام ، الثقافة ، التربية و الترفيه محددًا خطوطاً أخرى لدائرة الممارسة الإعلامية التي تكون ضمن القيم الوطنية و ترقية الحوار بين ثقافات العالم و المشاركة في ازدهار الثقافة الوطنية.<sup>(2)</sup>

1- الافتتاحية ، المجلة الجزائرية للاتصال ، معهد علوم الإعلام و الاتصال ، ديوان المطبوعات الجامعية ، جامعة الجزائر ، خريف 1990 ، العدد 4 ، ص 5 .

2- بن يوسف (عمار) " قراءة في مشروع قانون الإعلام ، أي إعلام نريد ؟ " جريدة المجاهد الأسبوعية ، الجمعة 12 جانفي 1990 ، العدد 1536 ، ص 6 ، ص 7



في الواقع عرفت الصحافة الإعلامية الوطنية ، الصحافة المكتوبة على الأقل تغييرا جذريا مما أدى إلى قلب موازين سوق الصحف و بنيتها التنظيمية بإصدار القانون رقم (07 - 90) يوم 3 أبريل 1990 المتعلق بالإعلام و النشر بين الحكوميين لشهري 19 مارس 1990 و 4 أبريل 1990 اللذان سمعا بإنشاء جرائد خاصة مستقلة ، بمعنى ترك الحرية للصحافيين بالتجمع قصد إنشاء عناوين خاصة .لقد أصبحت التعددية الإعلامية واقعا يجب على السلطة من جهة و المهنيين في الصحافة من جهة أخرى و الجمهور من جهة ثالثة أن يتعاملوا معه يتأثرون و يؤثرون فيه. هكذا وجد القارئ بحوزته مجموعة من الصحف فاخترت جريدة من بينها.

انتهى عهد الأحادية ، الذي لم يكن فيه القارئ يختار أمام حرية الاختيار بفعل هذا التغيير الذي مس واقعا الاجتماعي ، و الإعلامي سجلت الصحافة الجزائرية قفزة نوعية بإقرار التعددية الإعلامية التي ساهمت بصفة معتبرة في تدعيم حرية التعبير و باتت كل صحيفة مهما كان توجهها و خطها السياسي لتعمل بما يناسب منظورها الذي تتوفر فيه شروط حرية التعبير على عكس ما كان عليه القطاع العام أين كان الصحفي ملزم باحترام كل الشروط التي تسطرها السلطة ، جاء قانون الإعلام إذا لينص عبر مواده على مجموعة من الحقوق و الممارسات و بالتالي نجده يحدد قواعد و مبادئ ممارسة حق الإعلام التي تتناسب الواقع النعدي ، بالتركيز على حق المواطن في الإطلاع بكيفية كاملة و موضوعية على الوثائق و الآراء التي تهتم المجتمع ، إضافة إلى حق المشاركة في الإعلام و ممارسة الحريات الأساسية في التفكير ، الرأي و التعبير، لكن في نفس الوقت الحق في الإعلام من الواجب أن يعكس احترام كرامة الشخصية الإنسانية من خلال كل عناوين الإعلام و أجرته .<sup>(1)</sup>

إلى جانب يظهر تدخل الحكومة في نشر أو بث مادة إعلامية ، دون المساس بحرية الوسيلة الإعلامية هذا طبعا نسبي ، و لقد تم تحديد ماهية الصحف الإلجبارية العامة و كذا المتخصصة سواء كانت يومية أسبوعية أو دورية ، بالتركيز على أنها لا يجب أن تخالف من خلال محتوياتها الخلف الإسلامي ، القيم الوطنية و حقوق الإنسان ، و يعتبر الصحفي المحترف هو كل شخص يتفرغ للبحث عن الأخبار ، جمعها انتقائها ، استغلالها و تقديمها للجمهور دون الكشف عن أي سر من أسرار الدفاع

---

1- جزائري (رمضان) ، التحليل الإحصائي لتطور الصحافة المكتوبة منذ صدور قانون الإعلام لسنة 1990 ، ص 1 ، ص 2 .  
ترجمة راس العين أمينة .

الوطني ، سر اقتصادي إستراتيجي، أو دبلوماسي ، بما في ذلك عدم المس بحقوق المواطن و حرياته الدستورية (1).

في الواقع يجب أن تكون حقوق الصحفيين المحترفين في الأجهزة الإعلامية العمومية مستقلة عن الآراء و الانتماءات الثقافية السياسية ومن واجبات الصحفي احترام أخلاق المهنة و آدابها ، بتقديم إعلام كامل و موضوعي و التحلي بالنزاهة الموضوعية و الصدق في التعليق على الوقائع و الأحداث . (2) والصحافة تعتبر حرة بحيث يضمن الدستور هذه الحرية التي تمارس طبقا للقانون و بموجب بنود هذا الأخير، يخضع إنشاء الدوريات الإعلامية بهدف التبجيل إلى تصريح مسبق بثلاثين يوما قبل صدور العدد الأول.

ومنذ صدور قانون الإعلام 1990 ظهرت مئات العناوين من الصحف منها الخاصة و الحزبية، وإلى غاية سنة 1999، برز ما يقارب 974 عنوان، من بينها 25 يومية، 28 أسبوعية، 5 محلات نصف شهرية و 20 شهرية و 7 دوريات، هذا ما سمحت به التعددية. (3)

أصبح الصحفي يتمتع بحرية أكبر في ممارسة المهنة ، كما نحسن دوره مما أرس قواعد جديدة لممارسة الصحافة أكثر من ذي قبل ، أين كانت الصحافة مقيدة و خاضعة للضغوطات منها الرقابة السلطوية التي حددت في الكثير من المرات مجال ممارسة مهنية الصحافة، الشيء الذي نص عليه قانون الإعلام لسنة 1982 عبر موادة المحتفلة لقد تم الحرص عند وضع المشرع الجزائري لقانون الإعلام على ترك ثغرات تمكن السلطة من وضع حدود لحرية التعبير إذا تطلب الأمر ذلك فيما يهدد وجودها و لذا فابرجم من إقرار التعددية و حرية التعبير فإن هذه القوانين قد وضعت لها قيود و محددات : كاحترام الإنسان و مقتضيات السياسة الخارجية و الدفاع الوطني و هذا طبعا من الممكن تفهمه نسبيا . إن الإعلام الجزائري عامة رغم كل القفزات التي حققها بفعل الأوضاع السياسية ، إلا أنه ما زال يعاني من ضغوطات غير مباشرة تتجلى في مشاكل عديدة كالطبع، نقص الورق، التوزيع و الإشهار بما في ذلك كل ممارسة غير ديمقراطية

---

1- المجلة الجزائرية للاتصال ، مرجع مذكور سابقا ص 156 .

2- المجلة الجزائرية للاتصال ، نفس المرجع ، ص 156 .

3- دليل وسائل الإعلام في الجزائر 1999، المرجع السابق ، ص10

تتعارض مع مبدأ حرية الصحافة. لكن أمام كل هذه النقائص و التناقضات لا يمكننا إنكار دور قانون الإعلام 1990 ، الذي حسن الأوضاع تدريجيا فتح أبواب التعددية الإعلامية واسعة مركزا على مبدأ احترام الحريات الديمقراطية ، كحرية التعبير و حرية تأسيس الصحف ، بما في ذلك رسم سياسة إعلامية جديدة<sup>(1)</sup>. لكن هذا الانفتاح الإعلامي الذي أعطى لفضاء الإعلام بما في ذلك الصحافة المكتوبة حرية أكثر أنعكس على مضمونها أو على الممارسة الصحفية بصفة عامة هذا ما سنتطرق إليه في العنصر الموالي:

### 3- واقع الممارسة الصحفية المكتوبة في الجزائر :

لقد كانت الصحف في الجزائر و إلى جانب غاية بداية عام 1989 تابعة للنظام الحاكم بمعنى صحافة أحادية يتحكم فيها الحزب الواحد و الحكومة ، اللذان يشرفان على تسييرها ، و يقومان بتمويلها من أجل تحقيق أهداف الدولة الترويج لسياستها لكن تغيير الوضع فيما بعد بفضل دستور فبراير 89 الذي سمح بتشكيل جمعيات سياسية و أقر بحرية التعبير النشر ، الأمر الذي أعطى للأحزاب حق امتلاك صحف خاصة بها و حتى للأشخاص الاعتباريين ، هكذا تجسد الواقع الإعلامي الجديد ، و ظهرت الصحافة الجزائرية في قالبها التعددي<sup>(2)</sup>.

من السهل جدا تمثيل صورة الساحة الإعلامية لسنة 1988 بحيث كانت كل العناوين ملكا للدولة لم يكن هناك أي عنوان خاص في عهد الأحادية الحزبية، لكن بعد ذلك عرفت الصحافة تطورا و اتجاهات مختلفة بحيث تحرر سوق الصحافة منذ صدور قانون الإعلام 1990 من احتكار الدولة .

إذا كانت هذه السنة قد عرفت إنشاء بعض الصحف الخاصة و الحزبية: كالخبر ELKHABAR، الوطن ELWATAN، ثم ALGER REPUBLICATION و le soir d'Algérie، بما في ذلك عودة كل من: صوت الشعب و جريدة ... libre Alger الخ، فإن سنة 1991 تبقى سنة الازدهار الكبير للصحافة الوطنية خاصة بعد تجديد الإطار القانوني، إلى جانب التجارب المثرية التي قام بها بعض فرق التحرير اللذين انطلقوا من المغامرات الثقافية. بإنشاء عناوينهم الخاصة ،ولذا تبقى هذه السنة أفضل مرجع لتقييم مدى توسع الساحة الإعلامية، بحيث شهدت ميلاد عشرات العناوين الصحفية

1- المجلة الجزائرية للاتصال: المرجع السابق ص 159، ص 160

2 - بن خرف الله (الطاهر). المرجع السابق، ص64.

بكل أنواعها و بذلك ارتفع عدد الصحف من 45 عنوان سنة 1988 إلى 74 عنوانا سنة 1991 و تضاعف بالتالي السحب بحيث انتقل من 15415800 نسخة بمتوسط يومي قدر سنة 1988 بـ 760000 نسخة ، إلى 1437000 نسخة يوميا لمجموع العناوين .<sup>(1)</sup>

لقد عرفت السنوات التي تلت سنة 1991 تطورات إلى غاية سنة 1994 بحيث شهدت هذه الأخيرة انخفاضا في السحب ، رغم ارتفاع عدد العناوين إلى 119 عنوان بحيث ازداد عدد اليوميات بعشرة عناوين إذ انتقل من 17 عنوانا سنة 1991 ، إلى 27 عنوانا سنة 1994 نفس الأمر الذي حدث للأسبوعيات التي ازداد عددها من 45 عنوان إلى 49 عنوان لكن الانخفاض الكبير الذي تم تسجيله كان في الدوريات الأخرى التي تضاعف عددها ثلاث مرات منتقلا من 12 عنوان إلى 33 عنوان حدث نفي التراجع للنسبة لسنتي 1995 و 1996 في عدد العناوين وحجم السحب على حد سواء هذا ما سيظهر بالتفصيل في الجداول التي ستعرض إليها في محتوى المبحث التالي مدعومة بتعليق حول الأرقام و النسب المئوية .

يمكن تفسير الانخفاض في السحب ، و اختفاء بعض العناوين بعوامل عديدة منها الاقتصادية و نجدها مرتبطة في الأساس بالتنافس الشديد بين الجرائد في ظرف شهر ميلاد و عودة الكثير من العناوين ، لذلك بقي حجم السحب ثابتا و كذلك حجم القراء ، بالنظر إلى انخفاض المبيعات، إلى جانب ذلك يمكن القول أن المؤسسة الوطنية للنشر و الإشهار كانت تستحوذ على أكبر حصة من السوق لأن سوق الإشهار لم تكن تدار بطريقة تسمح للعناوين بالحصول على حصتها ضف إلى ذلك ضعف قطاع التوزيع الذي لم يكن يسمح بالانتشار الجيد للصحف عبر كل التراب الوطني بسبب غياب خريطة للتوزيع ، زيادة إلى ارتفاع سعر الجرائد الذي كان للأسف مصحوبا بتدهور في القدرة الشرائية للمواطن هذا من جهة . العوامل السياسية حاضرة ، بحيث استجاب الانفجار الإعلامي بعد سنة 1989 لحاجة حقيقية للإعلام فجاءت الصحف الجديدة لرواء ذلك التعطش لحرية التعبير . ، و قد شهد القراء الذين إعتادوا على صحافة أحادية ظهور صحافة جديدة توافق تطلعاتهم ، و حاجاتهم للقراءة بحرية لا تقيدتها حدود .<sup>(2)</sup>

---

1- جزائري (رمضان): المرجع السابق، ص4.

2- - جزائري (رمضان) نفس المرجع، ص5

لكن ابتداء من سنة 1992 ، وبعرقلة المسار الانتخابي و إعلان حالة الطوارئ وضعف بعض القواعد التي تحد من حرية بغض الكتابات المتعلقة بالمعلومات الأمنية ، ومن بين العوامل السياسية التي ساهمت في اختفاء بعض العناوين أيضا ، كل الإجراءات العميقة التي اتخذتها الحكومة آنذاك بتقييدها للصحافة الخاصة ، و توجيه الإشهار ، إضافة إلى تعليق بعض الصحف مؤقتا.

في الواقع هناك عوامل أخرى أثرت على الصحافة ويمكن إدراجها ضمن العوامل المهنية ، بحيث لم تستطع أغلب الجرائد التأقلم مع المعطيات الجديدة للصحافة الخاصة ، إذ أن هذه الأخيرة استوجبت تجنيد وسائل بشرية ، مهنية و أخرى مادية في حين أن معظمها قد انطلق اعتمادا على رأس المال الاجتماعي للصحافيين ، دون أن تكون مدعومة بتمويل خارجي بحيث كانت فرق التحرير مكونة أساسا من بعض الصحافيين المؤسسين للجريدة و مجموعة تحريرية فنية محدودة العدد ، وفوق ذلك كله نجدها تفتقد للتجربة المهنية ، أسباب عديدة أدت إلى تعطيل السير العادي للجرائد ، خاصة بالنسبة لليوميات التي تتطلب دعما قويا من طرف الصحافيين و المندمجين ، ثلاثون مهنيا على الأقل ، زد على ذلك انعدام الخبرة عند المسيرين فقد تولى هذه المهنة غالبا الصحافيون الذين لم يتلقوا تكويننا في هذا المجال ، إضافة إلى نقص التخصص إذ أن معظم العناوين قد استثمرت في ميدان المعلومات العامة بينما كانت السوق تشبعت بها (1)

إن التنافس بين صحف الإثارة التي استولت على قسم هام من السوق و القراء ، على حساب اليوميات و الدوريات الأخرى بما في ذلك غياب دراسة مسبقة للسوق قبل إطلاق عنوان جديد أثر سلبا على نجاح المشروع ، في الواقع لم يتم القيام بسبر للآراء لمعرفة تفضيلات القراء لنوع معين من الصحف يتعلق الأمر هنا بملاحظة تأكدت في عدة مناسبات وهو تسجيل ارتفاع في المبيعات (مبيعات الصحف) خلال بعض الأحداث السياسية ، الأمنية أو الرياضية مما يجعلنا نقول أن القارئ يفضل كل ما هو غير عادي ويختار بعض أيام الأسبوع للإطلاع على الصحف فهو يرجع إلى يومية معينة عندما نتناول حدث يثير اهتمامه بشكل خاص مما يفسر جزئيا ضعف نسبة المشاركين الدائمين للصحف في الوقت الذي يعتبر فيه الاشتراك عاملا أساسيا لدوام عناوين الصحافة كونه يضمن وفاء عدد معين من القراء وبالتالي هو بمثابة سند مادي مدفوع مسبقا لمبيعات

أكيدة وذلك يسمح طبعا بوضع تقدير تقريبي لعدد قراء عنوان معين بإمكاننا إضافة إلى كل ما ذكر سالفا سيطرة وسائل الإعلام السمعية البصرية ، بحيث كان لاقتحام الهوائيات المقعرة ، آثار مباشرة على الصحافة عامة وعلى الصحافة اليومية بشكل خاص نظرا لتعدد القنوات المقترحة على المواطنين الجزائريين مقابل تكلفة بسيطة فليس مثير للدهشة أن نلاحظ أثر سلبي على عادة القراءة في مجتمع يغلب عليه الطابع الشفهي و دخول الصورة كل البيوت ضف إلى ذلك ارتفاع نسبة الأمية التي تعتبر من العوامل التي تحد من قراءة الصحف و غيرها من المواد المطبوعة. (1)

لقد أفرزت التحولات الجديدة التي شهدتها الصحافة الوطنية، منذ ظهور التعددية إلى يومنا هذا واقعا مغايرا لذلك الذي كانت تعيشه ، لكن خلال هذه المرحلة الجديدة عرفت معظم الصحف العمومية ، إن لم نقل كلها العديد من المشاكل و الصعوبات ، من أجل التأقلم مع هذا الواقع الجديد في ظل المنافسة التي فرضتها بعض الصحف الخاصة فمن أجل مسابرة رياح التغيير التي هبت على الساحة الإعلامية في الجزائر قامت صحف القطاع العام كضرورة حتمية بتغيير منهجيتها قصد مواكبة الواقع ، و المحافظة على مصداقيتها بهدف الاستمرار بتقديم خدمة عمومية مميزة أساسية تميز هذا النمط من الصحف عن بقية الأنماط الصحفية الأخرى (2) .

في الواقع ظل عدد قراء الصحف في الجزائر ثابتا منذ سنة 1988 و هذه ظاهرة يجب أن تستدعي الكثير من الاهتمام لوضع سبر للآراء يحدد بدقة حجم القراء مقارنة بالجمهور العام لوسائل الإعلام الأخرى، تلفزيون، إذاعة... الخ. ووسائل سمعية بصرية نجدها تتميز بتنوع نسبي دعمته مختلف التغييرات التي مست الواقع الإعلامي فجعلت جمهور هذه الوسائل بتزايد المقارنة مع جمهور الصحافة المكتوبة هذه الوسيلة الإعلامية التي عرفت تطورا حينا ، وثباتا خلال السنوات الأخيرة ، من حيث عدد العناوين ، وحجم السحب و يمكن القول أنه حتى ولو ازداد عدد العناوين ، فإن حجم السحب لم يعرف تطورا كبيرا ماعدا في السنوات الأولى للتسعينات بينما كانت الصحف تتقاسم نفس السوق من حيث السحب ، قبل سنة 1989 مع تراجع كبير في سحب الصحف العمومية الموجودة قبل سنة 1990، و ذلك بعد أن انتزعت الصحف الخاصة الحديثة

---

1- جزائري (رمضان) نفس المرجع، ص8

2- لعياضي (نصر الدين) المرجع السابق ، ص 217

مكانتها من السوق ، و استحوذت على أغليته هذا طبعا ما يظهر منطقي في عهد اقتصاد السوق وحرية المبادرة إذ أن الصحف تخضع أيضا لمنطق سياسي في عهد حرية التعبير و التعدد السياسي ، اللذين يعتبران ركائز دستورية في الوقت الذي تعذر فيه على الصحافة العمومية أن تجري النقلة لآراء مهمتها في خدمة الجمهور على أحسن وجه .<sup>(1)</sup>

تواجه الممارسة الصحفية الإعلامية الجزائرية مجموعة من الصعوبات ، نذكر من بينها الحواجز التي تقف في طريق لقاء الصحفي مباشرة مع الواقع ، ويعبر عنها المهنيون بصعوبة الوصول إلى مصدر الخبر ، إضافة إلى ما يعاني منه من نقص في الأرشيف الصحفي و التوثيق الذي يمكن الصحفي من تقديم مادة إعلامية موثوقة و موثقة ، مما أدى إلى ظهور تعاليق صحفية تغلب عليها السطحية بدون توضيح الحدث الذي تعلق عنه بما في ذلك تكرار مقالات صحفية في عدة طابعات متتالية وما يمس هذا الواقع هو الرقابة المزدوجة التي تمارس على الصحافة هكذا عجزت وسائل الإعلام على عكس الواقع الوطني بكل عمقه و ثرائه و تنوعه فقد قلصت الطاقات الإخبارية ، التعبيرية ، الإقناعية و التأثيرية وبذلك غاب كل من المجادلة، المناظرة، النقد و التفاصيل الإخبارية عبر وسائل الإعلام الجزائرية رغم دخولها في عهد التعددية.<sup>(2)</sup>

### أ- المواضيع المعالجة على صفحات الجرائد والأبعاد المؤثرة فيها

إن اختيار المواضيع المعالجة سواء في حقل الصحافة أو في ميادين أخرى لا ينطلق من العدم ، بل هو مرتبط باهتمامات و توجهات الفرد ، لأن الإنسان لا يستطيع أن يتجرد من تلك الأفكار المسبقة و بالتالي فاخياره لموضوع معين دون آخر هو في حد ذاته منطلق من ذاتية الفرد و عليه فإنه لا محال ستكون هناك إسقاطات و قراءات على المواضيع ، و التي استمدها من خلفيات نظرية و معرفية نتيجة احتكاكه سواء داخل النسق التعليمي أو داخل المجتمع ككل، فهو يكتسب تصورات انطلاقا مما تلقاه داخل مجتمعه و أسرته و اللذان هما أيضا محددان وفق مرجعية تاريخية ، حيث يقول الفيلسوف الهندي "واد كريشنهان" « إن الإنسان ليس وحدة مجردة و عقلا محضا أو آلة صماء و إنما هو ثمرة من ثمرات التاريخ و أن جذور الإنسان تمتد طويلا في ماضي

---

1- جزائري (رمضان) ، نفس المرجع ص10، ص11.

2- لعياضي (نصر الدين) : المرجع السابق ، ص 218 .

أجداده الاجتماعي و العنصري ، و أن التاريخ وحده هو الذي يحدد ماهيته ويبين اتجاهاته و أفكاره « (1).

و انطلاقا من هذا التصور فإن الصحفي مهما كان نوعه سيضيف على المواضيع تصورات الخاصة و يعطيها أبعادا تتماشى و معتقداته الفكرية و الدينية والاجتماعية في نفس الوقت بكل أبعادها الاقتصادية، السياسية، و الفكرية العلمية .

إن معالجة المواضيع لا تخلو من أفكار مسبقة ، لأن الفرد يقوم بتحليلها و طرحها وفق ما يتصوره و يعنقده و ما يؤكد لنا هذا التصور هو الاختلافات الموجودة بين الصحفيين ، في معالجة الموضوع الواحد ، لأن لكل فرد قراءاته الخاصة و أبنيته الذهنية ، و التي هي في النهاية تستمد من الموروث الثقافي ، و من الأوضاع التي يعيش فيها الصحفي ، و عليه فإن المواضيع المختارة ستكون وفق هذا الإرث و الأوضاع سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو ثقافية أو معرفية مثلا في عهد الحزب الواحد كانت المواضيع التي تعالج في الصحافة اليومية أو الأسبوعية و حتى في المجالات و الدوريات كلها لا تخرج عن التصور العام للهيكل السياسي و لا عن تلك المعتقدات و التصورات المكتسبة ، و بالتالي فلا يمكن معالجة مواضيع تمس بالمصلحة السلطوية ، و إن حاول أحد أن يطرح قضايا خارجة عن الإطار المحدد فإنه يتعرض إلى مضايقات مختلفة .

لكن بظهور التعددية السياسية، ظهرت على صفحات الجرائد بكل أنواعها مواضيع مختلفة وفي شتى المجالات، و حتى المواضيع التي كانت محظورة سابقا أصبح الصحفي يعالجها بكل حرية دون أي عقدة ، و فتحت الصحافة أقسامها إلى كل أفراد المجتمع للتعبير عن المكتوبات المختلفة ، و هذا أصبح الصحفي يختار مواضيعه وفق ما يناسبه هو شخصيا و ما يتماشى و الرأي العام ، لكن هذا القول لا يعني أن الصحفي أصبح حرا لأنه مهما يكن و إن لم يخضع لمحددات السلطة أو المجتمع فهو مرتبط بتوجه الجريدة ، و على كل فقد استطاع الصحفي أن يخرج عن صمته و عبر بنوع من الحرية في مختلف الجرائد. لكن بعد الأوضاع التي آلت إليها البلاد ، رجعت المراقبة من جديد و أصبح الصحفي في وضعية لا تمكن من طرح و اختيار المواضيع التي كان

---

1- الزبير (سيف الإسلام) - تاريخ الصحافة في الجزائر - الجزء الثاني- الشركة الوطنية للنشر و التوزيع



يعالجها في الفترة الممتدة من 1988 إلى 1992 ، و أصبح في النهاية المتهم الرئيسي الذي توجه له كل أصابع الاتهام ، ووجد نفسه في وضعية مزرية يواجه قطبين متصارعين يفرضان عليه تصورات ، فمن جهة الدولة التي تمارس عليه ضغوطات تجعله في توتر مستمر حيث قامه في هذه المرحلة بحجز بعض الصحف و التعرض لبعض الصحفيين بالتهديد، مبررة ذلك من خلال مرجع خلقته يتمثل في المساس بأمن الدولة ، حتى تستطيع أن تعطي الشرعية بسياساتها اتجاه الإعلام ، وتجدر الإشارة إلى أن كل الصحف التي تم تعليقها حزبية يغلب عليها الاتجاه السياسي المعارض ، ومن جهة أخرى يواجه الصحفي تهديدات و تجاوزات الجماعات المسلحة التي تقوم بالتصفية الجسدية مباشرة ، كل هذه الأوضاع دفعت بالصحفيين إلى تغيير مسارهم الذي اتبعوه في الفترة الأولى من التعددية التعبيرية ، و خلقوا لأنفسهم إستراتيجية تجعلهم بعيدين عن التهديدات من كلا الطرفين ، وبالتالي تخلوا عن كل مبادرة فيها مساس بهذين القطبين ، و عليه تقلصت المواضيع الحساسة و أصبح الصحفي يعالج قضايا مركزة خاصة بالأوضاع التي آلت إليها البلاد كقضية الإرهاب، و في خضم هذا الوضع نجد الخطاب الصحفي يدور معظمه حول الوضع الأمني.

و هذا الاهتمام البالغ بالوضع الأمني و الذي كان يأخذ عادة طابع الحملات الإعلامية أكسب وسائل الإعلام طابعا خاصا دفع ببعض المواطنين التأكيد على استغلال هذه الأطراف لتصعيد الوضع الأمني للتهرب من تناول القضايا الأخرى التي تمس المواطن. <sup>1</sup> و قد شهد ميدان الإعلام فوضى عارمة حيث اختلط الحابل بالنابل ، و ليس هذا فقط على مستوى الصحفيين بل كذلك على مستوى وزارة الإعلام و الإتصال ، و في هذا الجو نجد الصحافة لا تهتم إلا بالقضايا السياسية و خصصت مواضيعها كلها عن الحوار بين الفئات الفاعلة ، إما مرافعة عن تيار أو معارضة له ، ولم تستطع أن تنظر إلى الوضع من زاوية تحليلية نقدية للكشف عن الرهانات المختلفة لهؤلاء السياسيين ، بل ذهبت إلى تضخيم اتجاهات و تهديد أخرى ، و نتيجة لهذا الوضع السائد فقد افتقدت الساحة الإعلامية إلى العديد من الأعلام البارزة حيث هاجرت إلى البلدان المختلفة ، مما سمح لبعض الأيدي التي تبحث عن المنفعة الخاصة باستغلال هذا الوضع ، و حاولت

من خلال بعض الجرائد عن طريق العناوين الضخمة التي لا تعبر في حقيقة الأمر عن المضمون لكسب القراء و محاولة توجيههم وفق ما يخدم مصالحهم الشخصية فإزداد ارتباط الصحفي بالسياسي ، مما جعله ضمناً يضيف الشرعية على سياسة بعض الشخصيات ، و حتى الجرائد التي تدعي الاستقلالية فإنه من خلال مواضيعها التي تطرح في صفحات جرائدها يتبين أنها ناطقة باسم السلطة ، لكن تحت غطاء الاستقلال الذاتي و العمل للمصالح العام.

وفي الحقيقة أن هذه الصحف يمكن أن تكون إستراتيجية اتخذتها السلطة للوقوف أمام السلطة المستقلة الأخرى، وحتى تضيف الشرعية أكثر لوجودها على هرم الحكم . لكن ما يجب تأكيده هو أن الانفتاح على مستوى الصحافة المكتوبة ، والذي تحدثنا عنه سابقا بعد التعددية مباشرة، ورغم ظهور كم هائل من الجرائد إلا أنه لا يعبر عن المضمون الحقيقي، لأن الملكية الفردية لا تعني بالضرورة الموضوعية و الارتقاء، إلى المضامين الهادفة التي تعالج الواقع من الأسس التي يعتمد عليها الخطاب الصحفي الأمثل، فسر تطور الصحافة المكتوبة لا يكمن في كثرتها وان كانت الكثرة تدل على صحتها، ولكن يكمن في نوعية الرسالة التي تحملها وفي العلاقة التي تنشأ بينها وبين قرائها<sup>(1)</sup> ، ولكن ما يلاحظ على الصحافة في الجزائر في الفترة الممتدة من 1988 إلى 1992 أنها تحسنت في الكم وتدهورت في النوع ، وتغلبت عليها الذاتية والمصالح النفعية الضيقة<sup>(2)</sup> ويرجع هذا إلى انعدام سياسة إعلامية واضحة وإلى التجربة القصيرة في حياة الجزائر ، في بلد كانت سياسته تقوم على الحزب الواحد فالصحافة في ظل هذه التعددية عاكسة لهذا التشتت و التمزق الفكري السياسي ، ولا يمكن أن تكون هناك تجربة إعلامية ناضجة بمنأى عن الواقع التحزبي والاجتماعي والسياسي والفكري الذي تعرفه البلاد<sup>3</sup> فانعدام الوعي السياسي لدى الجماهير الشعبية بما فيها الهيكل السلطوي ذاته أثر هو كذلك على الخطاب الصحفي « ولم تستطع الصحافة أن تصل إلى تعددية فكرية بل التعدد قائم على مستوى الأشكال سواء بالنسبة للصحف الحزبية، العمومية أو الحرة<sup>(3)</sup> وبالرغم من الجو الذي ساد هذه الفترة أي فترة التعددية مباشرة، والذي كان

---

1-عزي( عبد الرحمان) وآخرون-عالم الإتصال- ديوان المطبوعات الجامعية. الساحة المركزية بن عكنون الجزائر سنة 1994 ص:143

2- فريد قريمش- الإعلام الجزائري في ظل التعددية- مرجع مذكور سابقا الفكر الحر.جريدة أسبوعية وطنية -العدد الأول من 27ماي 1994ص 08

3- نفس المرجع المذكور أعلاه.ص.8

يسمح للصحفي أن يعالج مختلف المواضيع وفق نظرة موضوعية تحليلية ناقدة، إلا أنه لم يستطع الوصول بخطابه حول القضايا المعالجة إلى الموضوعية وإلى تحليل قائم على أسس معرفية واضحة المعالم" حيث بقيت الصحافة تسير وفق الخطاب الواحد الذي لا ينبغي الخروج عنه...[ألقانون والخطاب السياسي يحثان الصحفي على الحديث وعلى النقاش والسلبيات وكذا الإيجابيات، ولكن التوجهات لم تجد صداها في ميدان الممارسة، وقد وجد الكثير من الصحفيين أنفسهم في حالة من الجمود، رغم أن القانون يحميهم (1)

وما يلاحظ أيضا في هذه الفترة بالرغم من إنفتاحها غير أنها لم تصل بعد إلى طرح المواضيع الحساسة التي كان من الأجدر أن تتطرق لها. فراحات تتحدث عن السياسة والسياسيين، وتنتشر برامجهم التنموية دون أي نظرة معقنة، وأخذت تسير وفق توجيهات معينة بالرغم من أنها تدعي الإستقلالية، فكان كل ما ينشر ما هو إلا واجهة سطحية لما يقال « فالصحافة عندنا هي صحافة تتحدث والى حد كبير حول الواقع وليس عن الواقع وذلك بتغطية العجز عن الحديث عن الواقع بالحديث حول الواقع(2)» وهذا عكس الصحافة في الدول المتطورة وذات الإتجاه الديمقراطي التي تميل إلى ربطها بالسياق العام وبالوقائع الإجتماعية والثقافية والإقتصادية « وتحولت الصحافة الجزائرية بالتالي من صحافة تقوم بالمهمة الصحفية إلى منبر يعكس مطالب ومطامح الجهة التي أسستها أول مرة (3) »، مما سمح للفئات الفاعلة إلى استغلال الصحفي والإعتماد عليه كموجه أساسي لتوجهاتهم السياسية، وهذا ما نلاحظه من خلال تغيير الصحف لإتجاهها وتغيير خط إنفتاحيتها حسب الإيديولوجية المهيمنة، فكان « التعامل مع التعددية تعاملًا فوضويًا وهو مجرد رد فعل وكان مختلف حسب الأمزجة دون وعي(4) » .

وبالرغم من أن العديد من الصحفيين يتحدثون عن الإنفتاح الفكري الذي حدث بعد الإعلان عن التعددية الحزبية مباشرة إلا أنه كان إنفتاحا في قضايا بعيدة عن الهدف

---

1- عزي ( عبد الرحمان) و آخرون-فضاء الإعلام- ديوان المطبوعات الجامعية. الساحة المركزية بن عكنون الجزائر 1994 ص:68

2- علال (شقوقفة) "الإعلام المعرب واشكالية الديمقراطية" الشروق الثقافي- جريدة أسبوعية. العدد 16 من 11 إلى 19 نوفمبر 1993 ص 07 .

3- نفس المرجع المذكور أعلاه ص07

4- نفس المرجع المذكور أعلاه ص07

الأسما للديموقراطية. كل هذا جعل الصحفي يبقى حبيس أفكار مقولبة وفق بنى فكرية جاهزة لم يدرك مرجعيتها الحقيقية، وفي النهاية يمكن القول أن الصحفي مازال و إلى حد اليوم يخضع إلى سيطرة بعض الفئات والتي وجدته كالحارس الأمين لسياستها، وبالتالي فإن التعددية الحزبية لم تفرز تعددية إعلامية تبنى على حرية التعبير و الرأي ، لأن الصحفيين ليس لديهم تكوين يسمح لهم بطرح قضايا تكون في مستوى هذه المرحلة التاريخية، حيث أن الصحفيين يختارون مواضيع ليست لديهم فيها خبرة كافية ولا إهتمامات مستمرة، فنجد من تكون في الأدب يعالج القضايا السياسية، ومن لهم التخصص في الحقوق يعالج قضايا رياضية أو أدبية، مما نتج لنا خطاب هزيل لا يتضمن التحليل المعمق، وهذا ما نجده خاصة حول التحالفات السياسية والتعاليق حيث لا تتعدى نظرة الرجل العادي، ولا تتعدى حدود ما تصرح به الفعاليات السياسية، وبالتالي فإنهم يعيدون نفس الخطاب بل يصفون عليه الشرعية أكثر .

وبالرغم من خروج الصحافة في فترة ما بعد أكتوبر مباشرة من قبضة السلطة وتكسيورها لبعض الممنوعات إلا أنها كانت في شكل عشوائي، حيث إتجهت إلى مواضيع غير هادفة و ركزت بصورة كبيرة على القضايا الفنية كجريدة "بانوراما" و"مشوار الأسبوع". وبالمقابل لم نجد صحافة تهتم بالقضايا السياسية والثقافية بمعنى الكلمة إلا القليل والنادر مثل " الشروق الثقافي" والتي بعد فترة من صدورها غابت عن الأكتشاك دون أي مبرر موضوعي، وقد يعتبر البعض هذا مبررا كافيا لهروب الصحافة عن مسارها الحقيقي لأنه لو كان لدى الصحفيين فكرا واع بأهمية الرسالة التي يحملونها لتمكنوا من التحرر من قيود السلطة.

فالحكومة الجزائرية عملت فعلا على تقييد فكر الصحفي من خلال القوانين المختلفة ولا يعد هذا أيضا مبررا لإنصياعه و إنقياده تحت شعار السلطة، ويجب التنكير في هذا السياق أن هذه الوضعية للصحافة الجزائرية وضعفها وعدم وجود مقاييس علمية لإختيار مواضيعها لا يقتصر على جريدة دون أخرى بل نجده سائدا داخل كل الجرائد باختلاف اتجاهاتها واللغة الناطقة بها.ويجب التنبيه الى قضية أساسية تتمثل في العنصر النسوي حيث أنهم يتموقعن ويموقعن أنفسهن داخل إطار محدد في الجريدة وهو الإهتمام بالجوانب الإجتماعية والثقافية أو بعض الأخبار عن زيارات الوزراء وغيرهم ،لكن في حقيقة الأمر أن هذا التموقع هو مفروض من طرف سلطة المجتمع والذي لم يستوعب مشاركة المرأة في قضايا أخرى غير التي كلفت بها،وهذا يعود إلى المرجعية التي تكون

عليها المجتمع والتي تنتظر إلى المرأة على أنها غير مؤهلة لمثل هذه الأعمال مقارنة بالرجل ، وبالتالي فهي لا تستطيع أن تعالج قضايا سياسية مصيرية فتظل حبيسة مواضيع معينة ، وما زاد في استمرار هذا الإقصاء هي المرأة في حد ذاتها حيث لم تستطع أن تغير هذا التصور السائد عن طريق إثبات وجودها على أرض الواقع مما زاد في ترسيخ هذا الاعتقاد أكثر.

ومن هذه المنطلقات كلها نصل إلى القول أن الصحفي الجزائري رغم الفرص التي أتاحت له لكي يخرج من صمته إلا أنه لم يستطع التخلص من الإقصاء الذاتي و الإنقياد اللواعي والذي تكون له وفق مرجعية تمتاز في حد ذاتها بالإنغلاق داخل دوائر ثقافية ومعرفية يطبعها الفكر الإتكالي، فالعوائق التي تحول دون التدفق الحر للمعلومات هي العنف البريء والتهديد والرقابة والعوائق البيروقراطية {...} إلا أن غياب مثل هذه العوائق لا يعني أن هناك حرية كاملة للإعلام فهناك عوائق أخرى تتمثل في القيود الاقتصادية والضغوطات الإجتماعية {...} وعدم كفاية البنى الأساسية والتعاريف الضيقة لماهية الأخبار وما ينبغي نشره و أي قضايا ينبغي مناقشتها ونقص الخبرة والتدريب المهني وهناك عوائق أخرى مصدرها الإتجاهات والمحظورات الثقافية الراسخة (1)

إن الصحافة بإعتبارها فضاء معرفيا وثقافيا وفكريا تفرض تقنيات ومناهج وترسانة نظرية تسهل للصحفي التحكم في المواضيع الصحفية التي تختلف بطبيعتها عن المواضيع الفلسفية و الأدبية ، وهذه التقنيات عديدة ومتشعبة تتطلب الحنكة والتكوين القائم على قواعد علمية وتتطلب من الصحفي أن يدرك أهميتها وغايتها حتى يستطيع الوصول إلى تحقيق موضوع مبني ومؤطر وفق ما تتطلبه الصحافة.

في الواقع نجد الصحافة الجزائرية سواء في المرحلة الأولى من التعددية أو في المرحلة الراهنة لا تكاد تفرق بين الرأي والخبر بل هناك تجاوز بينهما، فالصحفيون يصفون تفسيرا على الأخبار دون تحاليل واضحة وهذا ما يخلق تباعدا بين الصحافة والقراء، لأن قد يكون ذلك لا يتماشى مع ميول القراء وبالتالي فإن تعليق الصحفي ومحاولة توجيهه هو تدخل في حرية جمهور القراء و المساس بكرامتهم، إذ كثيرا ما يعكس العلاقة السلطوية و الأبوية بين الصحفيين والقراء (2) فما يلاحظ على صحافتنا

1- هيئة الأمم المتحدة- منظمة اليونسكو:- أصوات متعددة وعالم واحد- الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر 1981

ص:259

2- محمد (بدر الدين) " صحافتنا بين الرأي والخبر" - مجلة الوحدة. العدد448 من 25 الى 31 جانفي 1990 ص:28

هو وجود مقالات ومواضيع لا تحتوي على معلومات و إنما كلها عبارة عن تفسيرات غير منظمة حتى وإن كانت هادفة إلا أنها تفتقد إلى المصدقية لإنعدام الخبر والمعلومات الكافية، لأن المقاييس الحديثة التي تقيم موضوعية أي عمل صحفي هو مدى تخلصه من التعاليق الجوفاء وكذا الأسلوب الإنشائي، إذ ما نجده في صحافتنا سوى تعاليق عن وقائع و أخبار مع غياب الخبر في الكثير من الأحيان<sup>(1)</sup>

وهذا ما زاد إلى إفتقاد الصحافة معناها الحقيقي، ففي الدول المتقدمة تعتبر الصحافة قبل كل شيء إعلامية لكن هذا لا ينفي أن تكون أراءا بشرط بقائها معزولة عن الأخبار ووضعها في صفحات الرأي، هذا ما لا نجده في صحافتنا بحيث تعتبر الرأي عبارة عن خبر، وتغلب الأول على هذا الأخير تمكن إرجاعه إلى صعوبة حصول الصحفيين على الأخبار، لكن هذا ليس سبب كاف لتبني طريقة الرأي و التعليقات الغير مبنية على أخبار واضحة، هذا ما أدى إلى انتشار الكتابة الإنشائية التي تكرر نفسها وتعيد إنتاج نفسها في شكل دلائل دون مدلولات وهي في الواقع أداة يتم بواسطتها تغطية العجز في تقديم ما هو حقيقي<sup>(2)</sup>.

و الواقع أن هذا يرجع إلى نقص الخبرة وعدم وجود تكوين واضح المعالم، كذلك وجود تشكيلة بشرية صحفية ليست متخصصة في هذا الميدان، ودخولها إليها حتى دون تربصات ولا حتى مسابقات إلا القليل منها و بالتالي فإن صحافتنا لا تمنع من إبداء الرأي و الآراء، بل أنها في الغالب لا تميز بين الخبر ( الذي يقدم المعرفة) و الرأي ( أي الحكم على ما حدث) وقد بينت أحداث أكتوبر وما بعدها أن أفضلية أسبقية الصحافة الغربية كانت أساس في تقديم المعلومات عما جرى وذلك في الوقت الذي إكتفت فيه صحافتنا بتقديم بعض المعلومات المحتشمة التي أتت متأخرة وسارعت إلى إبداء الرأي عما حدث دون أن تحدثنا عما جرى بالفعل<sup>(3)</sup>.

---

1--محمد (بدر الدين) " صحافتنا بين الرأي والخبر"- مجلة الوحدة. مرجع مذكور سابقا ص:28

2- عزي عبد الرحمن و آخرون- فضاء الإعلام- مرجع مذكور سابقا ص:12

3- عزي عبد الرحمن و آخرون- فضاء الإعلام- مرجع مذكور سابقا ص:13

لكن لا نقصد بهذا القول أن يحبس الصحفي نفسه في نقل الأخبار فقط، لكن المعضلة تكمن في ان الصحفيين ليست لديهم تربية سياسية ولا حتى إقتصادية تمكنهم من التعليقات المعقنة والتفاسير الحقيقية وهذا بطبيعة الحال كما قلنا سابقا لما يمتاز به التكوين الذي تلقاه الصحفي من فقر سواء من ناحية الترسانة النظرية او المنهجية ويقول " حسنين هيكل" فيما يخص عزل الرأي عن الخبر " أستطيع أن أعيش إذا قلت لي ما يجري" (1).

ولقد بقيت في الجزائر في هذه الفترة أشياء كثيرة غامضة ومخفية و أخبار غير واضحة إلى حد الساعة وهذا دليل على عجز الصحافة في القيام بمهمتها الأصلية وبالتالي حتى التفاسير لا محال ستكون جوفاء لأن الصحفي في حد ذاته لا يملك الأخبار حتى يستطيع أن يوقع تحليله وفقها فكل ما هو موجود في بعض الصحف هي تعليقات شخصية تقتقد إلى المنطق الواقعي، والمعضلة الكبرى أيضا أن الصحفي يقوم بتفاسير وطرح وتحليل مواضيع نابغة من بنية ذهنية تمتاز بإنغلاق ضمن دوائر محددة وبوسط اجتماعي تمتاز في حد ذاته بروح الإتكال، هذا ما ينعكس على معالجة المواضيع سلبا بحيث لا تتعدى حدود ما تصرح به الفئات الفاعلة داخل المجتمع، وحتى و إن كانت هناك تحاليل، إلا أنها في النهاية لا تستطيع أن تخرج عن المرجعية الثقافية المعرفية التي ينهل منها الصحفي وعليه فإن رأيه يكون منطلقا من هذا الإرث الذي يفنقد إلى أبنية ثقافية وفكرية معقدة ومقننة وفق قواعد علمية.

ولهذا نجد الدول المتقدمة تعتمد في صحافتها على الأخبار بالدرجة الأولى حيث " يقول ايثر سالزبورجو "مؤسس صحيفة نيويورك تايمز" أن رأي أي انسان في أي قضية لا يمكن أن يكون أفضل من نوع المعلومات التي تقدم إليه في شأنها. أعطى أي انسان معلومات صحيحة، ثم أتركه وشأنه سيظل معرضا للخطأ في رأيه ربما لبعض الوقت، لكن فرصة الصواب تظل في يده إلى الأبد، أحجب المعلومات على أي انسان أو أقدمها اليه مشوهة أو ناقصة أو محشوة بالدعاية والزييف، إذا فقد دمرت كل جهاز تفكيره، ونزلت به إلى ما دون مستوى الإنسان" (2) وهذا ما ساد داخل المجتمع الجزائري بحيث ازداد التشتت لأنه وجد أمامه آراء متناقضة وعديدة تتخذ اتجاهات مختلفة دون أن يعرف

---

1- نفس المرجع المذكور أعلاه ص:13

2-عزي عبد الرحمن- فضاء الإعلام- مرجع مذكور سابقا ص:13

من أين تتطلق، وهل هي واقع يعيشه؟ أو هي مجرد تعليقات و آراء شخصية {...}.  
فالفرد الذي يعيش في مجتمع تتضاءل فيه المعرفة أو تكاد تنعدم، يستطيع أن يتحدث بحرية عن أي شيء في أي اتجاه أو دون اتجاه، أما الفرد الذي يتواجد في مجتمع تسوده المعرفة فإنه عادة لا يتجاوز رأيه حد معرفته <<(1) وكما أن الفرد الجزائري لا يعلم ماذا يحدث في النسق الكلي للمجتمع، و إنما يجد تفسيرات مختلفة فإنه لا ولن يدرك إلى الأبد مصلحته ولن يكون رأياً وطنياً قائماً على أساس مصلحته العامة ويقول "حسنيين هيكل" في هذا السياق" لابد أن يكون هناك وعي بأهمية المعلومات فأنت لا تستطيع أن تتابع شيئاً".

### ب - هامش مناورة الصحفي في معالجة المواضيع والقضايا السائدة

إن الصحافة فضاء فكري ومعرفي من خلاله يمارس الصحفي رغباته الذاتية فهي الوحيدة والكفيلة بابرار الفكرة والكلمة الحرة والأبعاد الحقيقية للبنى الذهنية التي يتمتع بها الفرد، لكن هذه الرغبة الذاتية من الطبيعي أن تكون نتيجة أوضاع وظروف معينة، لأن الفرد لا يلد وهو محمل باستعدادات للتوجه لعمل دون آخر بل يكتسب هذه الاستعدادات انطلاقاً من الظروف الإجتماعية والسياسية والثقافية المعرفية عن طريق الإحتكاك المستمر بأوساط معينة مما تكون له دافعية اتجاه قضايا دون أخرى وتشكل له رؤية نحو الحياة المعيشية لأن الفرد ابن المجتمع وابن الظروف التاريخية ، فهو ينهل من فضاء ثقافي معرفي ينعكس على تصورات.

وهذا الإرث الثقافي يتلقاه داخل كل مؤسسات المجتمع " فتأثيرات العالم الخارجي على الإنسان يعبر عنها وتنعكس في دماغه في شكل عواطف وغرائز و إرادة" وبالتالي فإن الدوافع الذاتية ماهي إلا رد فعل لعوامل داخلية و أخرى خارجية مختلفة {...}. التفكير هو الذي يعين الإرادة إلا أن العوامل التي تعين بدورها التفكير مباشرة تكون متنوعة وقد تكون إما موضوعات خارجية أو حوافز ذات خاصية روحية كالطموح والشغف {...}(2) وانطلاقاً من المذهب المادي الذي يعتبر البشر نتاجاً للظروف والتربية الإجتماعية، فإنه يمكن القول أن دوافع الأفراد لإختيارهم لوظائف داخل المجتمع

1- نفس المرجع المذكور سابقاً -ص:14

2- فريدريك انفلز ترجمة محمد العربي ، فيورباخ ونهاية الفلسفة الكلاسيكية في ألمانيا، ترجمة محمد (العربي) دار



تكون مؤطرة مسبقا وفق أوضاع اجتماعية و ثقافية، سياسية واقتصادية.

إن إختيار مهنة الصحافة لدى هذه التشكيلة البشرية وليد ظروف و أوضاع وارتباطات فكرية والتي كانت حافزا لتوليد الرغبة للعمل بهذا الميدان، لكن بالمقابل هناك من كان اختياره لعالم الصحافة نتيجة عدم وجود ما يحقق رغباتها الشخصية والفكرية وما يتوافق واهتماماتها وتطلعاتها المستقبلية، وبما أنه وجد الصحافة والتي تعتبر الفرصة الوحيدة لمعترك الحياة العملية فلا مناص من الانضمام إليها، وبهذا فإنه يمكن القول أن اختيار مهنة معينة مرتبط بالظروف الإقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تمر بها البلاد.

إن ما يجب مسألته في هذا الإطار هو الدوافع التي أدت إلى اختيار نوع الجريدة لأنه في اعتقادنا أن هناك خلفيات جعلت الصحفي يختار جريدة دون أخرى. وهذا ما لاحظناه فعلا من خلال الدراسة، حيث يعتقد معظم الصحفيين أن مباشرة العمل بجريدة معينة مرتبط باتجاهات سياسية وفكرية وثقافية مع العلم ان هناك من اختار هذه المهنة على أساس الفرص المتاحة وبالتالي فإنه لا محال سيقع في قيود تحد من أفكاره لأنه بالضرورة يخضع وبصورة قهرية لتوجيه الجريدة التي اختارها دون مبررات موضوعية مما يجعله يضيف الشرعية بطريقة لا واعية لإتجاهاتها سواء كانت سياسية أو فكرية، ويجب التذكير أيضا بأن الذين يعتقدون ان اختيارهم كان ذاتيا، والاعلوية منهم ينتمون إلى الصحف الحكومية، خاصة تلك التي كانت سائدة فترة الحزب الواحد فإنهم يقعون في مغالطة وهي أن في تلك الفترة لم تكن سوى الصحف الحكومية وبالتالي فالانضمام يكون قهريا وليس اختياريا، فقد يكون اختيار مهنة الصحافة حرا نابعا من دوافع ذاتية موضوعية، لكن اختياره لنوع الجريدة في الواقع ليس اختيارا موضوعيا.

مبنيا على اعتقاداته الفكرية، بل هو مفروض لأنه ليس هناك بديل آخر.

ونخلص إلى القول أن هناك بعض من الصحفيين ينتمون الى جرائد والى الصحافة بصورة عامة دون أي دافع موضوعي مما لا شك سينعكس على خطابه ويصبح ينظر الى الصحافة على أنها مهنة لا أكثر و لا أقل لأنه لا يمارس من خلالها ما يشعر به من رغبات فكرية و ثقافية، وبالتالي يخلق لنفسه سياج ذاتيا يجعله حبيس أفكار أصحاب القرار، ويصبح ينظر إلى القضايا السائدة بنظرة الآخرين، وهذا ما نجده فعلا سائدا في فترة الحزب الواحد حيث تميزت الصحافة بتبعيتها للحكومة وخضوعها لمبدأ

النظرية السلطوية، ولكي تتحكم السلطة أكثر في الصحافة قامت بتحديد ما للصحفي من حقوق وما عليه من واجبات.

وما يميز هذه المرحلة هو أحادية الخطاب وسيره على نمط واحد، حيث كان كله يدور حول الإشادة بالثورة الإشتراكية، وحتى تستطيع السلطة التحكم و مراقبة كل ما يكتب في الصحف، اتخذت عدة طرائق تحد من حرية الأقلام و الأفكار التي لا تتماشى ومصالحها، هذا ما جعل الصحفي ينزوي في تلك الدوائر المصاغة مسبقا وفق اتجاهات إيديولوجية مصلحة، و أصبح الصحفي مجرد موظف إداري أو بالأحرى عبارة عن قلم مأجور من طرف السلطة لأنه يردد خطابها ويعيد إنتاجه دون أي محاولة للتحليل أو النقد أو حتى الإستفسار، فهو كالجسر الرابط بين القمة و القاعدة و التي من خلاله تمرر السلطة خطابها.

إن هذا التقييد من طرف السلطة وانصياع وطواعية بعض الصحفيين جعلهم يتناسون القيمة الحقيقية لمهنة الصحافة ، و أصبحوا ينزعون لتحقيق رغباتهم ونزواتهم الشخصية، وبالرغم من تغير السلطة السياسية في الثمانينات إلا أن الخطاب الصحفي مازال كما كان عليه سابقا، والرقابة السلطوية مازالت تطارده، و هذا حتى تستطيع الدولة أن تخلق توازنا داخل المجتمع أو كما يقول " ليبينيتز " " الإجماع" و لكي لا تتعرض السلطة لمضايقات خاصة من طرف الفئات الواعية ومنهم الصحفيين فإنها قامت بوضع قانون الإعلام يحدد ويحد الحرية الصحفية، وهذا ما نجده في قانون المطبوعات في المادة 33 " يعتبر صحفيا محترفا كل مستخدم في صحيفة أو دورية تابعة إلى الحزب أو الدولة أو في هيئة وطنية للأبناء المكتوبة ويتخذ من هذا النشاط مهنته الوحيدة المنتظمة التي يتلقى مقابلها" (1) .

وعليه فإن الصحفي يجد نفسه أمام حواجز تعيقه في أداء مهنته بموضوعية وعلى أكمل وجه، فكون بالتالي لنفسه فكرا منغلقا وإتكاليا داخل الأطر المحددة من طرف السلطة، أما فيما يخص المواضيع المعالجة فهي لا تخرج عن كونها أخبار لمشاريع الحكومة دون نقد أو تمحيص، وحتى إن كان هناك تفسير أو توضيح فهو يسير وفق المسار الذي رسمته وحددته الفئة الحاكمة ، ولقد تميزت المرحلة الممتدة من 1962 إلى 1988 بالهيمنة الكلية للدولة على مؤسسات الإعلام خاصة الصحافة المكتوبة،

هذه الهيمنة أضعفت وغيرت دور الصحافة فانتشرت الرداءة وشلت العمل الصحفي وقتلت حريته، مما دفع الكثير منهم ذوي الكفاءة العالية إلى مغادرة المهنة ولقد أحدثت هذه الرقابة تأثير على الفكر واستقلاله، كما من شأنها أن تعيق الإنطلاق الفكري قبل خروجه وتقتل الإبداع وروح العمل قبل أن يرى النور وبالتالي فهي تمنع الجمهور من حرية الإنتقاء للمعلومات التي ترفع من مستواه الفكري ومن هذا المنظار أصبح الصحفي كآلة مسيرا وليس مخيرا فهو تابع للفئة الحاكمة ومدين لها بالولاء الكامل وهذا هو شأن الصحافة العربية بصورة عامة، ويظهر ذلك من خلال القراءة النقدية التي قام بها العالم "وليام روف" حول الصحافة في البلدان العربية ومنها الجزائر، وأهم ما جاء في هذه الدراسة أن الصحافة في البلدان العربية تخضع في غالبيتها إلى النظرية السلطوية، فأصبحت الصحافة أداة تعبر بها السلطة عن سياستها في شتى المجالات ، ولقد لخص العالم " روف" ميزات الصحافة في الأقطار العربية في أربع نقاط:

أولاً: الوصاية السياسية، لأن الضعف الإقتصادي الذي تعاني منه هذه الصحافة والدعم المالي الذي تتلقاه من طرف الحكومة، جعلها تعمل تحت هذه الوصاية.

ثانياً: التجزأ، فلم تعرف الصحافة العربية استقرار حيث كانت تظهر صحف وتخفي أخرى، كما كانت محلية التوزيع أي أنها توزع في مناطق محدودة من الوطن  
ثالثاً: التركز الجغرافي حيث نجدها لا تتمركز إلا في المدن الحضرية لأن في الدول العربية بصورة عامة نجد دائما هناك مدينة واحدة تكون هي العاصمة السياسية و الإقتصادية وكذا الثقافية للدول وبالتالي فالصحافة تتمركز في المنطقة نفسها.

رابعاً: المصادقية وانخفاض سمعة الصحافة، الشيء الذي حال دون تطورها، لكن بعد التعددية السياسية عرفت الصحافة التنوع وظهرت العديد من الجرائد وبالتالي فإن الصحفيين من المفروض و المعقول أن يتم إختيارهم لنوع الجريدة حسب انتماءاتهم السياسية والثقافية والفكرية وحتى العقائدية وبالتالي فإن التعددية الحزبية أحدثت انفتاحا اعلاميا أمام كل الشعب و الإعلاميون بصفة خاصة يمارسون حرية التعبير حقيقة فالتعددية لا يمكن أن تحمل معنى إلا إذا كانت الصحافة صورة لها ولا يمكن تصور هذه التعددية بدون حرية الصحافة، لأن الديمقراطية السياسية تتوقف على حرية التعبير و رأي ، هذه الأخيرة هي التي تسمح بإحداث إصلاحات جديدة (1).

1- فريد قريش <<الإعلام الجزائري في ظل التعددية>>- الفكر الحر. جريدة أسبوعية وطنية -العدد الأول من

فظهر حوالي 140 عنوانا تختلف باختلاف اتجاهاتها ومضامينها، وقد ساعد على ظهور هذا الكم من الصحف المرسوم التنفيذي الصادر في مارس 1990 المتضمن دفع أجور 03 سنوات لصحفي القطاع العمومي من الراغبين في إنشاء صحفهم الخاصة وعليه فإن الأقسام الصحفية التي كانت سابقا في عهد الحزب الواحد بادرت بتشكيل صحف حرة تعبر عن اتجاهات و ايدولوجيات واضحة لأن الصحف لا تصدر وتنتشر تعبيرا عن الرغبات الذاتية لمحريها فهي تصدر وتنتشر تعبيرا عن آراء ومصالح أوسع وأكبر قوى وتيارات اجتماعية، وبالرغم من هذا الإنفتاح إلا أن هناك فئة من الصحفيين لم تختار نوع الصحيفة حسب تصوراتها الشخصية ولكن حسب الفرص، فهم ينتقلون للبحث عن العمل من جريدة الى أخرى و إذا أتاحت لهم الفرصة داخل جريدة معينة فإنهم يباشرون أعمالهم فيها دون أي معرفة مسبقة باتجاهها، ولا حتى المشروع الذي تحمله، وهنا يصبح الصحفي يعمل وفق اتجاه لا يدرك مصدره الحقيقي ويصبح ملزما بالخضوع الى حلقة معرفية محددة، مما سينعكس على مجال عمله ويصبح ينتج خطابا يمكن أن يكون لا يعبر عن حقيقة قدراته لأنه لا يمارس من خلاله أفكاره وتصوراته التي كان يعتقد بها، وبالتالي تنقص فاعليته لأنه يبقى دائما ينظر الى الحقل، على أنه غريب عليه ويحدث له ما يسمى بالإستيلاب الفكري.

ومن جراء هذا الإندفاع اللاواعي يدخل في دائرة الصراع الذي هو قائم بين توجهات مختلفة و يصبح هو في حد ذاته ( الصحفي) كطرف في الصراع، وقد يكون في نفس الوقت منافسا ومصارعا لتيار يمكن أن يكون معبرا عن توجهه واعتقاداته الشخصية، وبالتالي يحدث تصادم فيما يعتقد من أفكار وبين ما فرض عليه من طرف الجريدة ويصبح يعيش في توتر نفسي وفكري، وهذا لأنه من مبادئ العقل كما يرى " أرسطو" عدم التناقض فهو يعتقد بأشياء ويمارس أشياء أخرى متناقضة مع أفكاره ومعتقداته.

## ب-1- حرية التعبير والممارسة الصحفية المكتوبة في الجزائر

إن الحرية تنمو في جو ديمقراطي وتقوم على انعدام القيود ، أي القدرة على التصرف بدون أي ضغوط تفرد من الخارج على هذه القدرة غير ان حياة الإنسان في المجتمع و التطورات التي مست علاقاته بالآخرين داخل هذا المحيط ، تستوجب بطبيعتها وضع قيود على هذه الحرية في مجتمع مثل مجتمعنا المعاصر، واقع تم فيه إيجاد نوع من التنظيم يضع قيودا على الحرية بمعناها المطلق لكن في نفس الوقت لابد من كسب ثقة أفراد المجتمع لكي لا يحدث خلل داخل النسق الاجتماعي فبقدر ما يتحقق التوازن بين الحرية التي يحتاجها الإنسان و بين السلطة التي لا غنا عنها بقدر ما يتحقق الازدهار للمجتمع و الفرد توازن يتحقق منم خلال القانون داخل مجتمع يقوم على أساس مبادئ ديمقراطية واحترام حقوق الإنسان . (1)

إن الثقافة الديمقراطية تفضل اللسان المشترك انطلاقا من وسائل المعروفة على الجميع لوضع العالم في متناول الجماهير وبالتالي إدخال أضواء هذا العالم إلى كل بيت ، لكن في المقابل نجد أن التشابه في المواد الإعلامية وانسياقها مع المعادلات القائمة في المجتمع الاقتصادية و السياسية قد أفرز نوعا من الرقابة و الملل لدى وسائل الإعلام وحفز المطالبة بالتغيير يمكن القول أن تغيير القناة التوصيلية بدون تغيير المضمون الموصل لا يستجيب مع الفرض الذي حرك مطلب التغيير ومن هنا ندرك أن الوسائل الجديدة للاتصال تعني محتوى جديد للاتصال .

إن الفعل التغيير لا يقع على عاتق الوسيلة ( الجهاز التكنولوجي ) فحسب بل يرتبط في علاقة وطيدة بالمحتوى فكل تغيير يتحلى في المحتوى الثقافي و الإعلامي يقترن بهذا القدر أو ذاك بحركية التغيير الاجتماعي ومن هنا تتجلى الحقيقة التي ترى أن حرية الجمهور مرهونة بالتغيير في المجتمع أكثر من ارتهائها باستبدال الوسيلة الاتصالية . (2)

1- العطيبي (جمال الدين) : حرية الصحافة ، الطبعة الثانية ، القاهرة 1974 ص 11 .

2- لعباضي (نصر الدين) مرجع مذكور سابقا ، ص16، ص17 .

إن الحرية بمعناها الواسع هي اختفاء القيود و الضوابط المفروضة على النشاط الإنساني سواء كان هذا النشاط فردياً أو جماعياً هذا ما نعبر عنه بالحرية الفكرية التي هي حرية الفرد و حقه في التفكير دون أية قيود أو رقابة ولها صور كثيرة منها حرية العقيدة و الديانة ، حرية التعليم و كذا حرية الرأي هذه الأخيرة تشمل حرية تكوين الرأي حرية الإعلان عنه ، حرية نشره و كذا حرية الآخرين الاقتناع به (1) .

هكذا يظهر لنا أن الحرية أنواع بما فيها حرية الصحافة التي تعد بدورها صورة من صور حرية الرأي فهي تعبير عن حرية الفرد في نشر ما يشاء بواسطة الجريدة أو الكتاب ويمكن لهذا الفرد إبداء آرائه علناً و التعبير عن أفكاره عن طريق مقالات بالجرائد أو الكتب ، بقصد إطلاع الرأي العام على سير الأحداث . لكن هذه الحرية تكون دوماً نسبية ، فحرية الصحافة مثلاً ، يجب أن لا تتعدى حدود حرية الغير على حد تعبير روكرت (rokert) " لك عينان اثنان وأذنان اثنان و ليس لك إلف واحد ، فلك أن تنظر إلى كل شيء و تصغي إلى كل شيء ولكن عليك ألا تقول إلا ربع ما ترى و تسمع " ، في الواقع يمكن القول أن حرية الصحافة تسير دوماً مع حرية التعبير تعدد القنوات إذا لا يمكن تصور برلمان حر و صحافة مقيدة أو العكس لأن هذا غير معقول في الحياة الديمقراطية (2) .

إن القانون يهتم بكل ما هو اجتماعي ولذا عليه أن يترك للفرد إمكانية لصنع مكانا لنفسه يتلاءم مع طبيعته و قدراته فلا يزيد القانون على وضع إطارات لنشاط الجماعة لكن الأمر في النهاية يعود إلى الفرد الذي يحدد من خلال هذا الإطار مكانه و علاقته بأفراد المجتمع . هذا هو أهم وجه من أوجه الحرية، التي يجب على كل قاعدة قانونية أن تحترمها لأنها تضمن قدرة الإنسان على أن يكون نفسه أمام نفسه فهي بالطبع تعكس حرية الفكر و الرأي التي تعتبر حرية الصحافة امتداداً طبيعياً لها . لذلك نقول أن حرية الفكر هي حرية داخل الإنسان ، يتولد عنها الاعتقاد بفكرة معينة و ممارسة هذه الحرية هو الذي يعرف بحرية الرأي فالرأي قد يبدي في كتاب كما قد يبدي في جريدة و قد يعرض مطبوعاً كما قد يعرض مصوراً أو مذاعاً ، بل ذلك قد يبرز من خلال خطاب أو حديث نشيد أو تمثيلية (3) .

1- أبو بكر سعودي ( هالة ) و محمد عبد المجيد ( وحيد )، المرجع السابق ص 12 ص 15 .

2- بن خرف الله ( الطاهر )، المرجع السابق ، ص 63.

3- العطيفي (جمال الدين)، المرجع السابق ، ص 15 ، ص 18.

ويعتبر مفهوم الحرية حق الفرد في الإتصال و الإعلام و هي الحالة التي تسود فيها أجواء الديمقراطية الحقبة التي لا نجدها تعني مجرد أن يعلم الأفراد أنفسهم بطريقة جماعية ، و لكنها تعني أنهم متساوين في الإدراك في حرية التفكير ، في الاختيار ولهم نفس الحقوق بالنسبة للوصول إلى موارد المعلومات ووسائل الإتصال .

وهي تفترض سلفا أن يكون الأفراد مشاركين بطبيعتهم في العملية الديمقراطية، ونجد أن علاقة حرية التعبير بالعملية الديمقراطية هي علاقة عضوية ظف إلى ذلك أن علاقة كليهما بالسلطة هي كذلك ولكنها أكثر حساسية ، و يمكن القول أن هذه الحرية هي أحد المتطلبات الأساسية للعملية الديمقراطية . (1)

في هذا المجال ندرج مقولة للمفكر الجزائري معمرى مولود ( mouloud Mammeri) الذي يبرز الأهمية البالغة التي تحتلها الحرية في حياة الأفراد و الشعوب عامة قائلا " يجب أن يترك للناس الحق في اختراع قيمهم الخاصة ، بإعطائهم في البداية أقصى حرية للإبداع لأنه فعلى مستوى معين من العمق إذا كانت ثقافة ما حقيقية ، واقعية فهي طبعا محررة . (2)

إن حرية التعبير في أي دولة متحضرة ، من أكثر الحريات شرعية و أهمها حتمية لكل الناس و تزداد أهمية التعبير بتطور المجتمع و تقدم التكنولوجيا و انتشار المعلومات . و يجب إدراك أن كل من الحقوق الديمقراطية مبادئ التعددية السياسية حرية الصحافة و الإتصال فأصبحت مفاهيم مصكوكة في التراث القانوني الإنساني الشامل هذا ما تعبر عنه المواد : ( 19-20-21 ) من قانون الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، بحيث أنه لكل شخص الحق في حرية اعتناق الآراء دون تدخل و انتقاء الأنباء و الأفكار و تلقيها بأية وسيلة كانت دون تقييد بالحدود الجغرافية . (3)

يعتبر دور وسائل الإعلام في العالم الذي يقف حائرا بين الخير و الشر ، و بين الحرب و السلم دورا بجد خطير . و لا يمكن أن تقوم به على خير وجه ، إلا إذا أعطيت لها الحرية الكاملة و فهمت هي بدورها هذه الحرية على أنها حق يمنح لها

---

1- محمد الجمال ( راسم ) الحق في الإتصال و ارتباطه بمفهوم الحرية و الديمقراطية ، ص 27 ، ص 48

2- yefseh ( Abdelkader) la question du pouvoir en Alger E.N.A.L , 1990 Alger? P1

3- بن خرف الله ( الطاهر)، المرجع السابق ص 63

لتؤدي الواجب الضخم الملقى على عاتقها ، على هذا الأساس يتضح هدف الصحافة ، و يحدد الطريق الذي يجب عليها أن تسلكه ، وهو طريق وعر و لكنه المؤدي الوحيد إلى بر الأمان ، لذا نقول أن المحافظة على استقلالية الصحافة ، و على كرامتها أمر يحتاج إلى مشاركة من طرف جمهور واعي إلى جانب حكومة تؤمن بحرية الرأي إيمانها بوجودها و كذا صحافيين يعملون للصالح العام ، منزهين عن كل غرض شخصي أو مادي .<sup>(1)</sup>

## ب-2- حرية الصحافة أساس تحقيق الدور الأمثل للصحفي

يعتقد جل الصحفيين أن الحرية هي القاعدة الأولى والأساسية للقيام بالدور الأمثل والحقيقي للصحفي، لأنها حقا طبيعيا، وبالتالي فهي قانون أساسي لتحقيق وتنظيم رغبات الأفراد سواء كانت رغبات فزيولوجية أو فكرية روحية لأن "لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير و يشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأي وسيلة كانت دون التقييد بالحدود الجغرافية"<sup>(2)</sup> ، ولا الحدود السياسية والاقتصادية، ولا حتى التقييد بأفكار و معتقدات لا تتماشى وروح هذا العصر، لذلك فأحد شروط صحافة ذات فعالية داخل المجتمع قي هذه الفترة هو إزالة الحواجز والرقابة القائلة لروح الإبداع، والفكر ، فالقيود والعوائق غير المشروعة وفق أسس سليمة متناقضان لا يلتقيان أبدا.

إن الصحافة الحقة هي التي تكون مبنية على القواعد الموضوعية والنزاهة والتمتع بالمعارف المختلفة حتى يستطيع الصحفي أن يشارك في النهوض بالأمة، في الدول المتقدمة، كانت الصحافة من العوامل التي ساهمت في بعث روح التطور، كما كانت السند الحقيقي لآمال المجتمعات فمن خلالها نعبّر عن سخطها ورضاها عن الأوضاع، ووفقها يتم إيصال صوت المجتمع إلى القمة، كما عملت على نشر الأفكار التقدمية وتوعية الجماهير . ونظرا لوظائفها المختلفة نادي العديد من العلماء إلى حريتها وإعطائها الاستقلالية التي سترتبط بالمصالح العليا للمجتمع فالنظرية الليبرالية ترى أن "الرقابة قبل

---

1- منظمة اليونسكو - "أصوات متعددة وعالم واحد" - الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر



النشر رذيلة" لأنها تنتهك الحق الطبيعي للإنسان في حرية القول وكذلك تمكن الطغاة الاستمرار في السلطة وهي (الرقابة) كحاجز للبحث عن الحقيقة "فالناس يولدون وهم مزودون بحقوق طبيعية معينة تحد من سلطة الحكومة أو تطالب بحماية حرية الفرد وممتلكاته وعلى الرغم من أن المستبدون قد تحرمون الناس من هذه الحقوق لفترة ما، فإن أحدا لا يستطيع يلغيها تماما لأنها جزء من التدبير الإلهي كالقوانين التي يعمل الكون بمقتضاها"<sup>(1)</sup>.

وانطلاقا من هذا التصور الليبرالي، فإنه يمكن القول أن الصحافة الجزائرية بإمكانها أن تتجاوز العوائق سواء كانت سياسية أو اقتصادية، أو العوائق التي تتصل بالمهنة في حد ذاتها، بمعنى إعادة تكوين صحفي على أسس علمية، يدرك ويعي ما يدور حوله، حتى نستطيع تشكيل صحافة تكون في مستوى طموحات هذا المجتمع وارتقائها إلى سلم صحافة المجتمعات المتقدمة لأن هذه المجتمعات استطاعت تحقيق حرية الإعلام بالرغم من أنها كانت تخضع لضوابط ومحظورات تبدو أنها متجزرة لا يمكن عزلها، لكن من خلال مساهمات رجال الفكر والعلم حققت الصحافة ذاتها انطلاقا من ذوات واعية لذاتها، كما فرضت وجودها على واقع كان يرفضها تماما، حيث نادى العديد من رجالات الفكر بحرية الصحافة ومنهم ( "ميرابو" في فرنسا سنة 1788 عندما تبنى جريدة " Lareo Pojítica de Milton "مخاطبا المسؤولين في دول العالم، الحرية التي تعرف حرية بدون حدود، الحرية التي بدونها لا تكتسب الحريات الأخرى، الحرية التي تطبع خاتم السخرية على جبهة الجاهل الذي يخشى تجاوزات هذه الحرية )<sup>(2)</sup> وقد قالها يوما -جيفرسون- (إذا خيرت بين حكومة بلا صحافة أو صحافة بلا حكومة لما ترددت لحظة في الاختيار الثاني [...])<sup>(3)</sup> و يرى كذلك أن الصحافة هي أفضل أداة لتتوير عقل الإنسان، وتطويره ككائن أخلاقي وعقلاني واجتماعي. وبالتالي فإن الحرية الفكرية والخروج من دوائر التقييد هي أحد الدعائم لتطوير الصحافة، وفي ظل هذا الجو تستطيع أن تقوم بالدور المنوط بها ويستطيع الصحفي تحقيق الدور الأمثل الذي يطمح إليه.

---

1 -وليام .ريقرز و آخرون-مرجع مذكور سابقا- ص:98، ص:101

2-رولان كايرون-ترجمة مرشلي محمد-الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية .ديوان المطبوعات الجامعية-الساحة المركزية بن عكنون -الجزائر سنة 1994. ص:39.

3- عزي عبد الرحمان وآخرون -عالم الإتصال -ديوان المطبوعات الجامعية -الساحة المركزية بن عكنون -الجزائر .سنة 1992 ص:143-144- .

إن دور الصحفي الحقيقي يكمن في إعلام القارئ بكل خبر يمكن أن تكون فيه مصلحة المجتمع بكل موضوعية ونزاهة، وتوجيه وفق المصالح العليا، والعمل على تشكيل رأي عام مبني ومؤطر على خصائص الحضارة. ووفق تطلعات المجتمع ومعتقداته السليمة، بمعنى أن الصحافة قبل كل شيء (هي تزويد القارئ والمواطنين بالمعلومات الكافية حول ما يجري في الوطن والعالم، حتى يتمكنوا من الحكم على الأحداث حتى يكون لهم موقف شخصي من هذه الأحداث، وبذلك يتكون مواطن مسؤول يشعر حقيقة بمسؤوليته وبذلك تكون مشاركته في جميع الميادين فعالة وإيجابية[....]) وقد أثبتت النظرية الحديثة أن الإعلام يلعب دوراً أساسياً في التنمية لقدرته على توزيع المعلومات بسرعة أكثر مما تفعله المدرسة[....]<sup>(1)</sup> وهذا لا يأتي إلا إذا كانت شريحة صحفية متكونة وفق منطلقات علمية تمتاز بالروح النقدية العالية، لأن الصحفي يعتبر بمثابة الموجه الرئيسي للجماهير، والعمود الفقري للهيكلة الاجتماعي، وهو النافذة التي يمكن من خلالها أن يرى الفرد ما يجري داخل وخارج محيطه.

والصحفي الحقيقي هو الذي يكون يحمل في جعبته ترسانة نظرية ومعلومات واسعة، وقدرات ذهنية تمكنه من إظهار وكشف وتحليل الصراعات السائدة داخل مجتمعه و أن لا يكون منحازاً لأي تيار بل عمله هو شرح وتفسير وجهات النظر وفق نظرة معقنة، ودون الانقياد وراء الأفكار المطروحة سواء على الساحة السياسية أو الثقافة، لأنه إذا كان كذلك فلا مجال سيضفي على عمله شيء من الذاتية، وبالتالي يفقد تحليله ورأيه للخبرة المعرفية، مما يجعله يوسع الهوة بينه وبين قرائه ويفقد مصداقيته، فالصحافة مثلاً في أمريكا (هي ملكية خاصة بتكتلات وتجمعات إعلامية كبرى و يتمثل دور الصحافة عامة في الإعلام والترفيه والبيع، ويحدد "رافيد فيليب" دور وسائل الإعلام في الغرب فيما يلي : مساعدة خلق وضمان التناسق الداخلي، تدعيم القيم الديمقراطية، المساهمة في تكوين رأي عام وطني حول القضايا الحيوية، فالصحفي في هذه الحالة يتعامل بدرجة من الحرية الموضوعية مع أفعال وممارسات الحكومة ومؤسساتها<sup>(2)</sup>.

---

1- منظمة اليونسكو .أصوات متعددة وعالم واحد -مرجع مذكور سابقاً ص: 52.  
2- عزي عبد الرحمن وآخرون : -عالم الإتصال - مرجع مذكور سابقاً ص 11

وفي الواقع فإن الصحفي دوره كدور عالم النفس لأن هذا الأخير يستمع إلى المريض وهو يتحدث عن مكنوناته ورغباته ويبقى دور الطبيب هو توجيه تفكيره، وفسح المجال الواسع للتحدث أكثر، حتى يستطيع الطبيب أن يدرك عقدة المريض. ويمكن القول أن دور الصحفي يشمل عدة مجالات، تكون محددة وفق القدرات الفكرية للفرد، ومنها المساهمة في بناء مجتمع قائم على دعائم ثقافية تحمل بعدا حضاريا وتقدميا بمعنى المساهمة في التنشئة الاجتماعية، أي توفير رصيد مشترك للمعرفة يمكن الناس من العمل كأعضاء، ذو فعالية في المجتمع الذين يعيشون فيه، دعم التآزر والوعي الاجتماعي، وبذا تكفل مشاركة نشطة في الحياة العامة"<sup>(1)</sup>.

ولا يتوقف دوره عند هذا الحد، بل كذلك يجب ترسيخ في أذهان الأفراد القيم الأخلاقية، وخلق الروح الجماعية وأنماط سلوكية وتفاعلات رمزية، تستند إلى الأهداف والتطلعات السامية، وخلق دوافع المبادرة الفكرية من خلال المناقشات وتشجيعها عن طريق توفير وتبادل الحقائق اللازمة لتسير الاتفاق، أو توضيح مختلف وجهات النظر حول القضايا العامة، وتوفير الأدلة الملائمة والمطلوبة لدعم الاهتمام والمشاركة الشعبية على نحو أفضل بالنسبة لكل الأمور التي تهم الجميع محليا وقوميا ودوليا"<sup>(2)</sup>.

والعمل أيضا على محو ومقاومة العقلية المتحجرة والمستقرة والتميط القائم على الوعي الزائف، وقد يتعدى دوره إلى تغيير بعض الأفعال وتعريفها، خاصة تلك التي تؤدي إلى التفكك والتشتت داخل المجتمع عن طريق (نشر المعرفة وتنمية القواعد والقوانين الجديدة التي تتوافق مع التحقير [...]) ومعاونة التعليم في خلق الحوافز والتدريب على اكتساب المهارات"<sup>(3)</sup>، والعمل على تحديث المجتمع، والخروج به من الرواسب الفكرية القدرية وكذلك "إزالة القناع عن الزيف المخفي في الأفعنة الاجتماعية ووصف تقنيات إدارة الانطباع المستعملة في المؤسسة، وتحديد العلاقات المتبادلة في أداء مختلف الأدوار على مستوى المجتمع الأوسع"<sup>(4)</sup>.

---

1 ونسكو. أصوات متعددة وعالم واحد - مرجع مذكور سامنظمة البيقا ص: 51

2- نفس المرجع سابقا. ص 52 .

3- عزي عبد الرحمن وآخرون : -عالم الإتصال - مرجع مذكور سابقا ص 11.

4- عزي عبد الرحمن -التفاعلات الرمزية وحقيقة الحياة الاجتماعية في المجتمع العربي -حوليات جامعة

الجزائر - العدد 8 .أفريل 1994 ص 33 .

إن دور الصحفي الحقيقي والأمثل لا تمكن حصره في بضعة من الأسطر، لأنه في الواقع يتعدى حدود اللغة في حد ذاتها، لكن هذه الأدوار التي يتطلع لها كل صحفي وأي فرد داخل هذا المجتمع - الذي تحتاج في هذه الفترة إلى كل المبادرات خاصة تلك التي تتصل بالفكر والثقافة والمعرفة - سنعكس إلى أضعافها إن لم يستطع الصحفي أن يميز نفسه عن الآخر بالعلم والمعرفة والفكر التحليلي، وعدم خضوعه للقيود إن صح القول بالية. وهذا لا يكون إلا بإحداث قطيعة مع كل الرواسب الجامدة، وإعادة تكوين أبنيتهم المعرفية انطلاقاً من أسس تتماشى وما هو عليه العالم اليوم، لأن الدول المتطورة حالياً حققت الحرية والتقدم في شتى المجالات ومنها مجال الإعلام خاصة الصحافة المكتوبة، انطلاقاً من مبدئين لا ثالث لها، أولها القطيعة مع الماضي والذي عمل على تجهيلهم و ترسيخ الأفكار اللاهوتية عن طريق استبداد الكنيسة المسيحية، وثانياً عن طريق التزود بالمعارف العلمية المختلفة، واكتساب التقنيات اللازمة لأي ممارسة مهنية، وبهذا تمكنوا من الوصول إلى ما هم عليه الآن. فإمكانية تجاوز القيود والعوائق المختلفة التي يعاني منها الصحفي الجزائري ليحقق ما يطمح إليه ليست بالشئ المستحيل، لكن تتطلب الكثير من التضحيات والعمل الدؤوب.

وفي الأخير يمكن القول أن نقص الخبرة وعدم التحكم في فنيات الكتابة الصحفية وخباياها، وافتقاد الحصانة الذاتية للصحفيين، وهذا كله يرجع للقرار التنفيذي الذي أعطى للصحفيين ذوي الخبرة الكافية لإنشاء جرائد خاصة بهم، فمن ناحية يمكن اعتبار هذا القرار إيجابياً، ولكن من ناحية أخرى وعلى مستوى مضمون الصحافة فقد كانت له عوائد سلبية كبيرة، حيث فتح المجال أمام صحفيين ليس لديهم الخبرة والتكوين للانضمام إلى الصحافة، بالإضافة أيضاً إلى عدم تخصصهم في هذا المجال. فالإعلام تبنى هذه التجربة ولكنه تبنى فوضى حاول أن يخدم الديمقراطية ولكنه ساهم أكثر في تكريس الإختلالات الخطيرة الموجودة على الساحة الإعلامية والسياسية<sup>(1)</sup> ، فما نجده في صحافتنا اليوم هو طغيان الجانب السياسي على الجانب الإعلامي، حيث أخذت كل صحيفة تتغنى وتدافع عن تيارات سياسية في حين أن مهنة الصحفي الحقيقية هي تحديد

وتحليل منطلقات الصراع السياسي وموقعه ضمن مرجعيته الأصلية، و محاولة إظهاره إلى الرأي العام حتى يستطيع أن يتخذ موقفا واعيا، و يدرك ما هو كائن داخل كل البنى الاجتماعية، لكن نلاحظ العكس حيث وقع الصحفي في الفخ السياسي وانقاد وراء شعاراته وخطاباته الحماسية، ونتيجة لهذه المؤشرات استطاعت السلطة أن تكبح جموح التدفق الحر للأراء والأفكار، وقامت بخلق صراع بين الصحفيين خاصة المعربين والمفرنسين، وهذا ما تجلى فعلا على صفحات الجرائد والتي تعدت في بعض الأحيان إلى الشتم، وبالتالي فقد غيبت الصحافة في هذه الفترة القضايا الحقيقية التي كان من الأجدر أن تطرحها .

وانطلاقا من كل هذه المعطيات فقد وجد المجتمع نفسه أمام متناقضات لا مخرج منها، وعادت معادلة الابتلاع الغير ممنهج التي كانت تمتاز بها الفئات المثقفة في المراحل السابقة للمجتمع العربي الإسلامي والذي ذكرناه سابقا ،وأعدنا إنتاج نفس المتناقضات والأنماط التفكيرية التقليدية، ولم نستطع أن نقيم قطيعة بيننا وبين هذه المرجعية، وبالتالي فقد قمنا بتغيير مسار التاريخ، فبدل أن نجعله يتخذ وجهة أمامية، جعلناه يعود إلى الوراء إلى ماضي أليم كان سببا في هذا الوضع .

جانب الايجابي

# الفصل السادس

الإجراءات المنهجية للدراسة

# الفصل السادس :

## الإجراءات المنهجية للدراسة

1- تمهيد

2- مجال الدراسة

أ- المجال الجغرافي

ب - المجال البشري

ج- المجال الزمني

3- المنهج المستخدم

4- أدوات جمع البيانات

أ-الاستمارة

ب - الملاحظة

5- العينة

6-كيفية عرض و تحليل البيانات



## 1- تمهيد:

بعد المناقشة التي قمنا بها من خلال الفصول السابقة والتي تنصب في مجملها حول " واقع الممارسة الصحفية المكتوبة في الجزائر" سوف نحاول في هذا الفصل الذي يعتبر إمتداد لها وتجسيدها لما طرح من أهداف وما أثير من قضايا في الإشكالية، والتي تحتاج إلى التحقيق الميداني وعليه فإن هذا الفصل المعنون بالإجراءات المنهجية للدراسة يتناول مايلي: مجالات الدراسة ، المنهج المستخدم، أدوات جمع البيانات ،العينة،كيفية عرض و التحليل البيئات .

### 1- مجال الدراسة :

إن تحديد مجالات الدراسة عملية ضرورية ونقطة أساسية في البحث السوسولوجي ذلك لما يكتسبه من أهمية أثناء الدراسة الميدانية ،حيث أنه كلما دققنا في تحديد مجالات الدراسة أمكننا ذلك فيما بعد من التحكم في المشكلة القائمة بالبحث ويجمع كل المشتغلين بمنهاج البحث الاجتماعي أن لكل دراسة ثلاث مجالات رئيسية :المجال الجغرافي ، المجال البشري ، المجال الزمني.

أ- المجال الجغرافي :ويقصد بالمجال الجغرافي النطاق المكاني لأجراء البحث الميداني وفي هذه الدراسة اقتصرنا على مدينة قسنطينة وهي إحدى ولايات الجزائر وعاصمة الشرق الجزائرية تقع في الشمال الشرقي للبلاد وتحدها شرقا ولاية قلمة وغربا ولاية ميلة وشمالا ولاية سكيكدة وجنوبا ولاية البواقي.وهي من كبريات مدن الجزائر حيث تقدر مساحتها 2204 كم<sup>2</sup> ويبلغ عدد سكانها حوالي 897.141 نسمة. وقد تم اختيارنا لهذه المدينة لما تتوفر عليه من عدد لا بأس به من مجتمع الدراسة ، كما أنها توفر لنا الظروف المناسبة للسير الحسن لهذه الدراسة.

ب- المجال البشري : ويقصد بالمجال البشري مجتمع الدراسة، أولئك الصحفيون المحترفون والمراسلون بالجرائد الناطقة بالعربية والفرنسية سواء منها المستقلة أو العمومية وقد بلغ عددهم 91 صحفيا وهم موزعون حسب الجرائد التالية:

1. **آخر ساعة**: يومية إخبارية وطنية مستقلة تصدر عن الايدوغ الصياح للإتصالات تأسست في 17 أكتوبر 2000.
2. **الشروق**: يومية إخبارية وطنية مستقلة تصدر عن مؤسسة الشروق للإعلام والنشر تأسست عام 1990.
3. **الخبر** : يومية إخبارية وطنية مستقلة تصدر عن شركة الخبر صدرت في 1 نوفمبر 1990.
4. **النصر** : يومية إخبارية وطنية تأسست في 28 سبتمبر 1963 وعربت في 1972.
5. **المساء** : يومية إخبارية وطنية مؤسسة ذات الشخص الوحيد صدرت في 01 أكتوبر 1985.
6. **الشعب** : يومية إخبارية وطنية تأسست في 11 ديسمبر 1962 .
7. **اليوم** : يومية إخبارية وطنية تصدر عن مجمع الدولي للإتصال ش-ذ-م-م تأسست في 31 جانفي 1990.
8. **الاحرار** : يومية إخبارية وطنية تصدر عن دار الصحافة الجديدة تأسست في 24 فيفري 1998.
9. **الأيام** : يومية إخبارية وطنية تصدر عن الشركة الأيام الجزائرية عن نشر والتوزيع.
10. **الفجر**: يومية إخبارية وطنية تصدر ش-ذ-م-م الرائد للإعلام تأسست في 5 أكتوبر 2000.
11. **البلاد**: يومية إخبارية وطنية تصدر عن شركة ايدكوم ش-ذ-م-م .

12. **Le jeune indépendant** : quotidien national d'information : édité par la s a r l groupe presse et communication. Fondé le 28 mars 1990.

13. **L'expression** : quotidien national d'information : édité par la s a r l fattani communication et presse fcp .

14. **El watan** : quotidien national d'information : indépendant édité par la s p el watan presse et Fondé 1990.

15. **Liberte** : quotidien national d'information édité par s a r sa ec .fondé 1990.
16. **la soir d'Algérie** :quotidien national d'information fondé 1990
17. **l'est** : quotidien national d'information : indépendant édité par la e u el hippone édition de communication.
18. **Horizons** : quotidien national d'information : édité par la l'e u r l'horizons .

ج- المجال الزمني : ويقصد بالمجال الزمني الوقت الذي استغرقته هذه الدراسة الميدانية حيث بلغت مدة إجراء هذه الدراسة 25 يوما ، حيث مرت الزيارات إلى مقر الصحفيين تمر عبر المراحل التالية :

المرحلة الأولى :عبارة عن جولات استطلاعية حولنا شرح موضوع الدراسة والاتفاق على بدجاية إنطلاقها ، وتمثل هذه المرحلة خطوة مهمة في مجال البحوث الاجتماعية لأنها الفرصة المواتية لخلق الثقة بين الباحث والمبحوث ، ففي ظلها تنشأ علاقة بينها تساعد الباحث على إجرائي دراسته ، وفي نفس الوقت تجعل المبحوث يستجيب لمجريات الدراسة دون حرج أو تردد.

المرحلة الثانية : وهي مرحلة لا تقل أهمية عن الاول ، لأننا قمنا فيها بتجريب الاستمارة، وقد استغرقت حوالي 5 أيام، حاولنا في هذه المرحلة جمع بعض المعلومات والملاحظات عن سير العمل بالجراند ، حيث قمنا بإستغلالها في صياغة أسئلة الاستمارة النهائية ، وكان الهدف من هذه المرحلة معرفة مدى استيعاب البحوثيين لأسئلة الاستمارة التجريبية ، كما ساعدتنا هذه العملية في تعديل وحذف بعض الاسئلة التي لا تخدم موضوع الدراسة وإضافة أخرى لم تكن أخرى لم تكن موجودة سابق، كما أمدتنا بمعلومات كانت بمثابة أدوات تحليلية لدينا من قبل.

المرحلة الثالثة : وهي آخر مرحلة حيث تم فيها تطبيق الاستمارة في شكلها النهائي وإدخال بعض التعديلات\* عليها ،وقد قمنا بمقابلة أغلبية أفراد العينة حتى يتسنى لنا توضيح أي سؤال لا يفهمه المبحوث.

---

\* - أنظر شرح ذلك في الاستمارة ص 169 .

## 2- المنهج المستخدَم :

من الأهمية القصوى والملحة في أي بحث سوسيولوجي الاعتماد على منهج معين فهو يفرض نفسه حسب نوعية الموضوع المدروس حيث يتيح للباحث الطريق السوي والسبيل الواضح لسير الدراسة والبحث ككل، ويعين الدارس على السير بخطى دقيقة نحو الوصول إلى نتائج موضوعية وعلمية يمكن تعميمها.

وبفضل المنهج أكتسب علم الاجتماع صفة العلمية وأصبح من العلوم المهمة في هذا العصر فهو فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة إما من أجل الكشف عن حقيقة مجهولة لدينا أو من أجل البرهنة على حقيقة لا يعرفها الآخرون<sup>(1)</sup> وكما يقول - Festinger et Katz مهما كان موضوع البحث فإن قيمة النتائج تتوقف على قيمة المنهج المستخدم " هذا ما يؤكد على أن المنهج مفتاح الباحث للولوج في أعماق البحث واكتشاف الحقائق المرجوة.

ومن المعروف أن هناك العديد من المناهج في العلوم الاجتماعية تختلف باختلاف المواضيع المدروسة، فكل منهج آلياته وخصائصه الخاصة به، وانطلاقاً من محاولة الوقوف على الواقع الممارسة الصحفية المكتوبة في الجزائر فإنه يتعين علينا استخدام المنهج الوصفي لأنه أسلوب من أساليب التحليل المركز على معلومات كافية دقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد أو فترة أو فترات زمنية معلومة<sup>(2)</sup>

إن المنهج الوصفي يستقصي ويكشف ويصف الظاهرة كما هي عليه في الواقع مما يعطي صورة واضحة وجليّة عن سير الظاهرة محل الدراسة، فهو يفيد في فهم مختلف الظاهرة بسبب ما يقدمه من حقائق ومعلومات وبيانات دقيقة وما يقدمه من توضيحات للعلاقة الموجودة في الظاهرة المدروسة.

---

1- نصر سليمان وسعاد سطحي - منهجية إعداد البحث العلمي في العلوم الإنسانية والإسلامية - دار

السلام للنشر والتوزيع ص 12.

2- رجاء وحيد دريدري البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسة العلمية - دار الفكر المعاصر -

بيروت - لبنان ص 175.

ونتيجة لخصائص وطبيعة المنهج الوصفي التحليلي الذي يتضمن أيضا الملاحظة الاستقصاء والتحليل والتفسير فإننا التمسنا التوافق مع أهداف هذه الدراسة التي تتناول إحدى الموضوعات الاجتماعية التي تشغل اهتمام العديد من الأفراد سواء كانوا متعلمين أو غير ذلك والذين يرغبون في كشف حقائق الصحافة المكتوبة ومواقفها ولذلك فإنه من الضروري كما سبق أن أشرنا الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي بالتدقيق بالاعتماد على أحد أنواعه وهي الدراسة المسحية أو المسح الاجتماعي بالعينة وهو أحد الأساليب أو أنماط الدراسة الوصفية والذي بواسطته نستطيع أن نجتمع وقائع ومعلومات حول الممارسة الصحفية المكتوبة.

إن اختيارنا لهذا المنهج ليس عشوائيا بل هو نتيجة طبيعة الدراسة لأن المنهج الوصفي يحاول أن يكشف ويصف الواقع الحقيقي، كما يمكننا من جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات حول الظاهرة المدروسة مما يساعدنا على فهم آليات اشتغال هذه الظاهرة كما يفيدنا في تشخيص ووصف الخصائص التي يتصف بها الواقع وكذلك الكشف عن المعوقات التي تحد من فعالية الممارسة الصحفية كما يفيدنا في إيضاح وكشف الدور الذي يلعبه الواقع الذي ظهرت فيه الصحافة.

ولكي نكون أكثر موضوعية وحتى يؤدي المنهج الوصفي دوره كما تقتضيه طبيعة الدراسة فإننا لم نكتف بمجرد الوصف بل ينبغي الاعتماد على التحليل وتفسير هذه المعلومات وربطها مع بعضها البعض وهذا كله لاستخلاص الدلالة والحقائق التي توصلنا إلى الحقائق العلمية .

وإلى جانب المنهج الوصفي يتم الاعتماد أيضا على تقنيات المنهج الإحصائي وذلك من خلال تبويب البيانات المجمعة من الميدان في جداول بيانية ويتم توضيح النسب المؤوية في الجداول البيانية لكل مجموعة وهذا التكميم هو الذي يجعلنا أكثر دقة ووضوحا واقترابا من الواقع.

#### 4- أدوات جمع البيانات :

هي المجموعة من الأدوات التي تساهم بقدر كبير في الاضطلاع والتحليل المعمق للظواهر المدروسة، وتمكن الباحث من خلال استخدامها أن يحصل ويجمع المعلومات اللازمة حول موضوع الدراسة.

وتشكل هذه الأدوات الركيزة الأساسية في البحوث الاجتماعية نظرا لتوقف جميع نتائج الدراسة عليها، وهي الرابط والصلة التي تربط الباحث بمجتمع البحث مما يؤدي إلى علاقة بينهما تسهل مرور الخطاب المراد إيصاله في شكله الحقيقي ودون أي خلفية معينة من الطرفين.

ولما كان الغرض من هذه الدراسة هو كشف واقع الممارسة الصحفية المكتوبة في الجزائر فما كان علينا إلا اللجوء إلى وسيلتين وهما: الاستمارة -الملاحظة.

##### أ- الاستمارة :

تعتبر الاستمارة من أكثر أدوات جمع البيانات استخداما في البحوث الاجتماعية لأنها وسيلة تقصي ملائمة نظرا لإمكانية الاتصال بعدد كبير من الأفراد في وقت قصير، فهي أداة هامة لما لها من إمكانية تكميم النتائج وقياسها . وهي تقنية مباشرة لطرح الأسئلة على الأفراد وبطريقة موجهة، ذلك لأن صيغ الإجابات تحدد مسبقا. هذا ما يسمح بالقيام بمعالجة كمية بهدف اكتشاف علاقات رياضية وإقامة مقارنات كمية، إن الاستمارة هي وسيلة في الدخول في الاتصال بالمخبرين بواسطة طرح الأسئلة عليهم واحدا واحدا وبنفس الطريقة بهدف استخلاص اتجاهات وسلوكات مجموعة كبيرة من الأفراد<sup>(1)</sup>

وتعرف الاستمارة على أنها نموذج يظم مجموعة من الأسئلة توجه إلى الأفراد من أجل الحصول على معلومات حول موضوع أو مشكل أو موقف، ويتم تنفيذ الاستمارة إما عن طريق المقابلة الشخصية أو أن ترسل إلى المبحوث عن طريق البريد<sup>(2)</sup>.

---

1- موريس انجرس: منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية ترجمة بوزيد صحراوي وكمال بوشوف،

سعيد سبعون الإشراف والمراجعة مصطفى ماضي - دار القصة للنشر حيدرة الجزائر-ص190 .

2- - زيدان عبد الباقي -قواعد البحث الاجتماعي -مطبعة السعادة ط2، 1974 ص181 .

وتتطوي الإستمارة على مجموعتين من الأسئلة ،المغلقة وتستخدم عادة في شكل محدد ودقيق حيث تسمح للباحث بتطبيق إجابته من خلالها .الأسئلة المفتوحة وهي تنفرع عن السؤال المغلق، والغرض منها فتح مجال المبادرة للمبحوث للتعبير عن رأيه بحرية، بغرض توضيح الإجابة أكثر. كما تكون الأسئلة أيضا تحتوى على بدائل يطلب من المبحوث الاختيار من بينها.

ونظرا للمميزات التي تتمتع بها الاستمارة والتي ذكرناها أنفا فقد كانت أحد الأدوات التي استعملناها في هذه الدراسة، في محاولة لكشف ومعرفة واقع الممارسة الصحفية المكتوبة في الجزائر.

لقد مرت استمارة هذه الدراسة بعدة خطوات قبل أن نصل إلى وضع شكلها النهائي،حيث قمنا في البداية بانتقاء الأسئلة التي نضن بأنها تخدم أهداف هذا البحث ، ثم نزلنا بها إلى الميدان لغرض اختبارها مع عدد محدود من المبحوثين لمعرفة درجة إستعاب أفراد العينة للأسئلة وحتى نكتشف درجة الوضوح أو الغموض الذي يشوبها أو معرفة التكرارات الغير مقصودة، ولقد ساعدنا هذا الاختبار الأولي بإكتشاف الأسئلة التي تثير الإحراج أو التي تحمل فكرة ذات توجه إيديولوجي سياسي ،وعليه قمنا بتعديلات همة كإلغاء أسئلة وتعدي لأخرى خاصة من ناحية الصياغة اللغوية، وإضافة أسئلة أخرى أظهر الاختبار ضرورة انتقائها، وبعد كل هذه العمليات المنهجية تم الوصول إلى وضع الاستمارة في شكلها النهائي .

وقد تضمنت هذه الاستمارة 34 سؤالاً موزعا بين سؤال مغلق وآخر شبه مفتوح حسب طبيعة المعلومة المراد الحصول عليها، ولكل سؤال يرتبط بمحور من المحاور الأربعة التي احتوتها الاستمارة .

وخصص المحور الأول لتحديد البيانات العامة للمبحوث وغطته الأسئلة رقم (1،2،3،4،5) ، أما المحور الثاني فكان لمعرفة مدى مساهمة البعد السياسي في تشكل واقع الممارسة الصحفية المكتوبة من خلال أربع مؤشرات تتمثل في واقع الممارسة الصحفية قبل وفي ظل التعددية السياسية وبعد صدور قانون الإعلام لسنة 1990 وفي ظل الأوضاع الأمنية التي عرفتها البلاد وغطته الاسئلة رقم (6 ، 7، 8 ، 9، 10، 11، 12،13، 14، 15 ، 17 ، 16 ، 18 ، 19) ، أما المحور الثالث فكان لمعرفة أو اختبار مساهمة البعد الاقتصادي في هذا الواقع انطلاقا من مؤشرين وهما طبيعة النظام الاقتصادي السائد ومصادر تمويل الجريدة سواء كانت الإعلانات والإشهارات أو مصادر

لأطراف معينة كالدولة أو مالك الجريدة أو جماعات ذات طابع سياسي أو غير ذلك، وغطته الاسئلة رقم (20، 21، 22، 23، 24، 25، 26)، وجاء المحور الرابع الأخير لاكتشاف مساهمة التكوين العلمي للصحفي في تشكل واقع الممارسة الصحفية المكتوبة من خلال مؤشرين وهما التكوين العلمي الجامعي والتكوين العلمي الذاتي (الشخصي)، وغطته الأسئلة (27، 28، 29، 30، 31، 32، 33، 34)، ويمكن القول أن كل هذه المحاور تشكل مجتمعتا الحدود المعرفية أو الخريطة الأساسية والتي اعتمدنا عليها في تحديد حدود دراستنا.

### ب- الملاحظة :

وتعتبر هذه الوسيلة من أهم الوسائل في عملية جمع البيانات نظرا للخاصية التي تميزها وهي المشاركة الميدانية للباحث أثناء قيامه ببحثه وتعتمد على خيرات الباحث المعرفية المختلفة، كما تسمح له بالمعاينة المباشرة للكشف عن تفاصيل الظاهرة المدروسة وعن العلاقة التي توجد بين الممارسة الصحفية والأبعاد السياسية الاقتصادية والتكوين العلمي للصحفي.

وتسمح الملاحظة في عين المكان بإدراك الواقع المباشر عندما نكون متواجدين في الميدان تكون الفرصة متوفرة لمشاهدة كل ما يحدث، وفي مثل هذا الوضع، فإنه ليس من الضروري على المبحوثين أن يروا لنا طريقة عيشهم طالما أنه في إمكاننا مشاهدة ذلك هكذا نصل إلى مسعى تأويل مثمر ويكون قائما على واقعية لا يمكن إنكارها<sup>(1)</sup> وقد ساعدتنا الملاحظة في هذه الدراسة على التعرف على طبيعة العمل الصحفي والظروف التي يعمل فيها الصحفي والتعرف على الخطوات المتبعة في وصول الجريدة لشكلها النهائي .



## 5- العينة :

لا يكتمل البحث العلمي إن لم يكن هناك تحديد دقيق لمجتمع الدراسة، لأن ذلك هو الذي يجعله قابلاً للإنجاز وتكون نتائجه موضوعية، ويتم من خلال تحديد العينة المراد دراستها.

انطلاقاً من التصور المذكور أنفاً كان تعاملنا مع عينة دراستنا حيث تمت عملية إختيار عينة دراستنا كالاتي :

### أ- تحديد مجتمع البحث وخصائصه:

هو مجموع الأفراد العاملين في ميدان الصحافة المكتوبة (الصحفيين) بمدينة قسنطينة سواء كانوا العاملين بالجرائد الحكومية أو المستقلة، الناطقة باللغة الفرنسية أو العربية، المحترفين منهم والمراسلين، وقد قدر عددهم حسب ما استطعنا الوصول إليه بـ: 91 صحفياً موزعين حسب الأصناف التي ذكرناها سابقاً : 35 صحفي يشتغلون بالصحافة المستقلة العربية و 18 منهم ينتمون إلى الصحافة العمومية الناطقة بالعربية و 21 صحفي يشتغلون بالصحافة المستقلة الفرنسية و 17 ينتمون إلى الصحافة العمومية الناطقة بالفرنسية .

### ب- تحديد عينة الدراسة :

بناءً على المعطيات المذكورة سابقاً قررنا أن يمس البحث عينة تتكون من 60 فرداً (صحفياً) أي ما يمثل نسبة 54 % من المجتمع الكلي للبحث وعليه إنطلقنا في توزيع الإستمارة على عينة عمدية، لماذا عمدية ؟ بسبب أنه واجهتنا صعوبات ومشاكل متمثلة في عدم تجاوب بعض أفراد عينة الدراسة، حيث هناك من تماطل في تحديد تاريخ المقابلة، وهناك من رفض بحجة أنه ليس له الوقت، وآخرون لم يقدر كل التقدير أهداف هذا البحث .

وبناءً على الصعوبات التي ذكرناها فقد تقلصت عينة دراستنا إلى 41 فرداً (صحفياً) والذين إستجابوا فعلاً في فترة إجراء الدراسة أي ما يمثل نسبة 45 % ويتوزعون كالاتي:

14 منهم يعملون بالصحافة المستقلة العربية و 09 يعملون بالصحافة العمومية العربية و 12 يعملون بالصحافة المستقلة الفرنسية و 06 بالصحافة العمومية الفرنسية كما هو موضح في الجدول التالي :

## جدول توزيع أفراد عينة الدراسة

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب اللغة وملكية الجريدة			الموضوع
المجموع	العمومية	المستقلة	الفئة
23	09	14	العربية
18	06	12	الفرنسية
41	15	26	المجموع

### 6- كيفية عرض و تحليل البيانات :

اتبعت هذه الدراسة أسلوبين للتحليل، الكمي والكيفي، فقد استخدمت الأول في تكميم المعطيات المتحصل عليها بواسطة الاستمارة، حيث تم حساب النسب المئوية وتمثيلها في جداول، إلى جانب هذا اتبعت أسلوب التحليل الكيفي من خلال تفسير المعطيات الكمية وتحليلها ثم ربطها بالإطار النظري للدراسة مما سهل لنا عملية استنتاج، النتائج سواء الجزئية أو العامة.

# الفصل السابع

عرض وتحليل البيانات ومناقشة نتيجة الدراسة

## الفصل السابع :

# عرض وتحليل البيانات ومناقشة نتيجة الدراسة

1- تمهيد

2- عرض وتحليل البيانات

3- عرض ومناقشة نتيجة الدراسة

4- الخاتمة

## 7- عرض و تحليل البيانات و مناقشة نتائج الدراسة

### 1- تمهيد

بعد معالجتنا النظرية لواقع الممارسة الصحفية المكتوبة في محاولة لكشف مساهمة الأبعاد السياسية و الاقتصادية و التكوين العلمي للصحفي في تشكل هذا الواقع. و في سياق العمل التحليلي الذي اعتمده هذه الدراسة، و من خلال تعرضنا في القسم النظري إلى طرح الإشكالية و في ضوء المراجعة الشاملة لمختلف الفصول النظرية التي تناولت العناصر الأساسية لهذا البحث و التي اعتمدنا عليها في بناء خطة منهجية سيرنا وفقها مما سمح لنا باختيار فرضية الدراسة و اختبارها للتأكد من مدى صدقها نحاول الآن عرض البيانات التي قمنا بجمعها عن طريق أسئلة الاستمارة و تحليلها مع تحديد نتيجة كل مؤشر على حدى، حتى يتسنى لنا الوصول إلى نتيجة عامة بطريقة منطقية و سهلة في نفس الوقت، أما في هذا الفصل الميداني فسوف يتم عرض و تحليل و مناقشة نتيجة الدراسة الميدانية.

### 7-1. عرض و تحليل البيانات :

تعد عملية عرض البيانات و تحليلها في الدراسات السوسولوجية ركيزة أساسية و مهمة تسمح بإعطاء أو إطفاء طابع العلمية و الدقة في مجال هذا الحقل العلمي، لأنه من خلالها يمكننا استخراج النتائج التي يسعى أي باحث الوصول إليها .

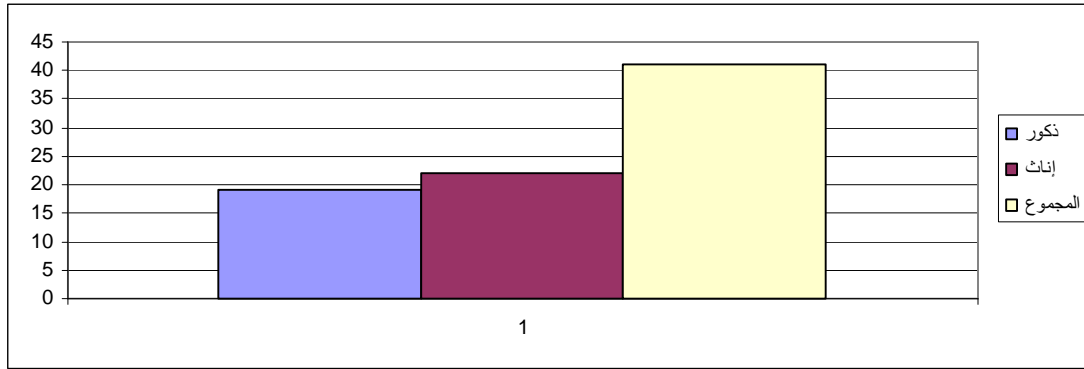
و لقد حاولنا في هذا الإطار تقسيم عملية عرض البيانات و تحليلها إلى أربعة (4) محاور أساسية حسب ما جاء في بناء أسئلة الاستمارة، حيث كان المحور الأول مخصص لعرض جداول بيانية خاصة بالبيانات الأولية للمبحوث، أما المحاور الثلاثة الباقية 1. البعد السياسي و واقع الممارسة الصحفية المكتوبة 2. البعد الاقتصادي و واقع الممارسة الصحفية المكتوبة 3. بعد التكوين العلمي للصحفي و واقع الممارسة الصحفية المكتوبة، فقد تم عرض جداولها البيانية و تحليلاتها حسب مؤشرات كل بعد.

## I. -البيانات الشخصية :

شكلت البيانات الشخصية في هذه الدراسة منطلقا أساسيا في فهم وتفسير أبعادها ، فهي بمثابة حجر الزاوية عند مناقشة الفروض ، فالوقوف على خصائص عينة الدراسة يمكن من معالجة التساؤلات بطرق واضحة، كما أن هذه البيانات تمكن الباحث من تحديد خصائص وسمات مجتمع البحث ومدى ارتباطها بأبعاد الأخرى التي تشكل إطار الدراسة.

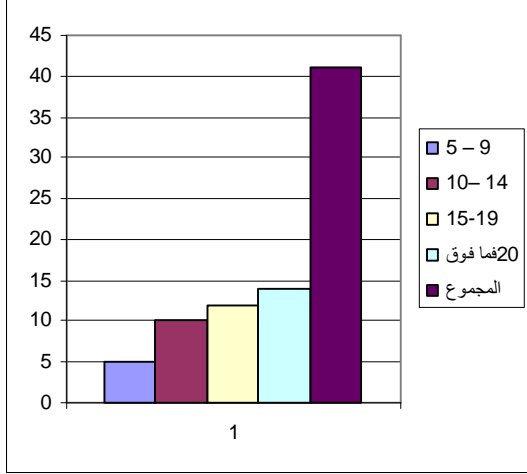
### جدول رقم (02) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس :

الجنس		الموضوع
النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات
46.34 %	19	ذكور
53.66 %	22	إناث
100 %	41	المجموع



مثلت نسبة الإناث في عينة دراستنا 53.66 % في المقابل مثلت نسبة الذكور 46.34 % من مجموع أفراد العينة وهذا الاختلاف الطفيف في النسبة لصالح الإناث يمكن إرجاعه إلى أن مهنة الصحافة تستهوي الإناث أكثر من الذكور .

### جدول رقم (03) يوضح توزيع أفراد العينة حسب الأقدمية

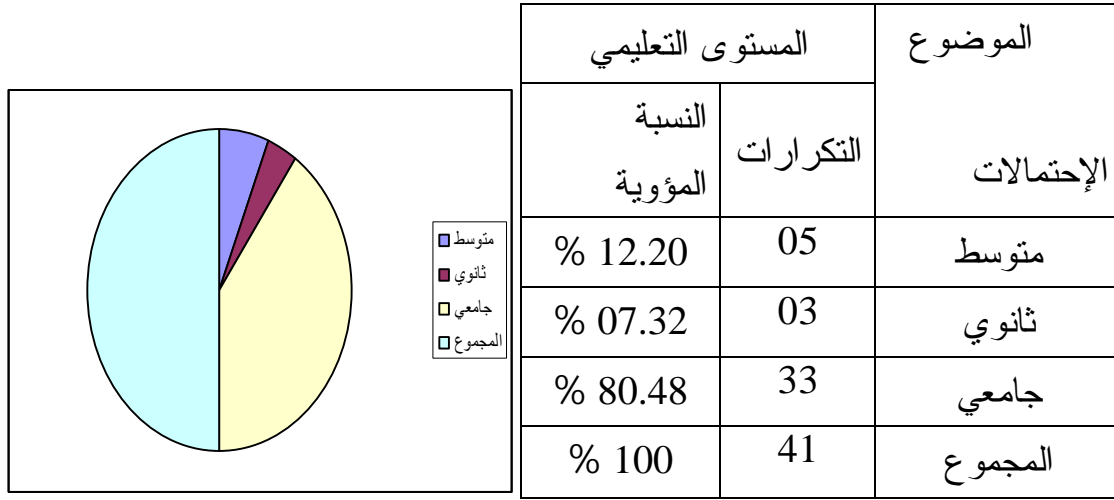


الأقدمية		الموضوع الإحتمالات
النسبة المئوية	التكرارات	
12.20%	05	9 - 5
24.40%	10	14 - 10
29.26%	12	19-15
34.14%	14	20 فما فوق
100%	41	المجموع

34.14% من أفراد العينة لهم خبرة ميدانية من 20 سنة فما فوق تليها الفئة بين 19-15 سنة بنسبة 29.26% و 24.40% بالنسبة للفترة ما بين 14-10 سنة أما أقل نسبة وهي 12.20% فكانت ما بين 9-5 سنوات .

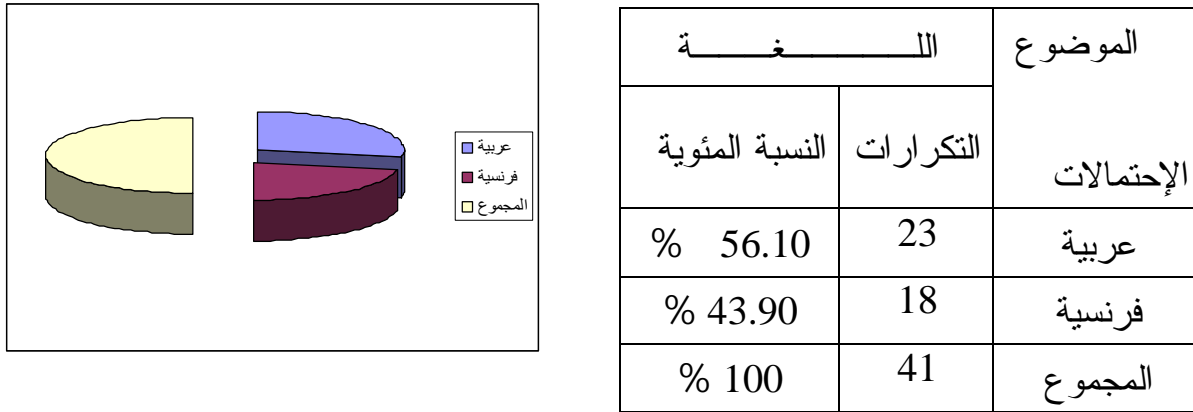
نلاحظ من خلال النسب المئوية المدونة في الجدول أن أغلب أفراد عينة الدراسة لديهم أقدميه في ميدان الصحافة ، وهذا في الحقيقة يرجع إلى استمرار الصحفيين في عملهم أملا في تحقيق مبتغاهم سواء كان من ناحية تحسين مستواهم المعرفي حتى يتمكنوا من التحكم في آليات إشتغال هذه المهنة، أو من ناحية تحسين المستوى المادي كما يمكن إرجاع استمرار الصحفيين في هذه المهنة إلى مكانتها الاجتماعية وإن لم تكن مادية فهي على الأقل رمزية .

#### جدول رقم (04) يوضح توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي



يوضح الجدول أعلاه أن أعلى نسبة من المبحوثين يتمتعون بتعليم جامعي وذلك بنسبة 80.48 % في حين نجد 12.20 % لهم تعليم متوسط و 07.32 % لهم تعليم ثانوي ويمكن تفسير هذه النسب المئوية إلى أن الصحافة المكتوبة فضاء معرفيا وثقافيا وفكريا يتطلب على الأقل مستوى تعليمي معين حتى يصبح الصحفي أكثر دراية وإدراكا للظروف المحيطة بهذه المهنة والتغيرات التي تطرأ عليها وعلى ضوء ذلك فقد كان أغلب المبحوثين يتمتعون بتكوين علمي جامعي .

#### جدول رقم (05) يوضح توزيع أفراد العينة حسب لغة الجريدة

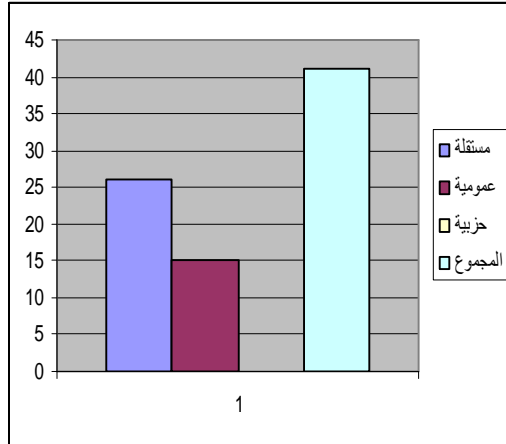


تنوزع عينة دراستنا حسب لغة الجريدة كما يلي : 56.10 % من أفراد العينة ينتمون إلى الصحافة العربية بالمقابل 43.90 % منهم ينتمون إلى الصحافة الفرنسية. وهذا التقارب في النسب يمكن إرجاعه إلى التنافس اللغوي القائم منذ زمن في الجزائر ، والذي تحول إلى صراع تجاوز في بعض الأحيان الحدود المنطقية من أجل سيطرة لغة



على أخرى باعتبار أن اللغة هي أحد المقومات الأساسية للأمة وهي أداة من أدوات السيطرة والنفوذ فمن يملك اللغة يملك مجتمع يسيره وفق إيديولوجياته .

### جدول رقم (06) يوضح توزيع أفراد العينة حسب ملكية الجريدة



طبيعة الملكية		الموضوع
النسبة المئوية	التكرارات	
63.41%	26	مستقلة
36.59%	15	عمومية
0	0	حزبية
100%	41	المجموع

ينتمي 63.41 % من أفراد عينة دراستنا إلى الصحافة المستقلة في مقابل ذلك ينتمي 36.59 % منهم إلى الصحافة العمومية .

توضح هذه النسب أن أكثر من نصف أفراد عينة الدراسة يعملون في الصحافة المستقلة هذا إن دل على شيء إنما يدل على مساهمة التعددية السياسية في ظهور العديد من الصحف والمجلات ذات مشارب مختلفة ومستقلة عن السلطة الحاكمة ،حيث فتح المجال أمام الإعلاميين الذين كانوا يعملون ضمن الصحافة العمومية إلى تكوين صحف خاص بهم ،تعبّر عن آراءهم أو عن آراء أيادي خفية، ونظرا لأهمية الصحافة من خلال تأثيرها المباشر على الأفراد فقد سارعت بعض الجمعيات السياسية وأخرى ذات انتماءات عقائدية و إيديولوجية إلى تشكيل صحف ومجلات تمرر من خلالها أفكارها وآراءها هذا ما جعل الساحة الإعلامية تعرف ظهور كم هائل من الصحف .

## II واقع الممارسة الصحفية المكتوبة في الجزائر والبعد السياسي :

تعتبر الصحافة المكتوبة جزءا لا يتجزأ من البعد السياسي ولا يمكن فصلها ذلك لأنها هي التي تعكس الحراك السياسي السائد، فهما وجهان لعملة واحدة على اعتبار أن الصحافة المكتوبة تعبر عن اتجاه رأي فئة معينة سواء كانت حزبا أو سلطة أو جماعات ذات توجهات مختلفة فعلاقة الصحافة بالسياسة تكمن في أنها تعد جسرا تربط بين السياسة والجمهور فهي التي توصل الأفكار إلى الرأي العام وهي التي توجهه حسب الأهداف والغايات المسطرة للفئات الحاكمة. إنطلاقا مما ذكر آنفا نصل إلى القول بأن الصحافة المكتوبة تتأثر بالجو السياسي السائد في البلاد وتموقع أهدافها ضمن هذا الجو الذي يعد عامل مهم في تشكل واقع الممارسة الصحفية المكتوبة وهذا ما سنعرفه من خلال مؤشرات البعد السياسي والتي حصرناها في أربع مراحل مرت بها البلاد أثناء تطورها وهي :

1- قبل التعددية السياسية

2- في ظل التعددية السياسية

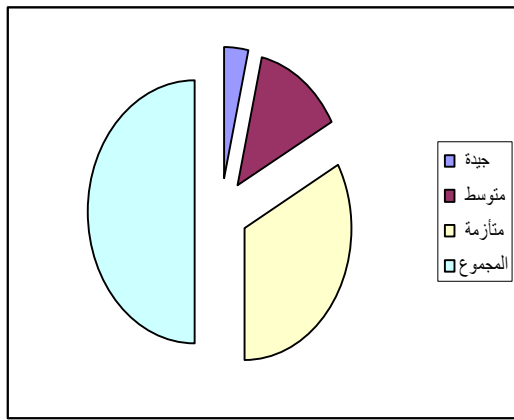
3- بعد صدور قانون الإعلام لسنة 1991

4- في ظل تدهور الأوضاع الأمنية

### II 1- واقع الممارسة الصحفية المكتوبة قبل التعددية السياسية

في هذا الجانب الميداني من البحث والخاص بتحليل البيانات ومناقشتها أردنا معرفة واقع الممارسة الصحفية المكتوبة في الجزائر انطلاقا من طبيعة النظام السياسي السائد وبالضبط قبل التعددية السياسية إي في ظل الحكم الواحد، لاعتقادنا أن هذا المؤشر له دور في بروز واقع معين للممارسة الصحفية كما يمكننا من كشف خصوصياتها وآليات اشتغالها في ظل هذه المرحلة وهذا ما سنعرفه من خلال الجداول البيانية التالية:

**جدول رقم (07) يوضح رأي أفراد عينة الدراسة حول واقع الممارسة الصحفية المكتوبة قبل التعددية السياسية**



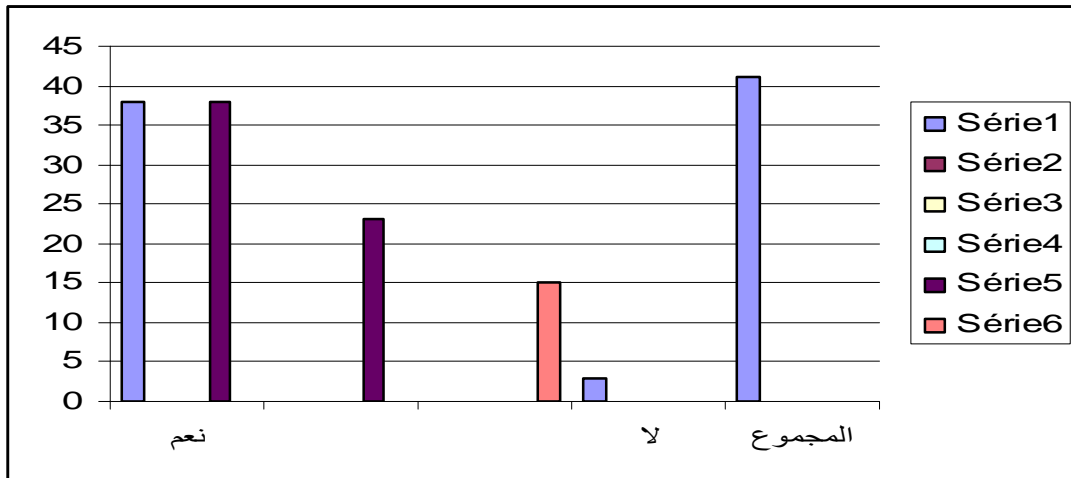
واقع الممارسة الصحفية المكتوبة قبل التعددية السياسية		الموضوع
التكرارات	النسبة المئوية	الاحتمالات
03	07.32%	جيد
11	26.82%	متوسط
27	65.86%	متأزم
41	100%	المجموع

صرح 65.86% من أفراد عينة دراستنا بأن واقع الممارسة الصحفية المكتوبة قبل التعددية السياسية متأزم، ويرى 26.82% منهم بأنه واقع متوسط و 07.32% منهم يعتقدون بأنه واقع جيد.

بشكل عام فإننا نلاحظ من هذه النسب أن واقع الممارسة الصحفية المكتوبة في هذه الفترة الزمنية من تاريخ الجزائر متأزم، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن الصحافة في هذه الحقبة كانت تخضع بشكل مباشر إلى الدولة، والصحفي ما هو إلا عامل يكتب ما يمليه الحزب، حيث أدرك القارئون على هذا البلد الدور الجوهري الذي تقوم به هذه الوسيلة الإعلامية في تعبئة الجماهير وتشكيل الرأي العام، فلقد كان الحزب الحاكم آن ذاك يمارس رقابة شديدة على كل ما ينشر سواء كان محليا أو دوليا مما يجعل ظروف العمل الصحفي صعبة وغير ملائمة ولا تتماشى وطبيعة هذه المهنة التي تتطلب نوع من الحرية في طرح القضايا السائدة وغيرها من الشروط الأساسية التي يجب أن تتوفر حتى يمكن الوصول إلى الهدف الأسمى لهذه الرسالة.

جدول رقم (08) يوضح ما إذا كان قبل التعددية السياسية غياب في معالجة بعض  
المواضيع على صفحات الجرائد

درجة التردد	الاستجابات عن نعم	هناك غياب في معالجة بعض المواضيع		الموضوع الاحتمالات
		النسبة المئوية	التكرارات	
38	الجو السياسي العام الذي كان سائدا في البلاد	% 92.69	38	نعم
23	قلة الإمكانيات المادية والبشرية في هذا المجال			
15	عدم وجود تكوين متخصص في هذا الميدان			
		% 07.31	03	لا
		% 100	41	المجموع



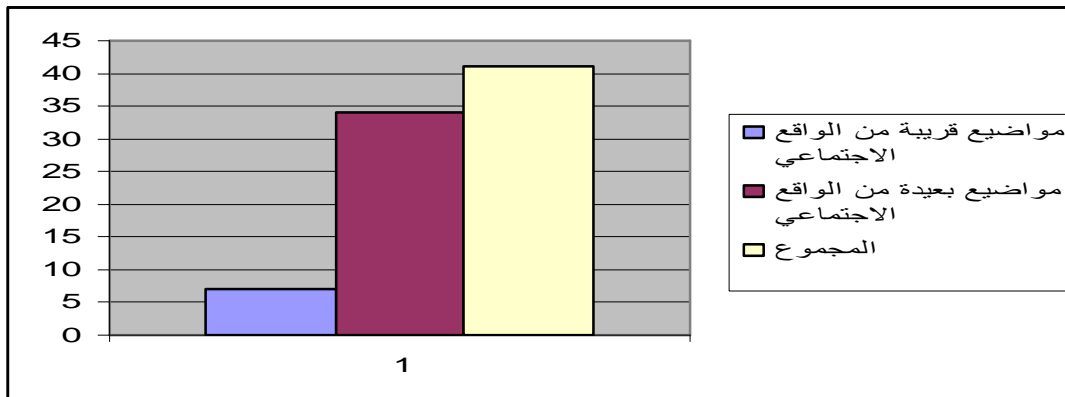
يقر 92.69 % من أفراد عينة الدراسة بأن هناك غياب في معالجة بعض المواضيع على صفحات الجرائد قبل التعددية السياسية، في مقابل ذلك يرفض 07.31 % منهم هذا التصور.

بمجرد أن تلقى نظرة خاطفة على محتوى هذا الجدول يتبين لنا بأن أغلب المبحوثين يؤكدون غياب في معالجة بعض المواضيع على صفحات الجرائد، ويرجعون ذلك إلى الجو السياسي العام الذي كان سائدا في البلاد بتعدد 39 في حين هناك من يرى

أن ذلك يعود إلى قلة الإمكانيات المادية والبشرية في هذا المجال بتردد 23 كما يرجع البعض الآخر هذا الغياب إلى عدم وجود تكوين متخصص في هذا الميدان بتردد 15 . بناء على المعطيات الكمية المدونة أعلاه يمكن القول بأن المواضيع المعالجة في هذه الحقبة لا تخرج عن كونها أخبار لمشاريع الحكومة وزيارات الوزراء، وحتى وإن كانت هناك مواضيع تهم الرأي العام فإنها لا تخرج عن الإطار العام الذي رسمته وحددته الدولة، وهذا ما يتأكد لنا من خلال القراءة النقدية التي قام بها العالم " وليام روف" حول الصحافة في البلدان العربية ومنها الجزائر، وأهم ما جاء في هذه الدراسة أن الصحافة في البلدان العربية تخضع في غالبيتها إلى النظرية السلطوية فأصبحت الصحافة أداة تعبر بها السلطة عن سياستها في شتى المجالات ولا يمكن لأي أحد خارج دائرة السلطة استغلالها أو استعمالها مهما كانت الاعتبارات الضرورية لذلك.

**جدول رقم (09) يوضح مدى قرب أو بعد المواضيع المعالجة من الواقع الاجتماعي في فترة ما قبل التعددية السياسية**

الاحتمالات	الموضوع	
	الفترة من الواقع الاجتماعي	قرب أو بعد المواضيع المعالجة في هذه التكرارات
مواضيع قريبة من الواقع الاجتماعي	النسبة المئوية	07
مواضيع بعيدة عن الواقع الاجتماعي	النسبة المئوية	34
المجموع	النسبة المئوية	41
		17.08 %
		82.92 %
		100 %

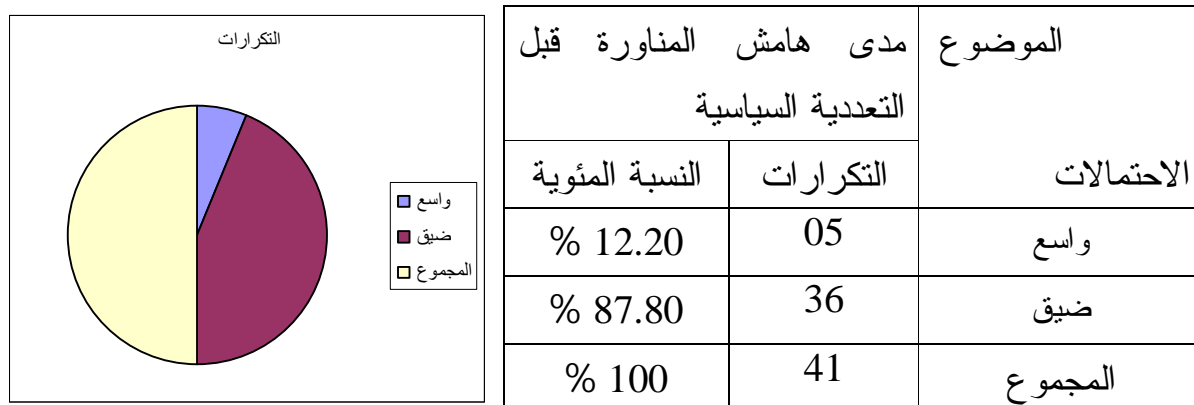


أغلب أفراد عينة الدراسة 82.92 % صرحوا بأن المواضيع المعالجة قبل التعددية السياسية بعيدة عن الواقع الاجتماعي،، بالمقابل هناك من يرفض ذلك حيث قدرة نسبتهم بـ 17.08 % .تبين هذه النسب المئوية أن المواضيع المعالجة في ضل حكم

الحزب الواحد محددة ومركزة على قضايا تتماشى وطبيعة النظام السياسي السائد لأنها كانت في مجملها تتغنى بنفس الشريط وهو تشيد الجزائر المستقلة وتعبئة الجماهير وترسيخ مبادئ حزب جبهة التحرير الوطني والعمل بها، وهذا ما أقره الميثاق الوطني سنة 1776\* فكانت المواضيع تصب في قوالب السلطة الحاكمة حيث لا يمكن الحديث مثلا عن سلبيات النظام الاشتراكي وما خلفه من تجاوزات في الأوساط الشعبية وغيرها من المواضيع التي لا تتماشى والإيديولوجية السائدة.

### جدول رقم (10) يوضح مدى هامش مناورة الصحفي في معالجة المواضيع السائدة

#### قبل التعددية السياسية



يرى 87.80 % من المجموع المبحوثين أن هامش مناورة الصحفي في معالجة المواضيع قبل التعددية السياسية كان ضيق، في مقابل هذا يرفض 12.20 % منهم ذلك ويرون بأن هامش المناورة كان واسع.

تدل هذه النسب على توجه عام لدى المبحوثين وهو أن الصحفي في هذه الفترة لا يتمتع بحرية كافية ليؤدي مهامه على أكمل وجه، ويمكن إرجاع ذلك للقيود التي كانت تفرض من طرف النظام السياسي على هذا القطاع باعتباره قطاعا حساسا يشكل في أغلب الأحيان تهديدا مباشرا للأنظمة الحاكمة خاصة ذات التوجه الأحادي إذا ما ترك لشأنه، من هنا فإن الصحفي يجد نفسه محاصرا بجملة من الإجراءات القانونية

(\*) لمزيد من المعلومات حول ذلك أنظر الميثاق الوطني لسنة 1976 .

والتصرفات البيروقراطية تعمل على الحد من حريته واندفاعه، كما يمكن القول في هذا الإطار بأن الخصوصية الاجتماعية للمجتمع الجزائري هي كذلك قد تمارس رقابة رمزية على ما يكتبه الصحفي، هذا ما يدفعه إلى وضع استراتيجية تجعله في مأمن عن هذه القيود وقد تكون هذه الإستراتيجية لا تخدم الأهداف الحقيقية لمهنة الصحافة بقدر ما تخدم الصحفي في حد ذاته.

### نتيجة المؤشر الأول: قبل التعددية السياسية للبعد الأول - البعد السياسي

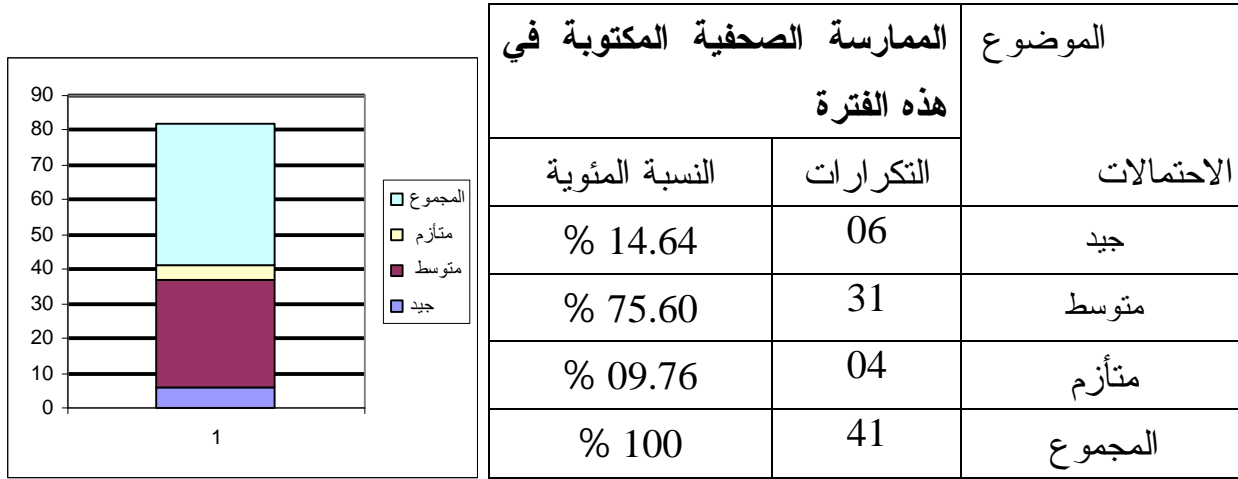
بناء على النتائج الكمية المدونة في الجداول الخاصة بهذا المؤشر وبعد القيام بعملية التحليل توصلنا إلى النتيجة التالية :

إن واقع الممارسة الصحفية المكتوبة في ضل هذه الفترة بعيد كل البعد عن الرسالة الحقيقية للصحافة، فمن حيث المواضيع المعالجة على صفحات الجريدة نجدها بعيدة عن الواقع الاجتماعي لأنها عبارة عن أخبار لنشاطات الحكومة وزيارات الوزراء مع غياب شبه كلي للمواضيع التي تعالج القضايا الاجتماعية والمشاكل التي يعاني منها المواطن كالفقر، والبطالة والرشوة والمحسوبية وغيرها... وانعدام للآراء و التوجهات المعارضة للسياسة التنموية السائدة وبصورة عامة فإن كل ما يطرح على صفحات الجرائد يدور معظمه في فلك النظام الحاكم -الحزب- وكل ما هو خارج هذه الدائرة معرض للإقصاء. أما من حيث هامش مناورة الصحفي في معالجة المواضيع والقضايا التي تطرحها الساحة الوطنية والدولية فقد كان جد ضيقا على اعتبار أن الصحفي في هذه الحقبة الزمنية من تاريخ الجزائر لا يتمتع بالحرية الكافية و المبادرة للأزمة، فما هو إلا قلم مأجور يكتب ما يمليه الحزب ويزكي كل نشاطات المسؤولين ويعطي الولاء التام لكل قرارات الطبقة الحاكمة.

## II-2- واقع الممارسة الصحفية المكتوبة في ظل التعددية السياسية :

لقد أحدثت التعددية السياسية في الجزائر تغيرات كبيرة داخل المجتمع مست جميع هياكله وميادينه بما فيها ميدان الصحافة المكتوبة ، التي إستجابة مباشرة لمتطلبات هذه الحقبة الجديدة ، لذلك أردنا معرفة واقع الممارسة الصحفية المكتوبة في ظل التعددية السياسية، التي تعتبر كمؤشر أساسي لظهور واقع جديد لم تعرفه الصحافة المكتوبة من قبل .

### جدول رقم (11) يوضح رأي أفراد عينة الدراسة حول الممارسة الصحفية المكتوبة في ظل التعددية السياسية



يعتقد أكثر من نصف العينة 75.60 % أن واقع الممارسة الصحفية المكتوبة بعد التعددية السياسية متوسط ويرى 14.64 % منهم أنه جيد في حين يذهب 09.76 % منهم إلى أنه واقع متأزم.

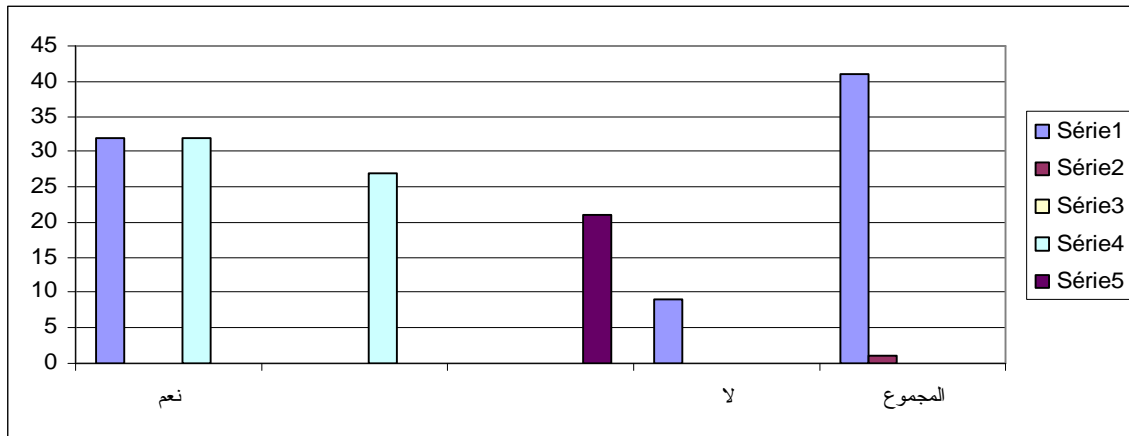
انطلاقاً من هذه النسب المئوية المذكورة أعلاه يمكن القول أن التغيير الذي عرفته الجزائر على مستوى الهيكل السياسي من خلال ظهور مفهوم جديد وهو التعددية السياسية صاحبه تغيير على مستوى واقع الممارسة الصحفية المكتوبة، وهذا ليس بشيء الجديد نظراً للارتباط الوثيق بين الصحافة والسياسة، فالانفتاح السياسي الذي عرفته الجزائر بعد أحداث أكتوبر 1988 صاحبه انفتاح إعلامي مميز لم تعرفه البلاد من قبل، خاصة في مجال الصحافة المكتوبة التي شهدت تطوراً بارزاً سواء على المستوى الكمي أو النوعي، فكانت بحق مرحلة كان الراجح الأكبر فيها هو الصحافة المكتوبة ، هذا بطبيعة الحال في المرحلة الأولى من التعددية السياسية من 1989 إلى 1999 م .



**جدول رقم (12) يوضح مدى مساهمة التعددية السياسية في ظهور مواضيع كانت**

**سابقا مغيبة على صفحات الجرائد**

درجة التردد	الاستجابات عن نعم	ساهمت التعددية السياسية في ظهور مواضيع كانت مغيبة سابقا		الموضوع الاحتمالات
		النسبة المئوية	التكرارات	
32	الانفتاح السياسي الذي عرفته البلاد	% 78.04	32	نعم
27	توفير الإمكانيات المادية والبشرية في هذا المجال			
21	توفير التكوين المتخصص في هذا الميدان			
		% 21.96	09	لا
		% 100	41	المجموع



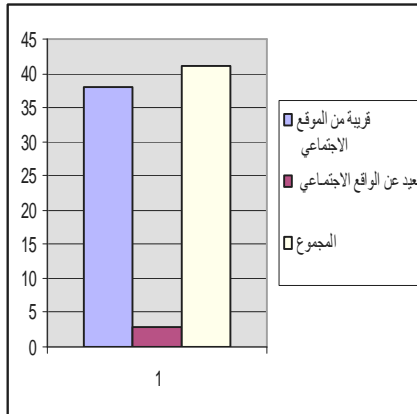
78.04 % من أفراد عينة دراستنا أكدوا بأن التعددية السياسية ساهمت في بروز و ظهور مواضيع على صفحات الجرائد كانت سابقا مغيبة، في مقابل هذا نجد 21.96% يرفضون هذا التصور، ويرجع المبحوثين هذا الظهور لبعض المواضيع إلى الانفتاح السياسي الذي عرفته البلاد بتعدد 32 ، وهناك من يرى أن ذلك يرجع إلى توفير

الإمكانات المادية والبشرية في هذا المجال بتردد 27، ومنهم من يرجعه إلى توفير التكوين المتخصص في هذا الميدان بتردد 21 .

بناء على ما ذكر آنفا يمكن القول أن التعددية السياسية التي عرفت الجزائر بعد ثلاثين سنة من الأحادية أي بعد دستور 1989 ساهمت في تغيير مضمون الرسالة الإعلامية، وأصبح بالإمكان الحديث عن مواضيع تهم الرأي العام ولا تصب في قوالب السلطة الحاكمة، وعليه تمكن الصحفي من طرح قضايا حساسة كالحديث عن الرشوة في أوساط الإطارات، الإختلاسات، الفقر، البطالة، وغيرها من المواضيع التي كانت سابقا تعتبر من الطابوهات، وأصبح بإمكان المواطن معرفة الرأي الآخر أو الرفض لسياسة النظام الحاكم، مما يساعده على إدراك واقعه بشكل واضح دون تعميم أو تزييف .

### جدول رقم (13) يوضح مدى مساهمة التعددية السياسية في قرب أو بعد المواضيع

#### المعالجة من الواقع الاجتماعي



الموضوع الاحتمالات	مدى قرب أو بعد المواضيع المعالجة من الواقع الاجتماعي في هذه الفترة	
	النسبة المئوية	التكرارات
قريبة من الموقع الاجتماعي	92.69 %	38
بعيد عن الواقع الاجتماعي	07.31 %	03
المجموع	100 %	41

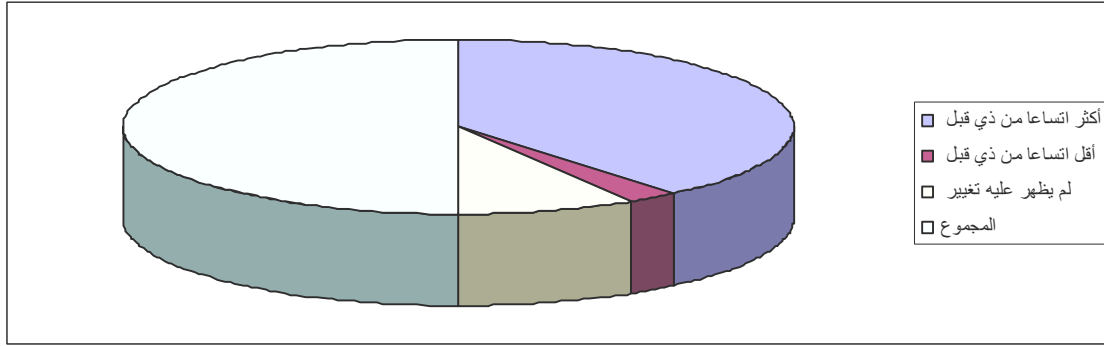
يرفض 07.31% ذلك .

تؤكد البيانات الكمية المذكور في الجدول أعلاه أن التعددية السياسية ساهمت بشكل كبير في تغيير المواضيع المعالجة على صفحات الجرائد، حيث أصبحت أكثر تنوعا وقريبة من الواقع المعاش، لأنها أصبحت تطرح قضايا تخص المواطن واهتماماته اليومية، فأصبح الحديث عن الحقرة والتهميش والمحسوبية والمشاكل الاجتماعية الأخرى من أكثر المواضيع بروزا على صفحات جرائدنا "فتم بذلك الانفتاح على الرأي الآخر نسبيا إضافة إلى التغيير في اللهجة الإعلامية وأسلوب المعالجة بحيث أصبحت تتسم بطابع التمرد بدل اللهجة الإمتثالية" \* .

(\* ) فقرة مكررة أنظر ص رقم 62

**جدول رقم (14) يوضح هامش مناورة الصحفي في ظل التعددية السياسية**

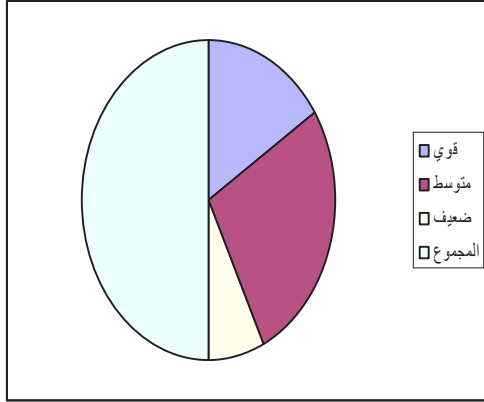
مدى هامش المناورة في هذه الفترة		الموضوع الاحتمالات
النسبة المئوية	التكرارات	
78.04%	32	أكثر اتساعا من ذي قبل
04.89%	02	أقل اتساعا من ذي قبل
17.07%	07	لم يظهر عليه تغيير
100%	41	المجموع



78.04% من أفراد العينة يعتقدون بأن هامش المناورة في هذه الحقبة الجديدة كان أكثر اتساعا من ذي قبل ويرى 17.07% أنه لم يظهر عليه تغيير في حين يظن 04.89% أنه أقل اتساعا من ذي قبل.

بشكل عام نلاحظ من خلال هذه البيانات أن التعددية السياسية ساهمت في اتساع هامش المناورة، على إعتبار أن الصحفي أصبح بإمكانه الخوض في مواضيع حساسة و وشائكة وعليه تمكن من كسر ذلك الحصار الذي تفرضه الجماعات الضاغطة داخل المجتمع، وهذا ما يظهر لنا من خلال ما عالجه الصحفي من مواضيع تعدت في بعض الأحيان حتى الخصوصية الاجتماعية للمجتمع الجزائري هذا الاندفاع المفعم بالحرية وروح المبادرة دفع السلطة في ذلك الوقت أن تعيد حساباتها فيما يخص قراراتها في هذا الميدان، فلجأت إلى اتخاذ إجراءات جديدة وعديدة سواء كانت قانونية أو غير ذلك، لتحد من هذا الإنفتاح الإعلامي الذي يعتبر تهديدا صريحا لمصالح فئات معينة داخل المجتمع، فأصبح الصحفي بالتالي معرض إلى جملة من التهديدات قد تصل إلى حد التصفية الجسدية.

**جدول رقم(15): يوضح مدى التغيير الذي حدث على مستوى واقع الممارسة  
الصحفية المكتوبة في ظل التعددية السياسية:**



الموضوع	التغيير الذي حدث على مستوى واقع الممارسة الصحفية	
	التكرارات	النسبة المئوية
قوي	13	31.70%
متوسط	22	53.66%
ضعيف	06	14.64%
المجموع	41	100%

صرح 53.66% من أفراد العينة أن التغيير الذي مس واقع الممارسة الصحفية المكتوبة بعد التعددية السياسية التي عرفتها البلاد هو تغيير متوسط، في حين يرى 31.70% بأنه تغيير قوي ويذهب البعض منهم 14.64% إلى أنه تغيير ضعيف. حين نقرأ المعطيات المذكورة آنفا نستنتج بأن هناك تغيير حدث على مستوى واقع الممارسة الصحفية المكتوبة في الجزائر في ظل هذه الحقبة، ذلك أن تحطيم فكرة أحادية الحزب الحاكم و الانتقال إلى مرحلة أكثر ديمقراطية وحرية سمح للصحافة أن تحتل موقع أساسي ضمن الهيكل الاجتماعي ككل، و أصبحت بالتالي أداة صراع بين الفئات الفاعلة داخل المجتمع مما جعل الساسة ورؤساء الأحزاب وحتى الجماعات الضاغطة يعتبرونها الوسيلة الأساسية لتمرير خطابهم وشرح برامجهم خاصة في ظل سيطرة الدولة على الوسائل السمعية و البصرية، وبناء على هذا الاهتمام المتزايد بالصحافة المكتوبة نتج لدينا صراعا إعلاميا أدى إلى إنتاج خطاب متعدد المشارب نابع من قناعات مختلفة و إلى ظهور كم لا بأس به الصحف و المجلات وغيرها من المنشورات بمختلف توجهاتها.

## نتيجة المؤشر الثاني: في ظل التعددية السياسية - للبعد الأول - البعد السياسي -

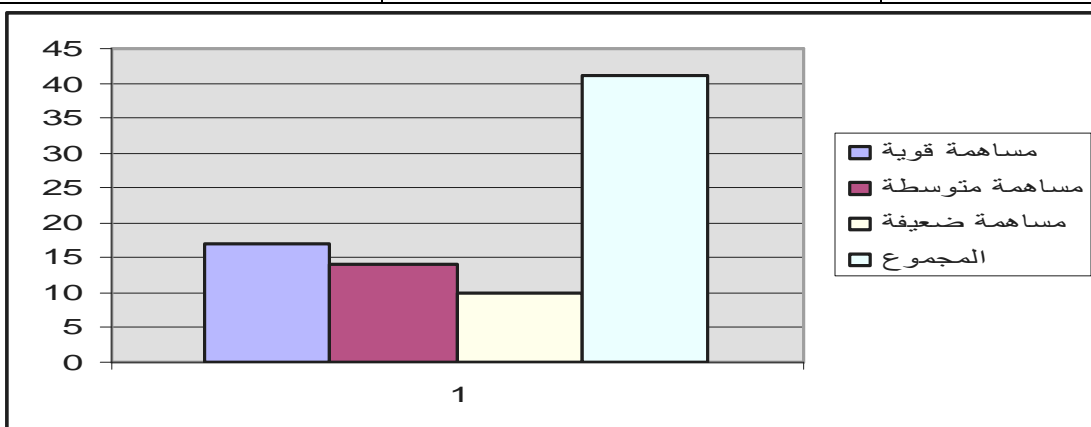
دلت النسب المئوية المدونة في الجداول رقم (12، 13، 14)، أن واقع الممارسة الصحفية المكتوبة عرف تغييرا كبيرا في ظل التعددية السياسية، جعلها تكون في مستوى التطور الذي عرفته البلاد، ونلمس هذا التغيير في ظهور مواضيع على صفحات الجرائد كانت سابقا مغيبة وتعتبر من الممنوعات في الوسط الإعلامي، كما أنها أصبحت قريبة نوعا ما من الواقع الاجتماعي لتطرقها للمشاكل المختلفة التي يعاني منها الوطن والمواطن، على غرار طبعا ظهور مواضيع تحمل آراء وتصورات ذات توجهات أيديولوجية وفكرية تختلف عن النظرة الرسمية. كما أن هامش المناورة الصحفية عرف هو أيضا تغيير لأنه أصبح أكثر اتساعا من ذي قبل، لأن الصحفي في هذه المرحلة له خيارات كثيرة في انتقاء المواضيع التي تهم الرأي العام الوطني، مما ساعده على إمطة اللثام عن الكثير من الحقائق كانت تعتبر سابقا من أسرار الدولة لا يسمح بالحديث عنها أو نشرها فوجد الصحفي نفسه في جو مفعم بالحرية فتح له باب المبادرة في فضح حتى الممارسات ذات الطابع الأخلاقي للمجتمع.

## **II-3- واقع الممارسة الصحفية المكتوبة بعد صدور قانون الإعلام لسنة 1990:**

من بين الإجراءات التي تعتمد عليها الدول في تنظيم مجالات الحياة الاجتماعية للمواطنين هي القوانين ، والإعلام من بين هذه المجالات التي تستوجب قوانين تحكمها وتنظمها وهذا ما ينطبق على الإعلام الجزائري الذي عرف عدة قوانين منذ الاستقلال إلى يومنا هذا حيث صدر أول قانون في هذا الإطار سنة 1968 يليه قانون الإعلام لسنة 1982، في الواقع كل هذه الإجراءات لم تأت بالشيء الجديد خاصة على مستوى واقع الممارسة الصحفية المكتوبة إلا بعد صدور قانون الإعلام لسنة 1990 الذي كان نتيجة التغيير الذي حدث داخل المجتمع الجزائري بعد أحداث أكتوبر 1988 وبعد صدور الدستور الجديد في 23 فبراير 1989 الذي أقر التعددية السياسية وحرية الرأي والتعبير، وعلى ضوء ذلك وبعد صدور قانون الإعلام لسنة 1990 كما ذكرنا أنفا عرفت الصحافة المكتوبة في الجزائر تغيير جذري كان بحق انطلاقة فعلية للتعددية الإعلامية، مما انعكس ذلك على واقع الممارسة الصحفية المكتوبة من حيث المواضيع المعالجة وهامش مناورة الصحفي، ونتيجة لهذا الانقلاب الذي أحدثه قانون الإعلام لسنة 1990 في هذا المجال الحيوي فإننا اعتبرناه مؤشر مهم يمكن من خلاله رصد الواقع الجديد الذي عرفته الممارسة الصحفية المكتوبة في الجزائر.

**جدول رقم (16): يوضح مدى مساهمة قانون الإعلام لسنة 1990 في تغيير وجه الممارسة الصحفية المكتوبة في الجزائر.**

مساهمة قانون الإعلام لسنة 1990 في تغيير وجه الممارسة الصحفية		الموضوع
النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات
41.46%	17	مساهمة قوية
34.14%	14	مساهمة متوسطة
24.40%	10	مساهمة ضعيفة
100%	41	المجموع

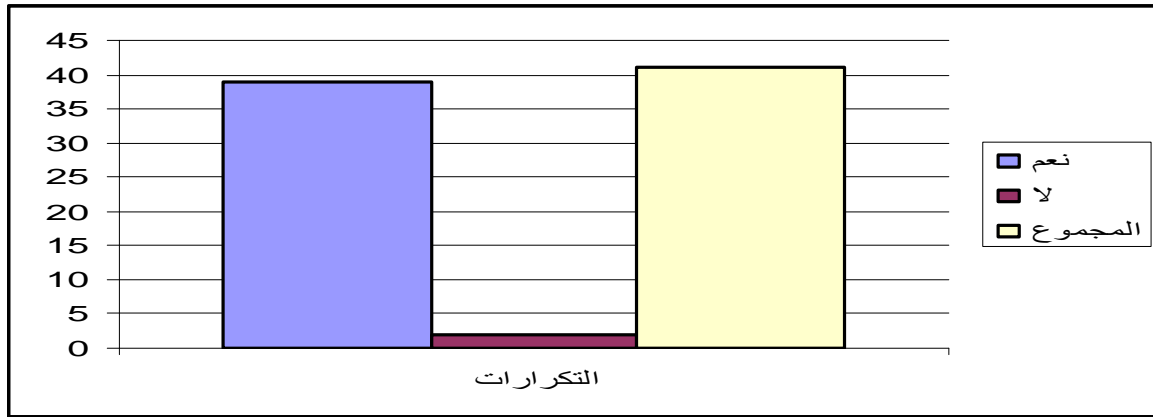


يبين الجدول أعلاه أن 41.46% من أفراد عينة الدراسة صرحوا بأن قانون الإعلام لسنة 1990 ساهم بشكل قوى في تغيير وجه الممارسة الصحفية المكتوبة و 34.14% يرون بأنها مساهمة متوسطة في حين يرى 24.40% منهم بأنها مساهمة ضعيفة.

بناء على المعطيات المذكورة أعلاه نصل إلى القول بأن قانون الإعلام لسنة 1990 ساهم بشكل قوى في تغيير واقع الممارسة الصحفية المكتوبة في الجزائر، على أساس أن هذا القانون فتح المجال لظهور العديد من الصحف والمجلات والدوريات ذات التوجهات المختلفة فكانت منها المستقلة أو العمومية الناطقة بالعربية أو بالفرنسية، وعليه فقد كانت الصحافة المكتوبة هي المستفيد الأول من هذا القانون، الذي أعطى واقع جديد في هذا الميدان لم نألفه من قبل، فزادة نسبة المقروئية بشكل كبير نظرا لتنوع المواضيع المعالجة وتماشيها واهتمامات شريحة اجتماعية كبيرة، لذلك يعتقد أغلب أفراد عينة دراستنا بأنه قانون الإعلام لسنة 1990 هو الدافع الأساسي لبروز هذا الواقع.

جدول رقم (17) يوضح مدى مساهمة قانون الإعلام لسنة 1990 في ظهور مواضيع لم تكن معروفة من قبل

نقانون الإعلامى دور فى ظهور مواضيع لم تكن معروفة سابقا		الموضوع الاحتمالات
النسبة المئوية	التكرارات	
95.12 %	39	نعم
04.08 %	02	لا
100 %	41	المجموع



يرى 95.12% من مجموع المبحوثين أن قانون الإعلام لسنة 1990 ساهم في بروز مواضيع صحفية لم تكن معروفة قبل ذلك، في مقابل هذا يرفض 04.08% منهم هذا التصور .

تدل هذه النسب المئوية على توجه عام للمبحوثين وهو أن لقانون الإعلام لسنة 1990 دورا مهما في بروز مواضيع صحفية جديدة، ذلك أن هذا القانون جاء لينص عبر مواده على مبادئ ممارسة حق الإعلام التي تناسب الواقع التعددي بالتركيز على حق المواطن في الإطلاع بكيفية كاملة وموضوعية على الوثائق والآراء التي تهتم المجتمع، إضافة إلى حق المشاركة في الإعلام وممارسة الحريات الأساسية في التفكير، الرأي والتعبير\* هذا ما فتح المجال أمام ظهور مواضيع لم تكن معروفة سابقا على صفحات جرائدنا.

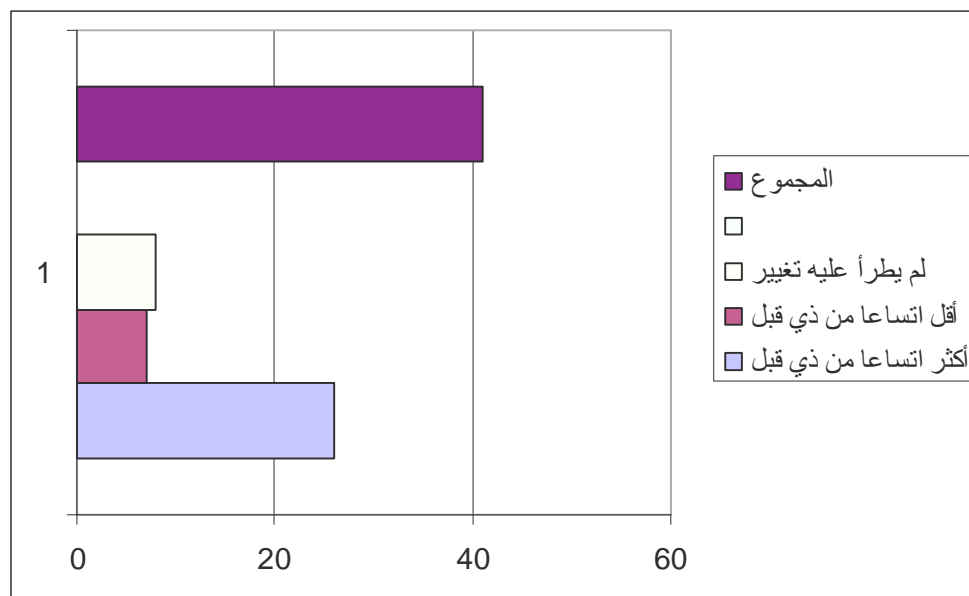
(\*) فقرة مكررة أنظر ص رقم 129 وللمزيد أكثر من المعلومات حول ذلك يمكن الاطلاع على قانون الإعلام لسنة 1990 في الملاحق .



## جدول رقم (18): يوضح كيف أصبح هامش مناورة الصحفي بعد صدور قانون

### الإعلام لسنة 1990:

هامش مناورة الصحفي بعد صدور قانون الإعلام لسنة 1990		الموضوع
النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات
63.41%	26	أكثر اتساعا من ذي قبل
17.08%	07	أقل اتساعا من ذي قبل
19.51%	08	لم يطرأ عليه تغيير
100%	41	المجموع



يعتقد أكثر من نصف عينة الدراسة 63.41% بأن هامش مناورة الصحفي في معالجة المواضيع والقضايا المطروحة على الساحة الاجتماعية أصبح أكثر اتساعا بعد صدور قانون الإعلام لسنة 1990، في حين يرى 19.51% منهم بأنه لم يطرأ عليه تغيير و 17.08% منهم يرون بأن هامش المناورة أصبح أقل اتساعا من ذي قبل. إذا نظرنا إلى النسب المئوية المذكورة أعلاه نصل إلى القول أن قانون الإعلام لسنة 1990 ساهم من خلال مواده القانونية في اتساع وزيادة هامش مناورة الصحفي في معالجة وطرح بعض القضايا الحساسة التي كانت سابقا تعتبر من الممنوعات في حقل الصحافة، وهذا نتيجة توفر نوع من الحصانة القانونية التي وفرها هذا القانون والتي

سمحت للصحفي للتحرك في فضاء مفعم بالحرية، وإن لم تكن بالمستوى المطلوب إلا أنها لا تقل أهمية مقارنة بالمراحل السابقة، ونلمس هذا التوسع في هامش المناورة الصحفية من خلال العديد من القضايا التي أصبح يعالجها الصحفي بعد صدور هذا القانون، كالحوض في قضايا الرشوة ومناقشة بعض المواضيع الشائكة بشكل من الوضوح والتوسع دون أي اعتبارات لأين كان، هذا ما جعل الصحفي يتعرض إلى مضايقات وتهديدات من طرف جماعات مختلفة على غرار طبعاً النظام الحاكم.

### نتيجة المؤشر الثالث: بعد صدور قانون الإعلام لسنة 1990- للبعد الأول- البعد السياسي:

سجل واقع الممارسة الصحفية المكتوبة في الجزائر بعد صدور قانون الإعلام لسنة 1990 قفزة نوعية، بإقرار التعددية الإعلامية التي ساهمت بصفة معتبرة في تدعيم حرية التعبير، وباتت كل صحيفة مهما كان توجهها وخطها السياسي تتبنى هذا الخيار، الذي انعكس على محتوى السياسة الصحفية، ويتضح ذلك في الجدول رقم (16) فمن حيث المواضيع المعالجة فقد أصبحت أكثر إثارة و أهمية نظراً لطرحها ومناقشتها لقضايا سياسية واقتصادية واجتماعية وفكرية عقائدية لم تكن الصحافة تتطرق إليها قبل ذلك، فأصبح بإمكان المواطن الإطلاع بكيفية موضوعية وكاملة على الوثائقية و الآراء التي تهم المجتمع ككل، و تؤكد لنا ذلك من خلال النسبة المدونة في الجدول رقم (17) كما أن هامش مناورة الصحفي بعد صدور هذا القانون أصبح أكثر اتساعاً لأنه دعم مبدأ حرية التعبير حتى و إن لم تكن بشكل كبير إلا أنه يمكن اعتبارها أفضل و أحسن مما كان سائداً قبل ذلك ، جدول رقم (18).

### II-4- واقع الممارسة الصحفية المكتوبة في ظل الأوضاع الأمنية التي عرفتها

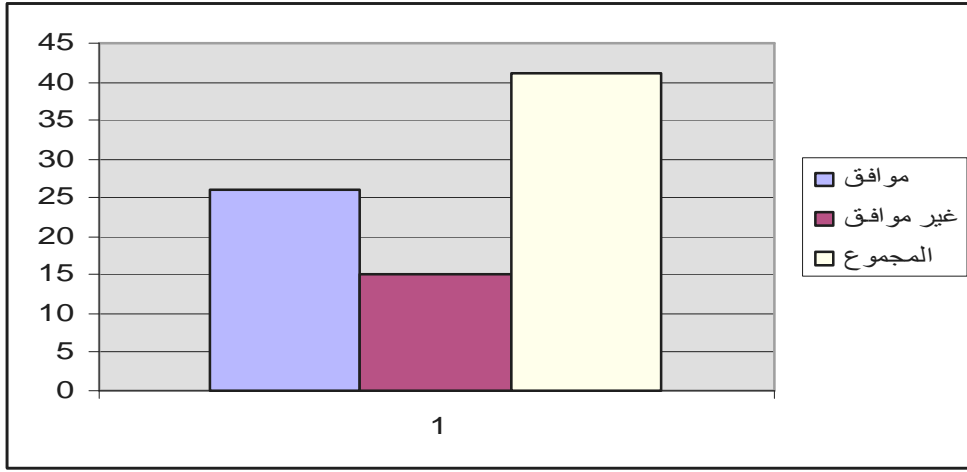
#### البلاد:

عرفت الجزائر أحداث أمنية رهيبة بعد فترة وجيزة من إقرار التعددية السياسية ، أي بعد توقيف المسار الانتخابي سنة 1992، هذا الوضع الأمني كان له أثر كبير على كل مجالات الحياة الاجتماعية للمجتمع الجزائري ، و الصحافة المكتوبة من بين هذه المجالات التي استهدفت من طرف صانعي الصراع الدموي الذي عرفته البلاد ، فأثر ذلك على مردودها وتراجعت عن المسار الذي تبنته في المراحل الأولى من التعددية السياسية ، و أصبحت الممارسة الصحفية مجازفة بالنسبة للصحفي نتيجة الإجراءات التي استهدفته في هذه الفترة والتي حسب اعتقادنا مؤشر مهم في دراستنا يمكننا من معرفة واقع الممارسة الصحفية المكتوبة.

## جدول رقم(19): بوضوح مدى مساهمة الأوضاع الأمنية في تغييب بعض المواضيع

كانت قد ظهرت في الفترة الأولى من التعددية السياسية:

ساهمت الأوضاع الأمنية في تغييب بعض المواضيع		الموضوع
النسبة المئوية	التكرارات	الاحتمالات
63.41%	26	موافق
36.59%	15	غير موافق
100%	41	المجموع



أكثر من نصف عينة الدراسة 63.41% وافقوا على أن الأوضاع الأمنية التي شهدتها البلاد ساهمت في تغييب بعض المواضيع كانت قد ظهرت في الفترة الأولى من التعددية السياسية في مقابل هذا رفض 36.59% منهم هذا التصور.

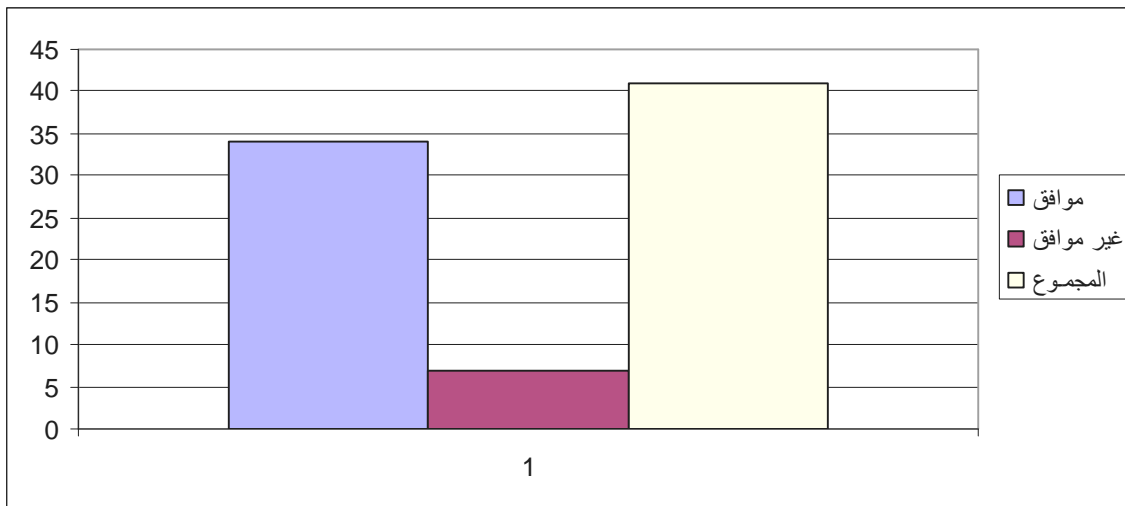
لقد تحول الصراع السياسي في الجزائر إلى صراع دموي دفع ثمنه جميع أفراد هذا الوطن من بينهم شريحة الصحفيين ، حيث طالت أيادي الجريمة هذه الفئة مما أثر على أداء واجبها ، كما أثر ذلك على واقع الممارسة الصحفية، حيث قلّة المواضيع الهامة والحساسة وأصبح الاهتمام إلا بالمواضيع التي تخص الجانب الأمني "وهذا الاهتمام بالوضع الأمني و الذي كان يأخذ عادة طابع الحملات الإعلامية أكسب وسائل الإعلام طابعا خاصا دفع ببعض المواطنين التأكيد على استغلال هذه الأطراف لتصعيد الوضع الأمني للتهرب من تناول القضايا الأخرى التي تمس المواطن"(\*)

(\*) فقرة مكررة أنظر ص 140

## جدول رقم (20): يوضح مدى مساهمة الأوضاع الأمنية التي عرفتھا البلاد في

تقليص هامش مناورة الصحفي:

ساهمت الأوضاع الأمنية في تقليص هامش المناورة		الموضوع
النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات
82.92%	34	موافق
17.08%	07	غير موافق
100%	41	المجموع



وافق 82.92% من أفراد عينة الدراسة على أن الأوضاع الأمنية التي عرفتھا الجزائر ساهمت في تقليص هامش مناورة الصحفي في معالجة بعض المواضيع والقضايا المطروحة على الساحة الاجتماعية بالمقابل نجد 17.08% منهم يرفضون ذلك. لقد سجل فضاء الإعلام خاصة ميدان الصحافة المكتوبة عدة إجراءات في هذه الفترة فمن جهة نجد السلطة التي تمارس الضغط على الصحفي بطرق مختلفة كخلق مبررات عدم تسديد ديون الصحيفة للمطبعة وبعد ذلك تعلن عن غلقها، ومن جهة أخرى نجد المعارضة التي لا تسمح بانتقادها والتعرض إليها، وإذا ما حاول أحدا أن يخرج عن تلك الحلقة فإنه سيعرض نفسه إلى مضايقات قد تصل إلى حد الموت، وهذا ما دفع بالصحفي إلى خلق طريقة في التعامل مع الأحداث تجعله في منأى عن القطبين المتصارعين كتغيير نوع الرسالة أو الكتابة بأسلوب غير واضح ومباشر كما كان سابقا، فكون لنفسه مراقبة ذاتية قلصت من هامش مناورته في طرح ومعالجة أهم المواضيع والقضايا السائدة على الساحة الوطنية.

## نتيجة المؤشر الرابع: في ظل الوضعية الأمنية التي عرفتها البلاد - للبعد الأول- البعد السياسي:

إن الوضع الأمني الذي عرفته الجزائر بعد الأحداث التي شهدتها الساحة السياسية انعكس بشكل كبير على واقع الممارسة الصحفية المكتوبة، نظرا لتراجعها عن المسار الذي عرفته في المراحل الأولى من التعددية السياسية، ويتضح لنا ذلك من خلال غياب أو تخييب الصحافة لبعض المواضيع كانت قد ظهرت سابقا، حيث انصب الاهتمام بالقضايا الأمنية والتخلي عن قضايا أخرى تهم المواطن بدرجة لا تقل أهمية عن غيرها، كما يتضح لنا تأثير واقع الممارسة الصحفية بالوضعية التي تمر بها البلاد من خلال تقلص هامش مناورة الصحفي في مناقشته وطرحه للقضايا السائدة وإخضاع كل ما يكتبه من أفكار و آراء إلى رقابة ذاتية تماشيا وطبيعة المرحلة التي تمر بها البلاد، حيث أن الصحفي لم يعد يواجه مضايقات السلطة فحسب بل أصبح يواجه تهديدات جماعات و أطراف أخرى جعلته يحد من نشاطه وحرية وعدم مغامرته في التطرق إلى ما أفرزته الساحة الاجتماعية من قضايا و مشاكل مختلفة.

### III- واقع الممارسة الصحفية المكتوبة والبعد الاقتصادي:

لم تعد الهيمنة السياسية على الصحافة لوحدها بل نافستها في ذلك الهيمنة الاقتصادية وخاصة في الأنظمة ذات الاقتصاد الحر، مما جعلها تصبح رهانا اقتصاديا مهما ، نتيجة إقبال الشركات الاقتصادية الكبرى عليها بغية كسب الجريدة الأكثر انتشارا حتى تستطيع هذه الشركات ترويج منتجاتها وتحقيق مصالحها، هذا الاهتمام المتزايد بالصحافة من طرف رجال الأعمال و الاقتصاد انعكس عليها من خلال إعطاءها طابع مميز يتماشى والبعد الاقتصادي الذي تتبناه الدولة و الذي اعتبرناه في دراستنا هذه عامل مهم في تشكل واقع الممارسة الصحفية والذي حددنا مؤشرات في :

1 -طبيعة النظام اقتصادي السائد.

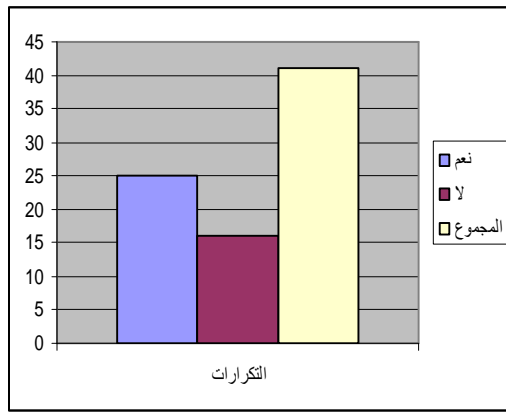
2-مصادر تمويل الجريدة.

### III-1- واقع الممارسة الصحفية المكتوبة وطبيعة النظام الاقتصادي

#### السائد:

إن تبني الجزائر للخيار الاقتصادي الجديد بعد التجربة الاشتراكية في المراحل الأولى من الاستقلال انعكس على معظم الميادين الحيوية للبلاد بما في ذلك الصحافة المكتوبة، التي دخلت ميدان الخصوصية من بابه الواسع، فأكسبها ذلك ميزة خاصة تتماشى بطبيعة الحال وخصوصية هذا النهج الاقتصادي السائد. من هنا أردنا معرفة واقع الممارسة الصحفية المكتوبة في ظل هذا الخيار الاقتصادي المتبني من خلال الجداول البيانية التالية:

#### جدول رقم(21): مدى مساهمة النهج الليبرالي في بروز ممارسة صحفية جديدة:



الموضوع	ساهم النهج الليبرالي في بروز ممارسة صحفية جديدة	
الإحتمالات	النسبة المئوية	التكرارات
نعم	60.98%	25
لا	39.02%	16
المجموع	100%	41

تبين البيانات المدونة في الجدول أعلاه أن 60.98% من المبحوثين يؤكدون على أن النهج الليبرالي الذي تبنته الجزائر ساهم في بروز ممارسة صحفية مكتوبة جديدة، في مقابل هذا يرفض 39.02% منهم ذلك.

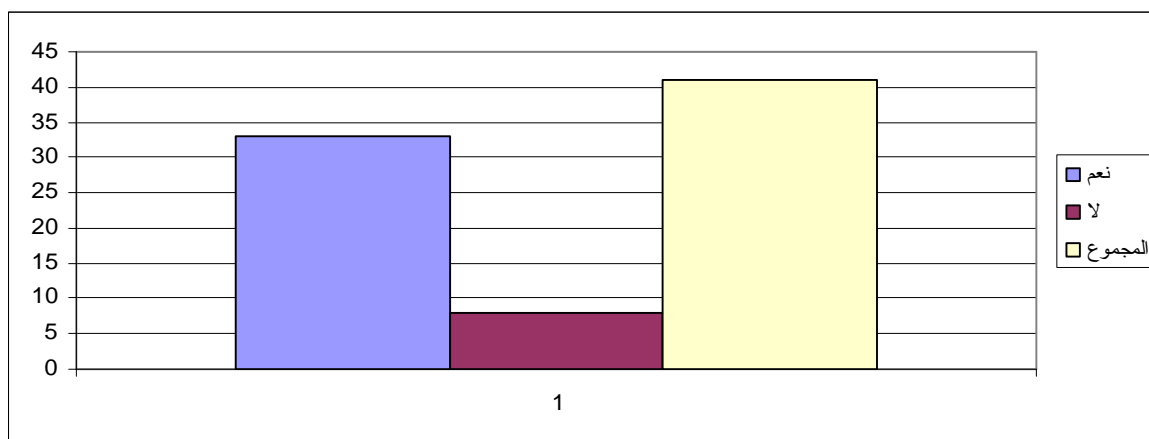
مرورا بالنسب المئوية المذكورة آنفا، يمكن القول أن التوجه الاقتصادي الذي انتهجته الجزائر بعد الإصلاحات الاقتصادية المختلفة كان له دور في ظهور ممارسة صحفية مكتوبة جديدة لم تكن معروفة سابقا، على اعتبار أن هذا الخيار الاقتصادي الجديد فتح المجال لخصوصية ميدان الصحافة المكتوبة، فظهرت صحف جديدة بمضامين مختلفة وتوجهات و أفكار متنوعة" ولقد تعززت واجهات المحلات بكميات وفيرة من الصحف الجديدة، عناوين، مقالات، تحقيقات و أكوام من المفردات و الأوراق نجدها تعكس خطابات جديدة اختارت الواقعية والبساطة والمباشرة وقد يكون هذا الأمر يرجع إلى أوضاع اقتصادية سياسية واجتماعية".(\*)

(\*) فقرة مكررة انظر ص 145 .

## جدول رقم(22): يوضح ما إذا كانت الخوصصة الإعلامية فتحت المجال أمام ظهور

مواضيع لم تكن معروفة سابقا:

فتحت الخوصصة الإعلامية المجال أمام ظهور مواضيع جديدة		الموضوع
النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات
%80.49	33	نعم
%19.51	08	لا
%100	41	المجموع

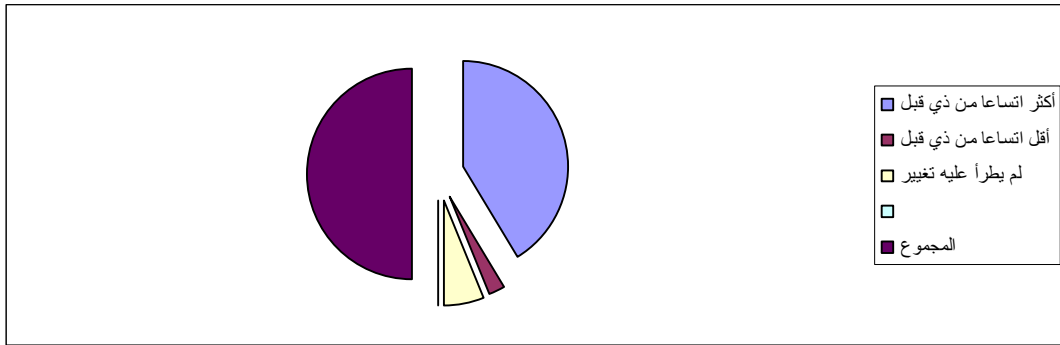


80.49% من مجموع المبحوثين يقرون بأن الخوصصة الإعلامية ساهمت في فتح المجال أمام ظهور مواضيع لم تكن معروفة سابقا، بالمقابل يرى 19.51% عكس ذلك.

يتضح من هذه البيانات أن الخوصصة الإعلامية لم تكن مجرد شعار بل هي حقيقة تجسدت من خلال ظهور مواضيع جديدة ومهمة، نتيجة طبعا ظهور صحف و مجلات لها انتماءات فكرية وعقائدية وحتى إيديولوجية مختلفة، وعليه تشبعت الساحة الإعلامية بمواضيع وتحقيقات متنوعة مست اهتمامات المواطن الذي أصبح بإمكانه اختيار الصحف التي تتماشى واعتقاداته و انتماءاته السياسية .

**جدول رقم (23): يوضح هامش مناورة الصحفي في ظل نظام الخوصصة الإعلامية:**

الموضوع		الإحتمالات
أصبح هامش مناورة الصحفي في ظل نظام الخوصصة الإعلامية	التكرارات	النسبة المئوية
أكثر اتساعا من ذي قبل	34	%82.92
أقل اتساعا من ذي قبل	02	%04.88
لم يطرأ عليه تغيير	05	%12.20
المجموع	41	%100



أغلب أفراد عينة الدراسة 82.92% أكدوا أن الخوصصة الإعلامية جعلت هامش مناورة الصحفي في معالجة القضايا المطروحة والمواضيع السائدة أكثر اتساعا من ذي قبل ، في حين يرى 12.20% منهم بأنه لم يظهر عليه إي تغيير ،ويضن 04.88% بأنه أقل اتساعا من ذي قبل.

انطلاقا من المعطيات المذكورة أعلاه يتضح أن الخوصصة في ميدان الإعلام وبالتحديد في مجال الصحافة المكتوبة ساهمت بشكل واضح في اتساع هامش مناورة الصحفي، ذلك أن في هذه الحقبة الزمنية أصبح الصحفي يتعرض إلى مواضيع مختلفة بنوع من التحليل والنقد " ولم يعد القارئ يحترق أمام حرية الاختيار بفعل هذا التغيير الذي مس واقعنا الاجتماعي و الإعلامي ولقد سجلت الصحافة الجزائرية قفزة نوعية بإقرار التعددية الإعلامية التي ساهمت بصفة معتبرة في تدعيم حرية التعبير وباتت كل صحيفة مهما كان توجهها وخطها السياسي تعمل بما يناسب منظورها الذي تتوفر فيه شروط حرية التعبير على عكس ما كان عليه القطاع العام أين كان الصحفي ملزم باحترام كل الشروط التي تسطرها السلطة"(\*)

(\*) فقرة مكررة انظر ص 147



## نتيجة المؤشر الخامس - طبيعة النظام الاقتصادي السائد للبعد الثاني (البعد الاقتصادي):

بينت نسب المئوية المدونة في جداول رقم (21، 22، 23) أن النظام الاقتصادي الليبرالي، الذي انتهجته الجزائر بعد التجربة التنموية الاشتراكية انعكس على جل الميادين و النشاطات الحيوية للمجتمع، بما فيها الممارسة الصحفية المكتوبة التي عرفت في ظل هذا التوجه التنموي الجديد وجه مغاير عما كان سائدا سابقا، ويتضح لنا ذلك من خلال ظهور العديد من الصحف والمجلات ذات التوجهات والانتماءات السياسية والفكرية المختلفة، هذا الانفتاح الإعلامي فتح المجال أمام بروز العديد من المواضيع و القضايا لم تكن معروفة سابقا، حيث ركزت معظم الصحف على المواضيع التي تهم الرأي العام واهتمامات المواطن مباشرة، في محاولة منها لكسب أكثر قدر ممكن من القراء، و أصبح الصحفي يتمتع في معالجته للقضايا المطروحة على الساحة الاجتماعية بنوع من الحرية وتمكن من الخوض في مواضيع حساسة وشائكة كانت تعتبر من الممنوعات في المراحل السابقة.

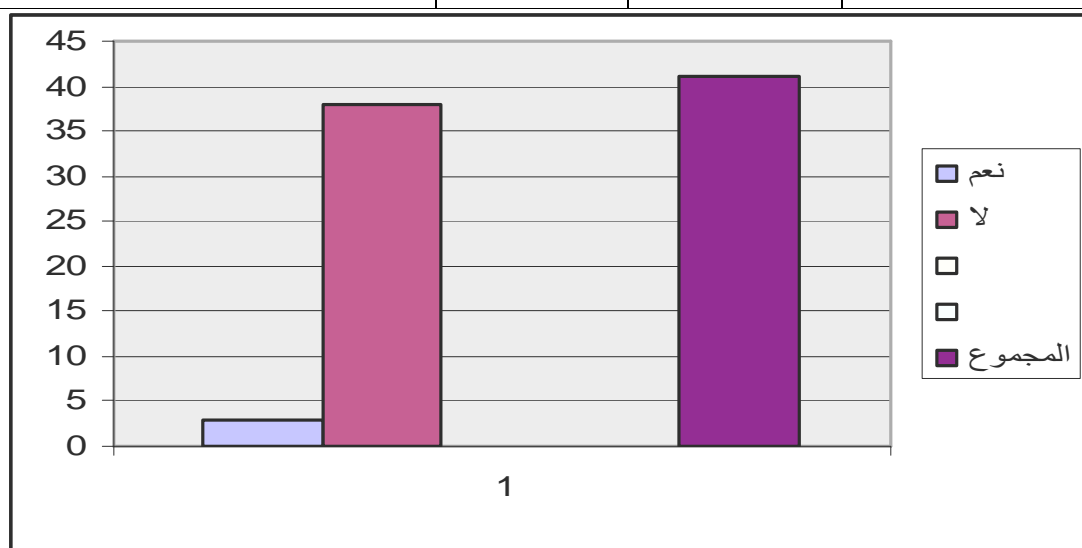
### III-2- واقع الممارسة الصحفية المكتوبة ومصادر تمويل الجريدة:

تحتاج أي جريدة لكي تنتشر و توزع إلى مصادر مالية قد لا توفرها من مبيعاتها، لذلك فإن أي جريدة تلجأ إلى مصادر تمويلية مالية أخرى، حتى تتمكن من تغطية تكاليف صدورها، ومن أهم هذه المصادر التي تعتمد عليها نجد الإشهارات و الإعلانات وكذا الممول الرئيسي والذي قد يكون المالك أو الشريك لهذه الجريدة وقد تكون الدولة أو الأشخاص من القطاع الخاص ، من هنا فإننا اعتبرنا أن مصادر تمويل الجريدة مؤشر مهم له دور في بروز واقع معين للممارسة الصحفية المكتوبة في الجزائر، نظرا للتأثير الذي قد يمارسه الممول الرئيسي الذي بطبيعة الحال لا يسمح بخروج الجريدة من خلال مواضيعها ومبادراتها عن الخط العام للجريدة، ذلك أن هذا قد يؤدي إلى تهديد استمراريته وانتشارها هذا ما سنعرفه من خلال عرض البيانات الكمية المدونة في الجداول الآتية:

**جدول رقم(24): يوضح ما إذا كانت الجريدة تستطيع أن تغطي تكاليف**

**الصدور من مبيعاتها فقط.**

تستطيع الجريدة أن تغطي تكاليفها من مبيعاتها فقط				الموضوع
درجة التردد	استجابات لا	النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات
		7.31 %	03	نعم
17	الدولة	92.69 %	38	لا
41	الإشهارات والإعلانات			
30	الممول الرئيسي للجريدة			
		100 %	41	المجموع



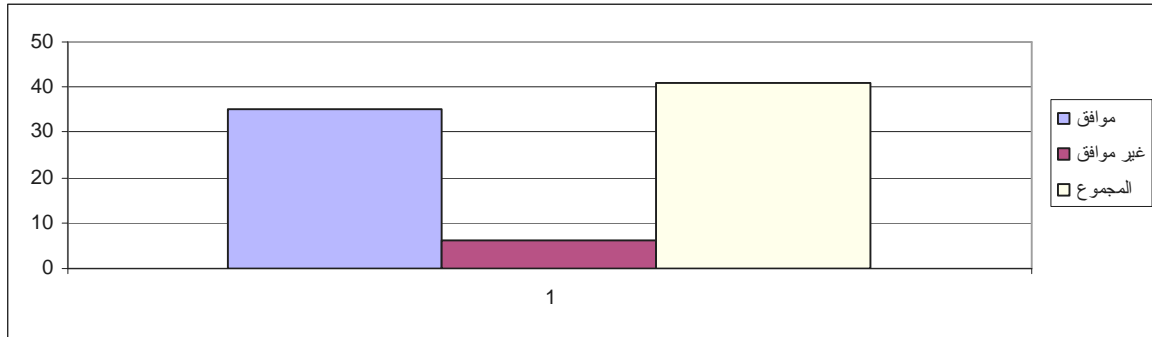
توضح البيانات المذكورة في الجدول أعلاه، أن أغلب أفراد الدراسة 92.69% ينفون أن يكون باستطاعة الجريدة أن تغطي تكاليف صدورها من مبيعاتها فقط، بل تعتمد على مصادر مالية أخرى من بينها الإشهارات والإعلانات بتردد (41) و الممول الرئيسي للجريدة بتردد(30) والدولة بتردد (17) ، في مقابل هذا يؤكد 7.31% منهم قدرة الجريدة على تغطية تكاليف صدورها من مبيعاتها فقط.

تؤكد النسب المئوية والتكرارات المدونة في الجدول عن توجه عام للمبحوثين، وهو أن الصحافة المكتوبة تعتمد بشكل مباشر على مصادر أخرى لتغطية تكاليف صدورها، ومن بين أهم و أبرز هذه المصادر الإشهارات فالمتصفح لجرائدنا يرى طغيان الاشهار عليها حيث انها تخصص لذلك مساحات كبيرة على حساب اهتمامات إعلامية أخرى، وهذا في الحقيقة يرجع إلى كون الصحافة أصبحت تجارة مربحة بالنسبة لبعض المستثمرين ،وعليه لم تعد كما كانت سابقا مجرد منبرا لنشر الأفكار وتوعية

الرأي العام، بل أصبحت تجارة مربحة يمكن من خلالها تحقيق ثروة مالية معتبرة، وهذا بطبيعة الحال يعود إلى النهج الليبرالي الذي اعتمده الجزائر بعد التجربة الإشتراكية السابقة.

**جدول رقم (25):** يوضح ما إذا كان للإشهار مساهمة في فرض مواضيع معينة على صفحات الجريدة على حساب مواضيع أخرى.

يساهم الإشهار في فرض مواضيع على حساب مواضيع أخرى		الموضوع
النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات
85.36%	35	موافق
16.64%	06	غير موافق
100%	41	المجموع

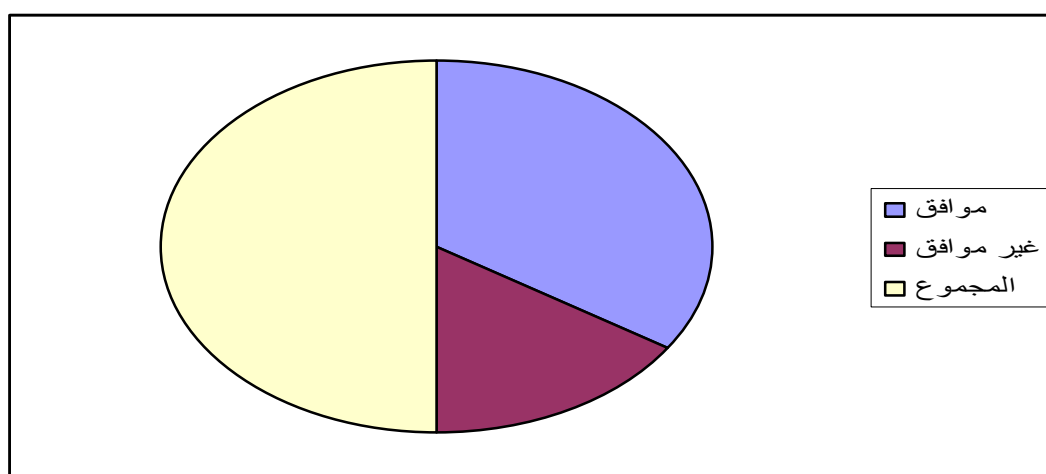


يوافق أغلب أفراد عينة الدراسة 85.36% بأن للإشهار مساهمة في فرض مواضيع صحفية على حساب مواضيع أخرى، و 16.64% منهم لا يوافقون هذا الرأي. تعتمد كل الجرائد سواء كانت اليومية أو الأسبوعية، الحكومية أو المستقلة في تغطية تكاليف صدورها على الإشهارات بصورة كبيرة، مما جعلها تصبح أداة مراقبة تحاصر الصحفي وتؤطر أداءه وفق ما يمليه صاحب الإشهار سواء بطريقة مباشرة أو غير ذلك، فهو لا يسمح بأن تتعرض الصحيفة بالانتقادات إلى مؤسسته، أو التعرض إلى مواضيع تمس شخصه رغم أنه يجب الحديث والتطرق إلى مثل هذه المواضيع، لأن ذلك يهيم الرأي العام ومما يدعم هذا التصور ما جاء في إجابة أحد المبحوثين " فأصحاب الإشهارات الكبيرة تضمن عدم وجود مواضيع تنتقدها أو تتابع طريقة تسييرها الخاطئة ومن جهة تضمن نشر إشهارات على صفحات الجريدة يحدث ذلك مثلا مع متعاملي الهاتف النقال".\*

(\*) : إجابة أحد المبحوثين

**جدول رقم(26): يوضح ما إذا كان للممول الرئيسي للجريدة دخل في إختيار  
المواضيع المعالجة:**

يتدخل الممول الرئيسي للجريدة في اختيار المواضيع المعالجة.		الموضوع الإحتمالات
النسبة المئوية	التكرارات	
68.30%	28	موافق
31.70%	13	غير موافق
100%	41	المجموع

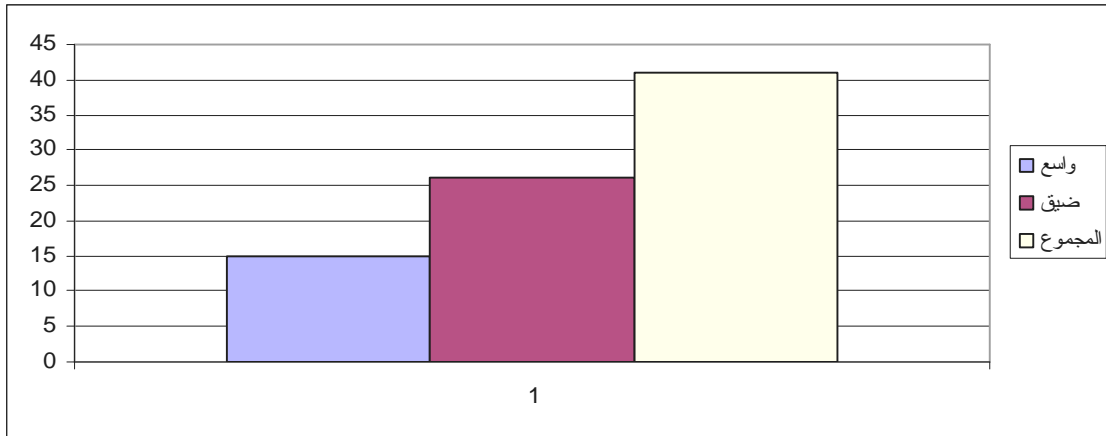


أكثر من نصف عينة الدراسة 68.30% يوافقون على أن الممول الرئيسي يتدخل في اختيار المواضيع المعالجة على صفحات الجريدة، في مقابل ذلك يرفض 31.70% منهم هذا التصور.

بدخول الجزائر إلى نظام اقتصاد السوق فتح المجال أمام خصوصية جميع القطاعات والتي من بينها الصحافة المكتوبة، حيث سارع أصحاب الأموال و المثقفين ورجال الأعمال وكذا جمعيات سياسية وثقافية، إلى تشكيل صحف ناطقة باسمهم، تمرر سياساتهم و تخدم مصالحهم وتدافع على انتماءاتهم الإيديولوجية و أفكارهم المختلفة، مما يجعل المواضيع المعالجة تدور في فلكهم، وكل ما يتعارض ومصالحهم واتجاهاتهم لا يمكن أن يمر عبر صفحات جرائدهم، وعلى ضوء ذلك يمكن القول أن الممول الرئيسي يمارس رقابة مستمرة على كل ما ينشر هذا من باب حماية الجريدة و المحافظة على استمراريته وقد يكون ذلك مبررا كاف لهذا الموقف من طرف ممولي ومالكي الجرائد.

**جدول رقم(27): يوضح مدى هامش المناورة الذي يتمتع به الصحفي في ظل الملكية الخاصة للجريدة:**

مدى هامش المناورة في ظل الملكية الخاصة للجريدة		الموضوع
النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات
36.58%	15	واسع
63.42%	26	ضيق
100%	41	المجموع



يرى 63.42 % من أفراد عينة دراستنا، أنه في ظل الملكية الخاصة للجريدة يكون هامش المناورة الصحفية في معالجة المواضيع والقضايا المطروحة على الساحة الإجتماعية ضيق، في مقابل هذا الرأي هناك 36.58% منهم يرى بأنه هامش واسع. بناء على هذه النسب المذكورة أعلاه نصل إلى القول بأن الملكية الخاصة للجريدة تجعل الصحفي محاصر في دائرة محددة ومؤطرة من طرف مالك الجريدة أو الممول الرئيسي، الذي بطبيعة الحال لا يسمح أن يتجاوز الصحفي في مبادراته وتحليله لمعطيات الواقع حدود معينة يمكن تسميتها بالخطوط الحمراء، نتيجة ما قد يسببه هذا التجاوز من تهديد لإستمرارية الجريدة وقد تكون هذه التهديدات من طرف السلطة الحاكمة أو من طرف الجماعات الضاغطة الأخرى، وهذا ما سجله فضاء الإعلام حيث تعرض بعض الصحفيين لعدة تهديدات واجراءات نتيجة ما يسميه البعض بالتجاوزات متخذين في ذلك عدة مرجعيات، فأحيانا باسم المصلحة العامة و أحيانا أخرى المساس بأمن الدولة وغيرها من المرجعيات التي تأخذ كذريعة لإتخاذ موقف من الجريدة التي لا تتماشى والخط العام الذي رسمته هذه الجماعات.

## نتيجة المؤشر السادس - مصادر تمويل الجريدة للبعد الثاني (البعد الإقتصادي):

إن مصادر تمويل الجريدة سواء كانت الإعلانات أو الممولين من رجال اعمال وغيرهم من فئات المجتمع ممن يملكون رؤوس أموال ،تعتبر بالنسبة للصحافة المكتوبة عملية جد ضرورية ،لأنها من خلال هذه المصادر تتمكن من الحفاظ على استمراريتها وانتشارها وبالتالي تحقيق الأهداف المسطرة لها، من هذا المنطلق فإن مصادر تمويل الجريدة تساهم في بروز واقع معين للممارسة الصحفية قد تنعكس سلبا عليها، فمن حيث المواضيع المعالجة فإن الصحيفة لا يمكن أن تطرح وتعالج مواضيع تمس مصالح الممولين سواء أصحاب الإعلانات والإشهارات أو أصحاب رؤوس الأموال، وتحاول الجريدة تجنب الخوض والحديث عن أخطاءهم وضعف تسييرهم وتجاوزاتهم مثل شركات "الهاتف النقال" ،وهذا ما يمكن تسجيله أيضا على هامش مناورة الصحفي الذي نجده يدور في حيز ضيق نظرا للرقابة التي يمارسها المعلنون من أصحاب الشركات الإقتصادية الكبرى وغيرهم من الأشخاص ، حيث بينت النسب المئوية المسجلة في الجداول رقم (24، 25، 26، 27).

#### IV- واقع الممارسة الصحفية والتكوين العلمي للصحفي:

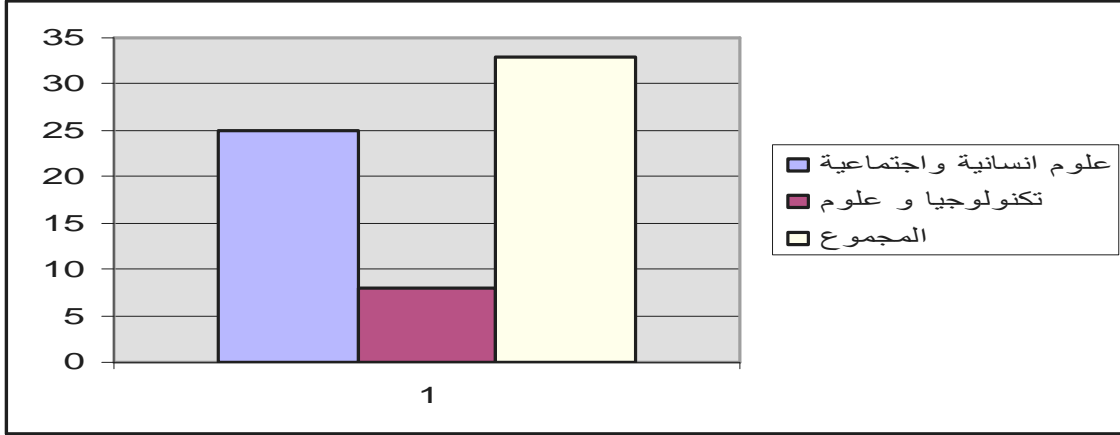
إن التكوين العلمي سواء كان أكاديميا أو ذاتيا يشكل القوام الحقيقي لكل مؤسسة تبحث عن النجاح، وذلك بفضل النتائج الملموسة والتي تتجسد في تنمية القدرات والمهارات على نحو يجعل من التكامل في عملياته مع انجازات الفرد وأهداف المؤسسة ككل، والصحافة المكتوبة مؤسسة ثقافية تتطلب من الصحفيين التمتع بقدر معين من التكوين يسمح لهم بممارسة هذه المهمة و أداء واجبهم المهني على أكمل وجه، من هذا المنطلق فإن التكوين العلمي الذي تلقاه الصحفي له دور، في تشكل واقع الممارسة الصحفية المكتوبة في الجزائر، وهذا ما سنعرفه من خلال مؤشرات هذا البعد المتمثلة في: 1- التكوين العلمي الجامعي. 2- التكوين العلمي الذاتي فمن خلالهما يمكن رصد هذا الواقع الذي حددناه كما قلنا سابقا في المواضيع المعالجة وهامش مناورة الصحفي في معالجة المواضيع والقضايا السائدة على الساحة الإجتماعية.

#### IV- 1- واقع الممارسة الصحفية المكتوبة والتكوين العلمي الجامعي:

يلعب التكوين الجامعي باعتباره آخر مرحلة من مراحل التعليم دورا مهما في تزويد الصحفي بالمعلومات اللازمة سواء النظرية أو الميدانية التي تتماشى و طبيعية هذا الميدان، لذلك فإن هذا التكوين ينعكس بشكل واضح على الممارسة الصحفية فمن خلاله يمكن الحكم على نوعيتها، وانطلاقا من هذا التصور فإننا نعتقد بأن هذا المؤشر يعتبر عامل من عوامل تشكل واقع الممارسة الصحفية المكتوبة في الجزائر، وهذا ما سنعرفه في الخطوات المنهجية الآتية:

جدول رقم (28): يوضح توزيع عينة دراستنا حسب التخصص العلمي الجامعي

التخصص العلمي الجامعي		الموضوع
النسبة المئوية	التكرارات	التخصص
75.75%	25	علوم انسانية واجتماعية
24.25%	08	تكنولوجيا و علوم
100%	33(*)	المجموع



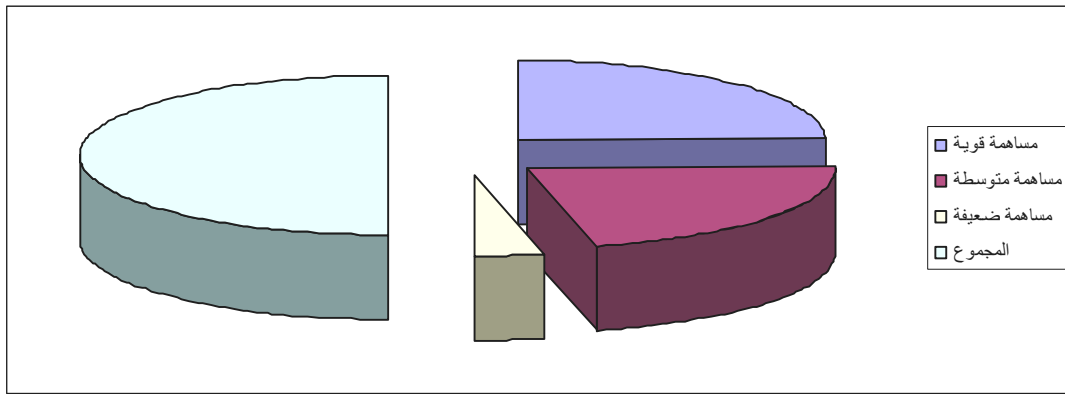
تتوزع عينة دراستنا حسب التخصص العلمي الجامعي كما يلي: 75.75% متخصصين في ميدان العلوم الإنسانية و الإجتماعية (\*\*\*) بمختلف الفروع، في حين نجد 24.25% منهم متخصصين في التخصصات التكنولوجية والعلمية، (\*\*\*) نلاحظ أن أغلبية الباحثين ينتمون إلى تخصصات العلوم الإنسانية والإجتماعية، وهذا طبعاً شيء منطقي لأن ميدان الصحافة يتطلب ذلك، ورغم أننا نجد من هم متخصصين في ميدان العلوم والتكنولوجيا يمارسون هذه المهنة فإن ذلك قد يرجع إلى رغبتهم الذاتية أو أنهم لم يجدوا فرص التوظيف في ميادين تخصصاتهم فكانت الصحافة الملاذ الذي يخرجهم من شبح البطالة.

(\*) يظهر الجدول بأن مجموع أفراد عينة الدراسة أقل من المجموع المصرح به في الجداول الأخرى وهو (41) وهذا راجع إلى أن البقية من الباحثين (08) ليس لديهم تكوين جامعي وعليه لم يتم إحصاءهم في هذا الجدول - انظر الجدول رقم (03) الخاص بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى العلمي .  
 (\*\*\*) آداب علوم الإعلام والاتصال، حقوق، علم الاجتماع- علم الإقتصاد وغيرها.  
 (\*\*\*) بيولوجيا، كيمياء، هندسة ميدانية، إعلام آلي وغيرها من التخصصات في هذا الميدان.



**جدول رقم (29): يوضح مدى مساهمة التكوين العلمي الجامعي في مواكبة الممارسة الصحفية المكتوبة في الجزائر للتغيرات الحاصلة على الساحة الوطنية والدولية:**

يساهم التكوين الجامعي في مواكبة الممارسة الصحفية المكتوبة للتغيرات		الموضوع الإحتمالات
النسبة المئوية	التكرارات	
48.79%	20	مساهمة قوية
43.90%	18	مساهمة متوسطة
07.31%	03	مساهمة ضعيفة
100%	41	المجموع



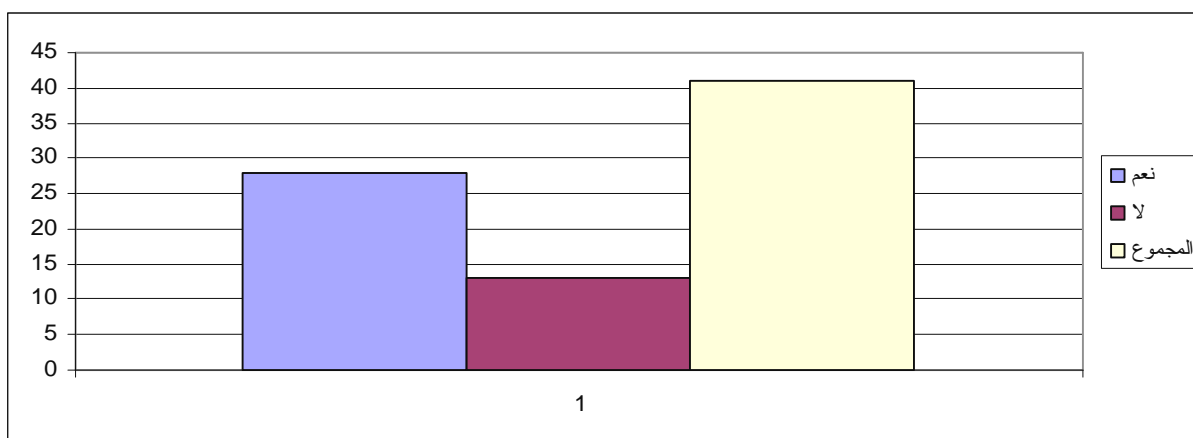
يظهر الجدول اعلاه البيانات التالية: 48.79% من أفراد عينة الدراسة أفادوا بأن التكوين العلمي الجامعي ساهم بقوة في مواكبة الممارسة الصحفية المكتوبة في الجزائر للتغيرات المختلفة التي عرفتها الساحة الوطنية والدولية، في حين يرى 43.90% منهم بأن مساهمته متوسطة و 07.31% منهم بأنه ساهم بشكل ضعيف.

تعتبر الصحافة ميدانا معرفيا وثقافيا يتطلب ارثا علميا مهما، يمكن الصحفي من التحكم في ميكانيزمات اشتغالها، لذلك فالتكوين العلمي الجامعي يلعب دورا أساسيا في السير الحسن لهذه المهنة، فكلما كان الفرد يتمتع بتكوين عالي كلما كان أداءه لوظيفته في المستوى المطلوب "فمن الضروري إعداد الأفراد إعدادا جيدا وتكوينهم مع الوظائف التي يشغلونها من جهة وبما يتوافق وقدراتهم وخبراتهم من جهة أخرى حيث..... أن الأداء الجيد والإنتاجية المرتفعة مرهونان باستمرارية الأداء في تبني سياسة التكوين."(\*)

(\*) فقرة مكررة أنظر ص 99

**جدول رقم(30):يوضح ما إذا كان للتكوين العلمي الجامعي مساهمة في قدرة الصحفي على معالجة المواضيع الصحفية والقضايا السائدة.**

يساهم التكوين الجامعي في قدرة الصحفي على معالجة المواضيع الصحفية		الموضوع
النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات
68.30%	28	نعم
31.70%	13	لا
100%	41	المجموع

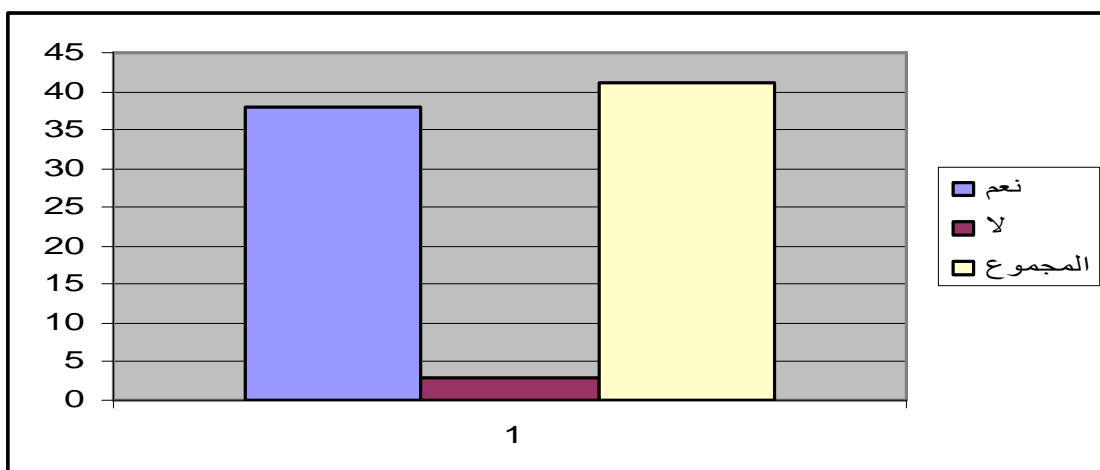


يبين الجدول أعلاه أن 68.30% صرحوا بأن التكوين العلمي الجامعي الذي تلقاه الصحفي يساهم في قدرة الصحفي على معالجة المواضيع والقضايا السائدة على الساحة الإجتماعية، في مقابل هذا ينفي 31.70% ذلك.

من خلال النسب المئوية المذكورة سابقا يتضح أن للتكوين العلمي الجامعي دورا مهما في تمكين الصحفي من معالجة المواضيع والقضايا السائدة، فكلما كان هناك تكوين علمي رفيع المستوى كلما كانت هناك مواضيع مهمة وحساسة تعالج قضايا ومشاكل واهتمامات المواطن لأن التكوين الجامعي يمد الصحفي بأدوات اشتغال هذه المهنة، والتي تسمح في نهاية المطاف بقدرته على معالجة القضايا المطروحة والتي غالبا ما تغيب على صفحات جرائدنا في حالة عدم وجود تشكيلة بشرية صحفية تمتاز بتكوين علمي في مستوى التغيرات والأحداث التي تعرفها البلاد.

**جدول رقم(31): يوضح ما إذا كان للتكوين العلمي الجامعي مساهمة في تمكين الصحفي من التسلح بأدوات حرية الفكر و المبادرة.**

يساهم التكوين العلمي في تمكين الصحفي من التسلح بأدوات الفكر والمبادرة		الموضوع الإحتمالات
التكرارات	النسبة المئوية	
38	92.68%	نعم
03	07.32%	لا
41	100%	المجموع

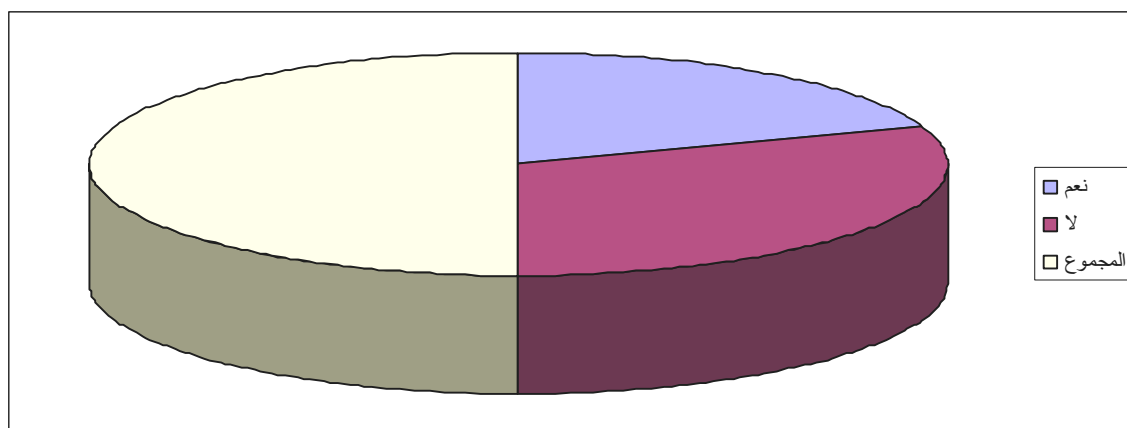


يوضح الجدول أن أغلبية أفراد عينة الدراسة 92.68 % يؤكدون على مساهمة التكوين الجامعي في تمكين الصحفي من التسلح بأدوات الفكر والمبادرة في حين ينفي 07.32% هذا الرأي.

مما لا شك فيه أن التكوين الجامعي يمكن الصحفي من كسب المعارف والمهارات وفي نفس الوقت يمكنه من التسلح بأدوات حرية الفكر والمبادرة ،مما يجعل المواضيع التي يعالجها تأخذ طابع النقد والتحليل، كما يجعل نظرة الصحفي للقضايا المطروحة نظرة واعية وثاقبة وملمة بجميع الجوانب المهمة.

**جدول رقم (32): يوضح مدى تطابق ما تعلمه الصحفي أثناء تكوينه الجامعي وواقع الممارسة الصحفية المكتوبة.**

يتطابق ما تعلمه الصحفي أثناء تكوينه بواقع الممارسة الصحفية		الموضوع الإحتمالات
النسبة المئوية	التكرارات	
39.02%	16	نعم
60.98%	25	لا
100%	41	المجموع



يرفض 60.98% من أفراد عينة الدراسة أن يكون هناك تطابق بين ما تعلمه الصحفي أثناء تكوينه الجامعي وواقع الممارسة الصحفية المكتوبة، في حين يؤكد 39.02% منهم ذلك.

في واقع الأمر أن الجامعة الجزائرية لا تمكن الطالب من التزود بالمعارف اللازمة التي تمكنه من ممارسة مهامه على أكمل وجه، وهذا راجع إلى سياسة النظام التعليمي ككل "قالضعف الذي تعاني منه المنظومة التربوية يمكن ارجاعه إلى التطبيق العشوائي لمبدأ ديمقراطية التعليم بدون الإعتماد على التوجيه والتخطيط، الدقيق..... لأن مبدأ ديمقراطية التعليم قد أصبح قناعا للتقريط في المستوى العلمي ورأينا دعوة المستوى العلمي تصبح قناعا لتخريب ديمقراطية التعليم".

## نتيجة المؤشر السابع - التكوين العلمي الجامعي - للبعد الثالث - التكوين العلمي -

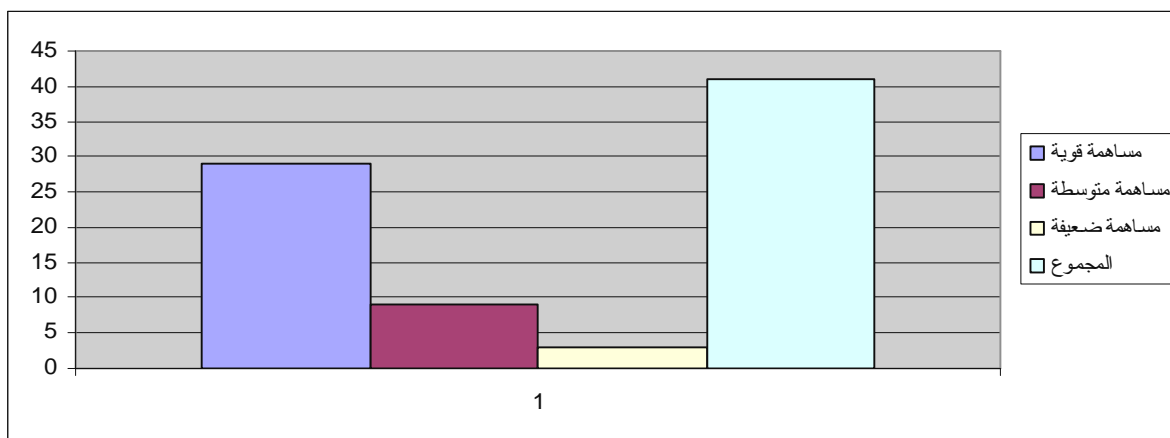
بينت النسب المئوية المدونة في الجداول (29، 30، 31، 32) ، أن التكوين العلمي الجامعي بالنسبة للصحفي ضرورة أكيدة ، يخضع لمجرياتها حتى يتمكن من إكتساب جملة من المعارف والقدرات والمهارات ، التي يتمكن بعدها من توظيف هذه المكتسبات في مجال نشاطه، من أجل رفع مستوى كفايته وأداءه وزيادة نشاطه، بحيث تتحقق في عمله الشروط المطلوبة من اتقان العمل ومصداقيته واستمراره مع مقتضيات التطورات الحاصلة على الساحة الوطنية والدولية، لذلك فإن هذا المؤشر (التكوين العلمي الجامعي) يساهم في بروز واقع معين للممارسة الصحفية المكتوبة في الجزائر، فمن حيث المواضيع المعالجة على صفحات الجرائد فإنها تكون في مستوى التكوين الذي تلقاه الصحفي ، بمعنى أنه كلما كان هذا التكوين جيد ويمتاز بمستوى رفيع كلما كان طرح المواضيع ومعالجتها في مستوى اهتمامات المواطن والتطورات المختلفة على الساحة الإجتماعية، ونفس الشيء يمكن قوله حول هامش مناورة الصحفي في معالجة القضايا المطروحة، فالتكوين الجيد يمكنه من اكتساب روح المبادرة والتي تجعل هامش المناورة أكثر اتساعا ، مما يجعل نظرة الصحفي للمواضيع نظرة واعية وثاقبة وملمة بجميع الجوانب المهمة تسمح بالتالي من تمكين المواطن من الإطلاع ومعرفة ما يدور حوله بصورة موضوعية ، يكون من خلال ذلك رأي ناضج يمكنه من الإندماج مع التغيرات الحاصلة في هذا العام.

## IV-2- واقع الممارسة الصحفية المكتوبة والتكوين العلمي الذاتي للصحفي:

إن التكوين الذاتي ضرورة لازمة خاصة لمهنة الصحافة التي تتطور فيها التقنيات و المعارف وتتغير فيها المناهج بشكل سريع ومتزايد، فالتكوين الأولي أو الأكاديمي ومهما كان مستواه ومهما كانت قيمته لا يقدر على تنمية قدرات الصحفيين، كما لا يمكن لأي شهادة أكاديمية في الاختصاص أو خارج الاختصاص مهما كان مستوى المؤسسة التي تمنحها أن تضمن رصيذا معرفيا و آليات التي تحكم مهنة الصحافة، لأن الصحفي يواجه مطالب المتغيرات المجتمعية الإقتصادية والسياسية والثقافية، فيجد نفسه في حاجة إلى هذا التجديد عن طريق التكوين الذاتي لذلك فهو مؤشر مهم يمكن من خلاله رصد واقع الممارسة الصحفية المكتوبة.

**جدول رقم(33): يوضح مدى مساهمة التكوين العلمي الذاتي في جعل الصحفي يتطرق إلى مواضيع صحفية ذات أهمية في الحياة اليومية للمواطن:**

يساهم التكوين الذاتي للصحفي في قدرته على معالجة مواضيع ذات أهمية		الموضوع
النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات
70.73%	29	مساهمة قوية
21.95%	09	مساهمة متوسطة
07.32%	03	مساهمة ضعيفة
100%	41	المجموع



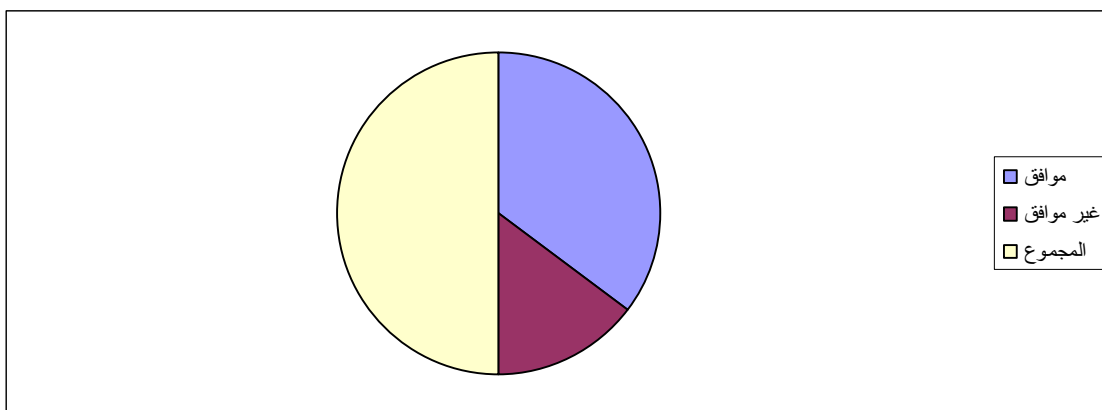
70.73% من أفراد عينة دراستنا يعتقدون أن التكوين العلمي الذاتي يساهم بشكل قوي في جعل الصحفي يتطرق إلى مواضيع صحفية ذات أهمية في الحياة اليومية

للمواطن والمجتمع ككل، في حين يرى 21.95% منهم بأنه يساهم بشكل متوسط و07.32% منهم يعتقدون بأن له مساهمة ضعيفة.

تعتبر هذه النسب عن توجه عام للمبحوثين وهو أن للتكوين الذاتي مساهمة مهمة في جعل الصحفي يتطرق إلى المواضيع ذات الأهمية الإجتماعية، فعدم الإكتفاء بالتكوين الأكاديمي أو النظامي والإعتماد على التكوين الذاتي الشخصي هو الكفيل في جعل الفرد يتحكم أكثر في ميدان عمله سواء من الناحية النظرية أو العلمية، لأن أي مهنة أو وظيفة تتطلب تجديد المعارف والمهارات حتى تكون في مستوى التحديات المطروحة على الساحة الوطنية والعالمية.

**جدول رقم(34): يوضح مدى مساهمة التكوين العلمي الذاتي في تنمية روح المبادرة وزيادة هامش المناورة في طرح ومعالجة المواضيع السائدة.**

يساهم التكوين العلمي الذاتي للصحفي في زيادة هامش المناورة		الموضوع
النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات
70.73%	29	موافق
29.27%	12	غير موافق
100%	41	المجموع

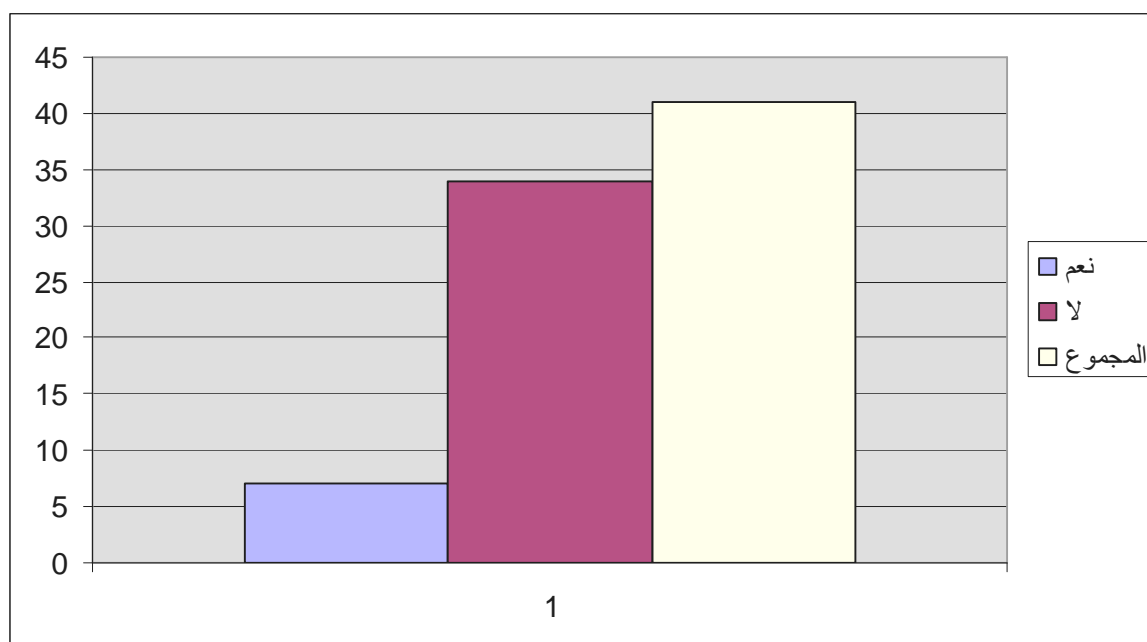


يرى أكثر من نصف عينة الدراسة 70.73% أن للتكوين الذاتي دور في زيادة هامش مناورة الصحفي في حين يرفض 29.27% منهم ذلك.

يتضح لنا من خلال النسب المئوية المذكورة أعلاه أن التكوين العلمي الذاتي للصحفي في ميدان عمله يشكل ركيزة أساسية وقاعدة مهمة، من خلال تزويده بالمعارف والتقنيات اللازمة التي تسمح له في نهاية المطاف من رفع روح مبادرته وزيادة هامش مناورته في طرح ومعالجة القضايا والمواضيع التي يطرحها الواقع الاجتماعي.

**جدول رقم(35): بوضوح مدى توافق هامش المناورة الذي يؤمن به الصحفي مع خط الجريدة:**

توافق هامش المناورة الذي يؤمن به الصحفي مع خط الجريدة		الموضوع
النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات
17.07%	07	نعم
82.93%	34	لا
100%	41	المجموع



تبين البيانات المدونة في الجدول أعلاه أن أغلب أفراد عينة الدراسة يرفضون أن يكون هناك توافقاً بين هامش المناورة الذي يؤمنون به وخط الجرائد التي يعملون فيها، في مقابل هذا يوافق 17.07% على ذلك.

يتضح جلياً من هذه المعطيات الكمية أن الصحفي يمارس عمله دون أن يكون هذا العمل يتماشى ومبادئه خاصة فيما يتعلق بالحرية وروح المبادرة، ذلك أنه ملزم بخضوع كل ما ينتج من أفكار وأراء للخط الذي حددته الجريدة، مما ينعكس على أدائه فتكون رسالته غير كاملة سواء من ناحية المعلومات أو من ناحية طرق معالجتها.



نتيجة المؤشر الثامن - التكوين العلمي الذاتي للبعد الثالث - التكوين العلمي  
للصحفي -

دلت النسب المئوية المدونة في الجداول (33، 34، 35) أن التكوين العلمي الذاتي يشكل بالنسبة للصحفي ضرورة ملحة، لأنه يعمل على إعادة تأهيل الصحفي وتمكينه من كسب معارف ومهارات جديدة لإثراء رصيده المعرفي والثقافي وتوسيع أفكاره، ليتحكم أكثر في أداء مهنته على أكمل وجه، وعليه فإن التكوين العلمي الذاتي يساهم في تشكل واقع الممارسة الصحفية سواء من ناحية المواضيع المعالجة التي تكون ذات أهمية في الحياة اليومية للمواطن وللمجتمع ككل، أو من ناحية هامش مناورة الصحفي في طرح القضايا السائدة، فكلما استمر في تكوين نفسه بالإعتماد على قدراته الشخصية الذاتية كلما تمكن من كسب فكر ناقد يمكنه في نهاية المطاف من تجاوز الضغوطات المختلفة التي تحد من مبادراته وتضييق مناورته في معالجته للمواضيع المطروحة.

## 2- عرض و مناقشة نتائج الدراسة:

بعد عملية عرض البيانات و تحليلها و تحديد نتيجة كل مؤشر نأتي إلى العملية الأخيرة و الحاسمة في هذا البحث ألا و هي عرض و مناقشة نتائج الدراسة التي إستخلصناها انطلاقا من جميع الخطوات التي مرت بها هذه الدراسة.

### • النتيجة العامة:

لقد تأكد تحقيق فرضية البحث و التي مفادها أن الأبعاد السياسية و الاقتصادية و بعد التكوين العلمي للصحفي تساهم في تشكل واقع الممارسة الصحفية المكتوبة في الجزائر.

لقد كان وصولنا إلى هذه النتيجة انطلاقا من تحديد نتيجة كل مؤشرات الأبعاد التي ركزنا عليها في دراستنا حيث أوضحت كل الشواهد الكمية و نتائج المؤشرات أن لهذه الأبعاد علاقة وطيدة بالممارسة الصحفية المكتوبة في الجزائر ، فالبعد السياسي يلعب دورا مهما ومؤشرا في هذه الظاهرة التي تتماشى وطبيعة هذا البعد، فهما وجهان لعملة واحدة متلزمان و مترابطان ولا يمكن الفصل بينهما ونفس الشيء يمكن قوله حول ابعاد الاقتصادي الذي بدوره يساهم في تشكل واقع الممارسة الصحفية المكتوبة ، وهذا ما يمكن تسجيله أيضا حول التكوين العلمي للصحفي سواء كان نظاميا أكاديميا أو ذاتيا ، حيث أنه كلما كان هناك تكوينا جيدا كلما كان هذا الواقع جيدا يتماشى والتحديات والرهانات التي تواجه المجتمع باستمرار.

كما توصلنا إلى أن معرفة خصائص و طبيعة و مميزات هذه الأبعاد يساعدنا على كشف الواقع الحقيقي للظاهرة محل دراستنا، ذلك أنه بعد تحديدنا لنتائج المؤشرات، أتضح لنا أنه كلما كان هناك تغيير في هذه الأبعاد بغض النظر على نوع هذا التغيير كلما كان هناك تغيير في واقع الممارسة الصحفية المكتوبة ، وعليه فإنه لا يمكن عزل هذه الظاهرة عن البعد السياسي و الاقتصادي و التكوين العلمي ، فهي تبقى رهينة لهم و تابعة و أي محاولة لدراستها يجب أن تتم ضمن هذه الأبعاد.

وانطلاقا من النتيجة المذكورة أعلاه، فإن الممارسة الصحفية المكتوبة تتشكل وفق التغييرات الاجتماعية بمختلف أبعادها، وتسيير ضمن السياق الاجتماعي العام وترتبط

بتغيير المجتمع ونظمه وثقافته ولعل فهم الأهم الثقافية والجذور التاريخية للمجتمع هو الذي يؤدي إلى وضع قواعد لتصحيح مسار الممارسة الصحفية المكتوبة في الجزائر. رغم أن الجزائر عرفت تعددية ونموذجاً تنموياً وشهدت تطوراً في ميدان التكوين والتعليم، بحيث مهدت هذه التحولات دخول المجتمع في عهد جديد أفرز ظواهر شتى من بينها التعددية الصحفية ، والتي عرفت تغييراً جذرياً منذ إصدار دستور فبراير 1989 وقانون الإعلام في أبريل 1990 ، الذي سمح ب بروز ممارسة صحفية جديدة يفترض أن تكون في مستوى هذا التحول التاريخي ، من خلال طرحها لمواضيع و معالجتها لقضايا تهم المواطن والوطن، ومن خلال إعطاء حرية أكثر للصحفي في مناقشاته وتحليله للقضايا السائدة ، إلا أن ذلك لم يستغل بصورة كاملة، حيث كانت التعددية على مستوى الكم ولم ترق من ناحية الكيف.

ويمكن القول أن الممارسة الصحفية رغم الفرصة التي أتاحت لها ، إلا أنها لم تستطيع أن تصل إلى مستوى يمكنها من تقديم تصورات وبدائل يمكن من خلالها بناء مشروع اجتماع تنموى نهضوي وثقافي يستوعب التحولات المتسارعة ، سواء كانت داخلية أو خارجية ، وهذا راجع حسب اعتقادنا إلى الإختلالات الموجودة في الهيكل الاجتماعي ككل لأن التغيرات السياسية و الاقتصادية والثقافية وغيرها التي يحدثها أصحاب القرار تكون في أغلب الأحيان غير ممنهجة وتنتقل من قرارات إرتجالية ، لا تأخذ في الحسبان الأسس العلمية لبناء مجتمع متكامل يسوده هيكل نظامي قادر على مواجهة التحولات التي تحدث من حين لآخر .

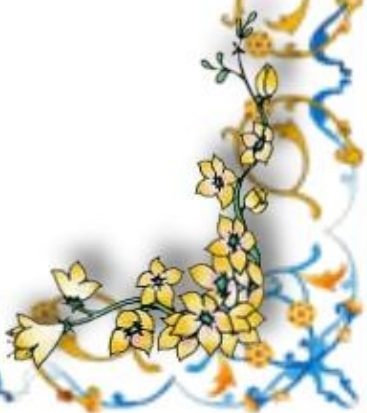
لكن في النهاية يجب أن نشير إلى أنه حتى ولو استطاعت الممارسة الصحفية تجاوز البعد السياسي والاقتصادي والتكوين العلمي ، إلا أنها ستقع رهينة أبعاد أخرى وعوامل متعددة، ويمكن أن نشير إلى أحد هذه الأبعاد على سبيل المثال لا الحصر، ألا وهي الرأس المال الاجتماعي للصحفي \* "le capital sociale" والمتمثل في التنشأة الاجتماعية داخل حدود أسرته والفضاء الخارجي الذي عاش فيه ، كذلك الأصول التي تتحدر منها أسرته ومستواه المعيشي والثقافي ، ذلك أن الفرد يحمل قيماً وتوجهات تكونت له أثناء فترة حياته داخل المحيط الاجتماعي الذي يعيش فيه وهذه الأخيرة تملئ عليه تصورات اتجاه قضايا معينة تكون مؤطرة وفق ذلك السياج القيمي والفكري الذي

---

\* مصطلح يستعمله عالم الاجتماع الفرنسي PIERE BORDIEU

حدده الإنسان لنفسه، ولذلك تنتهي هذه الدراسة بتساؤل آخر قد يكون إنطلاقة لبحث آخر في هذا المجال وهو إلى أي مدى يتدخل الرأس المال الاجتماعي للصحفي في تشكل واقع الممارسة الصحفية المكتوبة؟

# الختمة



## الختامة

لقد تناولت الدراسة الراهنة موضوع واقع الممارسة الصحفية المكتوبة في الجزائر و الأبعاد التي تساهم في تشكله، ولقد حاولنا دراسة الموضوع نظريا و ميدانيا، حيث تطرقنا في الإطار النظري إلى الإستراتيجية المنهجية التي تم العمل بها، كما ناقشنا مختلف القضايا والمسائل النظرية التي تتدخل في تشكل واقع الممارسة الصحفية المكتوبة من خلال التطرق إلى التحولات السياسية و الاقتصادية و الثقافية و التكوين العلمي للصحفي، و قد تبين في هذه الدراسة النظرية أن هذه الأبعاد تساهم بشكل كبير في تشكل هذا الواقع الذي تعرفه الممارسة الصحفية المكتوبة في الجزائر سواء كان ذلك من ناحية المواضيع المعالجة على صفحات جرائدنا و التي تتماشى و طبيعة و خصائص هذه الأبعاد، أو من ناحية هامش مناورة الصحفي في طرحه و معالجته للقضايا و المواضيع السائدة الذي يزيد و ينقص هامش المناورة حسب أيضا الخصوصيات و التغيرات التي تطرأ على هذه الأبعاد السالفة الذكر، و أبعاد أخرى لم ندرجها في هذه الدراسة.

و في نفس هذا السياق جاء في جانب النظري لدراستنا معالجة قضايا وموضوعات حاولنا من خلالها إيجاد مختلف الارتباطات بينها و بين واقع الممارسة الصحفية المكتوبة، مبينين الارتباط و التلازم و التأثير القائم بين الأبعاد الأخرى التي لم نخضعها للدراسة.

أما الجانب الميداني فتضمن التحليلات الكمية و الكيفية والتي اعتمدنا عليها لتحليل مؤشرات الأبعاد التي اعتمدناها لكشف الواقع المدروس و التي صغناها على شكل أسئلة الاستمارة، و تبين لنا من خلالها تحقيق الفرضية التي تمحورت حول مساهمة الأبعاد السياسية و الاقتصادية و التكوين العلمي للصحفي في تشكل واقع الممارسة الصحفية المكتوبة في الجزائر، و قد اتبعنا في هذه الدراسة خطة منهجية تستجيب لأهداف البحث ككل، بهدف التأكد من صدق الفرضية و التي جسدناها في مؤشرات كانت بمثابة الطريق الصحيح الذي توصلنا من خلالها إلى جملة من النتائج

المتعلقة بالدراسة والتي فتحت أمامنا في نفس الوقت تساؤلات أخرى هي بحاجة إلى  
البحث و التحليل.

فَلْتَمِمْ أَوْلِيَاءَ  
ذِي الْقُرْبَىٰ



# المراجع باللغة العربية

## 1- الكتب

1. أبوبكر سعودي (هالة) و محمد عبد المجيد (وحيد) ، الحرية و تعدد الأحزاب في فكر الاشتراكية التعددية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1978.
2. إحدادن (زهير) : الصحافة الجزائرية بعد الاستقلال (عالم الاتصال) ،ديوان المطبوعات الجماعية ، الجزائر 1992
3. إحدادن (زهير)، مدخل لعلوم الإعلام و الاتصال ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر .
4. إحدادن (زهير) : الصحافة المكتوبة في الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر 1991 .
5. أركون "محمد"- الفكر الإسلامي -ترجمة هاشم صالح - المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر سنة 1993.
6. أركون محمد الفكر الإسلامي - نقد واجتهاد - المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر سنة 1993 .
7. بوتلجة غيات، التربية والتكوين في الجزائر .
57. بودون وف بوريكو - المعجم النقدي لعلم الإجتماع- ترجمة سليم حداد .ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر - الطبعة الأولى . سنة 1986.
8. بيبير (ألبير)، الصحافة، استعداد، فن، علم، ترجمة خير الدين عبد الصمد دمشق منشورات الثقافة الإرشاد، دمشق.
9. حاتم ( محمد عبد القادر ) : الاعلام والدعاية ، نظريات وتجارب ، مكتبة الانجلوا المصرية ، القاهرة ، 1972.
10. حسين (عثمان) : الإدارة العامة ،دار الجامعة الجديدة للنشر ،مصر ،ب ط 2003.
11. د/ السيد عبد الحميد عطية، د/ هناء حافظي بدوي، الخدمة الإجتماعية ومجالات تطبيقها، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998
12. دوريكاييم ،بحث تقديم عبد الرحمن بوزريدة ،قواعد المنهج في علم الاجتماع ،سلسلة العلوم الإنسانية تحت إشراف على الكنز -الأنيس- لنشر ،المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية وحدة الرغبة الجزائر ،سنة 1990 .
13. ذيبان (سامي) : مدخل نظري و عملي إلى الصحافة و الإعلام ، الموضوع ، التقنية ، و التنفيذ نحو صحافة ثالثة، دار المسيرة ، بيروت 1979.

14. رجاء وحيد دريدي البحث العلمي أساسياته النظرية والممارسة العلمية- دار الفكر المعاصر-بيروت-لبنان.
15. رولان كايروول-ترجمة مرشلي محمد-الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية .ديوان المطبوعات الجامعية-الساحة المركزية بن عكنون -الجزائر سنة 1994.
16. ريفرز (ويليام) و آخرون: وسائل الإعلام و المجتمع الحديث، دار المعرفة ، القاهرة، 1975
17. ريفرز (ويليام) و آخرون وسائل الإعلام و المجتمع الحديث ، ترجمة إمام ( إبراهيم )، مؤسسة فرانكين للطباعة و النشر ، دار المعرفة القاهرة 1995 .
18. الزبير (محمد العربي) :مدخل التاريخ المغرب الحديث :الطبعة الثانية :جانفي 1985
19. زبير( سيف الإسلام) -علم الإعلام والسياسات الإعلامية المؤسسة الوطنية للكتاب الطبعة الثانية سنة 1986.
20. زيدان (عبد الباقي) : وسائل و أساليب الإتصال في المجالات الاجتماعية و التربوية ، الإدارية و الإعلامية، جامعة الأزهر 1974.
21. زيدان (عبد الباقي) -قواعد البحث الاجتماعي -مطبعة السعادة ط2، 1974 .
58. السويدي (محمد) مفاهيم علم الإجتماع الثقافي و مصطلحاته ، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائري .، الدار التونسية للنشر ، تونس 1991
22. السيد ( الحسيني): النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم دار المعرفة .
23. السيد الحسيني : نحو نظرية اجتماعية نقدية ، دار النهضة العربية ، بيروت 1985
24. سيف الإسلام (الزبير): الإعلام و التنمية في الوطن العربي ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر 1986
25. سيف الإسلام (الزبير): تاريخ الصحافة في الجزائر، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزء الثاني الجزائر ، 1982.
26. صابات ( خليل) الصحافة، رسالة، استعداد ، فن و علم ، دار المعرفة بمصر، الطبعة الثانية، القاهرة.
27. عبد الجليل (عواطف) (الإعلام العلمي الجماهيري ، صحافة ، إذاعة ، تلفزيون ، المركز العلمي للترجمة و النشر ، القاهرة ، مصر 1992
28. عبد الحميد (أحمد أبو سليمان) :أزمة العقل المسلم ،المعهد العالمي للفكر الإسلامي ،دار الهدى، عين مليلة الجزائر سنة 1992.
29. عبد الرحمن (عواطف): الصحافة العربية في الجزائر، دراسة تحليلية لصحافة الثورة الجزائرية (1954-1962) المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1985
30. عبد الرحمن (بن خلدون) : المقدمة ، دار العودة بيروت 1981
31. عبد العزيز (شرف) - فن التحرير الإعلامي - الهيئة المصرية العامة للكتاب 1987 .

32. شريط (عبد الله) - نظريات حول سياسة التعليم و التعريب - المؤسسة الوطنية للكتاب - الجزائر 1984
33. العدواني (محمد الطاهر) : الجزائر في التاريخ المؤسسة الوطنية للكتاب الجزء الأول 1984
34. عزي ( عبد الرحمان) و آخرون-عالم الإتصال- ديوان المطبوعات الجامعية. الساحة المركزية بن عكنون الجزائر سنة 1994 .
35. عزي ( عبد الرحمان) و آخرون-فضاء الإعلام- ديوان المطبوعات الجامعية. الساحة المركزية بن عكنون الجزائر 1994 .
36. عزي (عبد الرحمان) :دراسات إعلامية ، معهد علوم الإعلام و الإتصال ، مركز الطباعة لجامعة 1993
37. عزي (عبد الرحمان) وآخرون -عالم الإتصال -ديوان المطبوعات الجامعية -الساحة المركزية بن عكنون -الجزائر .سنة 1992.
38. العطيفي ( جمال الدين ) : حرية الصحافة ، الطبعة الثانية ، القاهرة 1974 .
39. علي سعد ( إسماعيل ) : الاتصال والرأي العام ، مبحث في القوة الإيديولوجية ، دار المعرفة الجماعية ، الاسكندرية ، 1979
40. عودة(محمود) :أساليب الإتصال و التغيير الإجتماعي، دار النهضة العربية ، بيروت 1988
41. العياشي (عنصر) -وضعية البحث السوسيولوجي في الجامعة -نموذج مذكرات الليسانس دورية 1994.
42. غربي(علي) : تنمية الموارد البشرية ، منشورات جامعة منتوري قسنطينة ، ب ط 2004 .
43. فاروق( أبو زيد)- مدخل الى عالم الصحافة- عالم الكتب. القاهرة 1993 .
44. فريديريك انقلز ترجمة محمد العربي ، فيورباخ ونهاية الفلسفة الكلاسيكية في ألمانيا، ترجمة محمد (العربي) دار التقدم للنشر والتوزيع تونس .
45. لعياضي(نصر الدين) مسالة الإعلام ، المؤسسة الجزائرية للطباعة ، السداسي الأول، 1991
46. لوييس (عوض)- الجامعة والمجتمع الجديد- دراسات اشتراكية
47. ماكبرايد (شون) : أصوات متعددة و عالم واحد ، الإتصال و المجتمع اليوم و غدا ، الشركة الوطنية للكتاب ، الجزائر 1981
48. مالك بن نبي -وجهة العالم الإسلامي - ترجمة عبد الصبور شاهي ،دار الفكر الجزائر ،دار الفكر - سوريا - الطبعة الخامسة ،سنة 1986
49. محمد الجمال (راسم) الحق في الإتصال وارتباطه بمفهوم الحرية و الديمقراطية مطبوعة المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم ، تونس 1994 .
50. محمد (العربي) ولد خليفة- المهام الحضارية للمدرية والجامعة الجزائرية- ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون - الجزائر -سنة 1889

51. محمد (شعر محمد) : الإعلام موقف ، الكتاب العربي السعودي للطباعة و النشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، 1982
52. بوتفوشت (مصطفى): العائلة الجزائرية-تطور الخصائص الحديثة ترجمة دمري أحمد، سلسلة المجتمع، ديوان المطبوعات الجامعية ،الساحة المركزية بن عكنون ،الجزائر سنة 1984. ص14 .
53. المقديسي (رفيق) : فن الصحافة ، الناشر الفني للحديث العالمي ، السلسلة الشعبية
54. منظمة اليونسكو - "أصوات متعددة وعالم واحد" - الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر 1988.
55. موريس انجرس: منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية ترجمة بوزيد صحراوي وكمال بوشوف، سعيد سبعون الإشراف والمراجعة مصطفى ماضي - دار القصة للنشر حيدرة الجزائر - .
56. نصر (سليمان) وسعاد (سطحي) - منهجية إعداد البحث العلمي في العلوم الإنسانية والإسلامية - دار السلام للنشر والتوزيع.
57. همام (طلعت) : سين و جيم عن علم النفس الاجتماعي، مؤسسة الرسالة دار المعرفة، الشركة المتحدة للتوزيع
58. هيئة الأمم المتحدة - منظمة اليونسكو - أصوات متعددة وعالم واحد - الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر 1981.
59. ولثات ( ميشال ) : الإعلام الاجتماعي دراسات إعلامية ، دار النهضة العربية ، الكويت 1984
60. وليام ل- ريفرز وآخرون- وسائل الإعلام و المجتمع الحديث- ترجمة إبراهيم إمام- دار المعرفة القاهرة سنة 1975 .

## 2-الرسائل الجامعية و المجلات

1. أبو زيد ( أحمد ) : " هل للسينما مستقبل "، مجلة العربي ، العدد 441، 1995 .
2. بن خرف الله (الظاهر) من التعددية السياسية إلى حرية الصحافة و تعددها ، المجلة الجزائرية للاتصال ، معهد علوم الإعلام و الإتصال ، ديوان المطبوعات الجامعية ، جامعة الجزائر ، العدد5، شتاء 1991.
3. بوجلal ( عبد الله ) : " الإعلام ورأي العام في الأقطار النامية والعربية " ، المجلة الجزائرية للاتصال ديوان المطبوعات الجامعية ، جامعة الجزائر ، العدد 6 ، 1990.

4. بوجلل (عبد الله) " الإعلام و الرأي العام الأقطار النامية و العربية " المجلة الجزائرية للاتصال ، معهد علوم الإعلام و الاتصال ، ديوان المطبوعات الجامعية ، جامعة الجزائر العددان 06 ربيع 1990.
5. بولمخير (مختار): الفهم الأيستمولوجي للواقع، مجلة سيرتا العدد 10 سنة 1988
6. جزائري (رمضان) ، التحليل الإحصائي لتطور الصحافة المكتوبة منذ صدور قانون الإعلام لسنة 1990 ترجمة راس العين أمينة . المصدر: média marketing bureau déxpertise en communication 37 rue larbi ben m'hidi, alger.
7. جيلالي (عبد الرزاق) " واقع عالم الاجتماع في الجزائر "مجلة المجتمع .العدد الأول ،عنوان المقال-علم الاجتماع بين الالتزام والأدائية ،وحدة البحوث والدراسات في علوم الإنسان ، المعاهد الوطنية للتعليم العالي قالمة .سنة 1990.
8. حجاب (عزت): « وسائل الإعلام و أثرها في المجتمع العربي المعاصر » ، المجلة الجزائرية للاتصال معهد علوم الإعلام و الاتصال ، ديوان المطبوعات الجامعية ، جامعة الجزائر ، العدد 9، ربيع 1992.
9. دليل وسائل الإعلام في الجزائر وزارة الاتصال والثقافة ، المركز الوطني لوثائق الصحافة والإعلام 1999.
10. دليل وسائل الإعلام في الجزائر، وزارة الاتصال و الثقافة، المركز الوطني لوثائق الصحافة و الإعلام الجزائر 1994،
11. دليل وسائل الإعلام في الجزائر، وزارة الاتصال و الثقافة، المركز الوطني لوثائق الصحافة و الإعلام الجزائر 1994،
12. زبير الشاوش (رمضان) - تكوين الصحفيين بمعهد علوم الإعلام و الإتصال بجامعة الجزائر(1964-1991) المجلة الجزائرية للاتصال العدد 9 -1993
13. بن عليوش (الطاهر) - العلاقة بين التكوين الجامعي والتوظيف- دراسة ميدانية لخريجي علم الإجتماع مذكرة ماجستير في الجزائر سنة 1990-1991 .
14. عبد الوهاب (جلال) العلاقات الإنسانية و الإعلام ، منشورات ذات السلاسل ، الكويت 1984
15. عجان عزة الإعلام و الدعاية بين الحاجة و التبعية المجلة الجزائرية للاتصال ، معهد علوم ، الإعلام و الإتصال ، جامعة الجزائر ، العدد 5 شتاء 1991
16. عزي (عبد الرحمن) ، "التكوين الإعلامي ، التلاقي و التلاقي بين الرسالة و الوسيلة " المجلة لجزائرية للاتصال ، معهد علوم الإعلام و الإتصال ، ديوان المطبوعات الجامعية ، جامعة الجزائر ، العدد 04، خريف 1990
17. عزي (عبد الرحمن): الصحافة العربية، قراءة تقييمية في ثلوث ويليام روف ، المجلة الجزائرية للإعلام و الاتصال،

18. عزي (عبد الرحمن) - التفاعلات الرمزية وحقيقة الحياة الاجتماعية في المجتمع العربي - حوليات جامعة الجزائر - العدد 8. أبريل 1994 .
19. عنصر (العايشي): أزمة أم غياب علم الاجتماع، مجلة المجتمع العدد الأول ،وحدة البحوث والدراسات في علوم الإنسان ،المعاهد الوطنية للتعليم العالي قالمة .سنة 1990.
20. عنصر (العايشي) - واقع علم الاجتماع في الجزائر - مجلة المجتمع - مجلة المجتمع العدد الأول ،وحدة البحوث والدراسات في علوم الإنسان ،المعاهد الوطنية للتعليم العالي قالمة .سنة 1990..
21. لعياض (نصر الدين) :مؤشرات البحث العلمي الإعلامي -المجلة الجزائرية للاتصال ،معهد علوم الإعلام والاتصال ،ديوان المطبوعات الجامعية ،جامعة الجزائر ،العدد 4 خريف 1990.
22. المجلة الجزائرية للاتصال : معهد علوم الإعلام و الاتصال ، ديوان المطبوعات الجامعية ، جامعة الجزائر ، العدد 9 ربيع 1992 .
23. المجلة الجزائرية للاتصال ، معهد علوم الإعلام و الاتصال ، ديوان المطبوعات الجامعية ، جامعة الجزائر العدد 4، خريف 1990 .
24. المجلة الجزائرية للاتصال ، معهد علوم الإعلام و الاتصال ، ديوان المطبوعات الجامعية ، جامعة الجزائر ، العدد 09 ربيع 1992
25. محمد (بدر الدين) " صحافتنا بين الرأي والخبر" - مجلة الوحدة. العدد 448 من 25 إلى 31 جانفي 1990 .
26. معهد علوم الإعلام و الاتصال،ديوان المطبوعات الجامعية ن جامعة الجزائر،(1992-1993)

## الجزائر

1. أبو طارق (محمد العربي) "الجزائر في أعتاب التسعينات ،خواطر عن التحولات والانهيارات "جريدة المجاهد الأسبوعية ص10
2. أبو طارق (محمد العربي) "كيف وصلت الجزائر إلى ما هي عليه اليوم؟ولماذا الجزائر بالذات؟"جريدة المجاهد الأسبوعية ،الجمعة 15 جويلية 1 العدد 1773 .
3. أبو طارق (محمد العربي) :الجزائر في أعتاب التسعينات خواطر عن التحولات والإنهيارات "جريدة المجاهد الأسبوعية "الجمعة 16 فبراير 1990 العدد 1541.
4. أبو طارق (محمد لعربي) : "الجزائر في أعتاب التسعينات ،خواطر عن التحولات والإنهيارات " جريدة المجاهد الأسبوعي ،الجمعة 02 فبراير 1990 العدد 1539

5. **بن يوسف (عمار)** " قراءة في مشروع قانون الإعلام ، أي إعلام نريد ؟ " جريدة المجاهد الأسبوعية ، الجمعة 12 جانفي 1990 ، العدد 1536
6. **بناء المجتمع الديمقراطي** ،مرحلة اللارجوع ،"جريدة المجاهد الأسبوعية "الجمعة 3 أوت 1990 العدد 1565
7. **بوطابع (العمرى)** : "قراءة في الوضع السياسي الراهن "جريدة الخبر 9 جانفي 1993 ص.11.
8. **التضارب في الأفكار و الآراء** ، و التناقض في المواقف هذا الذي ينبغي أن يتم التغلب عليه حتى تتحدد " كيف استطاع الفكر الفلسفي في الجزائر أن يساهم في تشخيص المشروع الثقافي الوطني و الحياة الاجتماعية و السياسية عموما " جريدة المجاهد الأسبوعي ، الجمعة 26 جانفي 1990 ، العدد 1538
9. **خوري (صالح)** " معركة هل تحسم لصالح الديمقراطية " جريدة المجاهد الأسبوعي، الجمعة 16 فبراير 1990 العدد 1541 .
10. **رفيق (علاء الدين)**:الإستقلال الذي ضمناه "جريدة المجاهد الأسبوعية ، 8 جويلية 1994 عدد 1770
11. **زغريير (محمود)** : "أزمة المجتمع أم مجتمع الأزمة "جريدة المجاهد الأسبوعية ،الجمعة 17 أوت1990،العدد 1567،
12. **ساري (محمد)** :لماذا نقرأ؟مقاربة. ثقافية لفهم أسباب قلة القراءة في الجزائر، جريدة المجاهد الأسبوعية الجمعة 6أفريل 1990العدد 154.
13. **سعد (بلقاسم)** - جريدة الشروق الثقافي -العدد من 21 إلى 28 نوفمبر 1992 .
14. **ش الرزقي-** الجامعة الجزائرية بين طيش القرارات الإرتجالية ونكبة الإصلاحات الجوفاء جريدة العالم السياسي أسبوعية وطنية مستقلة- العدد58 من 12 الى 19 ديسمبر 1994
15. **الصبحي( محمد)** : "إشكالية لغة الخطاب والمحتوى بين المؤسسة الإعلامية والمواطن" جريدة المجاهد الأسبوعي الجمعة 31 أوت 1990 ،العدد 1569.
16. **عابد الجابري (محمد)** " الديمقراطية ووظيفتها التاريخية في الوطن العربي " جريدة المجاهد الأسبوعي ، الجمعة 6 جويلية 1990 . العدد 1561
17. **علال (شنقوفة)-** الإعلام المعرب واشكالية الديمقراطية- الشروق الثقافي - جريدة أسبوعية. العدد 16 من 11 إلى 19 نوفمبر 1993 .
18. **غليون (برهان)** :معركة الديمقراطية في الجزائر"جريدة المجاهد الأسبوعي" الجمعة 6 جويلية 1990 العدد 156
19. **قريمش (فريد)** :الإعلام الجزائري في ظل التعددية<<-الفكر الحر.جريدة أسبوعية وطنية - العدد الأول من 27ماي 1994

20. فريد م - عرض ملخص لكتابة faut-il fermer l'université لياس ميري، بجريدة الخبر

16 ماي 1995

21. القورصوا (محمد) و آخرون : الصحيفة و أثرها في الجزائر خلال النصف الأول من القرن

العشرين. إعداد مخبر التاريخ و الإثنروبولوجيا الاجتماعية و الثقافية، العدد 3 نوفمبر 1995

الجزائر

22. يحيى الطاهر: الإعلام الجزائري بين الثبات و التحول، جريدة المساء، الأربعاء 22 جانفي

1992



## المراجع باللغة الفرنسية

### 1- الكتب

1. **Alain gras-** sociologie l'éducatives –textes fondamentaux – édition :LIBRATIE LAROUSSE. paris
2. **Albert (Pierre) :** La Presse , Que sais je ? PUF , 1968
3. **BAL(FRANCIS)ETG.G(PADIOLEAU) :**SOCIOLOGIEDEL'INFORMATION ,TEXTES FONDAMENTAUX . LAROUSSE . PARIS 1973.
4. **Boukhobza Mohammed** October 88 évolution ou rupture bouchéne, Alger1991.
5. **Boutefnouchet Mustapha :** système social changement social en Algérie ENAL. OPU Alger , Bruxelles ; 1985 .
6. **CAYROL (ROLAND)** LA PRESSE ECRITE ET AUDIO VISUELLE ,PUF .2EME EDITION,PARIS.1973
7. **CROZIE Michel** la société bloquée édition du seuil. paris1970 .
8. **Djender mahieddine :** introduction à l'histoire de l'algerie E.N.A.L Alger 1991
9. **Dominique Glasman** et jean kremer- Essai sur L'université et les cadre en Algerie- Edition W.R.S Paris
- 10.**Kaddache (Mahfoud** et sari Djilali ) L'algerie dans l'histoire ,OPU, ENAL, Alger 1989
- 11.**Matras (Jean Jacques)** : L'audio-visuel , collection que sais je ? PUF, paris, 1974
- 12.**Megherabi (abdkghani )** culture et personnalité algérienne de massinissa a Nous jour ENAL ? Alger . 1986.
- 13.**MEGHRBI ABDELGHANI :** le miroir apprivoisé sociologie du cinéma Algerien : E.N.A.L,O.p.U, Alger –Bruxelle 1985
- 14.**Necib redjem-** industrialisation et système éducatif Algérien –office des publication universitaire Alger
- 15.**Salles(pierre)et Yves(Simon)** : l'expression et la communication dans la vie social et professionnelle ,dumond ,paris, 1970
- 16.**Servan Schreiber (Jean Louis)** : Le pouvoir d'informer , J'ai lu , Robert laffand, 1972 .

17. **yefseh ( Abdelkader )** la question du pouvoir en Alger E.N.A.L , 1990  
Alger?

### المجلات و الصحف

#### 2- المجلات

1. **Bonboir A** : formation continue enseignants , revue de sciences de l'éducation, laboratoire de Psychopédagogie , CAEN,AN° 314 , 1983.
2. **BRAHIMI ( Brahim )** « le droit a l'information ou l'apprentissage difficile de la démocratie » , revue algérienne de communication , I.N.C.I , OPU, université d'alger,numéro4, automne 1990.

#### 3- الجرائد

1. **El hadj Tahar ali** Qui veut museler les journaux indépendants,le soir d'algerie,lundi3mai 1993.
2. Le05octobre 88 précurseur de la démocratie le début de communication Horizon 6octobre1998.
3. **Ould larbi abdel kader** l'accélération du processus démocratisation en algerie

فَلَا تَمْلِكُ لَهُمْ أَعْيُنُكُمْ  
وَلَا تَأْتِيهِمْ سِغَاتُكُمْ  
وَلَا تُجِزِيهِمْ سِوَاتُكُمْ  
وَلَا تَنْصُرُهُمْ كُنُوفُكُمْ  
وَلَا تَنْصُرُهُمْ كُنُوفُكُمْ

## الاستمارة

نتقدم بهذه المجموعة من الأسئلة قصد القيام ببحث أكاديمي لجمع بعض المعلومات، في إطار التحضير لرسالة ماجستير في مجال علم الاجتماع - تنمية الموارد البشرية - بجامعة منتوري قسنطينة .

### موضوعها :

واقع الممارسة الصحفية المكتوبة في الجزائر

لذلك نطلب منكم الإجابة على هذه الأسئلة ، وتقبلوا منا جزيل الشكر وتقدير ونعلمكم بأن المعلومات التي ستزودوننا بها لن تستعمل إلا لأغراض علمية بحتة .

ضع العلامة ( x ) أمام الإجابة التي تختارها.

وشكرا

I محاور البيانات الشخصية :

- 1- الجنس : ذكر  أنثى
- 2- الإقدمية :
- 3-المستوي التعليمي : ثانوي  جامعي
- 4- لغة الجريدة : عربية  فرنسية
- 5- نوع الجريدة : مستقلة  عمومية  حزبية

## II . محور خاص بالبعد السياسي وواقع والممارسة الصحافية المكتوبة:

### II -1- واقع الممارسة الصحافية المكتوبة قبل التعددية السياسية :

- 6- ما رأيك في واقع الممارسة الصحافية المكتوبة قبل التعددية السياسية :  
جيد  متوسط  متأزم
- 7- قبل التعددية السياسية هل كانت هناك مواضيع مغيبة على صفحات الجرائد:  
نعم  لا
- أ - : في حالة الإجابة بلا- لماذا ؟

.....

.....

.....

.....

ب: في حالة الإجابة بنعم هل يعود السبب إلى :

- الجو السياسي العام للبلاد الذي كان سائدا .
- قلة الإمكانيات المادية والبشرية في هذا مجال
- عدم وجود تكوين متخصص في هذا المجال
- أخرى تذكر.....

- 8- كيف تجد المواضيع المعالجة على صفحات الجرائد في فترة ما قبل التعددية  
 مواضيع متنوعة و قريبة من الواقع الاجتماعي.

مواضيع ليست متنوعة و بعيدة عن الواقع الاجتماعي.

- في كلتا الحالتين لماذا ؟

.....  
.....  
.....

9- قبل التعددية السياسية هل تعتقد أن هامش مناورة الصحفي في تناول المواضيع

السائدة

على الساحة الاجتماعية كان:

واسعا  لا ادري  ضيقا

## II- 2- واقع الممارسة الصحافية المكتوبة في ظل التعددية السياسية

10- كيف تجد واقع الممارسة الصحافية المكتوبة في ظل التعددية السياسية في الجزائر ؟

جيد  متوسط  متأزم

في جميع الحالات لماذا ؟

.....  
.....  
.....

11- في ظل هذه الحقبة الجديدة هل ظهرت مواضيع كانت سابقا مغيبة على

صفحات الجرائد

نعم  لا

أ- في حالة الإجابة بنعم هل يعود ذلك إلى:

الانفتاح السياسي الذي عرفته البلاد

توفر الإمكانيات المادية و البشرية اللازمة في هذا المجال

توفر التكوين المتخصص في هذا الميدان

أخرى تذكر : .....

ب- في حالة الإجابة بلا لماذا ؟

.....  
.....  
.....

12- هل ترى أن المواضيع المعالجة في هذه الحقبة كانت :

- قريبة من واقع المجتمع و متنوعة   
بعيدة عن واقع المجتمع و ليست متنوعة

- في كلتا الحالتين لماذا ؟

.....  
.....  
.....

13- كيف تجد في ظل التعددية السياسية مباشرة هامش مناورة الصحف :

- أكثر اتساعا من ذي قبل   
اقل اتساعا من ذي قبل   
لم يظهر عليه تغيير   
لا ادري

هل لديك تعليق على إجابتك ؟ اذكره

.....  
.....

14- هل يمكن أن تحدد لنا مدى التغيير الذي حدث على مستوى الممارسة الصحفية

المكتوبة في الجزائر بعد الانتقال من النظام السياسي السابق إلى التعددية السياسية ؟

- قوي  متوسط  ضعيف  لا ادري

15- ما مدى مساهمة قانون الإعلام لسنة 1990 في تغيير وجهة الممارسة

الصحافية المكتوبة ؟

مساهمة قوية  مساهمة ضعيفة  مساهمة متوسطة  لا ادري

16- هل هذا القانون فتح المجال أمام ظهور مواضيع على الصفحات الجرائد لم

تكن معروفة قبل ذلك ؟

نعم  لا

أ- في حالة الإجابة بنعم كيف ذلك ؟

.....  
.....  
.....

ب- في حالة الإجابة بلا لماذا ؟

.....  
.....  
.....

هل هامش مناورة الصحفي بعد صدور قانون الإعلام لسنة 1990 أصبح :

أكثر اتساعا من ذي قبل

اقل اتساعا من ذي قبل

لم يطرأ عليه تغيير

لا ادري

**II -4- واقع الممارسة الصحافية المكتوبة في ظل الوضعية الأمنية التي عرفتھا**

البلاد

18- ثمة من يقول بان الأوضاع الأمنية التي عرفتھا الجزائر في العشرية السابقة أدت

إلى تغييب بعض المواضيع كانت قد ظهرت في الفترة الأولى من التعددية السياسية

موافق  لا ادري  غير موافق



19- ثمة من يقول أن هذه الأوضاع أيضا أدت إلى تقليص هامش مناورة الصحفي في تناول بعض القضايا المطروحة على الساحة :

موافق  لا ادري  غير موافق

-في جميع الحالات لماذا ؟

.....  
.....  
.....

III - محور خاص بالبعد الاقتصادي و واقع الممارسة الصحفية المكتوبة :

III- 1 - طبيعة النظام الاقتصادي السائد

20- هل النهج الليبرالي الذي اتبعته الجزائر ساهم في بروز ممارسة صحفية مكتوبة جديدة؟

نعم  لا

(أ) في حالة الإجابة بنعم كيف ذلك ؟

.....  
.....  
.....

(ب) في حالة الإجابة بلا لماذا ؟

.....  
.....  
.....

21- هل الخوصصة في ميدان الإعلام المكتوب فتحت المجال أمام ظهور مواضيع صحفية لم تكن معروفة سابقا؟

نعم  لا

22- هل هامش مناورة الصحفي في ظل نظام الخوصصة الإعلامية أصبح

أكثر اتساعاً من ذي قبل

أقل اتساعاً من ذي قبل

لم يطرأ عليه تغيير

لا أدري

### III -2- مصادر تمويل الجريدة

23- هل تستطيع الجريدة أن تغطي تكاليف الصدور من نشر وتوزيع من المبيعات

الجريدة فقط؟  نعم  لا

أ- في حالة الإجابة بنعم كيف ذلك؟

.....

.....

.....

.....

ب- في حالة الإجابة بلا ما هي المصادر الأخرى؟

الدولة

الإشهارات والإعلانات

الممول الرئيسي (مالك الجريدة)

مصادر أخرى تذكر

.....

24- هل يساهم الإشهار والإعلام في ظهور مواضيع على حساب مواضيع أخرى على

صفحات الجريدة؟

موافق  لا أدري  غير موافق

في جميع الحالات لماذا؟

.....

.....

.....

.....

25- يظن البعض أن الممول الرئيسي للجريدة - مالك الجريدة- يتدخل في إختيار  
المواضيع المعالجة ؟

موافق  لا أدري  غير موافق

26- في ظل هذه الملكية الخاصة للجريدة كيف تجد هامش مناورة الصحفي

واسع  لا لا أدري  ضيق

#### IV - المحور الخاص بالتكوين العلمي و واقع الممارسة الصحفية المكتوبة

##### IV-1- واقع الممارسة الصحفية والتكوين العلمي الجامعي

27- ماهو تخصصك الجامعي

.....

28- ما مدى مساهمة التكوين العلمي الجامعي للصحفي في جعل الممارسة الصحفية

تواكب التغيرات المختلفة على الساحة الوطنية والدولية ؟

مساهمة قوية  مساهمة متوسطة  مساهمة ضعيفة

29- هل طبيعة التكوين العلمي الجامعي الذي تلقينموه ،سمح لكم بالقدرة على معالجة

المواضيع الصحفية والقضايا السائدة ؟

نعم  لا

أ- في حالة الإجابة بنعم : كيف ذلك ؟

.....  
.....  
.....

ب- في حالة الإجابة بلا لماذا ؟

.....  
.....  
.....

30- هل هذا التكوين الجامعي مكن الصحفي من التسلح بأدوات حرية الفكر و المبادرة؟

نعم  لا

أ- في حالة الإجابة بنعم : كيف ذلك ؟

.....  
.....  
.....

ب- في حالة الإجابة بلا لماذا ؟

.....  
.....  
.....

31- هل تجد تطابق بين ما تعلمته أثناء تكوينك العلمي الجامعي و واقع الممارسة

الصحفية المكتوبة ؟

نعم  لا

أ- في حالة الإجابة بنعم : كيف ذاك ؟

.....  
.....  
.....

ب- في حالة الإجابة بلا لماذا ؟

.....  
.....  
.....

IV-2- و واقع الممارسة الصحفية المكتوبة و التكوين العلمي الذاتي

32- ما مدى مساهمة التكوين العلمي الذاتي في جعل الصحفي يتحكم أكثر في معالجة

مواضيع صحفية ذات أهمية في الحياة اليومية للمواطن و المجتمع ؟

مساهمة قوية  مساهمة متوسطة  مساهمة ضعيفة

33- هل يساهم التكوين العلمي الذاتي في تنمية روح المبادرة و زيادة هامش مناورة الصحفي في تناوله للقضايا السائدة ؟

موافق  لا أدري  غير موافق

أ- في جميع الحالات لماذا ؟

.....  
.....  
.....

34- هل يتوافق هامش المناورة الذي يتمتع به الصحفي في الجريدة مع ما يؤمن به؟

نعم  لا

أ- في حالة الإجابة بنعم : كيف ذلك ؟

.....  
.....  
.....

ب- في حالة الإجابة بلا لماذا ؟

.....  
.....  
.....

**قانون رقم: 90-70 مؤرخ في 8 رمضان عام**

**1410 الموافق لـ 3 أفريل سنة 1990 المتعلق**

**بالإعلام : إن رئيس الجمهورية**

- بناء على الدستور ولا سيما المواد 30، 35 و 36 و 39 و 40 منه.

- وبمقتضى الأمر رقم 66-156 المؤرخ في

18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة

1966 والمتضمن قانون العقوبات، المعدل

والمتمم.

- وبمقتضى الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 20

رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر

سنة 1975 المعدل والمتمم المتضمن القانون

المدني.

- وبمقتضى الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 20

رمضان عام 1395 الموافق سبتمبر سنة 1975

المتضمن القانون التجاري.

- وبمقتضى الأمر رقم 75-89 المؤرخ في

24 رمضان عام 1395 الموافق 30 ديسمبر سنة

1975 المتضمن قانون البريد و المواصلات

السلكية واللاسلكية.

- وبمقتضى القانون رقم 82-01 المؤرخ في

12 ربيع الثاني عام 1402 الموافق 6 فبراير

سنة 1982 المتضمن قانون الإعلام.

- وبمقتضى القانون رقم 84-16 المؤرخ في

أول شوال عام 1404 الموافق 30 يونيو سنة

1984 المتعلق بالأموال الوطنية.

- وبمقتضى القانون رقم 88-01 المؤرخ في

22 جمادى الأولى عام 1408 الموافق 12 يناير

سنة 1988 و المتضمن قانون المؤسسات

العمومية الاقتصادية ولا سيما المادة 2 منه.

- وبمقتضى القانون رقم 88-09 المؤرخ في

7 جمادى الثانية عام 1408 الموافق 26 يناير

سنة 1988 المتعلق بالأرشيف الوطني.

- وبمقتضى القانون رقم 89-11 المؤرخ في

2 ذي الحجة عام 1409 الموافق 5 يوليو سنة

1989 المتعلق بالجمعيات ذات الطابع

السياسي.

وبناء على ما أقره المجلس الشعبي الوطني

**يصدر القانون التالي**

**الباب الأول**

**أحكام عامة**

غير انه يمكن إصدار النشرات الدورية المخصصة للنشر و التوزيع الوطني أو الدولي أو النشرات المتخصصة باللغات الأجنبية بعد استشارة المجلس العلى للإعلام.

- المادة 07: يمكن للمجلس العلى للإعلام بناء على قرار مغل منه منع استعمال لغة أجنبية من قبل نشرات دورية للإعلام العام.

ويمكن الطعن في هذا القرار أمام الغرفة الإدارية للمحكمة العليا.

- المادة 08: تضمنت عناوين الإعلام و أجهزته في مجال الصحافة المكتوبة بكيفية تميزها عن أعمال الطباعة والتوزيع.

وينظم الإنتاج الثقافي والفني والإعلامي في مجال الإذاعة والتلفزة بكيفية تميزه عن وظائف تسيير البرامج والبيت.

- المادة 09: للحكومة أن تبرمج أو تبث أو تنشر في أي وقت التصريحات والبيانات المكتوبة أو المنطوقة أو المتلفزة التي تراها ضرورية على أن يعلن أنها صادرة عن الحكومة.

ويجب أن لا يشكل هذا الحق بأي حال قيد لحرية التعبير للجان التحرير في العناوين و الأجهزة المعنية.

- المادة 01: يحدد هذا القانون قواعد ومبادئ حق الإعلام.

- المادة 02: الحق في الإعلام يجسده حق المواطن في الإطلاع بكيفية كاملة وموضوعية على الوقائع والآراء التي تهم المجتمع على الصعيدين الوطني والدولي وحق مشاركته في الإعلام بممارسة الحريات الأساسية في التفكير والرأي والتعبير طبقا للمواد: 35، 36، 39 و40 من الدستور.

- المادة 03: يمارس حق الإعلام بحرية مع احترام كرامة الشخصية الإنسانية و مقتضيات السياسة الخارجية والدفاع الوطني

- المادة 04: يمارس الحق في الإعلام خصوصا من خلال ما يأتي:

\* عناوين الإعلام وأجهزته في القطاع العام

\* العناوين و الأجهزة التي تمتلكها أو تنشئها الجمعيات ذات الطابع السياسي.

\* العناوين والأجهزة التي ينشئها الأشخاص الطبيعيون والمعنيون الخاضعون للقانون الجزائري.

\* ويمارس من خلال أي سند اتصال كتابي أو إذاعي صوتي أو تلفزي.

- المادة 05: تشارك عناوين الإعلام وأجهزته السابق ذكرها في ازدهار الثقافة الوطنية وفي توفير ما تحتاج إليه المواطنون في مجال الإعلام و الإطلاع على التطور التكنولوجي والثقافة والتربية والترفيه في إطار القيم الوطنية وترقية

<p align="center"><b>الباب الثاني</b></p>	<p>الحوار بين ثقافات العالم طبقا للمواد 2، 3، 8، و9 من الدستور.</p> <p>- <b>المادة 06:</b> تصدرت النشريات الدورية للإعلام العام باللغة العربية ابتداء من تاريخ صدور هذا القانون.</p>
-------------------------------------------	--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

**460هـ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد 14 9 رمضان عام 1410هـ**

<p align="center"><b>الفصل الثاني</b></p> <p align="center"><b>إصدار النشريات الدورية</b></p> <p>- <b>المادة 14:</b> إصدار نشريات دورية حر غير أنه يشترط لتسجيله ورقابة صحته ، تقديم تصريح مسبق في ظرف لا يقل عن ثلاثين (30) يوما من صدور العدد الأول.</p> <p>يسجل التصريح لدى وكيل الجمهورية المختص إقليميا بمكان صدور النشريات ويقدم التصريح في ورق مختوم يوقعه مدير النشريات ويسلم له وصل بذلك في الحين.</p> <p>ويجب أن يشمل الوصل على المعلومات المتعلقة بهوية الناشر و الطابع ومواصفات النشريات كما تنص على ذلك المواد الآتية:</p> <p>- <b>المادة 15:</b> تعتبر نشرية دورية، في مفهوم الذهن والعقل، كل الصحف والمجلات بكل أنواعها والتي تصدر في فترات منتظمة.</p> <p>تصنف النشريات الدورية إلى صنفين:</p> <p>- الصحف الإخبارية العامة.</p> <p>- النشريات الدورية المتخصصة.</p>	<p align="center"><b>تنظيم المهنة</b></p> <p align="center"><b>الفصل الأول</b></p> <p align="center"><b>العناوين و الجهة التابعة للقطاع العام</b></p> <p>- <b>المادة 10:</b> يجب على أجهزة القطاع العام وعناوينه أن تدخل في الحسبان مهما تكن الظروف و التأثيرات و الاعتبارات التي من شأنها أن تخل بمصداقية الإعلام.</p> <p>ويتعين عليها أن تضمن المساواة في إمكانية التعبير عن تيارات الرأي و التفكير.</p> <p>- <b>المادة 11:</b> في حالة الفصل بين النشر و التحرير والطبع يمكن للشخصية المعنية التي تملك العنوان أو الجهاز في الصحافة المكتوبة التابعة للقطاع العام، أن تتنازل للصحافيين المحترفين الدائمين العاملين بنفس العنوان عن حصة في رأسمال العنوان في حدود الثلث (1/3) بشرط أن ينتظموا في شركة مدينية للمحررين.</p> <p>- <b>المادة 12:</b> تنظم أجهزة الإذاعة الصوتية والنقلزة الوكالة والتصوير الإعلامي، ووكالة الأنباء التابعة للقطاع العام في شكل مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري طبقا للمادتين</p>
-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------



<p>- <b>المادة 16:</b> تعتبر صحف إخبارية عامة بمفهوم هذا القانون النشريات الدورية التي تشكل مصدرا للإعلام و لحل الأحداث الوطنية أو الدولية و الموجهة إلى الجمهور.</p> <p>- <b>المادة 17:</b> تعتبر دوريات متخصصة النشريات التي تتعلق بموضوعات خاصة في ميادين معينة.</p> <p>- <b>المادة 18:</b> يجب على عناوين الإعلام و أجهزته أن تبرز مصدر الأموال التي يتكون منها رأسمال والأموال الضرورية لتسييرها وتصرح بذلك.</p>	<p>44 و 47 من القانون رقم 88-01 المؤرخ في 12 يناير سنة 1988 المشار إليه أعلاه.</p> <p>- <b>المادة 13:</b> تتولى أجهزة الإذاعة الصوتية المسموعة التابعة للقطاع العام في قنواتها المتخصصة في بث الثقافات الشعبية والتكفل باستعمال كل اللهجات الشعبية للتبليغ وترسيخ الوحدة الوطنية والقيم العربية الإسلامية في المجتمع الجزائري .</p> <p>تحدد كفايات تطبيق هذا الإجراء عن طريق التنظيم.</p>
-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

<b>461- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد 14 رمضان عام 1410هـ</b>	
<p>1- أن يكون جزائري الجنسية.</p> <p>2- أن يكون راشدا ويتمتع بحقوقه المدنية.</p> <p>3- أن يكون متمتعا بحقوقه الوطنية.</p> <p>4- أن يكون مؤهلا مهنيا وفقا للاختصاصات</p> <p>5- أن لا يكون قد سبق له سلوك مضاد للوطن</p> <p>6- أن لا يكون قد حكم عليه بحكم مخل بالشرف.</p> <p>- <b>المادة 23:</b> يجب أن يذكر في كل عدد من أية دورية، ما يأتي:</p> <p>- اسم مدير النشريات ولقبه، واسم المالك ولقبه، أو أسماء الملاك و ألقابهم و عنوان التحرير والإدارة.</p> <p>- الغرض التجاري للطابع وعنوانه.</p>	<p>كما يجب على كل عنوان أو جهاز إعلامي يحصل على إعانة مهما يكن نوعها، أن يرتبط عضويا بالهيئة التي تقدم إليه الإعانة ويذكر هذا الارتباط ماعدا العناوين و الأجهزة الإعلامية التابعة للقطاع العام .</p> <p>يمنع تلقي إعانات مباشرة أو غير مباشرة من أية جهة أجنبية، شخصا طبيعيا كانت أو معنويا، أو حكومة.</p> <p>- <b>المادة 19:</b> يجب أن يشتمل التصريح على ما يأتي:</p> <p>- هدف النشريات.</p> <p>- عنوان النشريات ووقت صدورها.</p> <p>- مكان النشريات.</p> <p>اسم المدير ولقبه وعنوانه.</p>

<p>- توقيت النشريات ومكانها وسعرها.</p> <p>- كمية سحب العدد السابق.</p> <p>- <b>المادة 24:</b> يجب على مدير النشريات المخصصة للأطفال أن يستعين بهيئة تربوية استشارية من ذوي الاختصاص.</p> <p>يجب أن تتوفر في أعضاء هذه الهيئة الشروط الآتية:</p> <p>1- أن تكون جنسيتهم جزائرية.</p> <p>2- أن يكونوا متمتعين بحقوقهم الوطنية.</p> <p>3- ألا يكونوا قد تعرضوا لإجراء تأديبي بسبب سلوك مخالف لأخلاق الوسط التربوي</p> <p>4- ألا يكونوا قد أسقطت كل حقوقهم أو بعضها في السلطة الأبوية.</p> <p>5- ألا يكونوا قد حكم عليهم بسبب جرائم أو جنح.</p> <p>6- ألا يكونوا قد سبق لهم موقف مضاد أيام حرب التحرير الوطنية.</p>	<p>- الغرض التجاري للطابع وعنوانه.</p> <p>- المقاس والسعر.</p> <p>- اللغة أو لغات النشريات غير العربية عند الإمضاء.</p> <p>- اسم المالك وعنوانه.</p> <p>- رأسمال الشركة أو المؤسسة.</p> <p>- <b>المادة 20:</b> يجب أن يصرح بأي تغيير يمس المعلومات المبينة في المادتين 18 و 19 أعلاه للسلطة المذكورة في المادة 14 أعلاه خلال العشرة (10) أيام الكاملة الموالية للتغيير.</p> <p>- <b>المادة 21:</b> يجب على الطابع أن يطلب من الناشر وصل إيداع التصريح قبل أية نشريات دورية</p> <p>- <b>المادة 22:</b> يجب على الطابع أن تتوفر في مدير النشريات الدورية الشروط الآتية:</p>
<p><b>462هـ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد 14 9 رمضان عام 1410هـ</b></p>	
<p style="text-align: center;"><b><u>الباب الثالث</u></b></p> <p style="text-align: center;"><b><u>ممارسة مهنة الصحفي</u></b></p> <p>- <b>المادة 28:</b> الصحفي المحترف وهل كل شخص يتفرغ للبحث عن الأخبار وجمعها وانتقاءها واستغلالها وتقديمها من خلال نشاطه الصحفي الذي يتخذه مهنته المنتظمة ومصدرا رئيسيا لدخله.</p> <p>- <b>المادة 29:</b> تمنع ممارسة مهنة الصحفي الدائمة في العناوين والأجهزة التابعة للقطاع</p>	<p>- <b>المادة 25:</b> يجب أن تطبق على النشريات الدورية وقت توزيعها شيكات الإيداع حسب الكيفيات الآتية بصرف النظر عن الأحكام المتعلقة بالقانون المنصوص عليها في التشريع الجاري العمل به.</p> <p>- نسختان من جميع النشريات يوقعها مدير النشريات وتودعان لدى وكيل الجمهورية المختص</p>

العام أي شغل آخر، كي يكن مفيدا نوعه لدى  
العناوين أو الأجهزة الإعلانية الأخرى.  
غير أنه يمكن أن تقدم إسهامات ظرفية إلى  
عناوين و أجهزة أخرى، حسب الشروط التي  
يحددها المجلس العلى للإعلام.  
- المادة 30: يحدد المجلس الأعلى للإعلام  
شروط تسليم بطاقة الصحفي المحترف و  
الجهة التي تصدرها ومدة صلاحيتها وكيفيات  
إلغائها، ووسائل الطعن في ذلك.  
- المادة 31: يحصل الصحفيون المحترفون  
الذين يمارسون المهنة لحساب هيئة تخضع  
للقانون الأجنبي على اعتماد تحدد كيفياته عن  
طريق التنظيم بناء على اقتراح المجلس الأعلى  
للإعلام.  
وتسلم الإدارة المختصة هذا الاعتماد كما  
يمكنها أن تسحبه حسب الكيفية نفسها.  
ويخول هذا الإعتماد صاحبه جميع الحقوق  
والواجبات التي يتمتع بها الصحفيون  
المحترفون الجزائريون من نفس الفئة.  
- المادة 32: يجب على الهيئة المستخدمة أن  
تخبر الجهة القضائية المختصة وتمثل الطرف  
المدني إذا تعرض الصحفي المحترف أثناء  
مهمته لعنف أو اعتداء أو محاولة إرشاء أو  
ترهيب أو ضغط سافر.

إقليميا.  
- عشر (10) نسخ يوقعها مدير النشريات وتودع  
لدى المكتبة الوطنية.  
- خمس نسخ من النشريات الإعلامية العامة  
يوقعها المدير وتودع لدى المجلس الأعلى  
للإعلام، وخمس نسخ يوقعها المدير وتودع لدى  
الوزير المكلف بالداخلية.  
- وكل مراسلة تتعلق بالإيداع القانوني تحصل  
على الإعفاء البريدي.  
- المادة 26: يجب ألا تشمل الدورية و  
المتخصصة الوطنية و الأجنبية كيفما كان نوعها  
ومقصدها، على كل ما يخالف الخلق الإسلامي  
والقيم الوطنية وحقوق الإنسان. أو الدعوى إلى  
العنصرية و التعصب والخيانة سواء أكان ذلك  
رسما أو صورة أو حكاية أو خبر أو بلاغا.  
كما يجب ألا تشمل هذه النشريات على أي إشهار  
أو إعلان من شأنه أن يشجع العنف والجروح.  
- المادة 27: يمكن لجميع المؤسسات  
والهيئات أو الجمعيات المعتمدة المكلفة  
بحقوق الإنسان ورعاية الطفولة أن تمارس  
الحقوق المعترف بها الطرف المدني.

462هـ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد 14 9 رمضان عام 1410هـ

- المادة 37: السر المهني حق الصحفيين  
الخاضعين لأحكام هذا القانون وواجب عليهم

- المادة 33: تكون حقوق الصحفيين المحترفين  
في الأجهزة الإعلامية العمومية عن آراء

الانتماءات النقابية أو السياسية.

يكون التأهيل المهني المكتسب شرطا أساسيا للتحيين والترقية والتحويل، شريطة أن يلتزم الصحفي بالخط العام للمؤسسة الإعلامية.

- **المادة 34:** يمثل تغيير توجه أو محتوى أي جهاز إعلامي أو توقف نشاطه أو التنازل عنه سببا لفسخ عقد الصحفي المحترف شبيه بالتسريح الذي يخول الحق في التعويضات المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول به.

- **المادة 35:** للصحافيين المحترفين الحق في الوصول إلى مصادر الخبر.

ويخول هذا الحق على الخصوص الصحافيين المحترفين أن يطلعوا على الوثائق الصادرة عن الإدارة العمومية التي تتعلق بأهداف مهمتها إذا لم تكن من الوثائق المصنفة قانونا والتي يحميها القانون.

- **المادة 36:** حق الوصول إلى مصادر الخبر لا يجوز للصحفي أن ينشر أو يفشي المعلومات التي من طبيعتها ما يأتي:

- أن تمس أو تهدد الأمن الوطني أو الوحدة الوطنية أو أمن الدولة،

- أن تكشف سرا من أسرار الدفاع الوطني أو سرا اقتصاديا استراتيجيا أو دبلوماسيا.

- أو تمس حقوق المواطن وحرية الدستور.

- أو تمس بسمعة التحقيق و البحث القضائي.

تحدد كليات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم بعد استشارة المجلس الأعلى للإعلام

ولا يمكن أن يتذرع بالسر المهني على السلطة القضائية المختصة في الحالات الآتية:

- مجال سر الدفاع الوطني كما هو محدد في التشريع المعمول به.

- مجال السر الاقتصادي الإستراتيجي.

- الإعلام الذي يمس أمن الدولة مساسا واضحا.

- الإعلام الذي يعني الأطفال أو المراهقين.

- الإعلام الذي يمتد إلى التحقيق والبحث القضائيين.

- **المادة 38:** يجب على الصحافيين و المؤلفين الذين يستغلون أسماء مستعارة أن يعلموا كتابيا مدير النشرة بهويتهم قبل نشر مقالاتهم.

- **المادة 39:** مدير النشرة الدورية ملزم

بالسر المهني غير أنه في حالة حصول المتابعة القضائية ضد كاتب مقال غير موقع أو موقع باسم مستعار يحزر المدير من

إلزامية السر المهني بناء على طلب السلطة المختصة التي تلقت شكوى لهذا الغرض و

يجب عليه حينئذ أن يكشف هوية كاتب الحقيقة الكاملة. و إن لم يفعل كذلك يتابع

عوض الكاتب ومكانه.

- **المادة 40:** يتعين على الصحفي

المحترف أن يحترم بكل صرامة أخلاق و آداب المهنة أثناء ممارسة مهنته.

<p>ويجب عليه أن يقوم خصوصا بما يأتي:</p> <p>- احترام حقوق المواطنين و حرياتهم الفردية.</p> <p>- الحرص الدائم على تقديم إعلام كامل و موضوعي.</p>	
-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	--

**463هـ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد 14 9 رمضان عام 1410هـ**

<p><b>الباب الرابع</b></p> <p><b>المسؤولية وحق التصحيح وحق الرد</b></p> <p>- <b>المادة 41:</b> يتحمل المدير أو كاتب المقال أو الخبر مسؤولية أي مقال ينشر في نشرية دورية أو أي خبر يبث بواسطة الوسائل السمعية البصرية البصرية.</p> <p>- <b>المادة 42:</b> يتحمل مسؤولية المخالفة المرتكبة المكتوبة و المنطوقة و المصورة المديرين والناشرون في أجهزة الإعلام و الطابعون أو الموزعون، أو الباحثون والبائعون وملصقوا الإعلانات الحائطية.</p> <p>- <b>المادة 43:</b> إذا أدين مرتكبوا المخالفة المكتوبة أو المنطوقة أو المصورة يتابع مدير النشرية أو ناشرها باعتبارهما متواطئين، ويمكن أن يتابع بالتهمة نفسها في جميع الأحوال و الخدمات المنصوص عليهم في المادة 42 أعلاه.</p> <p>- <b>المادة 44:</b> يجب أن ينشر التصحيح فيما يخص النشرية اليومية في المكان نفسه وبالحروف نفسها التي طبع بها المقال</p>	<p>- تصحيح أي خبر يتبين أنه غير صحيح.</p> <p>- التحلي بالنزاهة والموضوعية والصدق في التعليق على الوقائع و الأحداث.</p> <p>- الامتناع عن التتويه المباشر وغير المباشر بالعرقية وعدم التسامح والعنف.</p> <p>- الامتناع عن الانتحال، والافتراء و القذف والوشاية..</p> <p>- الامتناع عن استغلال السمعة المرتبطة بالمهنة في أغراض شخصية أو مادية.</p> <p>- يجب على الصحفي أن يرفض أي تعليمة تحريرية آتية من مصدر آخر غير مسؤولي التحرير.</p>
----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

المعترض عليه دون إضافة أو حذف أو تصرف أو تعقيب في ظرف يومين ابتداء من تاريخ الشكوى.

ملاحظة: إن المواد التالية:

45، 46، 47، 48، 49، 50، 51، 52، 53،

54، 55، 56، 57 لا توجد في هذا

المحتوى بسبب خطأ أثناء الطبع وعليه لا بد

من الرجوع إلى محتوى قانون الإعلام

للإطلاع على هذه المواد.

#### 465هـ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد 14 9 رمضان عام 1410هـ

- يبدي الرأي في النزاعات المتعلقة بحرية التعبير والتفكير التي تقع بين مدير الأجهزة الإعلامية ومساعدتهم والتحكيم فيها بالتراضي.

- يمارس صلاحيات المصالحة يطلب من المعنيين في حالات النزاع المتعلقة بحرية التعبير وحق المواطنين في الإعلام وذلك قبل قيام أحد الطرفين المتنازعين بأي إجراء أمام الجهات القضائية المختصة.

- يحدد قواعد الإعانات المحتملة والمساعدات التي تمنحها الدولة للأجهزة الإعلامية التي تخولها صلاحيات الخدمة العمومية والسهر على توزيعها العادل.

- يسهر على احترام مقاييس الإشهار التجاري ويراقب هدف الإعلام الإشهاري الذي تبثه وتنتشره الأجهزة الإعلامية وكيفية برمجته.

- المادة 58: في حالة عدم احترام أحكام المادة 57 أعلاه يمكن السلطة المؤهلة قانونا أن تقوم بالحجز المؤقت لكل نص مكتوب أو مسجل أو كل وسيلة تبليغية وإعلامية محظورة و يصدر الحكم بالمصادرة حسب الأشكال و الكيفيات المنصوص عليها في التشريع المعمول به.

#### الباب السادس

#### المجلس الأعلى للإعلام

- المادة 59: يحدث مجلس أعلى للإعلام وهو سلطة إدارية مستقلة ضابطة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تتمثل مهمتها في السهر على احترام أحكام هذا القانون.

وبهذه الصفة يتولى ما يأتي:

- يبين بدقة كيفيات تطبيق حقوق التعبير عن

- يسهر على نشر الإعلام المكتوب والمنطوق والمتلفز عبر مختلف جهات البلاد، وعلى توزيعه.

- يجمع كل المعلومات الضرورية من الإدارات و الأجهزة المكلفة بالمداخلة العمومية في الإعلام، أو من جهاز إعلامي أو مؤسسة صحافية لتأكيد احترام التزامات كل منها ولا يمكن أن تستعمل المعلومات التي يجمعها المجلس بهذه الطريقة في أغراض أخرى غير أداء المهام التي يسندها إليه هذا القانون.

- **المادة 60:** ينذر المجلس الأعلى للإعلام الملاك المعنيين ببيع بعض الأصول في حالة تعسف بعض الجهات المسيطرة.

مختلف تيارات الآراء.

- يضمن استقلال أجهزة القطاع العام للبت الإذاعي والصوتي والتلفزي أو استقلالية كل مهنة من مهن القطاع.

- يسهر على تشجيع وتدعيم النشر و البث باللغة العربية بكل الوسائل الملائمة.

- يسهر على إتقان التبليغ والدفاع عن الثقافة الوطنية بمختلف أشكالها وپروجها لا سيما في مجال الإنتاج بنشر المؤلفات الوطنية.

- يسهر على شفافية القواعد الاقتصادية في سير أنشطة الإعلام.

- يتقي بقراراته تمرکز العناوين و الأجهزة تحت التأثير المالي والسياسي والإيديولوجي لمالك واحد.

- يحدد بقراراته شروط إعداد النصوص والحصص المتعلقة بالحملات الانتخابية وإصدارها وإنتاجها وبرمجتها ونشرها.

#### 465هـ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 14 9 رمضان عام 1410هـ

- **المادة 61:** يسلم المجلس الأعلى للإعلام الرخص ويعد دفترا للشروط المتعلقة باستعمال التوترات لإذاعية كهربائية و التلفزية كما تنص عليه المادة 56.

- **المادة 62:** يبدي المجلس العلى للإعلام رأيه في الاتفاقيات التي تتم بين الملاك و الصحفيين المحترفين ويرسل ملاحظاته و توصياته العلنية إذا وقع إخلال ببنود دفاتر الشروط والالتزامات الأخرى المنصوص عليها في القانون كما يحدد شروط التكفل بها و آجالها.

- لجنة التنظيم المهني  
- لجنة أخلاقيات المهنة.  
ويحدد عمل هاتين اللجنتين وتكوينهما بأحكام داخلية.

- **المادة 68:** لا يجوز لأعضاء المجلس الأعلى للإعلام أن يتخذوا خلال فترة قيامهم بمهامهم موقفا علنيا إزاء المسائل التي كانت أو يحتمل أن تكون موضوع إجراءات أو قرارات أو توصيات يصدرها المجلس العلى

<p>أو يتشاور في المسائل نفسها.</p> <p>- <b>المادة 69:</b> يتقيد أعضاء المجلس وأعوانه بالسر المهني في الوقائع و الأعمال و المعلومات التي قد يطلعون عليها في إطار قيامهم بمهامهم، وذلك ضمن الشروط و تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في المادتين 301 و 302 من قانون العقوبات.</p> <p>- <b>المادة 70:</b> يزود المجلس الأعلى للإعلام بمصالح توضع تحت سلطة رئيسه، ولا يمكن أن يشارك عمال هذه المصالح مشاركة مباشرة أو غير مباشرة في مؤسسة متصلة بقطاعات الإذاعة، والتلفزة والصحافة المكتوبة والإصدار والإشهار.</p> <p>- <b>المادة 71:</b> تسجل في الميزانية العامة للدولة الإعتمادات الضرورية لقيام المجلس الأعلى للإعلام هو الأمر بالصرف ويقدم الحسابات لرقابة السلطات المؤهلة.</p>	<p>- <b>المادة 63:</b> يرفع المجلس الأعلى سنويا تقريرا إلى رئيس الجمهورية و رئيس المجلس الشعبي الوطني ورئيس الحكومة يبين فيه نشاطه ومدى تنفيذ القانون ، واحترام فاتر الشروط وينشر هذا التقرير، و يجوز للمجلس أن يصدر بالإضافة إلى ذلك نشرة دورية.</p> <p>- <b>المادة 64:</b> يمكن للمجلس العلى للإعلام أن يعرض على الحكومة مشاريع النصوص التي تدخل في مجال نشاطه.</p> <p>- <b>المادة 65:</b> يمكن لكل من رئيس المجلس الشعبي ورئيس الحكومة و أجهزة الصحافة أن يستشيروا المجلس العلى للإعلام و أن يطلبوا منه دراسات تدخل في اختصاصه.</p> <p>- <b>المادة 66:</b> يمكن المجلس الأعلى للإعلام أن يقاضي الهيئة إذا لم تراعي أحكام هذا القانون.</p> <p>- <b>المادة 67:</b> يحدث المجلس الأعلى للإعلام لجانا متخصصة تحت سلطته لا سيما للجنة الاتيتان:</p>
<p><b>466هـ- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد 14 9 رمضان عام 1410هـ</b></p>	
<p>- ولدى انقضاء هذه الفترة الباقية يمكن تعيينه عضوا وفي المجلس الأعلى للإعلام إذا ما تتجاوز مدة العضوية التي عين فيها سنتين.</p> <p>- <b>المادة 74:</b> لا تصح مداولة المجلس العلى للإعلام إلا إذا حضرها ثمانية(8) أعضاء وتكون المداولة بأغلبية الأعضاء الحاضرين و في حالة تساوي الرئيس مرجحا.</p>	<p>- <b>المادة 72:</b> يتكون المجلس الأعلى للإعلام من اثنتي عشر(12) عضوا.</p> <p>-ثلاثة (3) أعضاء يعينهم رئيس الجمهورية ومن بينهم رئيس المجلس.</p> <p>- وثلاثة (3) أعضاء يعينهم رئيس المجلس الشعبي الوطني</p> <p>- وستة(6) أعضاء ينتخبون بالأغلبية المطلقة من بين الصحفيين المحترفين في قطاعات التلفزة</p>



- المادة 75: تتنافى مهام أعضاء المجلس مع كل عضوية انتخابية، وكل وظيفة عمومية وكل نشاط مهني.

- المادة 76: لا يجوز لأعضاء المجلس الأعلى أن يمارسوا ممارسة مباشرة أو غير مباشرة وظائف، أو يحوزوا مساهمة ما في مؤسسة مرتبطة بقطعات الإعلام.

### الباب السابع

#### أحكام جزائية

- المادة 77: يعاقب بالحبس من ستة (6) أشهر إلى ثلاثة (3) سنوات وبغرامة مالية تتراوح بين 10.000 دج و 50.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من يتعرض للدين الإسلامي وباقي الأديان السماوية بالإهانة سواء بواسطة الكتابة أو الصوت أو الصورة أو الرسم أو أي وسيلة أخرى مباشرة أو غير مباشرة

والإذاعة والصحافة المكتوبة الذين قضاو خمسة عشر (15) سنة خبرة في المهنة على الأقل.

- المادة 73: مدة العضوية في المجلس الأعلى للإعلام ستة (6) سنوات غير قابلة للإلغاء أو التجديد.

- يجدد المجلس بنسبة الثلث (1/3) كل سنتين ما عدا رئيسه الذي تستمر عضويته طوال الفترة كلها، وحرص المجلس الأعلى للإعلام بالاستقالة التلقائية لكل عضو فيه يخل بالتزاماته المحددة بهذا القانون ، أو يصدر عليه حكم بالشرف.

- وفي حالة الشعور لأي سبب كان يعين عضو جديد لاستكمال الفترة الباقية حسب الشروط المنصوص عليها في المادة 72 أعلاه

467هـ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد 14 9 رمضان عام 1410هـ

ويتلقى باسمه أو لحساب النشرية بكيفية مباشرة أو غير مباشرة أموالا أو منافع من هيئة عمومية أو هيئة أجنبية، ماعدا الأموال

- المادة 78: يعاقب كل من أهان بإشارة المشينة أو القول الجارح أو التهديد، صحافيا محترفا أثناء ممارسة مهنته أو بمناسبة ذلك، بالحبس عشرة (10)

<p>المخصصة لدفع الاشتراكات والإشهار حسب التعريفات والتنظيمات المعمول بها.</p> <p>- <b>المادة 82:</b> يعاقب على بيع النشريات الدورية الأجنبية المحظورة والإستراد و التوزيع في الجزائر بالحبس من شهر إلى سنتين و بغرامة مالية تتراوح ما بين 1000 دج و 10.000 دج أو إحدى هاتين العقوبتين فقط دون المساس بتطبيق قانون الجمارك.</p> <p>- <b>المادة 83:</b> يعاقب بالحبس من شهر الى سنة و بغرامة مالية تتراوح ما بين 1000 دج و 5000 دج و بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل بائع متجول يبيع دون تصريح أو يستظهر تصريحاً غير صحيح في شأن البيع المتجول كما هو محدد في المادة 54 أعلاه.</p> <p>- <b>المادة 84:</b> يعاقب على عدم احترام شكلية الإيداع المنصوص عليها في المادة 25 أعلاه بغرامة مالية تتراوح ما بين 10.000 دج إلى 50.000 دج عليها في المادة 85 و ما يليها من هذا القانون.</p>	<p>أيام إلى شهرين و بغرامة مالية تتراوح ما بين 1000 دج و 5000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط.</p> <p>- <b>المادة 79:</b> يعاقب كل من يخالف أحكام المواد 14 و 18 و 19 و 22 من هذا القانون بغرامة مالية تتراوح ما بين 5000 دج و 10.000 دج ويوقف العنوان أو الجهاز وقتاً معيناً أو نهائياً.</p> <p>- <b>المادة 80:</b> يعاقب كل من يخالف الأحكام لا منصوص عليها في المادتين 56 و 61 من هذا القانون بالحبس من سنتين (2) إلى خمس (5) سنوات و بغرامة مالية تتراوح ما بين 30.000 دج و 100.000 دج.</p> <p>- <b>المادة 81:</b> يعاقب بالحبس من سنة (1) إلى خمس (5) سنوات و بغرامة مالية تتراوح ما بين 30.000 دج و 300.000 دج كل من يتعرض لأحد العناوين أو الأجهزة الإعلامية المذكورة في المادة 4 أعلاه.</p>
<p>- يعاقب المدير وصاحب النص بالحبس من سنة (01) إلى خمس (05) سنوات و بغرامة مالية تتراوح ما بين 10.000 دج و 100.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط إذ لم يترتب على التحريض آثار.</p> <p>- <b>المادة 88 :</b> يتعرض للعقوبات</p>	<p>- <b>المادة 85:</b> يعاقب بالحبس من السنة إلى خمس سنوات و بغرامة مالية تتراوح ما بين 10.000 دج و 50.000 دج كل شخص يعير اسمه لمالك نشرية أو بائعها المتجول أو الوصي عليها ويتعرض للعقوبة نفسها المستفيد من إعاره الاسم .</p> <p>- <b>المادة 86:</b> يعاقب كل من ينشر أو يذيع</p>

المنصوص عليها في المادتين 67 و69 من قانون العقوبات كل من ينشر أو يذيع بالوسائل المنصوص عليها في المادة 4 أعلاه خبرا أو وثيقة تتضمن سرا عسكريا.

- **المادة 89:** يعاقب كل من ينشر أو يذيع بالوسائل المنصوص عليها في المادة 4 أعلاه أخبارا أو وثائق تمس سر التحقيق والبحث الأوليين في الجنايات والجناح بالحبس من شهر إلى ستة أشهر وبغرامة مالية تتراوح ما بين 5000 دج و 50.000 دج.

- **المادة 90:** يعاقب بالحبس من شهر إلى ثلاثة أشهر وبغرامة مالية تتراوح ما بين 5000 دج و 100.000 دج كل من ينشر أو يذيع بأية وسيلة صورا أو رسوما أو ببيانات توضيحية أخرى تحكي كل ظروف الجنايات أو الجناح أو بعضها المنصوص عليها في المواد 255 إلى 263 و 333 إلى 342 من قانون العقوبات .

عمدا أخبار خاطئة أو مغرضة من شأنها أن تمس أمن الدولة والوحدة الوطنية بالسجن المؤقت من (05) سنوات إلى عشر (10) سنوات

- **المادة 87:** كل تحريض بأية وسيلة من وسائل الإعلام ،على ارتكاب الجنايات أو الجناح ضد أمن الدولة والوحدة الوطنية مديرية النشر وصاحب النص لمتباعات جزائية باعتبارهما الشريكين في الجنايات والجناح التي تسببا فيها إذ تترتب عليها آثار.

9 رمضان عام 1410 هـ

468 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 14

- **المادة 95:** يعاقب بالحبس من شهر إلى ستة أشهر وبغرامة مالية تتراوح ما بين 5000 دج و 50.000 دج ،كل من ينشر أو يذيع مداولات المجالس

- **المادة 91:** يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة وبغرامة مالية تتراوح ما بين 5000 دج و 100.000 دج ،كل من ينشر أو يذيع بأية وسيلة كانت وقصد الإضرار ،أي

شخص .أو رسم بياني يتعلق بهوية القصر وشخصيتهم ،إلا إذا تم هذا النشر بناء على رخصة أو بطلب صريح من الأشخاص المكلفين .

- **المادة 92 :** يعاقب بالحبس من شهر إلى ستة أشهر وبغرامة مالية تتراوح ما بين 5000 دج إلى 50.000 دج كل من ينشر فحوى مداوات الجهات القضائية التي تصدر الحكم إذا كانت جلساتها مغلقة .

- **المادة 93 :** يعاقب بالحبس من شهر إلى ثلاثة أشهر وبغرامة مالية تتراوح 2000 دج إلى 10.000 دج كل من ينشر أو يذيع تقارير عن مداوات المرافعات التي تتعلق بالأحوال الشخصية والإجهاض.

- **المادة 94:** يمنع إستعمال أي جهاز تسجيل أو جهاز إذاعي أو آلة تصوير تلفزيونية أو سينمائية أو عادية عقب افتتاح الجلسة القضائية ،ما لم تأذن بذلك الجهة القضائية ويعاقب على ذلك بغرامة مالية تتراوح ما بين 5000 دج و 10.000 دج .

القضائية والمحاكم .

- **المادة 96:** يتعرض للحبس من سنة(01) إلى خمس (05) سنوات وغرامة مالية تتراوح ما بين 10.000 دج و 100.000 دج كل من ينوه تنويها مباشرا أو غير مباشر بأية وسيلة من وسائل الإعلام بالأفعال الموصوفة أو الجنايات أة الجنح .

- **المادة 97:** يعاقب بالحبس من شهر إلى سنة وبغرامة مالية تتراوح ما بين 3000 دج و 30.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من يتعمد بأية وسيلة من وسائل الإعلام إهانة رؤساء الدول الذين يمارسون مهامهم من مراعاة أحكام المادة 3 أعلاه .

- **المادة 98:** يعاقب بالحبس من عشر أيام إلى سنة وبغرامة مالية تتراوح ما بين 3000 دج و 30.000 دج كل من يهين بأية وسيلة من وسائل الإعلام رؤساء البعثات الدولية وأعضاءها المعتمدين لدى حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وينتخب ثلاثة من بين صحافيين أجهزة الإذاعة الصوتية والتلفزيونية كما ينتخب الثلاثة الآخرون من بين صحافيين أجهزة الصحافة المكتوبة .

- المادة 104: تجرى القرعة إنتقالا من أجل القيام بالتجديد الأولين في المجلس الأعلى للإعلام ضمن كل مجموعة وحسب نسبة كل منها كما يأتي:

- واحد من بين الأعضاء الذين يعينهم رئيس الجمهورية.

- واحد من بين الأعضاء الذين يعينهم رئيس المجلس الشعبي الوطني.

- إثنان من بين الصحافيين المنتخبين.

- المادة 105: تلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا القانون لا سيما القانون رقم 82-01 المؤرخ في 06 فبراير سنة 1982 المذكور أعلاه .

- المادة 106: ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في 8 رمضان عام 1410

الموافق 3 أبريل 1990.

( الشاذلي بن جديد )

- المادة 99: يمكن أن تأمر المحكمة في جميع الحالات الواردة في هذا الباب بحجة الأملاك التي تكون موضوع المخالفة وإغلاق المؤسسات الإعلامية المعنية بإغلاق مؤقت أو نهائيا.

- الباب الثامن أحكام ختامية :

- المادة 100: يستثنى الإشهار من مجال تطبيق هذا القانون ويحال على قانون خاص.

- المادة 101: يستثنى سبر الآراء من مجمل تطبيق هذا القانون ويحال على قانون خاص

- الباب التاسع أحكام

- المادة 102: يمكن أن يفصل فصلا عضويا ووظيفيا وقانونيا بين نشاطات النشر والتحرير والطبع من أجل تطبيق هذا القانون في ميدان الصحافة المكتوبة التابعة للقطاع العام .

# الشكل الهرمي لتوضيح موضوع الدراسة

واقع الممارسة الصحفية  
المكتوبة في الجزائر

حدي هذا الواقع المراد الوقوف عندهما في هذه  
الدراسة

هامش مناورة الصحفي

المواضيع المعالجة

الأبعاد المساهمة في تشكل واقع هذين الحدين

بعد التكوين العلمي  
لصحفي

البعد الاقتصادي

البعد السياسي

المؤشرات التي اعتمدنا عليها في كشف مساهمة هذه الأبعاد  
في تشكل واقع حدي الدراسة

التكوين  
الذاتي  
للصحفي

التكوين  
الجامعي  
للصحفي

مصادر  
تمويل  
الجريدة

طبيعية  
النظام  
الاقتصادي

في ظل  
الأوضاع  
الأمنية  
التي  
عرفتها

بعد صدور  
قانون  
الإعلام  
1990

في ظل  
التعددية  
السياسية

قبل  
التعددية  
السياسية

## ملخص البحث

تشكل وسائل الإعلام أحد المحاور الرئيسية التي شغلت بال الكثير من المفكرين في مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية، لأنها أحد الدعائم الإستراتيجية لبناء مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية و الحضارية لكل المجتمعات.

و عليه فإذا كانت المجتمعات البشرية تسعى لمهمة تنشئة و إعداد أجيال اليوم للغد أصبح لزاما عليها استغلال وسائل الإعلام المختلفة لتمكين الأجيال من التكيف و التأقلم مع مستجدات العصر و الإبداع ، ذلك أن هذه الوسائل لها وظيفة تربوية في تشكيل مواقف و اتجاهات الإنسان و في بناء شخصيته من خلال ما تحمله من مواضيع و مبادئ تسيير وفقها و تحكم ممارستها.

والصحافة المكتوبة من بين هذه الوسائل التي تقوم عليها سياسات التنمية الشاملة عبر كل دول العالم، لأنها أداة لنقل المعلومات و تشكيل الرأي العام و توجيهه، و نشر أفكار و ثقافة الفئات المهيمنة، و هذا ما جعلها تصبح احد المواضيع المهمة في وقتنا الحاضر، حيث أثير حولها العديد من التساؤلات حولها أصحابها إلى دراسات و بحوث ميدانية و أخرى نظرية لغرض كشف ملامستها و الميكانيزمات التي تتحكم في ممارستها و آليات اشتغالها.

و لعل الجانب العملي الميداني فيها بشكل عام يشكل هو أيضا احد المواضيع المهمة التي يثار حولها العديد من التساؤلات و التكهّنات خاصة في ميدان العلوم الاجتماعية بالأخص علم الاجتماع، لذلك كان من الضروري إخضاعها للبحث و الدراسة و هذا ما سنتناوله في دراستنا هذه التي تعتبر قراءة سوسيولوجية لواقع الممارسة الصحفية المكتوبة في الجزائر ، بمعنى آخر هي محاولة دراسة ظاهرة إعلامية من منظور علم الاجتماع ، محاولين من خلال ذلك الوصول لبناء بحث نظري وميداني لهذه الظاهرة وفق أسس علمية تتماشى و حقيقة الدراسات السوسيولوجية الراهنة .

ولقد إستعملنا مفهوم الممارسة "pratique" لأننا كما أشرنا أننا سنتناول بالدراسة الجانب التطبيقي أو العملي الميداني للصحافة المكتوبة ، من خلال التركيز على جانبين أو حدين فقط وهما : المواضيع المعالجة على صفحات الجرائد بمختلف توجهاتها ولغاتها بالإضافة إلى هامش مناورة الصحفي في معالجة هذه المواضيع والقضايا السائدة ، وإن كان إهتمامنا منصب حول هذين الحدين فإن مرده للقيمة و الأهمية الفعلية لهما في بناء الصحيفة ككل ، محاولين الكشف عن واقعها أو واقع الممارسة الصحفية المكتوبة ، إنطلاقا من معرفة ورصد الابعاد المشكلة لهذا الواقع، والتي هي في نفس الوقت متداخلة

ومتشابهة حاولنا التركيز على ثلاثة أبعاد والتي حصرناها في ما يلي : البعد السياسي و  
البعد الاقتصادي و بعد التكوين العلمي للصحفي.

إن الممارسة الصحفية المكتوبة في الجزائر تعاني العديد من المشكلات تفقدها كفاءة المنافسة بعضها يتعلق بهامش الحرية- المناورة- الذي يتمتع به الصحفي سواء النقد أو في الحصول على المعلومات و بعضها الآخر يتصل بنوعية المواضيع التي يعالجها.

و رغم المحاولات العديدة ممن يهتمون بهذا الميدان لتحقيق ممارسة صحفية تكون في منأى عن كل الضغوطات المختلفة من خلال تكوين جمعيات حقوقية و رفع الشعارات و إقامة المظاهرات ، تنديدا لما تتعرض له هذه الوسيلة من تهديدات ومناورات مختلفة إلا أن ذلك لم يحقق لهم مبتغاهم ، و هذا راجع للارتباط التلازمي للممارسة الصحفية بعوامل و أبعاد عديدة لا يمكن عزلها أو التحكم فيها .

و لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة التركيز على إحدى هذه الأبعاد التي تؤثر بشكل مباشر في تشكل واقع الممارسة الصحفية المكتوبة في الجزائر، و على هذا الأساس جاءت اشكالية البحث لتكشف عن مدى مساهمة البعد السياسي و الاقتصادي و بعد التكوين العلمي للصحفي في تشكل هذا الواقع، و من هذا المنطلق تحاول الدراسة الرأهنة تشخيص الواقع الفعلي لهذه الظاهرة من خلال طبعا تتبع و معرفة خصائص و مميزات الأبعاد المرتبطة بها و التي ذكرناها أنفا، و لتحقيق هذا المبتغى العلمي قسمت الدراسة إلى سبعة (7) فصول خمسة (5) نظرية و اثنين (2) في الجانب الميداني.

- و قد تناول الفصل الأول المعنون بمخطط العمل : المبررات الأساسية لاختيار الموضوع و منها الذاتية و الموضوعية، أهداف و أهمية الدراسة، الإشكالية و تحديد المفاهيم المرتبطة بموضوع الدراسة مع إعطاء تعريف إجرائي لكل مفهوم، فرضية الدراسة و شرحها ، شرح حدي واقع الممارسة الصحفية المكتوبة المراد الوقوف عندهما (المواضيع المعالجة و هامش المناورة)، شرح أبعاد الدراسة(البعد السياسي، البعد الاقتصادي، و البعد التكون العلمي للصحفي)، مع محاولة تحليل هذه الأبعاد إلى مؤشرات إعتدنا عليها في بناء أسئلة الاستمارة .

- أما الفصل الثاني: فيتعرض إلى نشأة الإعلام المكتوب و تطور الصحافة المكتوبة في الوطن العربي وبصفة خاصة في الجزائر حيث قمنا في البداية بإعطاء نبذة تاريخية عن الإعلام المكتوب ثم وظائفه ونشأته مروراً بنشأة وتطور الصحافة المكتوبة



في الوطن العربي، وكختام لهذا الفصل فقد خصصناه للمسار التاريخي للصحافة المكتوبة في الجزائر عبر أهم المراحل التي عرفت بها البلاد .

- أما الفصل الثالث : تعرضنا فيه إلى أهم التغيرات الاجتماعية والثقافية وتطور الاتصال في المجتمع الجزائري من خلال التطرق إلى أهم التحولات السياسية والاقتصادية التي عرفت بها البلاد لما لها من علاقة بموضوع البحث، وقد تم عرضها وفقا لفرضية الدراسة ثم حاولنا إثارة موضوع المرجعية الثقافية للمجتمع ككل باعتبار أن هذه الأخيرة لها انعكاس على الفرد الذي بدوره يسقط هذه المرجعية على ممارساته اليومية التي من بينها موضوع دراستنا، ذلك أن كل هذه التغيرات كان لها الاثر الكبير على تطور الصحافة المكتوبة في بلادنا .

- أما الفصل الرابع : فقد تعرضنا فيه إلى أحد أبعاد هذه الدراسة وهو التكوين العلمي سواء الجامعي أو الذاتي حيث بدأنا بالتطرق إلى أهم النظريات العلمية التي اهتمت بدراسة هذا البعد من خلال إبراز أهميته في حياة الإنسان ثم انتقلنا لعرض واقع وأهداف التكوين الجامعي سواء كان بالجامعة أو بمعاهد الصحافة.

- أما الفصل الخامس : فيتعرض إلى واقع الممارسة الصحفية المكتوبة في الجزائر من خلال التطرق أولا إلى التعددية الإعلامية في المجتمع الجزائري ثم انتقلنا للحديث عن الممارسة الصحفية المكتوبة من خلال التركيز المواضيع المعالجة على صفحات الجرائد وهامش مناورة الصحفي ويشكل هذا الفصل النظري لب هذه الدراسة ، لأنه عبارة عن قراءة وتصور نظري لموضوع الدراسة سنتحقق منه في الجانب الميداني.

- أما الفصل السادس : والذي جاء تحت عنوان الإجراءات المنهجية : عالجتنا فيه مجالات الدراسة ( الجغرافي - الزمني - البشري ) كما تم فيه تحديد عينة البحث والمنهج المستخدم بالإضافة إلى الأدوات المستخدمة في جمع البيانات ( الاستمارة ، والملاحظة )، وكيفية عرض وتحليل البيانات .

- أما الفصل السابع : وهو آخر فصل في هذا البحث وجاء تحت عنوان عرض وتحليل البيانات ومناقشة نتائج الدراسة ويأتي هذا الفصل كمدخل تطبيقي نحاول فيه التأكد من مدى صدق فرضية الدراسة واستخراج النتائج النهائية، ولقد تمحور هذا الفصل في مجمله حول تحليل البيانات المتعلقة بواقع الممارسة الصحفية والأبعاد المشكلة

لها - البعد الاقتصادي - البعد السياسي - بعد التكوين العلمي للصحفي من خلال تفكيك أو تحليل هذه الأبعاد إلى مؤشرات، ثم تحديد نتيجة كل مؤشر على حدى ، وفي النهاية تم عرض النتيجة العامة التي توصلت إليها الدراسة و مناقشتها في ضوء الدراسة النظرية التي قمنا بها، وفي نفس الوقت حاولنا إثارة قضية أخرى مرتبطة بالممارسة الصحفية المكتوبة في الجزائر فرضت نفسها من خلال دراستنا النظرية والميدانية للبحث.

## **Summary of research**

The means of information represent one of the most important axes that occupied researchers in the different specialties of social studies because these are strategic supports in construction of projects of the economic, social and civilized development of all societies.

Of this effect, if the human societies undertake to assume the role of socialization and preparation of generations of today for tomorrow, it is imperative to exploit the different means of information to allow the generation to adjust with the novelties of the actuality and the creativeness because these means have an educational role to form the opinions and the orientations of the human being and to construct his personality through what they carry away topics and principles that guide and master his practice.

The written press is one these means that universal development policies takes as a basis in all countries of the world because it is a tool of transmission of information and constitution of public opinion and his orientation and for dispersion of the ideas and culture of the dominant categories which returned it among the important topics of our time. Some questions have been asked on this topic by thinkers who transformed it into studies and practical research and others in theories for goal to unveil the mechanisms that order its exercise and the methods of its working.

Perhaps the practical side in the written press represents generally one of the most important topics that evoke several questions and predictions in the field of social studies and especially in sociology.

For this reason it was necessary to expose them to research and study and this is what we are going to take in this study that represents a sociological reading of the reality of the practice of written journalism in Algeria, in other words it is a test of study of a media phenomenon from a sociological viewpoint, while trying with to arrive to construct a theoretical and practical research to this phenomenon according to compatible scientific criteria with the contemporary sociological studies.

We have used the notion of "practice" because as we have already mentioned it, we are going to take in study the practical aspect of written press while only concentrating on two shutters and that are: the topics dealt on the pages of the news papers with its different orientations and languages as well as the margin of the journalist's maneuver in the treatment of these topics and the actual issues and we will base globally on these two faces for their values and real importance in the construction of the newspaper, while trying to exploit their realities or the reality of the written journalistic practice.

While starting the knowledge and the investigating of the measurements forming this reality that clutters and overlaps itself, we put on focus the three measurements: political, economic and scientific formation of the journalist.

In Algeria, the practice of the written press endures several problems that lose him the expertise of competition, some relative to the margin of liberty-maneuver- that has the journalist is in the critique or in the possession of information and others relative to the quality of the treated topics.

And in spite of several attempts by the practitioners of this domain to achieve a journalistic practice far from the different pressure by the formation of associations of liberties, carrying of emblems and organization of demonstrations to denounce what they confront threats and maneuvers but it was vain to achieve their goal, Because the journalistic practice is bound correlatively with several factors and measurements that it is impossible to isolate or to control.

We have tried through this study to put light on one of these measurements that influence directly the way of formation of the reality of the practice of the written journalism in Algeria and in this fact, the problematic of the research came to unveil the span of involvement of the politics, economic and scientific formation of the journalist measurements in the formation of this reality, from this principle this present research will tempt to diagnose the reality of this phenomenon by the pursuit and the knowledge of the specificities and feature of the measurements bound to it.

For this scientific goal we divided this study into seven (7) chapters, five (5) theoretical and tow (2) for practical side.

- **the chapter One (1) entitled work program:** take in study principals justification of choice of topic; subjective and objective one, objectives and importance of the study while giving a procedural definition to every notion, hypothesis of the study and its explanation, explanation of the two aspects of the written journalistic practice reality that we want to treat (subjects and margin of manoeuvre), explanation of the measurements of study (political, economic, scientific formation of the journalist), with a test of analyzing these measurements into indications that we base on for the formulation of the questions of the form (questionnaire).

- **The chapter Two (2):** expose the birth of the written media and the evolution of the written press in the Arabian countries and especially in Algeria where we give a historic summary in the first place then we mentioned the role and creation of written press, while passing by the formation and the evolution of the written press in Algeria during the different periods that has known the country.

- **As for chapter Three (3):** we expose the main social and cultural changes as well as the evolution of the communication in the Algerian society while approaching the important political and economic changes lived by the country for what it has a narrow relation with the object of the study, they were mentioned then according to the hypothesis of the study and we tried to evoke the topic of the cultural reference of the society in approximate preamble for what has the last of effect on the individual who projects it on his daily.

- **As for chapter Four (4):** it take study one of the research measurements that is the journalist's scientific formation whether academic or personal where we debated the main scientific theories that take care of the practical of the dimension while putting then in relief its importance in the life of the human being then we went to the exhibition of the reality and the goals of the academic formation whether in university or in journalism institutes.

- **As for chapter Five (5) :** we treat the reality of practice of the written journalism in Algeria as evoking the media pluralism in the Algerian society then we go to the written journalistic practice while focusing on the topics treated on the pages of newspapers and margin of the journalistic maneuver. This theoretical chapter forms the essence of this study because it represents a reading and a theoretical vision of the object of the research that we are going to verify in the practical side.

- **As for chapter Six (6) :** entitled the methodological procedures, one treated the domains of the practical (geographical, chronic and human) and we determined the sample of research and the methodology used as well as the means used in the collection of data (questionnaire and observation) and the way of exhibition and analysis data.

- **As for chapter seven (7) :** Last chapter of this study entitled: Exhibition, analysis of data and discussion of the results of the study. It comes like a practical introduction where we are going to verify the credibility of our hypothesis and to extract the final results. This chapter is centered on the analysis of relative data to the reality of the journalistic practice and the measurements that it forms( economic, policies and scientific formation of the journalist) through the disassembly or the analysis of these measurements in indications then determine the result of every indication apart and in end we expose the final result that the study reach in the light of the theoretical practical that we made , at the same time we tried to evoke another issue bound to the written journalistic practice in Algeria that been imposed himself during our theoretical and practical study.

**Résumé de la mémoire pour obtention de magister**  
**Titre : Réalité de la pratique journalistique écrite en Algérie**  
**Etude pratique à la ville de CONSTANTINE**

**Résumé de la recherche**

Les moyens de l'information représentent l'une des plus importants axes qui ont occupés les chercheurs dans les différentes spécialités des sciences sociales car ce sont des supports stratégiques dans la construction des projets du développement économique, social et civilisé de toutes les sociétés.

A cet effet, si les sociétés humaines entreprend d'assumer le rôle d'éducation et de préparation des générations d'aujourd'hui pour le demain, il est impératif d'exploiter les différentes moyens de l'information pour permettre aux générations de s'adapter avec les nouveautés de l'actualité et de la créativité car ces moyens ont un rôle éducatif à former les opinions et les orientations de l'être humain et construire personnalité à travers ce qu'ils emportent de sujets et de principes qui guident et maîtrisent sa pratique.

La presse écrite et l'une ces moyens que les politique de développement universel se base dans tous les monde parce que c'est un outil de transmission des information et de constitution dominantes ce qui l'a rendu parmi les importants sujets de notre temps des questions ont été posées sur ce sujet par des penseurs qui l'ont transformées en études et recherches sur terrain et d'autres en théories pour but de dévoiler les mécanismes qui commandent son exercice et les modes de son fonctionnement.

Peut-être que le coté pratique en elle généralement représente lui aussi un des importants sujets qui posent plusieurs questions et prédiction spécialement dans le domaine des sciences sociales et surtout dans la sociologie.

Pour cela il été nécessaire de l'exposer à la recherche et à l'étude et c'est ce que nous allons prendre dans cette étude qui représente une lecture sociologique de la réalité de la pratique du journalisme écrit en Algérie. En d'autres termes c'est un essai d'étude d'un phénomène médiatique d'un point de vue sociologique, en

essayant avec d'arriver à construire une recherche théorique et pratique à ce phénomène selon des critères scientifiques compatibles avec les études sociologiques contemporaines.

On a utilisé la notion de "pratique " parce que comme on l'a déjà cité, on va prendre en étude l'aspect pratique de la presse écrite en se concentrant sur deux volets seulement et qui sont : les sujets traités sur les pages des journaux avec ses différentes orientations et langues ainsi que la marge du manœuvre du journalisme dans le traitement de ces sujets et les affaires d'actualités et on a basé sur ces deux faces pour leurs valeurs et importances réelles dans la construction du journal globalement, en essayant d'exploiter réalités ou la réalité de la pratique journalistique écrite.

En démarrant de la connaissance l'investigation des dimensions formant cette réalité qui s'encombre et s'imbrique, on a mis en exergue les trois dimensions : dimension politique, dimension de formation scientifique du journaliste.

En Algérie, la pratique de la presse écrite souffre de plusieurs problèmes qui lui perde la compétence de concurrence, quelques uns relatif à la marge de liberté-manœuvre- qu'ale journaliste soit dans la critique ou bien dans la possession d'informations et d'autre relatif à la qualité des sujets traités .

Et malgré plusieurs tentatives par les praticiens de ce domaine à réaliser une pratique journalistique loin des différentes pressions par la formation d'association libertés, portée d'emblèmes et l'organisation de manifestations pour dénoncer ce qu'ils confrontent de menaces et de manœuvre mais cela n'a pas pu réalisé leurs but , car la pratique journalistique est liée corrélativement plusieurs facteurs et dimensions qui est impossible de les isolés ou les commandés.

On a essayé à travers cette étude de mettre la lumière sur une de ces dimensions qui influence d'une façon indirecte la formation de la réalité de la pratique du journalisme écrit en Algérie et de ce fait la problématique de la recherche est venue pour dévoiler l'envergure de participation des dimensions politique, économique et formation scientifique du journaliste dans la formation de cette réalité, à partir de ce principe présente étude tentera de diagnostiquer la réalité de ce phénomène par la poursuite et la connaissance de spécificités et caractéristiques des dimensions liées à elle et qu'on cité auparavant .

Pour ce but scientifique on a divisée cette étude en sept (7) chapitres, cinq (5) théoriques et deux (2) portes sur le coté pratique.

- **Le chapitre un (1) intitulé plan de travail** : a pris en étude les principaux justificatifs de choix du sujet ; subjectifs et objectifs et importance de l'étude en donnant une définition procédurale à chaque notion, hypothèse de l'étude et son explication, explication des deux aspects de la réalité de pratique journalistique écrite qu'on veut étudier (sujets traités et marge de le manoeuvre), explication des dimensions de l'étude ( politique , économique , formation scientifique du journaliste), avec un essai d'analyse de ces dimensions en indices qu'on a basé pour la formulation des questions de la formulaire (questionnaire).
- **Le chapitre deux (2)** : s'expose à la naissance du média écrit et l'évolution de la presse écrite dans les pays arabes et spécialement en Algérie ou on a donné en premier lieu un résumé historique sur la presse écrite puis ses roles et sa création, en passant par la formation et l'évolution de la presse écrite en Algérie durant les différentes périodes qu'a connu le pays.
- **Quant au chapitre trois (3)** : nous avons exposé les principaux changements sociales et culturels ainsi que l'évolution de la communication dans la société algérienne en abordant les importants changements politiques et économiques vécu par le pays pour ce qu'elle a de relation étroite avec l'objet de l'étude, ils étaient cités selon l'hypothèse de l'étude puis nous avons essayé d'évoquer le sujet de la *référence culturelle* de la société en grosso modo considérant ce qu'a cette dernière d'effet sur l'individu qui à son tour projette cette référence sur ces pratiques quotidiennes parmi lesquelles l'objet de notre étude car tous changements ont un effet immense sur l'évolution de la presse écrite dans le pays.
- **Quant au chapitre quatre (4)** : il a pris en étude l'une des dimension de la recherche qui est la formation scientifique du journaliste soit académique ou personnelle ou nous avons discutés les principales théories scientifiques qui s'occupe de l'étude de cette dimension en mettant en relief son importance dans la vie de l'être humain puis on a passée à l'exposition de la réalité et des buts la formation académique soit en université ou bien dans les instituts de journalisme.



- **Quant au chapitre cinq (5) :** on a traité la réalité de la pratique du journalisme écrit en Algérie en évoquant en premier lieu le pluralisme médiatique dans la société algérienne puis nous avons passé à la pratique journalistique écrite en focalisant sur les sujets traités sur les pages journaux et la marge de manœuvre journalistique. Ce chapitre théorique forme l'essence de cette étude car il représente une lecture et une vision théorique de l'objet de l'étude qu'on va vérifier dans le côté pratique.
- **Quant au chapitre six (6) :** intitulé les procédures méthodologique, on a traité les domaines de l'étude (géographiques, chroniques, et humain) et nous avons déterminé l'échantillon de la recherche et la méthodologie utilisée ainsi que les moyens employés dans la collecte des données (questionnaire et observation) et la façon d'exposition et d'analyse des données.
- **Quant au chapitre sept (7) :** Dernier chapitre de cette étude, intitulé : exposition, analyse des données et discussion des résultats de l'étude, vient comme un préambule pratique où on va vérifier la crédibilité de notre hypothèse et extraire les finales. Ce chapitre est axé sur l'analyse des données relatives à la réalité de pratique journalistique et les dimensions qu'elle forme (économique, politique et formation scientifique du journaliste) à travers le démontage ou l'analyse de ces dimensions en indices puis déterminer le résultat de chaque indice à part et en fin on expose le résultat final qu'atteint l'étude et sa discussion dans la lumière de l'étude théorique qu'on a fait, en même temps nous avons essayé d'évoquer une autre affaire liée à la pratique journalistique écrite en Algérie qui s'est imposé durant notre étude théorique et pratique.